الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة–

كلية الآداب والحضارة الإسلامية
قسم اللغة العربية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

العامل النحوي وأثره في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د، شعبة: علوم إسلامية –لغة عربية وحضارة إسلامية

تخصص: اللغة العربية والدراسات القرآنية

إعداد الطالب:

حسان بوقلوف

إشراف الأستاذة الدكتورة:

ذهبية بورويس

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. رابح دوب	أستاذ مميز	جامعة الأمير عبد القادر–قسنطينة	رئيسا
أ.د.ذهبية بورويس	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر–قسنطينة	مشرفا ومقررا
أ.د. نادية توهامي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر–قسنطينة	عضوا
د. خالد لصحب	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر–قسنطينة	عضوا
د. عبد السلام قدادرة	أستاذ	المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار– قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية: 1446–1447هـ/ 2025–2026م

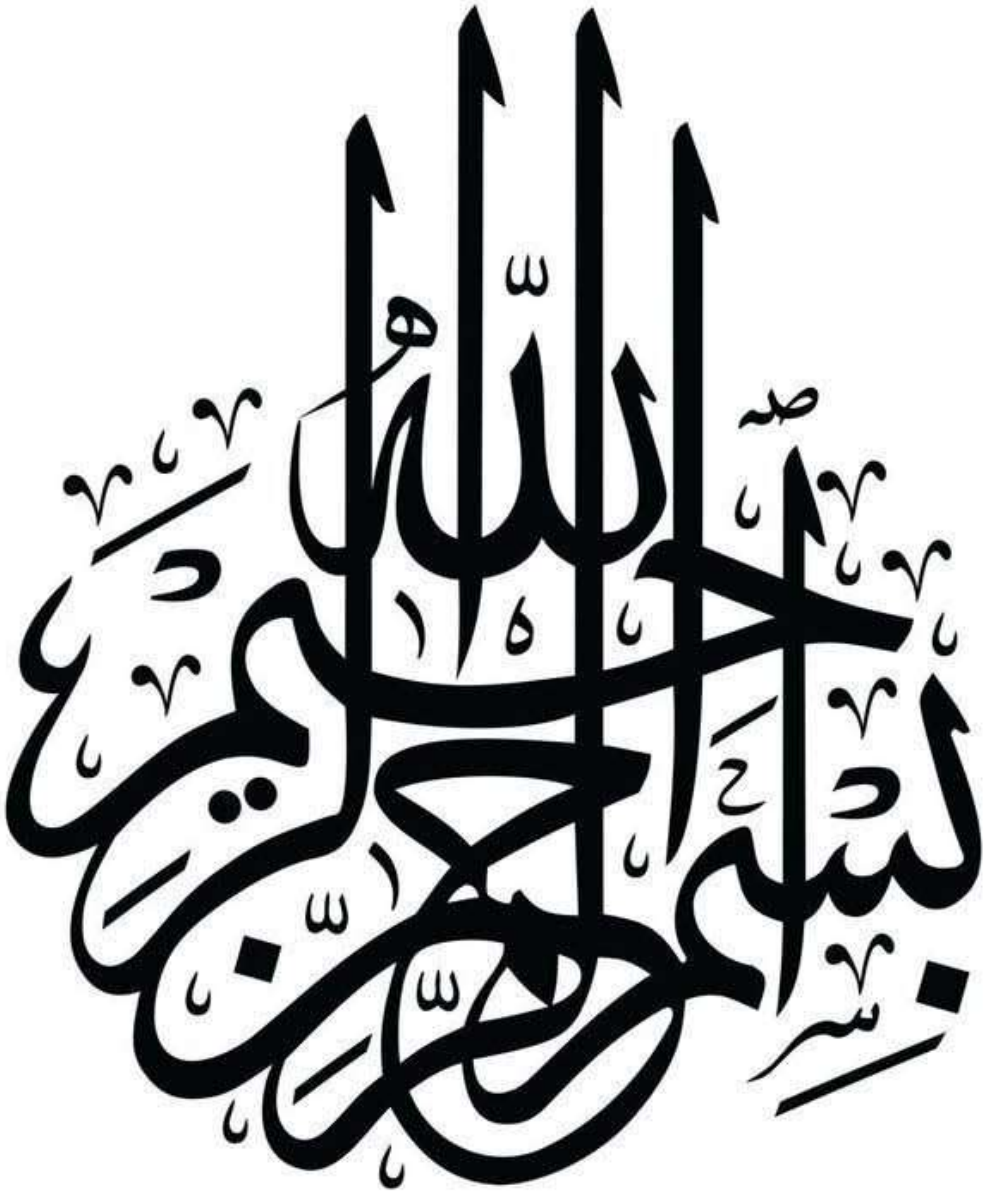
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أحمد الله عز وجل على منّه وعونه لإتمام هذا البحث.

فإنني أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى روح أمي وأبي اللذين تفانيا فـــي تربيتي وتعليمـــي.

إلى زوجتي التي وفرت لي الجــو الملائـــم لإنجــاز هذا العمل.

إلى أســاتذتي الذيــن أناروا دربــي وعلمونـي العلـــم النافـــع.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنام محمد الأمين وبعد:

أخذت نظرية العامل مساحة كبيرة عند البصريين، والكوفيين على حد سواء، فلا جدال في وجودها، وأثرها، وإنما كان الخلاف في تحديد العامل، أو المعمول، أو العمل في مواضع مختلفة، بل هذا الاختلاف بني عليه الدرس النحوي والبلاغي في مسار التطور العلمي، وفي اتساع حركة الإبداع، والاكتشاف في الحضائر العلمية العربية قديما وحديثا.

كان للعامل النحوي علاقة مباشرة بعملية الإسناد في الجملة العربية، وهو العمود الأساس في بناء الكلام وترتيبه، كونه الوحدة المركزية التي تتجمع حولها كل أبواب علم أصول النحو، ولهذا لم يفصل البلاغيون بين الدراسة النحوية والبلاغية، فجعلوا هذا من ذاك لارتباطهما الوثيق.

جاءت هذه الدراسة لتقف عند محورين أساسين في مجال الدرس النحوي والبلاغي: (العوامل النحوية) و(نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني) فالموضوع تناوله الفريقان معا سواء النحاة، أو البلاغيون، وكل فريق له نظرته ومنهجه في دراسة كل من العامل النحوي، والنظم.

من هنا نجد عبد القاهر الجرجاني في تعريفه للنظم يضع دائرة الصحة النحوية هي الأساس الأول في بناء النظم، بل جعله أصلاً من أصوله وبابا من أبوابه، والعلاقة المطردة بين النحو والنظم تنطلق من هذا الأساس، وفي ضوئه تُكشَف عناصر النظرية ويلتمس فحواها ومعناها، وذلك بالاعتماد على الظواهر اللغوية التي تفسر لنا عمق الدرس النحوي، وأهميته وتأثيره في الدرس البلاغي.

وقد تفطن الجرجاني إلى هذه الأهمية فأراد أن يخرج بالنحو من دائرة الأقيسة والقواعد التي تضبط الكلام، إلى مزية المعاني التي ينتجها هذا الكلام من خلال تعالق مفردات الجملة الواحدة أو العبارة وترتيبها، ومن هنا سعت هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية الآتية:

– ما الأثر الذي أحدثه العامل النحوي في صياغة نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني منهجا وإجراء؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية لابد من الإجابة عن التساؤلات الآتية:

– ما حقيقة العامل النحوي، وما علاقته بقضية الإسناد في الجملة العربية؟

– ما مفهوم النظم وما أهم الأركان التي بني عليها؟

- ما علاقة العامل النحوي بالظواهر اللغوية وأثرها في تركيب الكلام؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة، قمنا بتتبع القضايا المتصلة بالإشكالية عند عبد القاهر الجرجاني، في كتابيه:

- أسرار البلاغة: لتعزيز بعض الظواهر الأسلوبية والتأسيسية لنظرية النظم.
- دلائل الإعجاز: لتضمنه الظواهر اللغوية التي لها علاقة بالإشكالية المدروسة.
- وقد تمحورت جهود الجرجاني في مجال الدرس النحوي والبلاغي في قضيتين أساسيتين هما:

1- الدرس اللغوي وعلاقته المباشرة بنظم الكلام.

2- الدرس البلاغي وعلاقته بالإعجاز.

وقد تنوعت أسباب اختيار الموضوع بين بين دوافع ذاتية وأخرى موضوعية؛ فالأولى ترجع إلى كوني تخصصت في اللغة والدراسات القرآنية في مرحلتي الليسانس والماستر، كما أن لي ارتباط مباشر بالدراسات القرآنية أثناء ممارسة مهامي المهنية في التدريس. أما الثانية فمردها إلى فحوى الإشكالية التي تناولتها الدراسة، إذ تطرقت إلى أثر العوامل النحوية في النظم عند الجرجاني، التي أغفلتها الدراسات السابقة أثناء تعرضها للعوامل النحوية وعلاقتها بالظواهر اللغوية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1- تبيان العلاقة بين العامل النحوي والنظم عند الجرجاني.

2- بيان نظام التركيب في اللغة العربية وعلاقته بالمعنى.

3- إبراز علاقة الظواهر اللغوية بالإعجاز القرآني إجراءا، وتصنيفها واستقرائها ثم تحليلها وتفسيرها معززة بالنقد والاستنتاج.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدنا على المنهج الوصفي، انطلاقا من تحديد عينة الدراسة المتمثلة في كتابي عبد القاهر الجرجاني؛ دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، ثم القيام بجمع المعلومات وتنظيمها وتصنيفها، وبعدها تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنتاجات.

وبما أن كل فكرة وكل بحث يتسع لمعطيات أولى سابقة فيما تم إنجازه ونشره، فقد استوقفتني دراسات

كثيرة عنت بالعامل النحوي، وبنظرية النظم عند الجرجاني، ومن جملتها:

1 – رسائل دكتوراة ورسائل ماجستير:

- ظاهرة الإعراب في اللغة العربية رسالة دكتوراة، للطالب سعدون العجيلي، تناولت ظاهرة الإعراب من حيث التطور التاريخي وعلاقتها بالعامل والإسناد، الجامعة الإسلامية، بغداد، 1427هـ / 2007.

- بلاغة التنكير والتعريف بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجيستير، للطالب عبد القادر الأنصاري، تناولت تعريف الظاهرة والتطبيق عليها من خلال آيات القرآن الكريم مع مقارنة تحليلية بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، جامعة أبي بكر بلقائد – تلمسان- كلية الآداب واللغات، 2011/2010.

- نظرية النظم وتطبيقاتها في تفسير الكشاف للزمخشري، مذكرة ماجيستير للطالب إسماعيل سويقات، وقد تناولت نظرية النظم بأركانها وتم التطبيق على تفسير الكشاف من خلال التطبيقات النظرية، كلية الآداب وعلوم اللسان العربي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010.

2 – المقالات العلمية:

– نظرية العامل بين العلماء القدماء والمحدثين، عيسى العزري، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، نشر المقال في مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، المجلد 5، العدد 9، مارس2017

– معاني النحو على ضوء نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه دلائل الإعجاز، صالح غريبي، أستاذ مساعد مكلف بالدروس، قسم الآداب واللغة العربية، المركز الجامعي، تبسة.

وقد اعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة انطلاقا من معطياتها التأسيسية واستدلالاتها المرجعية على مصادر ومراجع، حاولت عن طريقها استنطاق الموضوع تأسيسا وإجراء:

– أهم المصادر:

1-الكتاب، سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان بن قمبر، تح: عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، 1988م.

2-معاني القرآن، لأبي زكرياء يحي بن زياد الفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ط 1،

3-الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط03، 1997.

4-الخصائص لابن جني، أبي الفتح عثمان، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د. ت).

5-أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.

6-دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، القاهرة، ط 3، 1992.

7-مفتاح العلوم، السكاكي أبو يعقوب يوسف أبي بكر مجمد بن علي، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت لبنان، 1987م.

8-تفسير الكشاف، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، دار الريان للتراث، القاهرة، ط 3، 1987.
تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، (د.ط)، 1984.

9-مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420ه

- **أهم المراجع:**

1-التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، عبد الفتاح شاهين، الرياض، دار المربح للنشر.

2-التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشةر، الدار التونسية للنشر، (د ط)، 1984

3-المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 7.

4-المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ط3، دار الأمل، الأردن، (1422 ه _ 2001 م).

5-كتاب شرح دلائل الإعجاز، محمد إبراهيم شادي، دار اليقين للنشر والتوزيع، عبد الرحمان

النجدي.

ولأن هذه الدراسة لا يمكن التوقف فيها عند فكرة معينة أو نتائج قارة، حاولت أن أقوم بجمع أكبر قدر منها، وهذا ما يجعل مهمة الباحث تتسم بالصعوبة.

فأعتقد أن ما يواجه الباحث من صعوبات في عملية الإنجاز البحثي هو دعوة أخرى إلى التصويب والتوجيه والانفتاح والتدريب وهذا مردود إلى:

1- تشعب الموضوع وتفرعه، خاصة القضايا اللغوية التي تناولها الجرجاني في كتابيه الدلائل والأسرار.

2- قلة الدراسات التي اهتمت بأثر العامل النحوي في نظرية النظم.

3- كثرة التنظير وقلة التمثيل بالآيات القرآنية عند الجرجاني، لأن أسلوبه يتسم بالطابع العلمي، بغية ضبط المفاهيم العامة لنظرية النظم، مما يفرض عليه التمثيل على سبيل الحصر لضبط الأسس، ولذلك اقتضى التحكم في هذا الموضوع من الناحية المنهجية أن يوزع على ثلاثة فصول، هي على النحو الآتي:

الفصل الأول: معنونا بـ: العامل والنظم قراءة في المصطلح والمفهوم. وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

– المبحث الأول: مفهوم العامل النحوي، وتم تقسيمه إلى عنصرين:

أولا: تعرضنا فيه إلى المصطلحات التي لها علاقة بالموضوع: (النحو، ظاهرة الإعراب، والعامل النحوي)، وتتبعنا تطور هذه المصطلحات في المفهوم بدءا من سيبويه واضع النظرية – العامل النحوي- إلى أهم وأشهر العلماء الذين جاءوا من بعده، وتوقفنا عند العوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني.

ثانيا: جعلناه لابن مضاء القرطبي وكتابه الرد على النحاة، وأهم عناصر نقده لنظرية العامل.

– المبحث الثاني: العامل النحوي في المذاهب النحوية.

اشتمل هذا المبحث على نشأة العامل النحوي وتطوره من خلال المذاهب النحوية، إذ تم التعرض في البداية إلى أثره في الكثير من المسائل لمذاهب البصرة، والكوفة، ومصر، وبغداد، والأندلس، ثم توقف البحث على بعض المسائل الخلافية بين المذاهب النحوية، وخاصة البصرة والكوفة، والتي لها علاقة بالقسم

التطبيقي.

– **المبحث الثالث**: مفهوم النظم.

خصصناه لتعريف النظم لغة واصطلاحا، وتطوره عبر مرحلتين ما قبل الجرجاني وما بعده.

وركزنا على ارتباط النظم باللغة وتراكيبها، وبالإعجاز، وبثنائية الفصاحة والبلاغة، وثنائية اللفظ والمعنى.

الفصل الثاني: معنونا بـ: تفاعل العوامل والمعمولات في ظاهرتي التقديم والتأخير والتعريف والتنكير.

وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

– **المبحث الأول**: التقديم والتأخير وأثره في المعنى.

اشتمل على جملة من النقاط المهمة التي لها علاقة بالظاهرة؛ وقد أوردها الجرجاني في كتابيه الدلائل والأسرار، المتمثلة في العناصر الآتية:

- تقديم المبتدأ في الجملة الاسمية، مع التمثيل بالشعر العربي وآيات من القرآن الكريم.
- الاستفهام بالهمزة والضمير والأغراض البلاغية المتوصل إليها من خلال ذلك.
- تقديم الخبر وأثره في المعنى، وما يقدمه من أساليب بلاغية.

– **المبحث الثاني**: التعريف والتنكير، والاختصاص، وأثرها في المعنى، ويشمل:

- الخبر المعرف بالألف واللام بوجهيه على معنى الجنس.
- ما يفيد المبالغة.
- ما يفيد المعنى وتخصيصه.
- تعريف الخبر بالذي الموصولية.
- معنى (إنّ، وإنّما) في تقديم المفعول وتأخير الفاعل.

– **المبحث الثالث**: المنصوبات وأثرها في المعنى.

وضمناه العناصر الآتية:

* تقديم المفعول في الخبر المنفي.

* تقديم المفعول مع المضارع حال الاستفهام.

* الاختصاص في المفعول، والفاعل بعد (إلا).

* جملة الحال وتعلقها ببلاغة الكلام.

* جملة الحال وارتباطها ببلاغة الكلام.

الفصل الثالث: معنونا بـ: تفاعل العوامل والمعمولات في ظاهرتي الحذف والذكر والوصل والفصل. وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

– **المبحث الأول**: الحذف وأثره في المعنى وتضمن العناصر الآتية:

وقد تناولنا فيه:

* حذف المبتدأ وأغراضه البلاغية مع التمثيل.

* حذف المفعول، وأغراضه البلاغية مع التمثيل.

* الإضمار على شريطة التقديم عند الجرجاني ومعانيه البلاغية.

* حذف المفعول المرتبط بأفعال المشيئة.

* الحالات التي يجب فيها إضمار المفعول والغرض منها، كما ذكرنا بعض المحذوفات في ختام المبحث لم يذكرها الجرجاني لكننا ركزنا على النماذج الواردة في دلائل الإعجاز.

– **المبحث الثاني**: الفصل وأثره في المعنى.

وضمناه العناصر الآتية:

* عطف المفرد، ومعاني حروف (الواو، الفاء، ثم).

* الفصل بمعنييه، القطع مع الوجوب، والقطع على سبيل الاحتياط.

* الفصل في الصفة والتأكيد، وحالات ترك العطف مع وجوبه.

_ **المبحث الثالث**: الوصل وأثره في المعنى.

تضمن العناصر الآتية:

- أهمية الواو في وصل الجمل، والعطف بين المحدّث عنه في الجملتين.

- الجملة بين المعطوفين من الجمل، والعطف في الشرط والجزاء.

- عطف الخبر على الخبر.

- **الخاتمة:** وضمناها مجمل النتائج المتوصل إليها.

ومن خلال هذه الدراسة التي استغرقت منا وقتا طويلا سجلنا هذه النقاط التي ارتبطت بالدراسة ارتباط وثيقا.

1 - ترتيب الظواهر اللغوية والتنسيق بينها وجمع المادة العلمية التي تنسجم مع الموضوع يتطلب جهدا مركزا وليس بالهين أن نأتي بالمسألة ونمثل لها بالنماذج التطبيقية ونجمع النتائج التي تُستخلص من مادتها.

2 – ليس من السهل بمكان أن نستقرئ أفكار عبد القاهر الجرجاني، فذلك يتطلب الاستفادة من الكتب التي لها علاقة بالموضوع، وخاصة الشروح والبحوث العلمية التي نراها تخدم بحثنا بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

3 - هناك جزئيات دقيقة في الدراسة تتطلب الوقوف عندها بالشرح والتمثيل وخاصة عند إبراز العلاقة التي تربط الظواهر اللغوية بعضها ببعض، وهذا يقودنا إلى البحث في كتب النحو القديمة والحديثة وكذلك كتب البلاغة، وهنا تتجلى قيمة الاستنباط والتحليل في هذه الدراسة.

4 – النماذج القرآنية التي اشتغلنا عليها في البحث شكلت لنا مساحة حيوية وقدمت لبحثنا فضاء رحبا من التشويق والإثارة.

- ولا يفوتني في ختام هذا المجهود أن أقدم شكري وتقديري لأستاذتي المشرفة: الأستاذة الدكتورة **ذهبية بورويس**.

والتي رافقتني طيلة إنجاز هذا البحث فكانت بمثابة المشرف الموجه والمصوب لكل عثراتي طيلة مدة البحث، جزاها الله كل خير في الدنيا والآخرة.

- ولا يفوتني أيضا أن أسدي شكري واحترامي لأستاذنا الأستاذ الدكتور **رابح دوب** والذي رافقني

طيلة إنجاز هذا البحث في إسداء النصح وتقويمه لكل الصعوبات التي صادفتني أثناء البحث، فكان بمثابة الرفيق، والمعلم الذي أنار دربي في هذا المشوار العلمي فبارك الله فيه وفي عمره وجزاه عنا كل خير في الدنيا والآخرة.

– وأسدي شكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه وجميل وسمه وتواضعهم بالرفق والتشجيع في تصويب هذا البحث وقراءته.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد الأمين عليه الصلاة والسلام إلى يوم الدين وعلى الله قصد السبيل.

الفصل الأول:

العامل والنظم قراءة في المصطلح والمفهوم

توطئة:

اعتاد العربي قبيل البعثة المحمدية أن يربط الأمور بأسبابها، ومسبباتها، وعللها، ومعلولاتها، وقد لاحظ اللغويون أثناء تأصيلهم للدرس اللغوي هذا المسلك العقلي الذي ظهرت بوادره مع أبي إسحاق الحضرمي الذي كان «أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل»[1]. ولذلك انطلق النحاة في هذا المسلك العقلي في تفسير العديد من الظواهر اللغوية ولاسيما القضايا المرتبطة بمسألة إعراب الكلام.

وكان الدافع الأساسي في تقعيد القواعد –بداية– دافعا دينيا ممثلا في صون القرآن الكريم من اللحن والتحريف، وآخر قوميا للحفاظ على اللسان العربي من الزلل والانحراف. وعليه فإن البدايات الأولى لتأصيل النحو العربي تغلب عليها النزعة التعليمية، لذا فإن العامل عندهم مرتبط أساسا بظاهرة الإعراب التي ارتبطت بنظام الكلام، وضبط التراكيب اللغوية.

وسنسعى في هذا الفصل إلى تعريف مصطلحات: (النحو، والعامل، والإعراب).

وما يمكن الوقوف عنده أن اللغة العربية حظيت بعناية كبيرة لدى الباحثين العرب منذ القرن الأول الهجري وذلك لسببين هامين:

حفظ العربية من اللحن لمّا اتسعت الرقعة الجغرافية للإسلام، واختلط الأعاجم بالعرب وبداية تسرب اللحن إلى العربية مما أثار حفيظة العلماء فانكبوا على دارستها للحفاظ عليها.

والأمر الآخر ارتباط العربية بالقرآن الكريم وهذا دافع قويّ جعل العلماء يبذلون قصارى جهودهم للحفاظ على اللسان العربي، ومن ثمة الحفاظ على كتاب الله من أن يتسرب إليه اللحن.

وقد نشأ النحو نشأة معرفية متسارعة في القرون الهجرية الثلاثة الأولى من تاريخ الأمة الإسلامية، وترتبت عليها أهم نظرية[2] (العامل النحوي) والتي ظهرت معالمها الأولى مع أول كتاب نحوي، (الكتاب

---

[1] طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، محمد بن الحسن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، ط02، (دت)، ص 31.

[2]- عرفها عبد القادر الفاسي الفهري بقوله: «هي بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير» اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1986م، ص13.

لسيبويه) وسار على نهجه العديد من النحاة الذين تتبعوا فيها رسوم سيبويه وأفكاره في تأسيس هذه النظرية، حيث سال حول هذه النظرية حبر كثير، نذكر منها: الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت: 337 هـ)، والخصائص لابن جني (ت: 392 هـ)، ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري (ت: 577 هـ)، والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (ت: 912 هـ).

حظيت نظرية العامل بعناية نحاة العربية، وصارت العمود الأساسي لتفسير جل الظواهر النحوية كما ارتبطت بتفسير العديد من الظواهر اللغوية والتي كانت اللبنة الأولى في علم جديد هو علم البلاغة. إذ تطور النحو في أحضان اللغويين، كما تطور علم البلاغة في أحضان النحويين والبلاغيين معا؛ فالبلاغة قبل أن تستقل بوصفها علمًا بذاته كانت مبثوثة في كتب النحو، لأن النحويّ يبحث عن أصول الكلام وقواعده، والبلاغي يبحث عن معاني النحو في تراكيب الجمل. وهذا ما يصطلح عليه بالنظم.

المبحث الأول: مفهوم العامل النحوي.

يتناول هذا المبحث التعريف اللغوي والاصطلاحي للنحو، والإعراب لارتباطهما بالعامل، وللعلاقة الوظيفية التي تربطهما معا.

1 تعريف النحو لغة واصطلاحا:

1.1– لغة: يدل الجذر اللغوي (ن، ح، و) في المعاجم العربية على معان كثيرة أبرزها: (قصد، مثل، مقدار، ناحية، نوع، بعض، حرف)، وقد جمعها الحاكم الداودي، في قوله[1]:

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً ***جَمَعْتُهَ ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمُلاَ

قصدٌ، ومثلٌ، ومقدارٌ، وناحيةٌ * نوعٌ وبعضٌ، وحرفٌ، فَاحْفَظِ المثَلاَ**

وأقرب هذ المعاني إلى الدلالة الاصطلاحية:

قصد: ومنه قول الخليل: النحو: القصد نحو الشيء، نحوت نحوه، أي قصدت قَصْدَهُ [2].

الناحية: الجهة، تقول: ناحية البيت، أي جهته، يقول الخليل: والنّاحيةُ من كلّ شيءٍ: جانِبُه. ويقال: نحيّته فتنحَّى، [وفي لغة] نَحَيْتُهُ أنحاه نَحْياً بمعناه[3].

ويظهر هذا التقارب في كون علم النحو قصدا وتوجيها كان في كلام العرب، وهذا ما ذهب إليه ابن جني في تعريفه للنحو، حينما عدّه انتحاء سمت العرب في كلامها، وسنفصل ذلك لاحقا في أثناء بيان التعريف الاصطلاحي.

2.1– اصطلاحا:

ما يمكن تسجيله أن النحو العربي نشأ وتطور من حيث المفهوم في ظل انتقادات كثيرة سواء

---

[1]- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري الشافعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 2003، ص 15.

[2]- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السمرائي، دار ومكتبة الهلال، د ط، د ت، ج 03، ص302.

[3]- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج3، ص 303.

تعلقت هذه الانتقادات بمفهوم المصطلح في حد ذاته وهو (النحو)، أو في أصوله التي بني عليها أو فيما يخص قواعده التي شكلت ماهية هذا العلم. وفي هذا الفصل تم تعريف (النحو) في ظل نشأته الأولى ليتضح لنا المفهوم، لإيضاح ما تعلق به من مسائل العامل، وظاهرة الإعراب، وتوضيح ذلك كالآتي:

النحو عند سيبويه: (ت: 180 هـ)

تعد مرحلة سيبويه هي اللبنة الأولى في التأليف النحوي، إذ كانت بداية لمرحلة جديدة لم يعهدها العرب مقارنة بالأمم السابقة، فكان لسيبويه في كتابه (الكتاب) البصمة الأولى في التأليف وقد سبقه في ذلك الخليل، إلا أن سيبويه استطاع أن يضع النحو العربي في سكة التنظير وضبط المفاهيم؛ لم يكن كتاب سيبويه منظم الأبواب ويرجع ذلك إلى كونه أول كتاب عربي وضع في فنه. فسيبويه أعطى مفهوما للجملة، وقسّم الكلام إلى اسم، فعل، و، وحرف «فالكلِم، اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجلٌ، وفرس، وحائط. وأما الفعل: فأمثلته أُخذت من لفظ أحداث الاسماء وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع [...] وأما ما جاء لمعنّى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها»[1]

– أعطى سيبويه معنى للكلام فمثّل للاسم على سبيل الحصر وبيّن أنّ الأفعال أحداث، ولها أزمنة تقع فيها كما بيّن الحرف وبعضه بالتمثيل ليقف عند مفهوم النحو من خلال بناء الجملة في اللغة العربية، وهي البدايات الأولى لظهور علم جديد مستقل بأصوله، وقواعده فيما بعد وهو (علم النحو وأصوله).

النحو عند ابن جني (ت: 392 هـ):

عرفه في كتابه (الخصائص) بقوله: «والنحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكبير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق مَن ليس مِن أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به

[1]- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988، ج1، ص 12.

إليها»[1]

يرى ابن جني أن علم الصرف مبثوث في النحو ولم يكن منفصلا عنه عند القدماء حيث أورد في تعريفه للنحو التثنية، والجمع، وغيرها وهي أبواب من علم الصرف. كما أشار إلى أن الكلام لا يخرج عن النظام اللغوي العربي، والغرض من وضع علم النحو هو وضع الأسس المنظمة للكلام المنطوق مهما تباعد الزمن، ومهما كثر اختلاط العرب بغيرهم.

النحو عند ابن الحكم الفرخان[2]:

وقد انتقلنا في تتبعنا لتطور علم النحو إلى عصر ابن الحكم الفرخان، وذلك أن الذين جاؤوا قبله نهجوا نهج سيبويه، ولم يضيفوا إضافات بالغة الأهمية. إلا أنه في تعريفه للنحو وصفه بالصناعة دلالة على أن علم النحو في عصره وجد طريقه إلى الاحترافية، والدقة في مصطلحاته العلمية انطلاقا من كلام العرب، واستعمالاتهم في تأليف الكلام.

فعرفه بقوله «النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحَسب استعمالهم، ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى»[3]

وهنا نظر ابن الحكم الفرخان إلى النحو على أنه علم يبحث في نظم الكلام وتعالق الألفاظ بعضها ببعض في الاستعمال اللغوي للوصول إلى المعنى. فالتعريف يظيف لنا إضافة جديدة وهي العلاقة بين اللفظ والمعنى، أو ما يصطلح عليه في اللسانيات الحديثة الدال والمدلول وارتباط أحدهما بالآخر.

---

[1]- الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط04، (د ت)، ج01، ص35.

[2] تاريخ وفاته غير محدد، قدره محقق الكتاب ما بين نهاية القرن السادس والسابع الهجري، ينظر: المستوفى في النحو، ابن الحكم الفرخان، كمال الدين أبو السعد، تح: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، (د ط)، 1987، ج01، (مقدمة المحقق).

[3]- المستوفى في النحو، ابن الحكم الفرخان، كمال الدين أبو السعد، ج01، ص11.

2- ظاهرة الإعراب في اللغة العربية:

يعد الإعراب من خصائص اللغة العربية، إذ تشترك في هذه الظاهرة مع اللغات السامية، كالأكادية، والأوغاريتية، والحبشية. إلا أن ظاهرة الإعراب بقيت في اللغة العربية واضحة وبينة مقارنة باللغات السامية الأخرى.

وفي البحث عن ماهية الاعراب نطرح جملة من التساؤلات:

هل الإعراب هو الذي يفسر لنا تلك الحركات التي توجد في آخر الكلمات من فتحة، وضمة وكسرة أو ما ينوب عنها؟

هل الاعراب ظاهرة تلازم اللفظ لتُفسر لنا المعنى الذي يرتبط به؟

ما علاقة الاعراب بالتركيب؟

ينقسم الإعراب في اللغة العربية إلى قسمين: (معنوي ولفظي).

1.2- **الاعراب اللفظي**: فقد عرفه النحاة بتعريفات كثيرة من بينها:

تعريف ابن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ) بقوله: «أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة»[1].

عرفه ابن آجروم بقوله: «تغيير أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا»[2]

يشمل الإعراب اللفظي عند النحاة التغيرات التي تظهر في أواخر الكلم، سواء أكانت بالحركات الأصلية من فتحة وضمة وكسرة وسكون، أو ما ينوب عنها. وهذا التغيير ناتج عن تأثير العوامل على اختلافها.

---

[1]- أوضح المسالك على ألفية بن مالك، ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، ج 1، ص 39

[2] متن الآجرومية، أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط 01، 1998، ص06.

2.2- الإعراب المعنوي:

يغفل كثير من النحاة هذا النوع من الإعراب ويقتصرون على الإعراب النحوي، الذي يقسمونه إلى لفظي وتقديري ومحلي، إلا أن أثر هذا النوع في معاني النحو بين وظاهر عند عبد القاهر الجرجاني، وأقرب التعريفات الواردة في تبيان خصائصه تعريف ابن جني، الذي يقول فيه: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدًا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجًا[1] واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[(2)]

يرى ابن جني أن الإعراب هو توضيح المعاني وتفسيرها بالألفاظ، ويقصد بذلك جملة الوظائف النحوية من الفاعلية، والمفعولية، وغيرها. وهذه الوظائف ترتبط أساسا بنظام العلاقات التي تربط الألفاظ بعضها ببعض والتي تقوم على أساس ثنائية العامل والمعمول. ويُفهم ذلك من خلال التراكيب في الجملة، وقد مثل ابن جني لهذا بمثالين: (أكرم سعيد أباه) و(شكر سعيدا أبوه)؛ فالفاعل في المثال الأول قد حافظ على وظيفته وهي الفاعلية ولو تقدم أو تأخر، وكذلك المفعول به حافظ على مفعوليته ولو تقدم على فاعله.

فالمسألة هو استخراج هذه الوظائف من التركيب المبينة في الجملة والذي تفسره الحركات الإعرابية، أو ما ينوب عنها. وهذا التمثيل خير دليل على تعلق الإعراب بثنائية العامل والمعمول.

نجد أيضا ابن فارس (ت 395 هـ) يبرز دور الإعراب في تبيان المعاني المتكافئة في اللفظ، حيث يقول: «من العلوم الجليلة الَّتِي خُصت بِهَا العرب الإعرابُ الَّذِي هو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ، وبه يعرف الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد»[(3)].

فالإعراب كما يراه ابن فارس هو الوسيط المكافئ بين المعنى ولفظه، فعلى سبيل المثال الفاعلية

---

(1) أي نوعا واحدا.

(2)- الخصائص، ابن جني، ج1، ص 35.

(3)- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، دار الكتب العلمية، ط1، 1418 هـ. 1998، ص43.

والفعل، والمفعولية والفعل، والابتداء والخبر، فهذا التكافؤ يجليه العامل الذي يحدد لنا معاني هذه التراكيب. إذ تظهر لك الوظائف التركيبية للكلمات في الجمل وتنقسم إلى أقسام بسيطة وبصورة سهلة، فهذه المجرورات، وأخرى المرفوعات، وأخرى المنصوبات، وما يقدر لكل ما رفع، وجر، ونصب.

3. مفهوم العامل النحوي:

1.3– لغة: وردت للعامل معانٍ كثيرة في المعاجم العربية ومنها:

عرفه ابن دريد (ت:321هـ) بقوله: «والعَمَل: مصدر عَمِلَ يعمَل عمَلاً، فالفاعل عامل والمفعول معمول»[1].

عرفه ابن سيدة (ت: 458هـ) بقوله: «العمل المهنة، والجمع أعمال. عمل عملا، وأعمله واستعمله واعتمل عمل بنفسه، وقيل العمل لغيره، والاعتمال بنفسه وأعمل رأيه وآلته ولسانه، واستعمله عمل به، ورجل عمل: ذو عمل. والعملة القوم يعملون بأيديهم... واليَعُملة الناقة السريعة اشتق لها اسم من العمل، وعمّل فلان على القوم أمّر. والعوامل الأرجل، والعوامل: بقر الحرث والدياسة»[2]

وورد في لسان العرب: «عمل: قَالَ اللَّهُ عز وجل فِي آيَةِ الصَّدَقات: وَالْعامِلِينَ عَلَيْها؛ هُمُ السُّعاة الَّذِينَ يأْخذون الصَّدَقات مِنْ أَربابها [...] والعامِلُ: هُوَ الَّذِي يتوَلَّى أُمور الرَّجُلِ فِي مَالِهِ ومِلْكِه وعمَلِه، وَمِنْهُ قِيلَ لِلَّذِي يَسْتَخْرج الزَّكَاةَ: عامِل. والعَمَل: المِهْنة والفِعْل، وَالْجَمْعُ أَعْمَال، عَمِلَ عَمَلًا، وأَعْمَلَه غَيرهُ واسْتَعْمَلَه، واعْتَمَلَ الرجلُ: عَمِلَ بِنَفْسِهِ؛ أَنشد سِيبَوَيْهِ:

إِنَّ الكَرِيمَ، وأَبِيك، يَعْتَمِل ... إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يتَّكِل[3]

فيَكْتَسِي مِنْ بَعْدِها ويكتحِل[4]

---

[1] جمهرة اللغة، ابن دريد، محمد بن الحسن أبو بكر، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط01، 1987، ج02، ص949، مادة (ع م ل).

[2] المحكم والمحيط الأعظم، محمد بن إسماعيل أبو الحسن بن سيدة، ط دار الفكر، بيروت لبنان، مادة (ع.م.ل)

[3] الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط03، 1408 هـ - 1988 م، ج03، ص81. ورد هذا البيت في كتاب سيبويه دون زيادة قوله: فيَكْتَسِي مِنْ بَعْدِها ويكتحِل.

[4] لسان العرب، ابن منظور، ط دار صادر، 1410هـ- 1990م، بيروت لبنان، مادة (ع.م.ل).

خلاصة القول: إن مفهوم (ع م ل) في جل المعاجم العربية يدور حول المعاني الآتية: العامل القائم على ملك سيده، والعمل وصف لكل جهد يقوم به العامل سواء بالفكر أو باللسان، أو باليد. والعمل هو حركة يبرزها العامل من خلال الأثر الذي يتركه إما قولا أو فعلا.

2.3- اصطلاحا:

مر العامل النحوي في الدرس اللغوي العربي بمراحل تاريخية، اختلف فيها الدارسون بين مؤيد لنظرية والرافض لها، وسنعرض لأهم آرائهم ومذاهبهم، كالآتي:

1.2.3- العامل النحوي عند سيبويه:

يعد كتاب سيبويه أول كتاب وصلنا في النحو، لذا فهو البداية التي رسمت معالمه من حيث المفهوم والمصطلح، كما أن العامل النحوي القسم المحوري المبثوث في علم النحو؛ ولد معه وترعرع في ظل قواعده منذ البدايات الأولى، ويتضح ذلك في كتاب سيبويه.

وقد ذكر في فضل كتاب سيبويه قول أبو جعفر أحمد ين محمد: «لم يزل أهل العربية يفضلون كتاب أبي قنمبر عمرو بن عثمان بن قنمبر المعروف بسيبويه، حتى قال محمد بن يزيد: (لم يُعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج مَن فهمه إلى غيره)»[1].

وما يمكن الإشارة إليه أن الحديث عن العامل النحوي ينسب في الحقيقة إلى أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي، لكن لم يصلنا شيء من آثاره إلا ما وجدناه في كتاب سيبويه من آراء، وأحكام. والمتصفح لكتاب سيبويه (الكتاب) يجد أن سيبويه قسم الكلم إلى اسم، وفعل، وحرف، وضرب أمثلة على ذلك.

فقد قسّم الكلام من حيث الحركات التي تقع في آخره إلى ثمانية مجاري: «على النصب، والجر،

---

(1) – الكتاب، ج 1. ص5.

– ينظر مناهج الدرس النحوي العالم العربي في القرن العشرين، موسى عطا محمد، الجامعة الأردنية، عمان، 1992م، ص145.

والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف»[1].

ثم يوضح سبب تغير هذه الحركات في أواخر الكلام من نصب، وجر، ورفع، وجزم، فيقول: «وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب»[2]

وهنا كانت البدايات الأولى لميلاد نظرية العامل النحوي من خلال المصدر النحوي الأول، بل إن جميع أبواب كتاب سيبويه مدارها على فكرة العامل أول من أنهج سبيل القول في العامل، وهم يذهبون على أن سيبويه قد أدار بحوث كتابه على فكرة العامل[3] إلا أن هناك بعض الآراء التي تثبت أن البوادر الأولى لهذه النظرية كانت لأستاذ سيبويه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وفي ذلك يقول شوقي ضيف: «كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل، ومد فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبا إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية»[4] فسيبويه لم يكن هو المبتكر لنظرية العامل، لكن له الفضل أن نقل إلينا وبالأمانة الكاملة ما توصل إليه أساتذته وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الذي كانت له اللمسات الأولى في وضع أسس هذه النظرية.

ومن خلال النص الذي أوردناه لسيبويه سابقا والذي ينص وبوضوح على العامل والأثر الذي يتركه في المعمولات جرّاء تغيير الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات يتبين لنا أن سيبويه يمتلك حقيقة الآليات التي تترجم لنا الظاهرة الإعرابية في حدّ ذاتها، والعناصر التي تتحكم فيها من خلال التراكيب.

وقد ألف سيبويه الكتاب على أساس نظرية العامل ويتجلى ذلك في العديد من أبوابه ومنها باب

---

(1)- الكتاب، ج 1. ص 13

(2)- المصدر نفسه، ج1، ص 13

(3) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان بم محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري، ت: إبراهيم السامرائي، ط2، مكتبة الأندلس، بغداد، 1970، ص 26.

(4)-المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 7، (د ت)، ص.38

الابتداء، يقول شوقي ضيف: «أما العامل في المبتدأ فالابتداء، هو العامل المعنوي الوحيد الذي أثبته سيبويه، ويعمل المبتدأ فيما بعده عمل الفعل، أي أنه هو العامل في الخبر، وكل ما يكون بعده، مِن مِثل الحال، ويفتح فصولا لإنّ وأخواتها ذاكرا أنها عملت فيها بعدها النصب، والرفع، تشبيها بالفعل، وكأنها بمنزلة كان للزوم المبتدأ والخبر لها، مما جعلها تعمل عمل كان معكوسا» [1].

والأمثلة كثيرة في باب الفعل، والمفعولات، لذا فإن سيبويه يثبت للعامل التأثير في عمليه الإعراب باعتبار أن الإعراب أثر يجلّية العامل.

وخلاصة القول: إن فكرة العامل نشأت مع الدرس النحوي منذ البدايات الأولى وصارت منطلقا لتفسير جلّ الظواهر الإعرابية في الكلم. فالعامل النحوي ضرورة ملحة لتفسير الحركات الإعرابية التي تلحق أواخر الكلمات، كما أن مفهوم الإعراب ترسّخ تلقائيا مع الاستعمال على مرّ الزمان كترسخ علم النحو برمته، فهو كغيره من العلوم له مصطلحاته ومفرداته الخاصة به.

إن ذكر سيبويه لمصطلح العامل صراحة وإبراز أثره في تفسير الجملة، ينافي طبيعة تطور النظريات في العلوم عادة، وهذا ما يقوي نظرة من قالوا بتداول مصطلح العامل عند مَن سبقوا سيبويه. كما أننا لا ننفي جهود سيبويه الفكرية والعلمية المضنية في وضع التأسيسات الأولى لنظرية العامل ومع هذا فقد شهدت النظرية بعده تطورا ملحوظا وسنبين ذلك لاحقا.

وفي هذا السياق يقول إدريس الناقوري: «المصطلحات لم تنشأ بكيفية تلقائية، وإنما نتيجة ضرورة اجتماعية ملحة، وجهود فكرية وعلمية مضنية، وخضعت لمراحل التطور»[2]

وتعد مرحلة سيبويه المرحلة الأولى لتمايز مصطلح النحو والعامل وتشكله العلمي.

2.2.3- العامل النحوي عند ابن جني:

يعد ابن جني حلقة من حلقات تطور الدرس النحوي على يد جمهرة من العلماء القدماء والذين أسسوا لفكرة العامل النحوي إلى أن صارت نظرية عند سيبويه.

---

(1)- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 68

(2)- مدخل إلى علم المصطلح، إدريس الناقوري، ط1، 1997، ص 19.

لكن السؤال المطروح: هل فعلا ابن جني رفض فكرة العامل النحوي من أساسها؟ أم هناك رأي آخر في المسألة؟.

المتأمل في كتابه الخصائص يستنبط أن ابن جني لم يرفض فكرة العامل النحوي، ولم ينكرها، بل يؤمن بوجود العامل في اللغة، وهذا نهج سابقيه من العلماء: ولكن يرى ابن جني أن المتكلم هومن يُحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة وما نسبة الأثر إلى العامل إلا لغرض تعليمي اقتضته الضرورة التعليمية، ويقول في ذلك: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عاريا. من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي مما ظهر من أثار فعل المتكلم، بمُضَامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ»[1]

من خلال ما قاله ابن جني نستشف أنه لم يخرج عن سابقيه من أمثال الخليل وسيبويه. والذين أجمعوا على أن العمل في المعمولات لا يخرج عن سببين:

إما لفظي يحدث باقتران لفظ بلفظ.

أو معنوي يحدث بعامل معنوي يرسم لنا المعنى على اللفظ كرفع المبتدأ بالابتداء.

أما حقيقة العمل لعوزه إلى المتكلم فهو الذي يرفع وينصب ويجر، وهذا الكلام على إطلاقه لا يفسر العامل أو العمل عند ابن جني بل يزيده تعقيدا.

وما يمكن الإشارة إليه أن اللغة هي عبارة عن مجموع من الأنظمة فهي بكل بساطة أنظمة علاقات فعلماء اللغة القدماء حاكوا الأعرابي في بيئته وأرادوا أن يبرزوا هذه الأنظمة من خلال كلام العرب في أشعارهم وأمثالهم، وفرضت الضرورة العلمية نفسها بأن يقعدوا القواعد، ويأصلوا الأصول للوصول إلى

---

[1]- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، ج 1، ص 109، 110

– ينظر الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، ج1، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985، ص 62-63.

معاني النحو من خلال تراكيب الألفاظ والجمل، وتعالق المفردات بعضها ببعض وهذا ما سنراه مع عبد القاهر الجرجاني لاحقا.

اللافت للانتباه عندما تنظر في تطبيقات ابن جني نجده يعلل كثيرا من الظواهر اللغوية، ويضرب الأمثلة على ذلك مبرزا الأثر الذي يتركه العامل في أواخر الكلم. كما فعل سابقوه، وعلى سبيل المثال يضعك ابن جني أمام ثلاث أمثلة: «قام بكرٌ، ورأيت بكراً، ومررت ببكر فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل»[1] أي لاختلاف العامل في الرفع، والنصب، والجر.

وفي مثال آخر قوله: «ومن ذلك قولنا: كان يقومُ زيدٌ ونحن نعتقد رفع (زيد)، (لكان، ويكون، (يقومُ) خبرا مقدما عليه، فإن قيل ألا تعلم إن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ أو خبرا، وأنت إذا قلت: يقوم زيد، فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن نعتقد مع (كان) في قولنا: كان يقوم زيدُ، وأنّ زيداً مرفوع بكان»[2]

فقد أثبت ابن جني أثر كان في الجملة الاسمية فهي ترفع اسمها وتؤثر فيه فعدّها من العوامل، وهذا تأكيد صريح منه على أن العوامل لها دور مباشر والذي تؤديه داخل التراكيب في الجمل.

وخلاصة القول مما سبق أن موقف ابن جني من قضية العامل النحوي يتطلب الدقة والتمحيص في ما كُتب، فالعديد من الأمثلة التي ضربها ابن جني تعدّ تطبيقات للدرس النحوي كلها. تبرز بقوة نهج ابن جني الذي لم يخرج عن سابقيه وفي مقدمتهم سيبويه.

3.2.3- العامل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني (ت 473 هـ):

قبل أن نتكلم عن نظرة عبد القاهر الجرجاني إلى العوامل النحوية وتفسيرها التفسير اللغوي وإدراك أبعادها الوظيفية في الجملة العربية فعلينا أن نذّكر ما كان عليه مصطلح النحو قبل الجرجاني. إذ إن هذا المصطلح لم يكن مستقرا على مفهوم واحد يَشترك فيه جميع العلماء آنذاك، لأن العرب قديما كانت تستعمل العربية بفطرتها، وسليقتها، وانطلاقا من نشأة النحو وتطوره تبين لنا مفهوم هذا العلم.

---

[1]- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، خليل أحمد عمارة، دار ثروت للنشر والتوزيع جدة، (د ط) 1985 م، ص 69.

[2]- الخصائص، ابن جني، ص 273، 274.

كان العربي مولعا بالفصاحة، وبلاغة الكلام، وكان النحو المساحة الثقافية لكل العرب والذين أطلقوا عليه علم الإعراب انطلاقا مما عرفوا من تغيير حركات أواخر الكلمات. وما يطرأ على الكلام من تغيير من حيث البناء فدراسة العلامة الإعرابية من فتحة، وضمة، وكسرة، وسكون، والتي تظهر في أواخر الكلمات كانت جل انشغالهم في البحث والتقصي لتقويم اللسان العربي من اللحن، وللحفاظ على العربية من الدخلاء من غير العرب إلا أن هذا المفهوم التقليدي للنحو لا بد له من تفسيرات علمية ودقة ملاحظات في تأصيل علم النحو وإبراز غاياته.

وشهد مفهوم النحو انطلاقة قوية بمفاهيم جديدة أضافت للنحو الكثير، وكان لعبد القاهر الجرجاني الجهد الواضح في ذلك إذ لم يركز في إعطاء مفهوما للنحو على أساس العلامة الإعرابية، بل دعا إلى التمعن في حقيقة التراكيب اللغوية ومستوياتها من حيث المعنى الذي يتركه في النفس، وبهذا أصبح ينظر إلى الحركات الإعرابية نظرة علمية دقيقة، ومعمقة على جميع المستويات من حيث نظامها، والتفسيرات اللغوية التي تقدمها.

وما نشير إليه أيضا أن علم النحو قديما كان يشمل الإعراب والصرف، ومع تطور المفاهيم كما ذكرنا صار لعلم الصرف الوعاء الخاص به والذي يُعنى بتثنية الكلمة وأوزانها، ومشتقاتها، وتجردها من الحروف الزائدة، أو عدم تجردها منها فصار علم الصرف يُحاكي علم النحو في كل مراحله.

شهد علماء عصره ومن غير عصره أنّ عبد القاهر الجرجاني كان يمتلك حسا، وذوقا فنيا فيما يمتلكه من خبرة فائقة في شتى العلوم. فكان عبد القاهر الجرجاني يفرّق بين النحو وعلومه، ويرشد إلى توخي معاني النحو. فكانت قواعد النحو واضحة في ذهنه مستقرة، فلا يحتاج إلى إعادة نظر، وإنما توخي المعاني في عملية التركيب في مجال اللغة من حيث تعالق الألفاظ بعضها ببعض، ومن حيث المزية والحسن، ومن حيث الجمال والقبح، هذه العملية لا تقوم إلا على أساس من الاختيار والدقة في الاستخدام وفق ما تقتضيه قوانين النحو، وهذا هو المفهوم الذي أراده عبد القاهر الجرجاني في بيان العلاقة بين النحو ومعانيه من جهة، وبين معاني النحو ونظم الكلام من جهة أخرى يقول عبد القاهر الجرجاني: «فإذا قلت أفليس هو كلام قاله على الصواب وسلِم من العيب؟ أفما يكون من كثرة

الصواب فضله؟ قيل: أما الصواب كما ترى فلا، لأن لسنا في ذكر تقويم اللسان والتحرر من اللحن»[1]

ذكرنا سالفا أن أول من أصل للعامل النحوي وكتب فيه هو سيبويه، وسار على نهجه العديد من العلماء في القديم والحديث.

ولكن عبد القاهر الجرجاني أعطى للعوامل النحوية اهتماما كبيرا ومن نوع خاص، وذلك من خلال كتابيه (الجمل في النحو) و(العوامل المائة). وجاءت نظرة الجرجاني للعوامل من خلال نظرته الأساسية لمعاني النحو التي يشملها الكلام العربي.

وما يحمل من دلالات متناسقة ضمن العبارات والجمل، والذي يعني به (تركيب الكلام) بتَوسُّعاته الهامة من خلال نظام خاص تتآلف به الألفاظ والجمل والذي سماه النظم.

يقول عبد القاهر الجرجاني: «معلوم أنّ ليس النظم سوى تعليق الكَلِم بعضها ببعض، وجعل بعضها من بعض»[2]

ويقول أيضا في ذات السياق: «إن كل لفظة تدل على معنى فهي كلمة، وتجمع الكلمة على الكلمات، ثم الكلِم ينقسم إلى ثلاثة أقسام، اسم، وفعل، وحرف»[3] وقد حدا نهج سابقيه في ذلك.

أدرك عبد القاهر الجرجاني ماهية العوامل من خلال فهمه العميق للّغة وإدراكه لحقيقة الإعراب وما ينتج عنه فيقول: «يذهب ذهن المبتدئ وفهمه، ويعرّفه سمت الإعراب ورسمه، ويفيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حد»[4] وهذا تبيان لأسلوب ومنهجية تعلُّم اللغة للمبتدئين، ومعرفة قواعدها، وهذا ليس بالشيء الصعب.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، طبعة1984، ص 210.

[2]- الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، ط01، بيروت، (د ت)، ص 227.

[3]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 4.

[4] - العوامل المائة النحوية، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني الشافعي، عني به أنور بن أبي بكر الشيحي الداغستاني، دار المنهاج، لبنان، بيروت، ط1، 2009م، ص 16. ينظر المقتصد في شرح الإيضاح، أبا بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، ج1، ت: كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد، 1982، ص16.

أنواع العوامل النحوية عند عبد القاهر الجرجاني:

ألّف الجرجاني كتابه (العوامل المائة النحوية) والذي عدد فيه العوامل وأثرها في معمولاتها وما تحدثه من معاني من خلال تراكيب الألفاظ في الجمل.

إن للجرجاني فكر خاص ونظرة جديدة في تقسيمه للعوامل إلى مائة عامل، وذلك بغية إعطائه تفسيرا جديدا لنظرية العامل، لم يقدمه سابقوه أمثال أبو علي الفارسي (ت:377هـ)، وابن جني. إذ قسّم الجرجاني العوامل النحوية إلى لفظية ومعنوية:

أ- اللفظية: ثمانية وتسعون (98)

ب- والمعنوية: اثنان (02) وقسّم اللفظية إلى سماعية وقياسية:

سما عية: واحد وتسعون (91)

وقياسية: سبعة (07)

وكما جاء في خطبة كتابه (العوامل المائة النحوية): «فإن العوامل في النحو مئة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين: لفظية ومعنوية، فاللفظية منها: تنقسم إلى قسمين سماعية وقياسية فالسماعية منها واحد وتسعون عاملا. والقياسية منها: سبعة عوامل والمعنوية منها: عددان فالجملة: مائة عامل»[1]

تضمن كتابه هذا التقسيم الدقيق الذي صاحبته الأمثلة البسيطة لتدليل الصعوبات وتوضيح المنهج، فقد عمد عبد القاهر الجرجاني إلى تفسير:

الحروف والأفعال، والاسماء، على أساس أنها عوامل لها مالها من حسن في التركيب وإبراز المعنى.

وإبانة تأثير هذه العوامل جميعها على التراكيب وما تتركه من أثر في أواخر الكلم، ويقصد به الحركة الإعرابية التي تبرز أثر العامل في المعمول (مغير ومتغير) أو (مؤثر ومتأثر)، وما ينتج عنه من تعالق الكلم بعضه ببعض، وهذا الذي يعنيه الجرجاني بصحة الدائرة النحوية في بناء نظريته (النظم)

---

[1]- العوامل المائة النحوية، ص 4، ينظر العوامل النحوية للجرجاني بين النظرية والتطبيق، تحقيق وشرح: محسن محمد قطب معالي، مطبعة مؤسسة حورس الدولية، النشر والتوزيع الإسكندرية، ط 2002، ص 9.

وما يمكن ملاحظته أن الجرجاني تتبع الآثار المختلفة لترابط الكلام بعضه ببعض، مبرزا أجزاء الكلام وكيف تتحد فيما بينها بالنظم لتصبح كتابا واحدا يبين صورة حقيقية على ما هو في ذهن المتكلم، فإذا كان الجاحظ: (ت 255 هـ) يرى أن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها القروي والبدوي، فالجرجاني يرى أن المعاني في الذهن، والألفاظ قوالبها، ولكن نظمها لا بد أن يتخذ عن الوضع اللائق به من حيث الانتحاء، ولذلك كان العامل النحوي عند الجرجاني هو أساس منهجه في تفسير الظواهر اللغوية في البحث عن ذلك التآلف بين المفردات التي لا تعطي معنىً بمفردها بل في تآلفها ونظمها لترجمة المعاني الذهنية التي تؤلف الفكرة المراد التعبير عنها، وهذا يؤكد مرة أخرى أن الجرجاني ربط التفكير باللغة، وربط اللغة بالممارسة الذهنية، وربط المعاني بانسجام الكلم وتآلفه وقيّد كل هذا بالدائرة النحوية التي تحدد صحيح الكلام من معلوله.

فالعوامل عند الجرجاني ليس لها قصد تعليمي فحسب بل تتعدّاه إلى فلسفة التفكير وأنماطه، وإلى ماهية اللغة في حدّ ذاتها، وإلى تحليل أبعاد الكلام، يقول جعفر دكّ في هدا السياق: «لذلك فإننا إذا أردنا أن نكشف عن معاني النحو التي تتألف منها الجملة لا بد من معرفة المعاني الذهنية التي تتألف منها الفكرة، وهذا يطلب التوغل في الذهن لكي تتحسس ما يجري في الذهن عند نظم الجمل، وهذا ما أشار إليه الجرجاني حين قال في (ضَرب زيد) أن (ضرب) خبر عن (زيد) أي أن معنى الفعل أن يكون (خبراً) عن الفاعل ومعنى الفاعل أن يكون (مخبر عنه) بالفعل وهذا يظهر ارتباط التفكير باللغة، فالسامع يستطيع أن يفهم قصد المتكلم عن طريق إدراك تلك الدلالات العقلية التي يشير إليها نظم الكلمات وترتيبها» [1]

وفي المعنى نفسه يقول عبد القاهر الجرجاني: «واعلم أنك تجد هؤلاء الذين سيكون فيما قلناه تجري على ألسنتهم ألفاظ وعبارات لا يصح لها معنى، سوى توخي معاني النحو وأحكامه فيها بين معاني الكلم، ثم تراهم لا يعلمون ذلك»[2]

---

[1]- الموجز في شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي في علم المعاني، جعفر دك، ط 1، مطبعة الخليل دمشق سوريا، 1400هـ، 1980م، ص 74.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 300.

فالكلام عند الجرجاني لا بد أن يتيح للعقل الوصول إلى المعاني التي يتوخاها المتكلم، وسنتطرق إلى هذه القضية في الفصلين التطبيقيين الآتيين.

4.2.3- العامل النحوي عند ابن مضاء القرطبي (ت: 592 هـ):

حتى نشكل معرفة واضحة لابن مضاء القرطبي وآرائه الفكرية، والبواعث التي دفعته إلى رسم الموقف الرافض لنظرية العامل نسجل كيف نافح لأجلها وإبراز العلاقة بين منهجه الديني وآرائه اللغوية في جل كتاباته.

وابن مضاء القرطبي شخصية فكرية لها وزنها فهو صاحب نظرية إبطال العامل النحوي وكان مذهبه الديني المذهب الظاهري، وهي دعوة الموحدين الذين قربوه من مجالسهم السياسية، وأعطوه منصب القضاء. وهو أول من نفى القياس إلا أنه كان متأثرا بالإمام الشافعي، ولكنه خرج على مذهبه بإبطاله للقياس فقال: «أخذت أدلة الشافعي في إبطال الاستحسان فوجدتها تبطل القياس وبهذا اتجه هذا العالم إلى علم السنة وكان بإجماع العلماء، أول من أوجد القول بالظاهر»[1]

يقول الخطيب البغدادي: «أنه أول من أظهر استحال الظاهر، ونفى القياس في الأحكام قولا، واضطر إليه فعلا فسماه دليلا»[2]

فالمذهب الظاهري أبطل القياس وأبطل التعليل في الأشياء كلها، ولا يجوز الحكم إلا لكلام الله تعالى، أو نص كلام الرسول ﷺ.

مصنفاته:

لم تصلنا لابن مضاء القرطبي مؤلفات كثيرة، فعلى قلتها تعد ذات قيمة علمية ونقدية لا بأس بها ومنها[3]:

---

[1]- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج 8، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1349هـ، ص 348

[2]- مقال العامل النحوي بين ابن مضاء القرطبي والمحدثين، أنور راكان تتلا لعلي الإمام الأعظم، ص 45. ينظر مقال نظرية العامل بين العلماء القدامى والمحدثين، عيسى العزري، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، مجلد5، عدد9، مارس 2017.

[3]- ينظر ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، معاذ البرطاوي، ص 102 _ 105.

المشرف في النحو

الرد على النحويين

تنزيه القرآن عما لا يليق باللسان.

وكتابه (الرد على النحاة) ظل في رفوف مظلمة لا يأبه إليه أحد طيلة قرون طويلة إلى أن جاء الدكتور شوقي ضيف سنة 1947 م فحققه وقدم له بمقدمة أشاد فيها بابن مضاء وبكتابه، ووصفه بالطريقة البديعة إلا أن الكتاب يحمل من الجرأة ما يحمل، إذ إن ابن مضاء ينسف نظرية العامل من أساسها، أو أبطل التعليل بل نادى بإلغائها، وهذا راجع لتعصبه لمذهبه الفقهي الظاهري، وقد بدا جليا في كل مصنفاته.

أهم ما جاء في كتابه (الرد على النحاة):

كما ذكرنا سابقا ظل هذا الكتاب النقدي في رفوف مظلمة أزيد من ثمانية قرون لا يأبه به أحد إلى أن أخرجه إلى النور شوقي ضيف وحققه سنة 1947م، ونظرية ابن مضاء القرطبي أثارت جدلا كبيرا في أوساط النقاد والعلماء، والذي حملهم على ذلك أمرين:

جرأة ابن مضاء في تهديم نظرية العامل من أساسها.

عدم تقديم العلل الكافية في كتابه لتفسير القناعات التي ذهب إليها.

وقد ذكر شوقي ضيف في مقدمة الكتاب (الرد على النحاة) قول ابن مضاء القرطبي مبرزا نهجه الواضح في نفيه للعوامل النحوية، كما يوضح لنا شدة تعصبه لمذهبه وهذا واضح وجلي في جل كتاباته كما ذكرنا سابقا، يقول: «حطموا نظرية العامل، حطموا التقدير في العبارات، حطموا الأقيسة والعلل، حطموا التمارين غير العملية، حطموا كل مالا تفيد به صحة في الأداء، ولا صوابا في اللسان»[1]

من خلال ما صرح به ابن مضاء وهو تحطيم نظرية العامل، وكذلك التقدير والأقيسة، والعلل، والتمارين اللغوية الافتراضية، نجد ابن مضاء له جرأة واضحة في ثورته على نحاة المشرق.

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ت: شوقي الضيف دار الفكر العربي، ط 1 مطبعة لجنة الأليف والترجمة والنشر 1366 هـ. 1947 م، ص 6. المقدمة مرقمة بالحرف . ج .

ـ ويبدوا أن ثورة ابن مضاء القرطبي على العامل النحوي لها دوافعها وأسبابها، ويمكن أن نجملها في أن ابن مضاء يرى تفسير الظواهر اللغوية والإعرابية في الجمل، وأعازها إلى العوامل، أو العلة، والقياس يفسد النحو ويبعده عن المقاصد الحقيقية التي نريدها.

فكثرة التعليل يفسد النهج النحوي الأصيل الذي استوحاه العربي بفطرته السليمة وقد اتخذ ابن مضاء القرطبي لرأيه منهجا فكريا لعرض جميع قضاياه في النحو ولعل مذهبه الديني الظاهري له الأثر البليغ في ذلك.

موضوعات الكتاب:

كتاب الرد على النحاة من الكتب العلمية التي أهملت زمنا طويلا كما ذكرنا سابقا، فلولا الدور البارز الذي قام به شوقي ضيف في تحقيقه لهذا الكتاب وإبراز فائدته في الساحة العلمية والنقدية لربما كنا لا نسمع به أبدا، يقول شوقي ضيف عن أهمية الكتاب: «هذه طرفة نفيسة من طُرف التفكير الأندلسي، ألفها ابن مضاء القرطبي، قاضي القضاة في دولة الموحدين تلك الدولة التي ثارت على المشرق، ودعت إلى الانتفاض على فقهائها وسنوا وشرّعوا في الفقه الاسلامي، وقد تبعها ابن مضاء يدعوا إلى الانتفاض على النحاة وما أصّلوا وفرعوا في النحو العربي»[1]

الكتاب بكل صدق يحمل في صفحاته القليلة فكر ابن مضاء وثورته على المشرق، سواء في مجال الفقه وأصوله، أو مجال اللغة وعلومها فقد بيّن في كتابه: الرد على النحاة، حقيقة ما آل إليه النحو من التردي والفساد على حد زعمه، وبذلك نَهَجَ نَهْج المعالج لأهم قضايا النحو، مقدما بذلك الحلول المناسبة من أجل تصنيف هذا العلم تصنيفا يتلاءم وأفكار الناس، مما يتيح للعرب وغيرهم فهم النحو وقواعده بسهولة ويسر.

إذاً فمدار نظرية ابن مضاء تدور حول النحو التعليمي بصفة عامة، وتجديد النحو بصفة خاصة، فكتابه يعرض لنا:

آراءه النقدية لنظرية العامل وفيه:

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ت: شوقي ضيف، عن مقدمة الكتاب ص أ – (ترقيم المقدمة)

إلغاء نظرية العامل وإلغاء الثواني والثوالث وإلغاء القياس.

إلغاء التمارين الغير علمية والصعبة، أو ما يصطلح عليه النحو الافتراضي.

دعوة الكاتب إلى تصنيف جديد للنحو.

منع التأويل والتقدير في النحو.

كما عرض الكتاب في صفحاته، مسألة لسيبويه، ومسألتان للأخفش، وسنقف عندها بالتفصيل بإذن الله تعالى.

الوقوف عند آرائه النقدية في كتابه (الرد على النحاة):

من خلال اضطلاعنا على كتاب ابن مضاء توصلنا إلى ثلاثة قضايا مهمة:

الأولى: دعواه إلى إلغاء نظرية العامل.

الثانية: دعواه إلى إلغاء التقدير والتعليل.

الثالثة: دعواه إلى إلغاء القياس.

دعواه إلى إلغاء العامل:

دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء العامل النحوي ونسفه من أساسه مرتكزا على أمرين:

الأول: رأي ابن جني بأن المتكلم هو الذي يرفع، وينصب، ويجر كما رأينا سابقا.

الثاني: تأثره بالمذهب الظاهري وهذا جليّ في كل أفكاره.

يقول ابن مضاء: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب، والخفض، والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمرا). أن الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرا إنما أحدثه ضرب.. فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد»[1]

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء، ص 85، 86.

ثم يدلل على قوله هذا لما ذهب إليه ابن جني في الخصائص «فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره»[1]

نفى ابن مضاء أن يكون الفاعل مرفوعا بفعل فعله فيه، فهو ينفي ذلك تماما مستدلا على ذلك بالعقل والشرع كما يزعم فيقول: «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[2]

فحسب قوله هذا فإنه ضرب عرض الحائط نظرية العامل لسيبويه ومن نهج نهجه أمثال ابن السراج، والزجاجي، وابن الخشاب، والجرجاني، وابن الأنباري وابن يعيش وغيرهم كثير من علماء العربية من المذهبين البصري والكوفي ممن قالوا بنظرية العامل.

ويعطي الأمثلة على ذلك في مسألة الفعل الفاعل فيقول: «الفاعل عند الفاعلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرده الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء، والنار، وسائر ما يقع»[3]

أما فيما يخص اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة فيكفينا البحوث القديمة والحديثة وما توصلت إليه في أبحاثها في الدراسات البلاغية، فالحذف، والإيجاز، والإطناب له دلالات أخرى بلاغية، لم يفصل فيها الكاتب لتقيده بمذهبه والانتصار إلى فكرته.

استبدل ابن مضاء في نفيه للعامل إلى ما ذهب إليه ابن جني، وقد تبين لنا شكلا أن الرأيان (ابن جني، وابن مضاء) متفقان شكلا لا مضمونا، إذ إن الذي يؤثر في إعراب الكلام هو المتحدث نفسه، فهو الذي يرفع، أو ينصب، أو يجر إلى غير ذلك.

لكن في مضمون الكلام فإن ابن جني يختلف على ما ذهب إليه ابن مضاء تماما من نفي العوامل من أساسها، فكما رأينا سابقا فابن جني يقرب العوامل وأثرها في الكلام مستشهدا بذلك بالعديد من الأمثلة من كلام العرب.

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء، ص 87. ينظر الخصائص، ابن جني، ص 109.

[2]- المصدر نفسه، ص 88.

[3]-المصدر نفسه، ص 87.

تبيّن أنّ ابن مضاء القرطبي من رفضه للعامل على أساس من المنطق والعقل، والظاهر للعين أن العوامل النحوية يفرضها العقل والمنطق، ولا ينفيها بتاتا فلا يوجد تفسير أدق وأشمل من تفسير العوامل للظواهر اللغوية وكذلك الإعرابية؛ فإذا كان العربي بفطرته يرفع وينصب ويجر فهناك مجموعة من العلاقات الذهنية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في ذهن المتكلم فتجده ينسجم معها في ترتيب أفكاره، والتعبير عنها بألفاظ مرتبة ومنظمة.

ولا يمكن أن توجد علامات إعرابية كالضمة، والفتحة، والكسرة وما ينوب عنها دونما سبب أو تفسير بيانها، والسبب في ذلك. والسؤال الذي يطرح نفسه على ابن مضاء القرطبي: إذا كان المتكلم هو (من يؤثر في الإعراب وهو الذي يرفع وينصب ويجر، فلماذا لم ينصب (زيد) في قولنا (جاء زيدٌ) بدل الرفع ولماذا لا يرفع (زيد) في قولنا (رأيت زيدا) بدل النصب. إن رأي ابن مضاء القرطبي في العامل النحوي ونفيه من أساسه قد يؤدي بنا إلى نسف القواعد والأسس التي بُني عليها علم النحو.

ومن ثمة يصير النحو إلى دائرة مفتوحة من التأويلات لا يضبطها ضابط ولا يقيدها قيد.

كما أن إسقاطات ابن مضاء القرطبي التي ينطلق فيها من قناعاته الدينية بأن اللغة توفيقية من عند الله تعالى هكذا على الاطلاق، فيه نظر؛ وكم كان رد محمد عبد اللطيف حمامة في محله لما قال: «ومن الممكن أن تتوجه بهذا السؤال إلى ابن مضاء: أليس رَبّ تميم هو رب الحجازيين؟ فإذا كان الجواب بالنفي فإن ابن مضاء حينئذ يكون قد خرج من ربقة الاسلام، وإذا كان الجواب بالإيجاب فإننا نقول له: لماذا ينصب الله الخبر بعد (ما) الحجازية؟ ويرفعه بعد (ما) التميمية »[1]

وما يمكن قوله: إنّ المعرفة الإنسانية للغة تمر على مراحل ثلاث:[2]

أ- **مرحلة فطرية:** وهي المرحلة الأولى للتفاعلات اللغوية الموجودة في الدماغ بكيفية وراثية عضوية دونما تدخل الإرادة البشرية، والأداة الاكتسابية.

---

[1]- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد عبد اللطيف حماسة، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1989م، ط1، ص 174.

[2]- ينظر أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، شفيقة العلوي، تخصص دراسات اللغوية، نظرية (تشومسكي في العامل والأثر)، محاولة سبرها منهجا وتطبيقا.

ب- **مرحلة وسيطة:** وهي حالة توجد عند الطفل أثناء تعلمه اللغة.

ت- **مرحلة قارة:** وتمثل مرحلة النضج اللغوي للإنسان البالغ، حيث يصبح ممتلكا لنظام لغته وعارفا بأصوله.

إن الهجمة العنيفة التي تُشن على العامل النحوي قديما وحديثا، قد تخدم النحو العربي بصفة عامة، والدرس العاملي بصفة خاصة، وذلك بالبحث المنهجي اللساني الذي يمدنا بآليات واضحة، وعملية تصنع لنا البحث النحوي في قالب نحافظ من خلاله على الخصائص الذاتية للنحو، كما تمدنا بقراءة جديدة مما تدفع بنا إلى إحياء القديم وتثمين الجديد.

إضافة إلى كل ما سبق فالاهتمام بالعامل وإثبات دوره يشكل لنا الدائرة المثلى لقوانينه، وقواعده التي تحفظ وتضبط اللسان، والكلام من الزيغ والضياع.

كما تصون العربية من أي لحن يفقدها القوامة اللسانية التي هي عليها، فإضافة الجديد لا يعني بتاتا التخلص من القديم، أو الثورة عليه أو نسفه بما لا يليق، ولا يترك الأمر أصلا لأنْ نبني آراءً تنطلق من التعصب الديني، أو الإنحياز إلى مذهب فقهي له ماله وعليه ما عليه. فالتجرد العلمي للفكرة يجعلنا على الطريق الصواب لأداء فعّال يفيد ويسهم في إثراء القواعد اللسانية التي من شأنها أن تحافظ على الأصيل، وتبعث بالجديد لخدمة لغة القرآن لغة الضاد.

أمثلة من بعض المسائل الخلافية عند ابن مضاء القرطبي:

أورد ابن مضاء القرطبي مثالين أو مسألتين من قضايا النحو مسألة للأخفش، ومسألة لسيبويه:

وأورد ابن مضاء مثالا لسيبويه من باب ما جرى في الاستفهام من أسماء، الفاعلين، والمفعولين مجرى الفعل في كتابه (الكتاب): «(أأنت عبد الله ضربته) الاختيار عند سيبويه رفع عبد الله، لأن حرف الاستفهام قد حال بينه وبين عبد الله قوله (أأنت) لكنك إن شئت أن تنصبه كما نصبت (زيدا ضربته)، فإنّه قال أبو الحسن الأخفش وأبو العباس، وابن يزيد: النصب أجود، لأن (أنت) ينبغي أن يرتفع بفعل، إذا كان له فعل في آخر الكلام، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت) ساقطا على (عبد الله)، على أصلهم في إضمار الفعل في هذا الباب، واحتج أبو العباس أحمد بن وُلاد عليهما لسيبويه بأن قال:

إنما يرفع الاسم الواقع قبل الفعل، وينصب بإضمار فعل، إذا كان الفعل خبرا منه كقولك (أزيدا ضربته) لو رفعته بالابتداء لكان (ضربته) خبرا له، وكذلك (أزيد قام) لو رفع (زيد) بالابتداء لكان (قام) خبر له.. وما قاله محتجا عن سيبويه مردود بما ذكره سيبويه في باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل»[1]

مما سبق فإن العوامل لها أثرها في معمولاتها، سواء تقدم الفعل أو تأخر أو قام اسم الفاعل أو المفعول بعمل فعله فرفع أو نصب أو قُدر أن يرفع الضمير الذي يأتي بعد الاستفهام على الابتداء، فكلها يخضع عند سيبويه إلى أثر العوامل فيها ويفهم ذلك من خلال التراكيب، ولا حجة لابن مضاء القرطبي فيما أورده عن مسألة سيبويه سوى نفي التعليل الذي يفسر لنا ما ذهب إليه سيبويه والنحاة من بعده، يقول سيبويه: «واعلم أن حروف الاستفهام كلها يُقبح أن يصير بعدها الاسم، إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: زيدٌ قام، وأين زيدٌ ضربته لم يجز إلا في الشعر فإذا جاء في الشعر نصبته إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع، والنصب، لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم الفعل نحو: ضاربٌ جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر، لو قلت: هل زيدٌ أنا ضاربه لكان جيداً في الكلام لأن ضاربا اسم، وإن كان في معنى الفعل، ويجوز النصب في الشعر»[2]

نلاحظ أنّ سيبويه استعمل كلمة يجوز أو لا يجوز في عباراته، وهذا يوحي أنه يرتكز في تفسيره لظاهرة الإعراب للأسماء بعد الاستفهام وعمل اسم الفاعل كعمل فعله وغيرها، تخضع إلى قانون العامل فليس هناك تفسير لهذه العلاقات، وهذه الظواهر الإعرابية سواء العامل النحوي الذي يمنحنا تفسيرا دقيقا، وسليما، ومنطقيا للظواهر الإعرابية من خلال حركات التي تظهر على أواخر الكِلم، وكذلك التراكيب في الجملة.

وما يمكن الإشارة إليه أن ابن مضاء القرطبي في مناقشته لمسألة سيبويه قد أغفل نقطتين هامتين:

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء، ص 128، 129

[2]- الكتاب، سيبويه، ص 101 .

الأولى: ارتباط العامل النحوي بالإعراب وهو مظهر من مظاهر اللغة العربية تميزت به عن باقي لغات العالم.

الثاني: ليس هناك تفسيرا للعلامة الإعرابية إلا الوقوف على مرتكزات العامل النحوي الذي يُفسر لنا العلامة الإعرابية ويمنحنا تأويلا منطقيا لمختلف التراكيب في الجملة.

أورد ابن مضاء القرطبي مسألتين للأخفش:

المسألة الأولى: قال أبو الحسن الأخفش: «(أزيداً لم يضرب به إلا هو) لا يكون فيه إلا النصب، وإن كان جميعا من سببه، لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل من الفعل، وإنما يكون الأول على الذي ليس بمنفصل لأن المنفصل يعمل كعمل سائر الاسماء، ويكون هو في مواضعها، وغير المنفصل لا يكون هكذا»[1] هذه المسألة الأولى التي جاء بها ابن مضاء للأخفش.

ويعلق ابن مضاء القرطبي على هذه المسألة بقوله: «هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر، والمنصوب ينتصب كذلك أيضا، فإذا قيل (أزيدا لم يضربه إلا هو) فتقدير المحذوف (ألم يضرب زيدا إلا هو) وهذا جيد، لأن الفاعل مضمر منفصل. ولو رفع (زيداً) حملا على الضمير المنفصل فقال: (أزيد لم يضربه به إلا هو) لكان تقدير المحذوف (ألم يضربه إلا زيد) وهذا لا يجوز، لأن فعلَ زيد لا يتعلق به ضمير زيد المتصل، لا تقول (ما ضربه إلا زيد) والضمير لزيد.. »[2]

المسألة الثانية: تضمنت هذه المسألة قضية الإضمار، وما يترتب علية في تقدير الكلام. يقول ابن مضاء في المثال السابق «(أزيد لم يضربه إلا هو): فإنه يجيز النصب، والرفع في كل واحدة من المسألتين لأن زيدا فاعل، ومفعول، فالرفع باعتباره كونه فاعلا، والنصب باعتبار كونه مفعولا.. (أزيد لم يضرب عمرا إلا إياه) حُملا على المنفصل، ولو قلت (أزيدا لم يضرب إلا هو) لم يجز وإذا قدرت عاملا على مذهبهم، لم يكن يضمر أن يقول (لم يضرب عمراً إلا زيد لم يضربه إلا هو)، وهذا من الأدلة البينة على أن العرب لم تضمر شيئا»[3].

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء، ص 122، 123

[2]-المصدر نفسه، ص 124

[3]-المصدر نفسه، ص 126

جاءت المسألتان في باب الاشتغال، والاشتغال له أسبابه وشروطه، وعلى سبيل المثال فإن الأفعال المؤثرة التي تعمل في فاعلها ومفعولها، إذا وقعت من الفاعل بنفسه لم يجز أن تتعدى إلى ضميره، وأما أفعال الإنسان بنفسه فالأصل أنها لا تتعدى، ونلاحظ من المسألتين التي أوردهما ابن مضاء القرطبي ما يلي:

في كلام الأخفش لم يصرح بالعوامل لفظا لكنه يحوم حولها معنىً، ولم يجد تفسيرا للتقدير، والاشتغال والإضمار سوى تفسير العوامل وأثرها في غيرها.

الأمر الآخر أن العرب يجيزون في بعض المواطن الجمع بين ضمير الفاعل وضمير المفعول، وهذا هو السبب المباشر لإثارة الأخفش لهاتين المسألتين، وأيّا كان الأمر في تأويل الكلام فإن النحو ليس مجرد مفردات، وألفاظ نطق بها العربي بالشكل الذي عهدناه في العربية، وإنما هو أيضا معاني ودلالات عبّر عنها العربي بأسلوبه وفطرته، وما النحو إلا استقراء لما نطقت به العرب.

وما يمكن قوله في هذا الباب أن جل اختلافات النحاة راجع إلى تفسير العلامة الإعرابية، وأثر العوامل في المعمولات.

وما يمكن قوله أيضا أنّ مَن ذهب إلى رفض نظرية العامل النحوي وعلى رأسهم ابن مضاء القرطبي لم يقدموا بديلا حقيقيا للنظرية، ولتفسير جل الظواهر اللغوية، ولذلك نسجل على ابن مضاء القرطبي ما يلي:

أنه رفض كل الأصول والمرتكزات التي يبنى عليها علم النحو، وتطور على أساسها الدرس اللغوي النحوي، منذ زمن سيبويه كالقياس والعلة، والتقدير وغيرها.

أنه أهمل صيغ التراكيب اللغوية في الجملة، والعلاقات التي تضبطها من حيث بناء المفردات، وعلاقة الكلمة بالكلمة، وما ينتج عنها من معاني مختلفة وسياقات للعبارات، والعلائق المنطقية التي ينسجم معها حال الكلام، بالإضافة عن وضع الكلام من حيث القرائن المنطوقة والغير المنطوقة، وما نستنتجه أن ابن مضاء وكأنه تحاشى قراءة الدراسات النحوية التي سبقته كآراء سيبويه والجرجاني متعصبا لمذهبه الظاهري والذي لا يرى غير سواه.

إذاً فالعامل النحوي من أهم أركان النظرية النحوية، بل هو أساسها بل إنّ الكثير من النحاة قديما وحديثا يجعلونه الدائرة المحورية في بناء عمود النحو، والتي على أساسها يقوم بتفسير الجوانب النحوية فيه.

المبحث الثاني: العامل النحوي في المذاهب النحوية.

نسجل في هذا العنصر أن العامل النحوي، ومعمولاته، ووظيفته الإعرابية، والحركات التي كانت لصيقة بالظاهرة، تعبر بشكل واضح عن اهتمام النحاة بهذه القضايا منذ البدايات الأولى لنشأة الدرس النحوي، بل ارتبطت به ارتباطا وثيقا. وإذا تأملنا في كتب النحاة القدماء نجد أنها تعرض لنا العديد من المسائل التي لا تكاد تخلو من العامل النحوي سواء كان لفظيا أو معنويا.

ولذلك سنتتبع هذه القضايا من خلال عرض تطور الدرس النحوي عند المذاهب النحوية (البصرية، والكوفية، والبغدادية، المصرية، والأندلسية)، ولو أننا سجلنا أن نحاة البصرة أغنونا في تفسير هذه القضايا عن العديد من المذاهب.

1- عند البصريين:

نعني بالبصرين جميع العلماء الذين تشربوا النحو في بداياته الأولى، وصنعوا هذا الإرث اللغوي الذي التصق بالمكان- مدينته البصرة - والذي جمع جملة من الخصائص في العلم ذاته، رفعهم لأن يكوّنوا مذهبا له سماته ومميزاته.

وما يمكن ذكره في هذا المبحث أن النحو ترعرع على يد هؤلاء وصقل معدنه وارتوت تربته من أفكارهم المستمدة من الاستقراء للواقع وللمجتمع العربي آنذاك، وهنا لا بد أن نلّخص جملة العناصر والأسباب التي وُضع النحو من أجلها، قبل أن نخوض وبالتفصيل في تطور العامل من خلال جهود علماء البصرة منذ العهد الأول للنحو العربي.

لقد تضافرت جملة من البواعث، والأسباب، والتي شكلت منظومة حقيقية للفكر النحوي العربي منذ بداياته الأولى، ومنها: ديني، واجتماعي، وذاتي، تشابكت جميعها لتشكل لنا الصورة الحقيقية التي تطور على شاكلتها النحو العربي بعلومه.

ولعل الباعث الديني من أقوى البواعث التي جعلت علماء العربية آنذاك يقفون وقفة الضامن للحفاظ على اللسان العربي من اللحن، والذي بإمكانه أن يتسرب إلى القرآن الكريم، فتلحن فيه العامة دون الخاصة، وتنجَرّ عنه تبعات كثيرة. فهؤلاء اشتغلوا على القرآن تفسيرا، وإعرابا، وتقنينا، فكان بمثابة

الباعث المتيقذ في نفوسهم، والمحور الذي تدور عليه جميع علومهم.

لقد سجل النحاة بعض الحوادث التي من شأنها أن تكون الباعث الذي يجعلهم يسارعون في إيجاد ما يضبط اللسان من الزلل والخطأ. «ورووا أن أحدَ ولاة عمر بن الخطاب كتب إليه كتابا به بعض اللحن فكتب إليه عمر: إن قنِّع كاتبك سوطا »[1] فهذا يدل على اهتمام الخليفة عمر الفاروق بلسان العامة، وتقويمه، ويدل على اهتمام السلطة الأولى في الخلافة الإسلامية بسلامة اللسان العربي من اللحن.

ولما اتسعت الرقعة الإسلامية جراء الفتوحات واختلط العرب بالأعاجم زاد هاجس الخوف على القرآن أن تلحن آياته أو تحرّف، بسبب اختلاط الأعاجم بالعرب، ويبدأ اللحن بالتسلل إلى الألسن، كما نسجل أن العرب بدأوا ينزلون على الأمصار المختلفة خارج حدود جغرافيتهم التي تعودوا عليها واختلطوا بأجناس مختلفة تنوعت لغاتهم، وتعددت ثقافتهم وهذا ما جعل اللحن يتسرب إلى ألسنة بعضهم، مما ينبئ بخطرٍ يهدد الفصحى. ومن الأمثلة التي تبرز صراحة تسرب اللحن حتى في زمرة الوجهاء، والفصحاء: «لما يروى عن الحجاج أنه كان يلحن في حرف من القرآن الكريم إذ كان يقرأ قوله عز وجل: (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم) إلى قوله تعالى: (أحبَّ) بضم أحبَّ والوجه أن تُقرأ بالنصب خبرا لكان لا بالرفع»[2]

ولقد ارتبط العربي بلغته ارتباطا وثيقا، ولعل هذا الارتباط بقوميته كان أيضا من أهم البواعث التي شكلت المحور الذي دار عليه مدار نشأة النحو، وتطوره. لقد كان العربي معتزا بلغته كاعتزازه بدينه، بل يحرص عليها كحرصه على القرآن الكريم. بل اللغة العربية هي الوعاء الذي تتشرب منه جميع علومهم، وتنضج منه جميع أفكارهم، وترتسم منه جميع تصوراتهم.

إضافة إلى ذلك فإن العقل العربي سُقيَ من روح القرآن الكريم معاني الحرية، وقواعد التفكير السليم، فنضجت، واستقامت مبادؤه، وعظمت طاقته، ونمت فيه روح البحث والقياس، والاستنباط

---

[1]- الخصائص، ابن جني، ج2، ص 8

[2]- طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة الخانجي، القاهرة، 1954، ص 22. وينظر، المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 11.

ليُشكل في النهاية المنظومة اللغوية التي تحفظ القرآن الكريم من أي لحن يتسلل إليه، بل تجعل هذا الكتاب الشعلة المتوقدة لجميع علومهم، وأفكارهم.

ولكل هذه الأسباب تهيأت القاعدة العلمية لبناء نحو يجمع في موضوعاته جملة من العلل، والأقيسة، والقوانين التي تحفظ العربية. بل جعلوا اللغة تَستنطق في كل باحث روح الاشتغال على موضوعاته، وما أدراك إذا ارتبطت بموضوعات القرآن الكريم.

البدايات الأولى لفكرة العامل:

إننا في هذا الباب نجمع البواعث الأولى لنشأة العامل النحوي، الذي لازم نشأة النحو العربي وتطوره فلا ينفك عنه أبدا، بل هو صمام الأمان، وسياج حياضه وقد أجمع العلماء على أن أبا الأسود الدّؤلي وتلامذته مَن وضعوا اللمسات الأولى لعلم النحو، ومن ثمة للعوامل النحوية ولو بصورة مبسطة ومركزة في آن واحد، إلا أن هناك اختلاف بين النحاة في أول مَن أسس للنحو قواعده، لكن الراجح أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع للنحو قوانينه.

وهنا لا يهمنا من كان له السبق في وضع اللمسات الأولى للنحو العربي بقدر ما يهمنا استقراء ما ورد إلينا من معينهم، وما يهمنا بالفعل نشأة وتطور العامل النحوي من فكرة نحوية إلى فكرة تركيبية إلى محاكاة المعاني بعضها ببعض.

ونسجل في ذلك ما روي عن علي بن أبي طالب أنّ أبا الأسود الدؤلي «دخل عليه وهو بالعراق فرآه مطرقا مفكرًا، فسأله فيم تفكر؟ فقال له: سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية، وأتاه بعد أيام فألقى إليه صحيفة فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا بفعل»[1]

[1] - المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 13، 14. ينظر الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصرين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تح محمد محي الدين عبد الجميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ط2، 1953م ، ص6.

ومما ثبت من الروايات أن أبا الأسود «جمع لعلى أشياء وعرفها عليه، كان منها حروف النصب: إن وأن وليت ولعل، وكأن، ولم يذكر أبو الأسود: لكن، فقال له على: لما تركتها؟ فقال: لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها، فزد فيها»[1]

كانت فكرة العامل مغمورة في النحو وأصوله وتطورت معه بتطور علومه.

فتقسيم الكلام إلى فعل واسم، وحرف، وفيه من الدلالة على عمل كل قسم من هاته الأقسام بوضعها الوضع الإعرابي اللائق بها، وما قام به أبو الأسود أنْ جمع لعلي حروف النصب، والتي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الأول وترفع الثاني فيه من الدلالة على أن أبا الأسود كان يمتلك آلية عمل المنصوبات، ومنها حروف النصب واستدراك علي بن أبي طالب عليه في مسألة (لكن) أنها من حروف النصب ليفسر حقيقة أن العامل النحوي كان واضحا في أفكارهم قبل أن يكون في لب علم النحو، هذا في البدايات الأولى. وحسبنا ما أورده شوقي ضيف عن الزبيدي لما قال: «أول من أصل النحو وأعمل فكره فيه أبو الأسود، وظالِم بن عمرو الدُّؤلي، ونصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابا وأصلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض، والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف»[2] وهذا يعني أن فكرة العوامل نشأت مبكرا في أحضان النحو العربي، وما يمكن الإشارة إليه أن أبا الأسود أنما أعرب العربية، كما أعرب القرآن الكريم بنقط أواخر الكلمات فيه، وهذا ما أجمع عليه أهل العلم قاطبة.

يستوقفنا في هذا السياق مفهوم العامل في العربية، وفي إطاره العام وهو ما عمل عملا ما فرفع، ونصب، وجر، من النواصب إضافة إلى الجوازم، وكعمل الأفعال، وكأسماء الفعل وغيرها. فإن اللمسات الأولى لوضع علم النحو كانت ترتكز على هذا المفهوم في تفسير أغلب الظواهر المصاحبة لهذا العلم.

عندما أعرب أبو الأسود الدؤلي القرآن الكريم، وبيّن حقيقة الحركات من فتحة، وضمة، وكسرة أراد

---

[1] - المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 10. ينظر معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، يقوت الحموي الرومي، ج14، تح: د إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993، ص 49.

[2]- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 14. ينظر طبقات النحويين للزبيدي، ص2، وينظر المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 16.

أن يوصل إلى أذهاننا أن المعنى يتقوم بالعامل الذي بمقتضاه تفسر ظاهرة الإعراب، ونقول: أن لم تستكمل دائرة مفهوم العامل في زمانه فالذين جاءوا من بعده استطاعوا أن يضعوا المعاني التي يقوم بها النحو من خلال تراكيب الجمل والكلمات.

ولقد ارتبطت ظاهرة الإعراب منذ نشأتها الأولى بالتراكيب والعبارات، بل إن المعاني تنسجم مع الظاهرة انطلاقا من الكلام المسموع عن العربي وهو ضرب من ضروب فطرتهم السليمة، والأمثلة على ذلك كثيرة. منها ما ورد في كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف: «كان أول من فصل القول في تحليل التراكيب والعبارات المسموعة عن العرب مثل قولهم (لاسيما) قال سيبويه، وسألت الخليل رحمه الله عن عن قول العرب (ولا سيما زيد) فزعم أنه مثل قولك (ولا مثل زيد) و(ما) لغو، وقال (ولاسيما زيد) كقولهم (دع ما زيد) وكقوله (مثلا ما يعوضه) ف (سمى) في هذا الموضع بمنزلة مثل فمن ثمة عملت فيه (لا) كما تعمل (رب) في (مثل) وذلك قولك (رب مثل زيد)»[1]

والشاهد هنا عملت فيه، وقوله كما تعمل إشارة إلى العامل وتأثيره في معموله.

ما يمكن تسجيله أن النحو البصري كان له السبق في وضع القواعد والأسس التي بُني عليها هذا العلم، بدءا من أبي إسحاق الحضرمي (ت:117 هـ) وتلاميذته من القراء، ومنهم عيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء.

وكما أشرنا من قبل أنّ أول من أصّل النحو وأعمل فيه أبو الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز.. فذكروا عوامل الرفع، والنصب، والخفض، والجزم ووضعوا باب الفاعل، والمفعول، والتعجب، والمضاف.

أردنا إعادة هذا القول لفائدته في هذا الباب، كما يؤصل لنا نشأة النحو وتطوره في لمساته الأولى في المذهب البصري، وما نلاحظه أنّ النحو العربي في بداياته الأولى تطور في أحضان علماء القراءات.

ونلخص مرحلة نشوء النحو العربي وتطوره عند البصريين في العناصر الآتية:

[1]- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 67

1- كان العامل النحوي في تصور العربي الذي نطق باللغة العربية المستوحاة من فطرته السليمة هي مادة النحو التي جُمعت سماعا، وما نؤكده أن علماء العربية آنذاك اجتهدوا بالتقصي والبحث، وبذلوا عصارة جهودهم في جمع مادة اللغة سماعا عن العرب ودونوا كل ما سمعوه وعلى رأسهم عيسى بن عمرو الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد.

2- كان العامل النحوي مبثوثا في علم النحو منذ نشأته الأولى وقد رأينا ذلك من خلال الأمثلة التي سقناها سابقا، وما ورد من أمثلة كثيرة في كتاب سيبويه فلا يخلو باب إلا وتكلم فيه عن العامل.

3- لقد فسر البصريون كل ظاهرة تمر بهم في أغلب الأحيان بالعامل النحوي، ولهذا ثبت عند البصريين أن لكل معمول عامل، وإن لم يكن ظاهرا فهو مقدرا أو مستترا.

قال البصريون: «إن العامل لا يعمل من جهة واحدة في الظاهر وضميره، ولذلك عدّوا الاسم المشغول عنه العامل في ضميره منصوبا بفعل محذوف وجوبا في قولنا (زيدا ضربته) أو مرفوعا بفعل محذوف وجوبا في مثل: (**وإنْ أحدٌ من المُشركين استجارك فأجِره...**)»[1] وهذا يؤكد ما مدى التزام البصريون بنظرية العامل في تفسير أغلب الظواهر الإعرابية واللغوية.

4- مما تبيّن أيضا أن البصريين لما وضعوا مصطلحات النحو كانت موضوعة على أساس نظرية العامل النحوي كالمبتدأ، والخبر، والفاعل والمفعولات، وهذه المصطلحات تعبر عن العامل وعمله في معموله، يقول شوقي الضيف في ذلك: «ولا يبعد أن يكونوا قد وضعوا لذلك مصطلحات (المبتدأ، والفاعل، والمفعول) ولا يبعد أيضا أن يكونوا لاحظوا اختلافا في كلمات اللغة وأن منها ما يقبل الحركات الثلاث: الضمة، والكسرة والفتحة، وهو الاسماء المعربة، وأن منها ما يلزم حركة واحدة، وقد يلزم السكون، وسموا الأولى معربة، والثانية مبنية»[2]

وهذا دليل على أن البصريين تفطنوا للحركات الإعرابية، وعلاقتها بالتركيب، والعامل النحوي، ونقلوا كل كلام يبتدأ باسم لزمه ذلك الرفع – الرفع على الابتداء – وإن أخواتها، وعملها في الجملة

---

[1]- المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ط3، دار الأمل، الأردن، (1422 هـ _ 2001 م)، ص 127

[2]- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 18

الاسمية، وكذلك كان وأخواتها إذ أن هذه المصطلحات تعبر في ذاتها عن عمل تحمله، وتحدث به تغييرا في حركات الإعراب كما هو حاصل مع الفعلية أي عمل الفعل في فاعله، وعمل الفعل في مفعوله.

5- من الملاحظ أيضا تعرض النحو البصري إلى القراءات باعتبارها مادة فعالة تفتح الرغبة في الاشتغال عليها لاستنباط القواعد وتأصيل الأصول للنحو العربي الذي ارتبط أساسا عند سيبويه – الذي يعد مدرسة في ذلك – بنظرية العامل النحوي. «وأول نحوي بصري حقيقي يعد من الطلائع الأولى لتوثيق النحو هو ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت: 117 هـ) وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود، ولكنه من القراء، ومن الملاحظ أن جميع النحويين الذين جاؤوا من بعده وخلفوه سلكوا مسلك القراء، وعلى سبيل المثال عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وتلميذا عيسى: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب كل هؤلاء من القراء»[1]

6 _ مما تجدر الإشارة إليه أن نظرية العامل عند البصريين باعتبار البصرة البيئة الأولى الثقافية والعلمية كانت بمثابة الجامعة والمحضن الذي ترعرعت فيه جل العلوم التي ارتبطت بالقرآن الكريم.

7 – لقد لازمت نظرية العامل النحو العربي منذ نشأته، وتطوره، بدءا من عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي وسار على خطاه عيسى بن عمر، وكذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي لكن هذه النظرية استوت ونضجت، واكتملت أركانها على يد سيبويه.

8 _ العامل النحوي عند البصريين يخضع إلى نظام التراكيب، أو نظام العلاقات إذ يفسر لنا ظاهرة الإعراب، أي تغير الحركات في أواخر الكلم، وما تسببه، بل العامل النحوي عندهم يحدد لنا العلاقة بين الاسماء، والأفعال، والحروف، وهذه العلاقة وما ينتج عنها من أثر في المعاني وعلى سبيل المثال علاقة المبتدأ بالخبر، وعلاقة الفاعل والمفعول بالفعل، وعلاقة حروف النصب والجر بالأسماء، حروف النصب والأفعال والأثر الذي تتركه.

---

[1] – لمدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 18

– وينظر المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، شرح وضبط: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، طبعة الحلبي القاهرة، ج1، ص 211.

2- مذهب الكوفة:

ما نتفق عليه أن العامل النحوي لم يكن اكتشافا عند الكوفيين، بل هناك اتفاق واضح بين المذهبين البصري والكوفي على وجود العامل، وتفسير جل الظواهر اللغوية والنحوية على أساسه. ولكن هناك بعض الاختلافات تصب كلها في مسائل تحديد العامل في بعض المسائل النحوية، وكذلك المعمول، والعمل في حين آخر. وسنأتي في بعض المسائل لنقارن بين المذهبين ليتبين الإختلاف بينهما في العديد من القضايا النحوية والتي ارتبطت بالعامل وتفسيرها

ساعدت العوامل النحوية على تطور علم النحو عند الكوفيين باعتبار أن الكوفة هي الحضيرة الثانية التي شهدت تطور النحو العربي وعلوم أخرى، كما جمعت هذه الحضيرة العلمية مجموعة كبيرة وهامة من المراكز الثقافية التي أنتجت روافدا من العلم، ساعدت على نمو وازدهار علوم شتى، منها الفقهية، واللغوية، والأدبية، فالنحو بعلومه في الكوفة كان يعلَّم للصبيان الصغار فهو الحلقة الأولى التي ينطلق منها الدرس لاكتشاف علوم أخرى لها صلة بهذا العلم، وسنحصر هذه الروافد التي ساعدت في تطور علم النحو في مدرسة الكوفة فيما يلي:

1 _ مسجد الكوفة كان بمثابة المعهد العلمي الذي تشع منه مختلف العلوم فكان يزخز بحلقات القرآن وعلوم الحديث والنحو، والصرف، والفقه، وحتى التاريخ، والسير. وقد أوردت خديجة الحديثي حديثا للزبيدي قوله: «إن الفراء أملى على أصحابه كتابًا في القرآن في المسجد في ألف ورقة »[1].

وأورد صاحب الأغاني رواية تدل على أن مسجد الكوفة يعد حضيرة هامة لتطور النحو «إن الكُمَيت بن زيد، وحماد الراوية، إجتمعا في مسجد الكوفة فتذاكرا أشعار العرب وأيامهم وتنازعاتهم تناظرا وتساءلا»[2] وبهذا كان مسجد الكوفة منارة حقيقية تشع منها جملة من العلوم الشرعية واللغوية، والأدبية.

2 – لعبت السلطة العباسية دورا بارزا في رعاية تطور مختلف العلوم في الكوفة، فقد كان الخلفاء،

---

[1]- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص 145. وينظر، المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص 114

[2]- الأغاني، أبو الفرج الإصفهاني، ت: عبد الستار أحمد فرّاج، دار الثقافة، بيروت، 1959، ج 17، ص6

والأمراء، والوزراء، والولاة، يبعثون بأبنائهم إلى حلقات الذكر والعلم ومنهم الأغنياء الذين جعلوا لأطفالهم مشايخ يشرفون على تعلمهم وأخذ الدروس ممن تعلموه، فقد كان «النحوي أبي معاوية سيان بن عبد الرحمن التميمي (ت: 170 هـ) من الذين شاركوا في هذا النوع من تعليم الأولاد الخاصة والأشراف»[1] فقد كان للسلطة السياسية والإدارية آنذاك دورا فعالا في ازدهار شتى العلوم وتطورها ولا سيما علوم النحو والصرف.

3- تميزت الكوفة بمجالس للمناظرات العلمية، والمبارزات الثقافية، يشهدها كوكبة من النقاد والنحويين، والشعراء والأدباء، ويشهد هذه المجالس العامة والخاصة، بل حتى الأمراء، والوزراء، والولاة، والأغنياء. وهذا الذي جعل علم النحو والعلوم الأخرى التي عاصرته تتطور وتزدهر في كنف رعاية هؤلاء لم يسبق لها مثيل.

4 – ساهمت رحلات العلماء من مكان إلى آخر في ازدهار جميع العلوم بالكوفة وعلى سبيل المثال هجرة بعض علماء البصرة إلى الكوفة والعكس صحيحا، كما وقع ذلك مع «أبو معاوية شيبان الذي أخد النحو عن خليل ورحل إلى الكوفة..«[2]

البدايات الأولى للنحو الكوفي:

لو تتبعنا تطور النحو في الكوفة التي عدّها الكثير من العلماء مدرسة مستقلة بذاتها ولها مميزاتها الخاصة بها في جميع العلوم ولا يمكن أن نفصل ذلك التأثر الواضح لعلماء الكوفة بعلماء البصرة والنهل من معينهم، إذ يعتبرونهم البداية الحقيقية لنشأة النحو العربي وتطوره. إلا أن الكوفة كانت بحق امتدادا لنحو البصرة، وشهدت هي أيضا تطورا ملحوظا في نشأة الدرس النحوي.

أجمع النحاة على أن البدايات الأولى للنحو الكوفي كانت مع الكسائي وتلميذه الفراء، اللذان رسما منهج النحو، ووضعا أسسه وأصوله.

---

[1]- المدارس النحوية، خديجة الحديثي ، ص 114

[2]- المصدر نفسه، ص 115 .

وينظر مراتب النحويين، أتي الطيب عبد الواحد بن علي اللعوي الحلبي، تح وتعليق: محمد أبو الفضل ابراهيم مكتبة نهضة مصر، د ط، ص 24.

يقول شوقي ضيف في نشأة النحو الكوفي: «إنما يبدأ النحو الكوفي بدءا حقيقيا بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان رسما صورة هذا النحو، ووضعا أسسه وأصوله، وأعدّاه بحذقهما، وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري، مرتبين لمقدماته، ومدققين في قواعده، ومتخذين الأسباب التي ترفع بنيانه»[1]

وما يمكن الإشارة إليه أن النحو العربي في الكوفة نشأ في حلقات القراء، ومجامعهم فهم رعوه واكتنفوه بالتأصيل والتدريس، والتدوين خدمة للقراءات، وخدمة لكتاب الله.

وما ينبغي تأكيده مما ورد إلينا من كتب في هذا العلم، أنه لا اختلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة في المبادئ العامة للدرس النحوي، وأركان هذا العلم.

علماء البصرة في ذلك إلا أنه في بعض المسائل التي عظم فيها الخلاف ليس في حقيقة العامل ووجوده، وإنما في بعض التأويلات التي تخدم مذهبهم في تفسير الكثير من القضايا في القراءات القرآنية وخاصة الشاذة منها، وسنأتي لاحقا على بعض منها بالتحليل والتفصيل.

كما نسجل في هذا الباب أن علة خروج علماء الكوفة في الكثير من المسائل في تأويل عمل العوامل وأثرها في المعاني مرتبط أساسا بتوسيعهم في رواية الأشعار العربية في الحضر والبدو على عكس علماء البصرة، الذين قيدوا ذلك على أساس من الفصاحة واجتناب الحضر لما فيه من آفات اختلاط اللسان بغير العربي، كما اهتموا بالقراءات المتواترة والشاذة، إذاً معظم نحاة الكوفة قراء.

«ومما يلاحظ على أهل الكوفة أنهم وسعوا في اللغة والقياس في ضبط القواعد النحوية»[2]

وعلى سبيل المثال فيما يخص عمل صيغ فعول ومفعال، وفعيل، وفعل، فالكسائي والفراء «ينكران عمل هذه الاسماء محتجين هم وأصحابهم بأنها فرع عن أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال فرع من الفعل المضارع، ولذلك صنف عملها »[3] وهذا لتقليصهم لعنصر السماع، وقد رُوِيت أشعار من العرب في أسماء على هذه الأوزان والتي تنصب مفعولا.

---

[1]- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 154 .

[2]- ينظر كتاب المدارس النحوية، شوقي ضيف، 161

[3]- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 164

عموما فإن النحو العربي إزدهر وتشعبت قضاياه في الكوفة بداية مع الكسائي وتلميذه الفراء، وهشام بن معاوية الضرير، وتغلب ومجالسه، وغيرهم كثير. وما يهمنا في هذا المبحث هو كيف كان تفسير بعض المسائل النحوية وظواهر الإعراب عند الكوفيين؟ وكيف كانت نظرتهم إلى العامل النحوي؟ هذا ما نجيب عنه من خلال سرد بعض المسائل مع تبيان أرائهم فيها، والتي تلاقوا فيها مع البصريين.

آراء علماء الكوفة في بعض المسائل النحوية:

قبل أن نأتي إلى بعض المسائل التي تميز بها الكوفيون واختلفوا فيها مع غيرهم من علماء البصرة فيما يخص تحديد العامل وعمله. يشير إلى أن نظرية العامل أخذت حيزا كبيرا في ميراث المذهبين (البصرة والكوفة) وذلك في فكرة مبكرة من الزمن، فظاهرة الإعراب شغلت بالهم منذ البدايات الأولى للتأليف.

وسنعرض بعض المسائل التي تعرض لها الكوفيون بالشرح والإستدلال فيما يخص تحديد العامل وعمله.

الرفع في المبتدأ والخبر:

فيما يخص العامل في الجملة الاسمية عند الكوفيين ينطلق من قاعدة: (إن المبتدأ والخبر يترافعان).

فعند الكوفيين المبتدأ يرفع الخبر والعكس صحيحا، ولنا تفصيل في المسألة من خلال سرد آراء نحاة الكوفة وأدلتهم في ذلك، وعندما نقول آراء أهل الكوفة في المسألة نعني بالضرورة رأي الكسائي (ت: 189هـ) والفراء (ت: 207 هـ).

حيث إنه إذا كانت الجملة إسمية وخبرها إسم مفرد يكون العامل في رفع المبتدأ والخبر عاملاً لفظيا، وكذلك إذا كان الخبر جملة فعلية.

وقد أوردت للأنباري قوله: «فأما الكوفيون فاحتجوا، إذ قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما عن صاحبه»[1]

[1]- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر، ج 1، ص44 ، 45 .

وهذه حجة الكوفيين في قولهم أن المبتدأ والخبر يترافعان أي أحدهما يرفع الآخر كقولنا[1]: (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه.

وورد في كتاب معاني القرآن للفراء تعليقه على الجملة (الأسدُ مخوفًا) « فيها شغل الأسدُ بمرافعة هذا نصبَ فعله خبرهُ الذي يرافعه»[2]

وفي قوله تعالى: ﴿**سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ**﴾ (هود: 93).

يقول الفراء: «(مَن) في موضع رفع إذا جعلتها استفهاما ترفعها بعائد ذكرها»[3] والقصد فإن الهاء في (يأتيه) ضمير متصل وهو العامل في رفع (مَن) والمتأمل في تأويلات علماء الكوفة تجد أنهم يحتكمون إلى تفسيرات تدور مع ظاهر النص، وحتى وإن خالفت هذه التفسيرات الأقيسة المنطقية، والقواعد التي عرفوها في بناء النظام النحوي. ويتجلى هذا المنهج لذى الكوفيين في مسألة الاسماء على وزن (أفعل) في التعجب أهو فعل أم اسم، فالكوفيون يرون «أنّ (أفعل) في الجملة: ما أحسن زيدا؟ اسم، بينما يرى البصريون أنه فعل ماض، فاعله ضمير مستتر، واحتج الكوفيون لإثبات اسمية (أفعل)، بأنه جامد لا ينصرف، ويقبل التصغير وهومن أظهر الأدلة على اسمتيه، وأن عينه تصح فتقول: ما أقومه كاسم التفضيل، ولو كان فعلا لاعتلت الواو فأصبحت ألفا أقام وذكر الكوفيون حججا أخرى كثيرة. فالأنباري يدحض هذه الحجج ويفندها واحدة تلو الأخرى منتصرا لآراء البصريين»[4]

وفي الحقيقة يطول الكلام في المسألة بين الكوفيين والبصريين، وما يمكن الإنتباه إليه أن الكوفيين إعتمدوا على المنهج الوصفي في تأويل تفسيراتهم النحوية في مسألة العامل.

---

(1) – ينظر الانصاف، الأنباري، ج1، ص 45.

(2)- معاني القرآن، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، ج 1، ط 1، ت: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، 1955، ص 13

(3)- معاني القرآن، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، ج 2، ط2، ت، ومراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1983، ص 26

(4)- الإنصاف الأنباري، ج 1، ص 126 _ 148 المسألة 15

العامل في الجملة الفعلية عند الكوفيين:

نقف عند مسألة فعلي الذم والمدح (بئس ونِعم) المتأمل في المذهبين البصري والكوفي نجد خلافا كثيرا في تأويل العامل في نِعم وبئس، فأهل البصرة يعدّانهما فعلان جامدان، وحجتهم أن الفعلين يمكن أن تتصل بهما تاء التأنيث كقولك (نعمت) المرأة.

والقاعدة أن تاء التأنيث تتصل بالأفعال، وأنهما تفعلان الرفع في الاسماء التي تأتي بعدهما.

أما الكوفيون فيرون أن نِعْم وبِئس اسمان يترافعان وما بعدهما خبر لهما.

وقد أورد ابن الانباري: «والذي يستند إليه الكوفيون في قولهم بأن (نِعم) و(بئس) جامدان غير متصرفين كأسماء، هو أن تدخل عليهما حروف الجر فنقول: ما زيد بنِعم الرّجل، وأن تدخل عليها أداة النداء فنقول: يا نِعم المولى»[1]

وقد أورد ناصر الدين أبو خضير تعليقا على هذه المسألة فيه ما يلم بها، وبين منهج أهل الكوفة في تأويل عمل العامل في (نِعم وبئس) قوله: «إن أكثر ما يميز النحاة الكوفيين هو قياسهم القاعدة النحوية وفق ظاهر النصوص الماثلة أمامهم في أقوال العرب وأشعارهم فيستنطقون قواعدهم معتمدين على هذه النصوص، غير مبالين بالقوانين النحوية المعيارية التي تمنع دخول حروف الجر على الأفعال أو دخول (يا) النداء على الأفعال، فلا يكلفون أنفسهم عناء البحث عن تخريجات وتأويلات تمنع التناقص بين القواعد النحوية التي وظفها النحاة وقاسوا عليها فيما بعد، والنصوص المتعارضة تماما مع هذه القواعد، لذلك كله سلك الكوفيون في قواعدهم منهجا يعتمد على ظاهر النص، فعدوا دخول حروف الجر وأداة النداء على (نِعم) و(بئس) موجبا لاسميهما »[2].

ولمزيد من الشرح فإن الكوفيين دللوا على أن نعم وبئس من الاسماء للأسباب التالية:

أنه يخبر عنهما بالإسناد، كقولنا (فيك نعمت الخصلة) كما يجوز عطفهما، كما أنهما يترافعان

---

[1]- الانصاف، ابن الأنباري، ج 1، ص 97 _ 126، المسألة (14)

[2]- عن مجلة دار السلام للدراسات الاسلامية والعربية، ناصر الدين أبو خضير، العدد 37 / 210، عنوان المقال: أثر تحديد العامل في الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 96، 97.

مع الخبر في الجملة كقولنا (نعم المؤمن زيدُ).

_ إتصالها بميم الصلة الزائدة، فإذا اتصلت بهما الميم الزائدة كما في (كلما) و(إنما) صارتا مبتدأ ويعملان الرفع في المبتدأ، وهذا ما ذهب إليه المبرد، وقد اتجه هذا الإتجاه أيضا محمد بن جرير الطبري (ت: 310 هـ) في إعراب اللآية الكريمة (ولبئس ما اشتروا به أنفسهم)[1]، (بئسما) مبتدأ مرفوع بالعائد عليه من ذكره في الخبر، وهو الضمير المتصل (الهاء) بحرف الجر (به)، وعندما نقول: (بئسما زيد)، أو (بئسما عمرو) و(بئسما) مبتدأ مرفوع بالعائد من ذكره في الخبر بينما (زيد) أو (عمرو) خبران مرفوعان بالمبتدأ

النصب في بعض التراكيب النحوية خلافا للقاعدة:

في هذا العنصر نجمع ثلاثة عناصر أساسية من التراكيب النحوية التي دب من أجلها الخلاف بين الكوفيين والبصريين، فالفريق الأول وهم أهل البصرة ذهبوا إلى القاعدة النحوية أن العوامل في الاسماء لا تعمل في الأفعال، وأما الفريق الثاني فاحتكموا إلى ظاهرة النصوص عن طريق التأويل ليقطعوا الطريق أمام كثرة التعليلات والأقاييس.

الأول: العامل الذي عمل النصب في الفعل المضارع.

الثاني : العامل الذي يعمل في الاسم الذي يقع بعد واوالمعية.

الثالث : والجملة الاسمية التي يكون خبرها ظرف زمان أو مكان.

النصب في الفعل المضارع:

ينصب الفعل المضارع ويجزم بأدوات تسبقه، ونحن على علم أن المضارع أعرب لمضارعته للاسماء، فأحيانا تسبقه أدوات فتغير من حركته إعرابه إما نصبا، أو جزما، وفي هذه الحالة التي نحن بصدد مناقشتها، وهي العامل الذي عمل النصب في الفعل المضارع، بعد الأدوات واو المصاحبة بمعنى المعية، وواو النسبة، ولام التعليل، ولام الجحود. وحتى تتضح الصورة في المثال: لا تأكل السمك وتشرب اللبن،

[1]- جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، 1988، ج 1، ص 414.

فأهل الكوفة يرون «أن الفعل المضارع (تشرب) جاء منصوبا على الخلاف، وفقا لمعظم نحاة الكوفة، لأنه لم يعطف على الفعل المضارع الذي سبقه (تأكل) الذي جزم بـ (لا الناهية) فجاء حينئذ (تشرب) منصوبا بسبب عامل الخلاف لمخالفته حكم ما قبله، وبذلك يكون مصطلح الخلاف استعمله نحاة الكوفة، لحل المشكلة: عدم المجانسة بين الفعل المضارع المنصوب وما قبله »[1]

العامل الذي يعمل في الاسم بعد واو المعية:

ونعني بالاسم الذي يقع بعد واو المعية (المفعول معه) فالمسألة : أين العامل الذي نصب الاسم الواقع بعد واو المعية؟ فالإختلاف عند علماء الكوفة في إعراب الاسم الذي يأتي قبل واو المعية وبعدها.

«نحو: لو تُرِكت الناقةُ وفصيلها لرَضَعها، فالخلاف وفقا لمعظم نحاة الكوفة، أدى إلى نصب (فصيلها)، أي أن الجملة في الأصل: لو تُرِكت الناقة، وتركت فصيلها لرَضَعها، فمصطلح الخلاف جاء ليفسر عدم تكرار العامل (الفعل المبني للمجهول: تُرِكت) الذي أدى إلى رفع نائب الفاعل (الناقة)، فاختلف حُكم ما بعد (الواو) بمعنى (مع) عن حكم ما قبلها»[2]

فأما نحاة البصرة فيرون أن الذي نصب (فصيلها) هو الفعل المتقدم (تركت). والواو لم تغير شيئا وهذا ما ذهب إليه سيبويه، فنحاة البصرة المتأخرون يرون أن العامل في نصب المفعول به هو نفسه في نصب الظرف، وهو الفعل، وعلماء البصرة يردون المسائل إلى القواعد الأساسية التي يُبنى عليها النحو وتأويلاتهم وقياساتهم، وتعليلاتهم لا تخرج كثيرا عن تلكم المعايير والقواعد التي بني عليها النحو العربي[3].

الجملة الاسمية التي يكون خبرها ظرف زمان أو مكان:

يرى الكوفيون أن الظروف التي تأتي بعد الاسم (المبتدأ) جاءت منصوبة على الخلاف، فهناك عامل خفي أدى إلى نصبها «نحو زيدٌ أمامك.. إن الخبر (أمام) يتناقض (منطقيا) مع المبتدأ (زيد) أي

---

(1)- شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، ت: أحمد مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ج 6، ص 26.

وينظر شرح سيبويه، تح: رمضان عبد التواب، من 01 إلى 10، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، 2006،

(2)- مجلة دار السلام للدراسات الاسلامية والعربية، ناصر الدين أبو خصير، عدد37 ، 2010م، ص.101

(3)- ينظر: كتاب سيبويه (الكتاب)، ج 1، ص 29.

أنهما شيئان مختلفان»[1] ولذلك الكوفيون لهم تصور واضح في المسألة، فالخبر والمبتدأ مختلفان لا يترافعان لأنهما غير متطابقين.

ونشير هنا إلى أن هناك مسائل كثيرة أثارت الخلاف بين علماء البصرة، والكوفة في قضية تحديد العامل في دائرة توجيه المعنى. منها على سبيل الحصر:

عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض:

منع نحاة البصرة عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور، إلا مع تكرار حرف الباء، معتمدين على شواهد من القرآن الكريم، وهي كثيرة كما في قوله تعالى: ﴿**قلِ اللهُ يُنجيكُم منها ومن كلِّ كرْبٍ**﴾ (الأنعام 64). وقوله تعالى: ﴿**وَعلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ** ﴾ (المؤمنون 22). وفي قوله تعالى: ﴿**فَقَالَ لَهَا وَلِلارْضِ ايتيَا طَوْعًا اوْ كَرْهًا** ﴾ (فصلت 11)

أمّا نحاة الكوفة فقد أجازوا العطف دون إعادة حرف الجر، وتبعهم من البصريين يونس بن حبيب (ت: 180هـ) والأخفش الأوسط (ت: 215 هـ)، وابن مالك (ت: 672 هـ)، وأبو حيان (ت: 745 هـ) من المتأخرين، واستندوا في ذلك إلى شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ﴾ (النساء 1).واحتج الكوفيون بإحدى القراءات السبع والتي لا يجوز ردّها حيث قُرأت (الأرحام) بالجر دون تكرار حرف الجر، وقد قرأ بها حمزة بن حبيب الزيات (ت: 156 هـ) على عكس البصريين الذين قرؤوها بالنصب تطبيقا للقاعدة [2].

مما سبق من المسائل والشواهد يمكننا أن نخلص إلى النتائج التالية:

1_ أستند الكوفيون في تأويل النصوص -في قضية العامل- إلى ظاهر النص انطلاقا من احترامهم لظواهر الكلام معتمدين في ذلك المنهج الوصفي الذي يتلاءم مع منهجهم في تأصيل القاعدة النحوية، وقد سقنا مثالا على ذلك سبق ذكره في قضية رفع المبتدأ والخبر.

2_ جعل الكوفيون المعنى عاملا من العوامل؛ فالفاعلية عامل لرفع الفاعل والمفعولية في نصب

---

[1]- مجلة الدراسات الاسلامية العربية، ناصر الدين أبو خصير، عدد، 37 ص 100

[2]- ينظر، مجلة الدراسات الاسلامية والعربية، ص 111

المفعول، وكذلك نصب الظروف.

3_ توسيعهم لدائرة الإستشهاد من الشعر العربي إلى خارج ما اتفق عليه من الحِجَاج لقبائل عربية بعينها، بل استدلوا بأبيات من الشعر التي لم يُعرف أصحابها.

4_ يخرج الكوفيون –على عكس البصريين– في كثير من الأحيان على قواعد النحو والأقيسة المرتبطة بهذه القواعد إحتراما للنصوص العربية، وتقديسا لظاهر النص، دون حاجة إلى تأويل أو تعليل. لذا فواقع النص الذي بين أيديهم يأخذون منه المنطلق لبناء آرائهم بطريق القياس البسيط، كقولهم إن المبتدأ عامل في الخبر، والخبر عامل في المبتدأ فهما يترافعان.

5_ أوردنا عدة مسائل خالف فيها الكوفيون علماء البصرة، بابتكارهم عامل الخلاف أو الصرف، وبهذا العامل الجديد فقد نصب به الكوفيون الظرف الواقع خبرا للمبتدأ كما مر معنا، والمفعول معه والمضارع بعد واو المعية، والمضارع بعد واو السببية.

6_ مما سبق نستنتج أن الخلاف في بعض المسائل النحوية في نظرة النحاة (البصريين والكوفيين) إلى العامل كان أحيانا في المدرسة الواحدة وأحيانا أخرى بين المدرستين، وقد مر معنا كيف أن بعض علماء البصرة إنحازوا إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وأحيانا أخرى يخالف الكوفيون أنفسهم في المسألة الواحدة، كرأيهم: «حول إعمال الفعل والفاعل في المفعول به وجعلها كالشيء الواحد«[1]

ويظهر ذلك جليا في باب التنازع لدى الكسائي: «في مسألة أولى المتنازعين في العمل، وأيهما أحق بالعمل، وقد استشهدوا على حذف الفاعل، وحذف الفعل منه لقول الشاعر:

فإن كان لا يرضينك حتى تردني * إلى قَطْرِب لا أخالك راضيا.**

وقد سرا على حذف الفاعل وعلى حذف اسم كان في البيت إذا ما اعتبرت (كان) ناقصة أما إذا اعتبرت (كان) تامة فالفاعل هو المحذوف أساسا«[2]

---

[1]- كتاب الانصاف، مسألة رقم، 11 ورقم 13.

[2]- أثر العامل النحوي في توجيه قراءات الكوفيين، رسالة ماجستير للطالب محمد أحمد بلال الصديق، إشراف الدكتور مصطفى محمد الفكري، السنة الجامعية 2004 / 2005، جامعة أم درمان، ص 178.

7_ ارتبط النحو الكوفي بالقراءات أساسا وتوجيهها من خلال العوامل النحوية، وهذا ما رأيناه سابقا مع الكسائي والمبرد في بعض المسائل.

ومن هذا المنطلق يتجلى أثر القراءات القرآنية في آراء علماء الكوفة النحوية باعتبار العامل النحوي هو الأساس في كل الدراسات اللغوية والنحوية، وبيّن هؤلاء النحاة مدى تأثير العامل النحوي في القراءات الصحيحة منها والشاذة، وشكلت بذلك قاعدة هامة في إعراب القرآن، والاحتجاج له، وإبراز معانيه.

3_ المذهب البغدادي:

هناك الكثير من المعاصرين من يعد النحو البغدادي إمتدادا للمذهبين الكوفي والبصري، بل يمثل همزة وصل بينهما، وما أجمع عليه النحاة أنّ علماء بغداد في النحو العربي جمعوا بين آراء علماء البصرة وعلماء الكوفة.

وقد مر معنا نماذج لبعض المسائل ووقفنا عندها بالتحليل، وقد أورد شوقي ضيف في كتابه المذاهب النحوية قوله: «اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، يقول على الإنتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا، وكان من أهم ما هيأ لهذا الإتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستهما ويُعني بالتعمق في مصنفات أصحابها، والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة»[1]

يَعدّ شوقي ضيف أن النحو البغدادي أصبح مذهبا مستقلا عن البصرة والكوفة، إذ يمثل نقطة تلاقي بين المذهبين البصري والكوفي، ولكن المتأمل في العديد من المسائل النحوية في النحو البغدادي يجدها تعليقات توافقية بين النحو البصري والكوفي، أو الجمع بين آراء المذهبين[2].

«ويمكن تفسير ما ذهبت إليه خديجة الحديثي على أن هناك علماء من البصرة وآخرون من الكوفة

---

[1]- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 245.

[2]- ينظر تاريخ بغداد، ج4، ص89.- والزبيدي، ص 128. والمدارس النحوية، شوقي ضيف، 245- 247.

كانوا ينتحون آراء من المدرستين، وعلى غرار هذه الآراء نشأ ما يصطلح عليه بالنحو البغدادي، ومن أهم هؤلاء العلماء ابن كيسان (ت:299 هـ) وابن شغير (ت: 315 هـ) وابن الخياط (ت:320هـ)»[1] وكانت تغلب عليهم أحيانا النزعة الكوفية.

ونشير إلى أنّ هناك من ينزع النزعة البصرية في الإقتناع بآرائهم، وهناك من نزع النزعة الكوفية ويميل إلى آرائهم، وهناك من يجمع بينهما، ويمكن أن نخلص إلى النقاط التالية في تبيان معالم المذهب البغدادي:

1_ أنه امتدادا للمذهبين البصري والكوفي باعتبارهما المركز الأول لتطور علم النحو

2_ فتح الباب إلى الإجتهاد في آراء جديدة إنطلاقا من النحو البصري، وهذا ما نجده عند الزجاجي و أبي على الفارسي وابن جني.

3_ كما نلحظ أن هناك نزعة جديدة أخذت الإحتجاج من النحو الكوفي واجتهدت في العديد من المسائل كما قلنا سابقا في ذكرنا لاجتهادات ابن كيسان والزجاجي.

4_ النحو البغدادي يمثل خلاصة ومحاور إلتقاء بين المذهبين البصري والكوفي، حتى أن بعض العلماء المعاصرين ومنهم بعض المستشرفين لم يعدوه مذهبا مستقلا، بل عدوه امتدادا لمذهبين عريقين في النحو العربي البصري والكوقي.

5_ المذهب البغدادي لم يخرج في أصوله، وقواعده في مسألة العوامل والمعمولات عن المذهبين البصري والكوفي، بل أُحتج لهما في ذلك في العديد من المسائل، وعلى سبيل المثال فالزجاجي: «استعصى في كتابه الإيضاح عِلل النحو البصري والكوفي»[2]

6_ جعل المعاصرون للنحو العربي مذهبا ثالثا، يسمى النحو البغدادي يجمع بين المذهبين البصري والكوفي، ولعل هذه التسمية لم تكن لمسات بارزة لمؤلفات هؤلاء العلماء ولا لآرائهم لأنهم كانوا ينهلون

---

[1]- المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص 246

[2]- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت. د. مازن المبارك، بيروت، ص 80 .
وينظر نزهة الألباء، ص 306.

آرءهم من المذهبين، بل لأنهم نزلوا ببغداد وجعلوا فيها مجالسا للعلم ولم يتعصبوا لأي مذهب من المذهبين، بل كانوا في غالب الأحيان، وفي أغلب آراءهم الجمع بين آراء نحاة البصرة، ونحاة الكوفة فقليلا ما نرى تعصب بعضهم لرأي مذهب من المذهبين مقيما لرأيه حججا لذلك.

يقول المستشرق برود كلمان: «وقد قسّم علماء العربية مذاهب النحاة إلى ثلاث مدارس، البصريون، والكوفيون ومن مزجوا المذهبين من علماء بغداد.. وسنحتفظ نحن أيضا بهذا التقسيم على الرغم مما يبدو فيه من أن الخلاف المزعوم بين مناهج تلك المذاهب لم ينشأ إلا على أساس لمناقشة بين المبرد وثعلب»[1].

7_ إلا أن هناك بعض المعاصرين الذين نفوا أن تكون هناك مدرسة ثالثة تسمى المدرسة البغدادية ومنهم المستشرق (جونولد فايل) الذي نفى نفيا قاطعا هذه التسمية _ النحو البغدادي _ أو _ المدرسة البغدادية _ إذ أن بعض العلماء الذين نزلوا ببغداد وأن جنحوا لبعض القضايا في النحو لعلماء البصرة وغيرهم قد جنح في بعض المسائل إلى علماء الكوفة، فلا نسمى ذلك مذهبا أو مدرسة لها مميزاتها وصفاتها[2].

ولهذه النتائج كلها لا نطيل الحديث عن هذه المدرسة وأشهر نحاتها فليس هناك ميزات في قضايا العامل النحوي ولا بأصوله، فلا يمكنك أن تميز ما ذهبوا إليه من آراء عن ما ذهب إليه كل من نحاة البصرة أو الكوفة.

النزعة الظاهرية في المذهب الأندلسي:

تطرقنا في أول هذا الفصل إلى مذهب ابن مضاء القرطبي الظاهري وآرائه النحوية وخاصة في قضية العامل النحوي وعقدنا نوعا من المقارنة في بعض المسائل النحوية بينه وبين سيبويه، لكننا لم نقف على الدوافع بالتفصيل والتي كانت وراء ظهور هذا المذهب في الأندلس وأثره على كل الحياة العلمية في شتى الميادين من فقه وأصول وعلوم اللغة والحديث وغيرها، والذي يهمنا في هذا الأمر نظرية العامل

(1)- المدارس النحوية، خديجة الحديثي ، ص 204. ينظر الإيضاح في علل النحو، ص 9- 10.

(2)- ينظر، المدارس النحوية، خديجة الحديثي ، ص 207.

وينظر نظرات في اللغة والنحو، طه الراوي، ط1، بيروت، 1962، ص9.

النحوي ومدى تجذره في المدهب الأندلسي، والعوامل الحقيقية التي أدت إلى بروز آراء تنادي إلى نفي العامل من أساسه، وعدوه من العوامل التي ضيعت النحو وعقّد به على الدارسين وأخذت قضاياه إلى مساحات غير واضحة، وغير مفهومة وخاصة للمريدين والمتعلمين فعلت أصوات تنادي بتيسير النحو وتبسيطه، والإبتعاد عن المسائل الإفتراضية، والأمثلة المنسوجة من خيال الذهن البشري لا علاقة لها بقواعد النحو الأصلية ولا بأصوله، ومن هؤلاء الذين ذهبوا إلى هذا المذهب ابن مضاء القرطبي، وأبو حيان الاندلسي.

وما تجدر الإشارة إليه أن البيئة الأندلسية الجميلة ساعدت على روح البحث والإبداع، والإبتكار، في شتى الميادين في مختلف العلوم التجريبية واللغوية، والذي يهمنا هو تطور النحو في هذه البيئة على يد علماء نهلوا من سابقيهم معارف مختلفة امتدت إلى أمصار متعددة كالعراق، والشام، ومصر ولعل المذهب الظاهري الذي نادى به داوود الظاهري في المشرق، وابن حزم في المغرب، كان له الأثر البليغ في تأويل العديد من المسائل النحوية على هذا النحو والمنهج؛ وهو الأخذ بظاهر النصوص دون الولوج إلى التأويل، والقياس والتعليل. ويتقدم هؤلاء ابن مضاء القرطبي والذي تعرضنا لدعوته في مقدمة هذا الفصل وهو ــ إلغاء نظرية العامل ــ وإلغاء القول بالخلاف الذي اعتمده علماء الكوفة وإلغاء العلل الثواني، والثوالث، وإلغاء التمارين التمثيلية[1] لمجرد التوضيح والتي يراها أنها صعّبت النحو على مريديه. وبما أننا قد تعرضنا إلى ابن مضاء القرطبي في بداية هذا الفصل، سنستعرض الآن أهم المميزات التي نستخلصها من جملة آرائه النحوية وخاصة في مسألة العامل النحوي.

أهم المميزات في مذهب ابن مضاء:

ما لاشك فيه أن مذهب ابن مضاء له الأثر البليغ على سلوكه العلمي في تأويل العديد من المسائل الفقهية واللغوية. فمذهبه النحوي الظاهري أفرز ما يشبه النظرية وهي ــ إلغاء نظرية العامل برمتها- إذ يراها أنها العائق في تبسيط النحو وتدليل الصعوبات التي يراها الدارس معيقة له في فهم النحو العربي، ولذلك رصدت أربع محطات ميزت جملة آرائه النحوية، ونهل متها الكثيرون من علماء عصره ومن غير عصره ، ومنهم من أراد أن يوفق بينها وبين القائلين بالعامل النحوي في العديد من المسائل.

(1)- بتصرف من مقدمة كتاب الرد على النحاة، ت: شوقي ضيف. وينظر الخصائص، ج1، ص 109.

1_ إلغاء العامل النحوي:

هذه الفكرة التي خرج بها ابن مضاء القرطبي كما مر معنا، كانت وليدة تأثره بمذهبه فقد قام وفق قناعاته بالثورة على فقهاء عصره ومن سبقوه في مجال الفقه، والحديث، ولم تقتصر هذه الثورة على الفقه والفقهاء، بل تعدت إلى علم النحو وأصوله «إذ وجد العربية تتضخم بتقديرات وتأويلات، وتعليلات، وأقييسة، وشعب، وفروع، وآراء لا حصر لها، ولا غناء تقتضي في تتبعها أو على الأقل في تتبع الكثير منها، جمعها في ثلاثة كتب هي: (المشرف في النحو) و(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) وكتابه (الرّد على النحاة) وهو _ وحده _ الذي بقي من آثاره»[1]

وانطلاقا من هذه القناعة التي ترسخت لذا ابن مضاء القرطبي نفي العامل بالجملة، وعدّ المباحث فيه لا طائل منها ولا رجاء فيها، بل تزيد تعقيد النحو لا تيسيره.

«كتقدير أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا أخبارا أو صلات أو أحوالا يتعلقان بعامل محذوف، ولا حذف هناك ولا عامل _ في رأيه _ ولا عمل.. وينكر أن يكون في قام من قولك (زيد قام) ضمير مستتر فاعل فهي فعل ولا فاعل له»[2]

ومن هنا نستشف أن ابن مضاء يرى أن المتكلم هومن يعمل الرفع والنصب، والجر وهذا ماذهب إليه ابن جني كما رأينا سابقا.

2_ إلغاء المسائل الخلافية النظرية:

والقصد من ذلك إلغاء تلك الإفتراضات الكلامية والتي لم تكن في واقع المتكلمين، وجلب أمثلة لها وتبقى في شكلها النظري دون فائدة منها في مجال التطبيق، بل تزيد من تعقيد النحو وتخرجه عن صورته البسيطة بخلاف النحاة في اسمي الأصل المصدر أم الفعل؟ وفي علامة رفع المثنى وجمع المذكر السالم، وملحقاتهما والاسماء الستة، والرافع من المبتدأ والمضارع، وهي مسائل قد مثلت لها في هذا الفصل من قبل.

---

[1]- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 305

[2]-المرجع نفسه، ص 305

إشكالية الأمثلة غير العملية:

يراها ابن مضاء أنها مشكلة حقيقية قد عقدت النحو وأخرجته عن صورته الحقيقية إلى صورة افتراضية لا علاقة لها بتطبيقات النحو العملية، والنحو مليء بهذه الأمثلة، ومتها ما عقده الكوفيون في مثل (أعلمت وأعلما فيهما، الزيدين والعمرين منطلقين).

– فابن مضاء يرى أن الأمثلة الغير عملية هي افتراضية من خيال النحاة لا طائل منها، ومنها أثاروا اختلافات عديدة عقّدت النحو، ولا تفيد مريديه من المتعلمين ولحد بعيد نرى أن ابن مضاء في هذه القضية قد وفق إلى أبعد الحدود، فالغاية من تيسير النحو هو خدمة لكتاب الله تعالى، وتيسيرا لفهمه وفهم أحكامه.

مسألة العلل الثواني والثوالث:

فكرة ابن مضاء في تقديم العلل لتأويل الكلام واستنباط القواعد هي بمثابة البحث عن المجهول الذي لا طائل منه. فحمل الكلام على ظاهره دون تعقيده يسهل العملية التعليمية للنحو العربي ويجنبنا الأقيسة التي لا تفيد، وتبعدنا عن الجدل العقيم في البحث عن ماهية الكلام من خلال استحداث تراكيب لا جدوى منها، ولا فائدة مرجوة لها.

وفي قضية العلل الثواني والثوالث كان لزاما علينا أن نتحدث عن ما ذهب إليه الزجاجي في علل النحو والتي استعملها النحاة في تحليل مسائلهم في مجال النحو والصرف، وتأويل الكلام، فقسمها إلى أقسام ثلاثة:

أولها: العلة التعليمية:[1]

وهي المعرفة السادجة والبسيطة التي تعلمها المتعلمون من كلام العرب، فإن سألتهم عن (كان زيدٌ قائمًا) بما رفعتم زيدا؟ قالوا :كان ترفع الاسم وتنصب الخبر. وهذه معرفة للعرب ساذجة تنطلق من فطرتهم السليمة، وسجيتهم العادية، فهم لا يعرفون حقيقة الرفع باسم كان، والنصب لخبرها، وإنما حقيقة ذلك موجودة في أذهانهم ومكنوناتهم.

[1]- ينظر كتاب المدارس النحوية، لخديجة الحديثي، ص 319، 320.

ثانيها: العلة القياسية:

وهي المعرفة التعليمية التي يستفهم من خلالها عن حقيقة الإعراب. لما رفع المبتدأ مثلا ؟ وما ينصب إسم إنّ؟ ولما يرفع الفاعل؟ فالبحث عن علة الرفع والنصب وغيرها مع استعمال القياس، كما في قولنا لما أنّ وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي، فالمنصوب من اسمها مشبه بالمفعول، والمرفوع من خبرها يسمى مشبه بالفاعل. وهذه العملية تسمى بالقياس، ويفرضها في ذلك أوضاع مفردات الكلام.

ثالثها: العلة الجدلية النظرية:

وهي المعرفة التي تنطلق من البحث عن معاني تلكم المسائل الواردة في النحو وتأويلها كالبحث عن ما هية إعراب (إنّ) وفي مشابهتها للأفعال في غير ذلك من علل نظرية يراها ابن مضاء القرطبي أنها لا طائل منها.

والنتيجة العامة التي نستخلصها فيما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي من خلال إلغاء هذه العناصر كلها، والتي تم ذكرها يتوزع في عنصرين هامين:

1_ عنده أنه لا يجوز حمل كلام العرب على موضوعات لم ترد في كلامهم، ولا يتكلموا بها، وإنما النحاة قاسوا على ما وجدوه عند العرب قياسا نظريا لا فائدة منه.

2_ كثرة التعليلات، والتأويلات، والتقديرات تفسد النحو وتصعب على المتعلمين الأخذ بها، لهذا في الأصل لا يفيد العربية في شيء ولاكتاب الله على السواء. فالأولى هو حمل العبارات أو الكلام على ظاهره دون الولوج إلى تلكم التقديرات والقياسات التي لا نتيجة مرجوة منها.

وهذه النتائج تعبر حقيقة عن تأثر ابن مضاء بالمنهج الظاهري الذي دعا إليه كل من داوود الظاهري، وابن حزم من بعده [1]

أبو حيان الغرناطي الأندلسي ومذهبه النحوي:

عُدّ أبو حيان من أتباع المذهب الظاهري، وهو الذي كان يقول: «محال أن يزيغ عن مذهب

[1]- ينظر، الإيضاح في علل النحو، ص 64 _ 65

الظاهر من علق بذهنه»[1] وقد تأثر بسيبويه، وكتاب التسهيل لابن مالك، وكتاب الممتع في التصريف لابن عصفور، وله ثلاثة شروح على التسهيل لابن مالك، وله كذلك مصنفات في النحو من أهمها الإرتشاف موزع على ستة مجلدات مطولة وعلى مجلدين باختصار[2]

موقفه من نظرية العامل:

في كثير من المسائل يبدو أبو حيان أنه متأثر بالمذهب البصري، ولم يدع أبدا إلى إلغاء نظرية العامل، ولكن أبو حيان له نظرة في العديد من القضايا النحوية التي استنبطت أساسا بالعلة، والقياس تأثرا في مسائلها بأبي مضاء القرطبي وآرائه ومن هذه القضايا:

ـ المغالاة في التعليل: في هذه المسألة يرى أبو حيان أن كثرة التعليل للعديد من الظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين الغير عملية من القضايا التي تصعب النحو وتعقده، ومما يجده في هذه القضية «تعليقه على خلاف البصريين والكوفيين في الإعراب، وهل هو أصل في الاسماء وفرع في الأفعال أولاً؟ فقد قال: (هذا من الخلاف الذي ليس فيه كثير منفعة)»[3]

تقديمة السماع على القياس: ومما يعرف على أبي حيان تقديمة السماع على القياس وخاصة إذا تعارضا، وهذا في عدّة مسائل منها: العطف على الضمير المتصل المجرور، مخالفا بذلك الكوفيين ومن سار على شاكلتهم وكذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ونراه في جانب آخر يأخد بآراء البصريين، ويعتمد في كثير من القضايا النحوية على ما أسسه سيبويه للنحو، ونجده يتابع آراء ابن جني من أن عامل الرفع في المبتدأ الخبر، والرفع في الخبر المبتدأ فهما يترافعان [4]

جمع أبو حيان اجتهاداته وتخريجاته التي انفرد بها عن سابقيه «ومن ذلك أنه كان يذهب إلى أن المصدرية لا توصل بالأمر وأن (أنّ) الموصولة به في بعض العبارات مثل (كتبت إليه أنْ قم) تفسيريه أمام

---

(1)- بتصرف، الرد على النحاة، ص 141

(2)- ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 321

(3)- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 322

(4)- ينظر، المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 322 .

ما حكاه سيبويه من قولهم :(كتبت إليه بأن قم، فالباء فيه زائدة)»[1] ومما سبق يُفهم أن أبا حيان رفض الأقيسة، والعلل التي من شأنها تعقيد النحو على المتعلمين، وكذلك المسائل الإفتراضية عن طريق سرد أمثلة ليس لها وجود في واقع المتكلمين فكلها من شأنها إفساد النحو وتعقيده، ولكنه لم ينف العامل، بل يترجمه عمليا في العديد من المسائل التي يوافق فيها البصريين والكوفيين على حد سواء.

مصر همزة وصل بين المدارس كلها:

تطور النحو تطورا مهولا في أكناف المدرسة البصرية والكوفية، وكانت مدرسة الأندلس وعاءً جديدا ترعرعت فيها شتى العلوم متأثرة بمذهب داوود الظاهري وابن حزم لاحقا، إلا أن مصر كان لها الدور الإشعاعي والحضاري في جمع أراء هؤلاء جميعا إذ أن معظم علماء الأندلس عرجوا على مصر وأقاموا فيها ودرسوا في مساجدها وفي رياضها العلمية، ومنهم أبي حيان الغرناطي.

وقد شهدت مصر منذ أزمنة مبكرة حملة علمية أساسها العناية بضبط القرآن الكريم وقراءاته، فكانت الفسطاط، والأسكندرية الأرض الخصبة التي تعلم فيها شباب مصر أصول العربية، وحسن التلاوة، وتدبر القرآن الكريم، وكان على رأس هؤلاء الشباب أساذة عظام نهلوا النحو من مشارب البصرة والكوفة.

ومن هؤلاء ولاد بن محمد التميمي البصري[2] الأصل الناشيء بالفسطاط، وعاصره أبو الحسن الأعز تلميذ الكسائي، وهنا يتجلى ارتباط النحو المصري بالكوفي والبصري، وما يلاحظ على تطور النحو في البيئة المصرية ثلاثة أمور:

1 _ أن النحو ارتبط بالقراءات إذ إن الإمام ورش (ت: 117 هـ) كانت له الفرصة لبسط روايته، والتي ساهمت في ظهور قراءات عدّة كانت المحرك الأساسي للكثير من قضايا ومسائل النحو، وعلى رأسها قضية العامل النحوي قي العديد من المواضيع[3]

---

(1)- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 123

(2)- بتصرف المدارس النحوية، شوقي ضيف ص123

(3)- ينظر كتاب المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 327، 328 .
وينظر طبقات النحويين، الزبيدي، ص 222.

2 – النشاط العلمي في مجال العلوم الشرعية واللغوية بدأ مبكرا في مصر، ومنها النحو واللغة.

كما ذكر شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية، أن ولاد بن محمد التميمي هو أول من حمل راية النحو في مصر، متأثرا بنحو البصرة فقد رحل إلى العراق ولقى الخليل بن أحمد، وأخذ عنه ولازمه وسمع منه الكثير، ثم عاد إلى مصر، وأخذ يحاضر لطلابه ما نهل عن علماء العراق، وأنه لم يكن بمصر كثيرُ شيء من كتب النحو واللغة قبله[1]

3_ ثم توالت الأعلام من بعد ولاد بن محمد في مجال الدراسات اللغوية والنحوية، ليلمع الدينوري أحمد بن جعفر (ت: 289 هـ) والذي رحل من بنور إلى البصرة في طلب النحو فشهد على المازني وحفظ عنه كتاب سيبويه، وتردد على حلقة المبرد وقليلا على حلقة ثعلب، ثم استقر بمصر يعلم النحوللطلاب من مصنفة جمعها بنفسه (المهذب) رصد فيها العديد من مسائل الخلاف بين المصريين والكوفيين.

ومما ذكر عليه أنه في العديد من المسائل والقضايا يعول على النحو البصري، وخاصة أنه يبدو متأثرا بالأخفش الأوسط، ومن مصنفاته أيضا كتاب بعنوان (ضمائر القرآن) لقد نوه به القدماء وبينوا فائدته[2] وقد عاصره الكثير من العلماء من منهم محمود بن حسان، وأبي العباس، وعلى بن سليمان الأخفش الصغير.

4 _ مما يلاحظ على علماء مصر أنهم جمعوا بين النحو الكوفي والبصري وتطرقوا إلى العديد من المسائل الخلافية في قضايا العلل والتأويل، والقياس وجعلوه من العامل النحوي بالدرجة الأولى. وكان النحاس أبي جعفر من هؤلاء الذين نشروا علم النحو على كتاب سيبويه في مصر والأندلس وورد في بعض المراجع أن له كتابا (شرح سيبويه) مما يدل على أنه كان له الكتاب شرح مفرد يدلله ويحل مشاكله، وله كتب عديدة مهمة منها: معاني القرآن، وإعراب القرآن، وله شروح على بعض دواوين شعر العرب ومعلقاتهم، وقيل أنه له كتابا مفقود في النحو وعنوانه (الكتاب الكافي)، وله كتاب مهم فيه خلاصة من توصل إليه علماء البصرة والكوفة ويحمل جملة آرائه في العديد من المسائل سماه (التفاحة في

---

(1)- بتصرف المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 327، 328

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص 280- 281

النحو). وله ترجمة (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) وهذا إنما يدل على سعة علم النحاس وتمكنه من علم النحو على المدرسين، ومما ثبت عنه أنه كان في العديد من الأحيان يتعصب لنحو الكوفة في بعض المسائل[1] ومن ذلك ذهابه إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم لا مبني، ومن ذلك تسميته للصفة بالنعت، وتسمية التميز بالتفسير[2]

وعلى العموم فعلماء مصر على عددهم واختلاف آرائهم لم يختلفوا أبدا في وجود العامل النحوي وهذا على الغالب، بل تأثروا بنحو البصرة والكوفة وحتى ببعض آراء البغداديين. وعلى سبيل التمثيل في تأويل العديد من المسائل إما:

من ناحية التسمية أو المصطلحات

أو من حيث العمل والعامل والمعمول.

أو في جلب العلل واستعمال الأقيسة التي من شأنها تفسير الظواهر اللغوية وأكبر دليل على ذلك أنهم ارتكزوا على كتاب سيبويه والذي يسميه بعضهم بقرآن النحو.

_ وما يجب التنويه إليه أن مصر كانت الأرض الخصبة لتطور شتى العلوم، ومنها العلوم اللغوية وبدأت مبكرا منذ القرن الثاني للهجرة. وقد ساعدها في ذلك لما يصطلح عليه هجرة العلوم بين الشرق والغرب والعكس صحيحا إما للتزود بالعلم أو تعليمه للطلاب وقد سلف ذكره من خلال التعرض إلى هذه المذاهب النحوية كلها.

وما يهمنا هو تطور العامل النحوي كمصطلح علمي وكنظرية لها أسسها وقواعدها منذ نشأة النحو وتطوره وقد أشرت من ذي قبل أن العامل النحوي هو الأساس في تفسير أغلب القضايا والمسائل النحوية، وارتبط ارتباطا وثيقا في نشأته بنشوء علم النحو. وقد سلف ذكره من خلال العديد من الأمثلة والنماذج.

---

[1]- ينظر كتاب المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 330 _ 332

[2]- ينظر المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 333. ينظر أيضا كتاب المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص 227- 272 .

وهذه النتيجة ملائمة تماما لما ذهبنا إليه من قبل أن الذين نسبوا إلى المدرسة المصرية كان معظمهم من البصريين رحلوا إليها حاملين في جعبتهم نحو سيبويه بالحفظ والشرح والتفسير.

«كما يمكننا حصر العديد من هؤلاء العلماء على سبيل الإختصار ومنهم أبو الحسن الأعز، وأبو على الدينوري، وأبو بكر بن المزرع، أبو الحسن محمد بن الوليد بن ولاد التميمي، أبو النضر محمد بن إسحاق بن إسباط..»[1] وخلاصة القول أن المذهب البصري والمذهب الكوفي والمذهب البغدادي والمصري وبعض أعلام الأندلس في النحو عدّوا العوامل هي الأساس في تفسير جل الظواهر النحوية، والذي شد هو ابن مضاء القرطبي بنفيه لنظرية العامل والذي تلقى نقدا كبيرا، إلا أن بعض العلماء المعاصرين لم يُكلّفوا أنفسهم نقد كتابه (الرد على النحاة). إلا شوقي ضيف الذي أخرج كتابه هذا من ظلمات الرفوف وحققه، ورغم ذلك لم يثر هذا الكتاب القدر الكافي من النقد الذي يحقق التواصل العلمي ويضيف إضافة جديدة للنحو العربي، بل كان كتابه عبارة عن آراء نقدية سطحية في قضايا جانبية لم يختلف عليها العديد من النحاة في مسائل النحو التعليمي، والتمارين الإفتراضية، وما غاب عن ابن مضاء القرطبي أن العامل النحوي عبارة عن حركة ذهنية تقع على مفردات الكلام يتطلبه الموقف على قدر التركيب.

وفي ختام هذا الباب نكون قد رصدنا جل النقاط المتعلقة بالجانب النظري للعامل النحوي حيث ركزنا على مجمل المسائل، والقضايا التي لها علاقة مباشرة بالجانب التطبيقي، كالعامل في المبتدأ والخبر، والعامل في النواسخ(كان وأخواتها) و(إنّ وأخواتها) وغيرها من المسائل التي نقف عندها في المحور التطبيقي من هذه الدراسة.

[1]- ينظر كتاب المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص 278 _ 280

المبحث الثالث: مفهوم النظم.

النظم لغة:

ورد في لسان العرب معانٍ كثيرة لمعنى النظم منها:

« النظم التأليف، نظمه، ينظمه، نظما.. ونظمت اللؤلؤ أي جمعته في السلك، والتنظيم مثله.

ومنه نظمت الشعر ونظمته، ونظم الأمر على المثل..

والنظام: الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ، وكل خيط به لؤلؤ أو غيره فهو نظام، وجمعه نظم»[1]

وجاء في القاموس المحيط معنى النظم: « هو التأليف، وضم شيء إلى شيء آخر، يقال: (نظمت اللؤلؤ)؛ أي (جمعته في السلك) والتنظيم مثله، ومنه نظمت الشعر)»[2].

النظم في الاصطلاح:

يمكننا أن نوزع مفهوم االنظم على محورين هامين:

الأول: ارتباط النظم باللغة وتراكيبها.

الثاني: ارتباط النظم بالإعجاز.

النظم من خلال اللغة وتراكيبها:

ورد في معجم التعريفات أن: «النظم هو تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني، مناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل، وقيل الألفاظ المرتبة المسوقة المعتبر دلالاتها بما يقتضيه العقل»[3].

المتأمل لهذا التعريف يستنتج أن المعاني تتولد من ترتيب الكلام وهو الذي يتيح لنا ذلك التناسب

---

[1]- لسان العرب، ابن منظور، ج12، ص578.

[2]- القاموس المحيط، محي الدين أبو طاهر الفيروز بادي، تح: محمد نعيم العرقسوس، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 8، 1426هـ- 2005م، ص 1162.

[3]- معجم التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 203

بين دلالات ألفاظه، وهذه العملية ذهنية محضة، يعززها العقل وفق ما تقتضيه الضرورة.

وجاء في معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: النظم هو:« التأليف الشعري عامة الذي يلتزم قواعد متواضع عليها من حيث الوزن خاصة، والعروض خاصة»[1].

فهذا التعريف يعرفنا بالمرحلة الأولى التي يتشكل فيها النظم كفكرة، وارتباطها بالمجالات الأدبية، وعلى الخصوص الشعر. فعبد القاهر الجرجاني (ت: 471 هـ) طبق نظرية النظم على الشعر لأن من أبرز الدوافع له في ذلك هو الدفاع عن الشعر العربي وإخراجه من الرتابة والضعف إلى الحسن والقوة.

فعبد القاهر الجرجاني يتتبع التراكيب لأنه يرى أن «الكلمة المفردة لا قيمة لها عنده قبل دخولها في التراكيب ودليل ذلك أنك ترى الكلمة فتروقك في موضع ثم تراه هي بعينها في موضع آخر فتعفها»[2] فعبد القاهر الجرجاني يرى أن بلاغة الكلام لا ترجع للفظ بذاته وإنما إلى معناه من خلال تركيبه في العبارة أو الجملة.

ارتباط النظم بالإعجاز:

لما اتسعت الرقعة الجغرافية للمسلمين من خلال الفتوحات الإسلامية للعديد من الأمصار شرقا وغربا. إختلط العرب بالأعاجم. وبدأ اللحن يتسرب إلى كتاب الله سبحانه وتعالى، مما أتاح لعلماء المسلمين مساحات أفضل للدفاع عن رسم القرآن الكريم وقراءته المعروقة والمعهودة. وفي نهاية القرن الثاني للهجرة وبداية القرن التالت ظهر الصراع والتبارز الفكري بين الفرق الدينية في المذهب الواحد وتوسعه إلى مجموع الفرق الإسلامية والتي أضافت الكثير إلى رصيد الثقافة الإسلامية، والفكر العربي. فأصبحت البلاد العربية تضم حضائر للفكر. والمناظرات، والتعلم. فانبثق عن ذلك ظهور أنواع جديدة من الشعر، والخطب، والرسائل وكان لها أعمدة من المفكرين والشعراء، والأدباء. فاحتل المعتزلة الصدارة الأولى في إنعاش الفكر العربي، وترميمه، وازدهاره. وكان على رأس هؤلاءالجاحظ(ت: 255) الذي يعد من زعمائها الأوائل، بل جعل لنفسه منهجا في التأليف والاستنباط والتخريج، والذي سموه بـ (الجاحظية)

[1]- معجم المصطلحات في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، ط4، 1982، ص 414

[2]-المصدر نفسه، ص 414

نسبة لاسمه.

أما في القرن الرابع للهجرة عجت الساحة الثقافية العربية بالمتكلمين ومنهم، الأشاعرة، وعلى رأسهم أبو الحسن الأشعري(ت: 324 هـ) والذين أضافوا إلى الثقافة العربية الإسلامية الكثير من الدرر النافعة والني ارتسمت من خلال مناظراتهم في المجالس الغلمية ، ومن أهمها المبارزات العلمية مع المعتزلة ومن خلال ذلك قد طفت على السطح كل معالم الصراع الحضاري آنذاك وبالخصوص على الخط الأدبي في مسألة اللفظ والمعنى، والذي زادها ازدهارا ومتعة، وحول الشعر العربي من التفاهة والجمود وقلة الاهتمام إلى الحسن، والحركة، والتخصيص كما هو الحال عند عبد القاهر الجرجاني رائد نظرية النظم ومؤسسها. وعليه سنجمع في هذا المبحث تطور فكرة النظم مع الإعجاز قبيل عبد القاهر الجرجاني مبرزين أهم الأعلام في ذلك وتوجهاتهم.

إبراهيم النظام (ت: 231 هـ):

يعد إبراهيم النظام من أعلام المعتزلة، وهو صاحب أعظم نظرية في ذلك الوقت، والتي أسالت حبرا كثيرا وهي نظرية (الصرفة) وموضوع النظرية أن الله سبحانه وتعالى صرف الناس عن الإتيان بمثل هذا القرآن، أي أن الله تعالى صرف إرادة العباد عن الإتيان بمثل هذا الكلام المقدس.

لكن نظريته لم يشأ لها القبول، وانكمشت دائرتها لسببين هامين:

الأول: إذا كان الله سبحانه وتعالى صرف العباد عن الإتيان بمثل هذا القرآن فأين وجه الإعجاز فيه؟.

الثاني: إذا كانت همم العباد مصروفة عن الإتيان بمثل هذا القرآن، لماذا أقام الله التحذي فيه لقوله تعالى: ﴿ **أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ**﴾ (هود :13). وقوله تعالى: ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ**﴾ (البقرة 23).

لكن لا مانع أن ننظر إلى النظام وآرائه في مسائل الإعجاز من خلال أقواله، ولنبين في هذا المبحث هذا القول الجامع للنظام في باب الإعجاز: «إنه من حيث الأخبار عن الأمور الماضية، والآتية، ومن جهة صرف الدواعي عن المعارضة، ومنع العرب عن الإهتمام به جبرا وتعجيزا، حتى لو خلاهم

لكانوا قادرين أن يأتوا بسورة من مثله بلاغة وفصاحة ونظما»[1]

وهذا القول في الإعجاز يدور حول معنيين:

الإعجاز هو الإخبار عن الأمور الماضية والآتية.

صرف همم العباد عن الإتيان بمثل هذا القرآن فصاحة، وبلاغة، ونظما.

إبراهيم النظام لم يشكل لنا فكرة واضحة عن حقيقة النظم بل ذكره مقترنا بالبلاغة، والفصاحة، ولعل النظام كان يحوم حول معاني النظم ولكن نظرية الصرفة أعاقته إلى أن يصل إلى حقيقته.

الجاحظ (ت: 255 هـ):

من الأوائل الذين بحثوا مسائل النظم، ويعتبر من المؤسسين الأوائل لعلم البلاغة العربية، ومن أهم كتبه التي ذكر فيها آراءه البلاغية كتابه: (البيان والتبيين). وكتابه الآخر: (الحيوان). ومن أهم القضايا التي طرحها الجاحظ في كتابيه: مسألة اللفظ والمعنى والتي أسالت حبرا كثيرا. ومطابقة الكلام لمقتضى الحال، السرقات الشعرية. فصاحة الكلمة، وفصاحة الكلام، والبيان في العربية. والنظم هذا الأخير الذي هو موضوعنا.

النظم عند الجاحظ:

اختلفت معاني كلمة (النظم) عند الجاحظ وتباينت، وهذا التباين له تفسيره، وهو راجع إلى المذهب الذي كان عليه الجاحظ وتأثره ببعض علمائه وعلى رأسهم إبراهيم النظام، ولذلك جاءت معاني كلمة النظم عنده متباينة، ومتفاوتة.

النظم بمعنى الصرفة: يقول الجاحظ: «إن الله صرف نفوس العرب عن معارضة القرآن الكريم، ورفعها عن أوهامهم بعد أن تحداهم الرسول بنظمه»[2]. فهذا التعريف للنظم لا يرتفع إلى مستوى المعنى الحقيقي للنظم، فكيف يكون تحدي النبي ﷺ للعرب بنظم القرآن والله صرف نفوسهم عن الإتيان

---

[1]- الملل والنحل، الشهرستاني، تح محمد سيد كلاني ، دار المعرفة، بيروت، ج1، ص 52.

[2]- الحيوان، الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت، لبنان، ج4، ص 90.

بمثله، وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك مع إبراهيم النظام ونظريته الصرفة.

النظم بمعنى التأليف:

يقول الجاحظ: «إنّ الرسول تحدى البلغاء، والشعراء بنظمه وتأليفه»[1]. لكن السؤال الذي نسأله هل الجاحظ في هذا القول فرّق بين النظم والتأليف؟ أو جعلهما بمعنى واحد؟

يبدوا أن الجاحظ قد فرق بين الكلمتين (النظم، والتأليف) فهما ليسا بكلمتين مترادفتين بل مختلفتين في المعنى، فالأولى تعني الأصل أي أصل الكلام، أنه على نظم واحد.

والثانية تعني الضم والترابط. يقول ممد كريم في كتابه البلاغة والنقد: «وقد مهد لدلالتهما أنه ذكر البلغاء، والخطباء، والشعراء، فالبلغاء يعرفون قدر بلاغة القرآن، وتساميها على درجة بلاغتهم، وهؤلاء عامة العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، والخطباء والشعراء من خاصة البلغاء، فهؤلاء وأولئك وقفوا موقف الخضوع أمام نظم القرآن وتأليفه»[2] وهنا نستنبط أنّ مفهوم النظم عند الجاحظ مفهوما بسيطا لا يخرج عن إطار حسن الكلام، وجماله، وترابطه، وضمه.

النظم بمعنى العجز:

وفيه يبرز الجاحظ أن بقوة نظم القرآن وحسن تأليفه يتحقق الإعجاز يقول الجاحظ: «وفي كتابنا المنزل الذي لدينا على أنه صدق، فضمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد»[3] فكلام الله تعالى بديع التأليف والنظم، فيعجز العباد على الإتيان بمثله، وعجزهم هذا يؤكد قيمة نظمه وبيانه، فمفهوم النظم عند الجاحظ لا يتعدى مفهوم البلاغة والفصاحة في ثنائية اللفظ والمعنى، إذ أثار الحاحظ إشكالية شغلت النقاد آنذاك إلى غاية بدايات القرن الخامس للهجرة، وهي: أين تكمن الفصاحة والبلاغة أفي اللفظ، أم في المعنى؟

يرى الجاحظ أن المعنى وحده لا يكفي للوصول إلى معنى الفصاحة والبلاغة، ولا يرتقي إلى

---

(1)- الحيوان، الجاحظ، ج4، ص 90

(2)- البلاغة والنقد، المصطلح، والنشأة، والتجديد، محمد كريم الكوز، مؤسسة الإنتشار العربي للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 2006، ص 309

(3)- الحيوان، الجاحظ، ج4، ص 90.

مستوى الفصح، واللائق من الحسن حتى تكتمل باللفظ الفصيح فيكون له التأثير القوي عند السامعين يقول: «والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي، والقروي، والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وبسهولة المخرج وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة وضرب من النسج وجنس من التصوير»[1]

فالمعاني عند الجاحظ يعرفها القروي، والبدوي لكن من الصعب أن نجد لها القوالب الفصيحة واللائقة لتخرجها إلى السامع الإخراج اللائق بها. ولكن مما يبدو من كتابات الجاحظ أنه لم يهمل المعنى على حساب اللفظ إطلاقا، وإنما كان في موضع يبحث فيه عن قيمة الألفاظ في حسن التأليف والسبك من ضعف الشعر، وعزوف الناس عنه، بل لم يهمل المعنى على حساب اللفظ« فبلاغة الكلام عنده هي المزاوجة، أو الملاءمة بين اللفظ والمعنى، وهذه المزاوجة أو الملاءمة تتمثل في الأسلوب القوي المحكم، أو في نظم الألفاظ التي يتطلبها المعنى على نحو يتيح لجوهر المعنى أن يبدو كاملا، واضحا، مؤثر، فنظم الكلام على هذا النحو عنده هو الذي يضفي عليه نعوت البلاغة ويمنحه قوة التأثير في النفوس»[2]

وما يمكن الإشارة إليه في هذا الباب أن الجاحظ يشكل حقيقة الحقبة الأولى التي أعطت مفهوما للنظم حتى ولو كان بسيطا، وغير واضح المعالم، والكثير من النقاد يرون أنه لو تحرر من المذهب الإعتزالي لكان للأمر شيء آخر، فترى إحاطته بعلاقة اللفظ والمعنى وغوصه في ذلك دون الوصول إلى حقيقة النظم بارزا وواضحا للعيان. ومثله قوله: «والاسماء في معنى الأبدان، والمعاني في معنى الأرواح، اللفظ للمعنى بدن، واللفظ روح لو أعطاها – أي الله عز وجل للإنسان – الاسماء بلا معان لكان كمن وهب شيئا جامدا لا حركة له، وشيئا لا حسن فيه، وشيئا لا منفعة عنده»[3] ونكتفي بهذا القدر فيما يخص المحطة الأولى والحقيقية لبروز معنى النظم وهي المحطة الجاحظية، فالكلام في ثنائية اللفظ والمعنى، وارتباطها بالنظم يطول والمقام لايسعنا لذلك.

---

[1]- البيان والتبيين، أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ت وشرح عبد السلام هارون مكتبة الجاحظ القاهرة ، ط7، مصر، 1998 ج3، ص 83.

[2]- تاريخ النقد الأدبي، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط4، 1986، ص 328.

[3]- رسائل الجاحظ، تح: محمد هارون، دار الجيال، بيروت، ط1، 1991، ج4، ص 262.

النظم عند الرماني (ت: 384 هـ):

لم يخرج علي بن عيسى الرماني عن فلك سابقيه، فهو يرى أن النظم يدور في راحة ترتيب الكلام فلا يخرج عن أربعة أنواع:

ما حسن لفظه وجزل معناه.

وما حسن لفظه وقبح معناه.

وما قبح لفظه وحسن معناه.

وما قبح لفظه وقبح معناه.

فهو يرى في ملاءمة بين حسن اللفظ، وجزالة المعنى البيان وفق مقدار الحاجة إليه، والذي يؤثر في السامع يقول: « أن حسن البيان في الكلام على مراتب فأعلاها مرتبة ما جمع أسباب الحسن في العبارة، تعديل التنظيم حتى يحسن في السمع، ويسهل على اللسان، تتقبله النفس تقبل البرد، وحتى يأتي على مقدار الحاجة فيما هو حقه من المرتبة»[1]

يرى أن حسن البيان لابد أن يمر على مراتب، وأعلاها ما توافرت فيه أسباب الفصاحة في العبارة، فيتقبله السامع القبول الحسن، وفق ما تتطلبه الحاجة.

وقد ذكر ابن رشيق القيرواني قول الرماني وهو يعرّف البلاغة، ويحصي أضربها بالقول: «أصل البلاغة الطبع، ولها مع ذلك آلات تعين عليها، وتوصل للقوة عليها، فتكون ميزانالها، وفاصلة بينها وبين غيرها، وهي ثمانية أضرب: الإيجاز، والإستعارة، والتشبيه، والبيان، والنظم، والتصرف، والمشاكلة، والمثل»[2] وهذا التعريف يدلنا إلى البلاغة هي طبع العربي وسجيته، ويعينه في ذلك الأضرب التي ذكرها وهي ثمانية، ومنها نظم الكلام، لكن الرماني لم يفصل في حقيقة النظم وكأنها فكرة تقبع في ذهنه ويشعر

---

(1)- النكت في إعجاز القرآن، الرماني، تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط 3، 1976، ص 107.

(2)- العمد في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق، تح: عيد الحميد هداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت/2004، ج1، ص 213.

أن النظم جزء لا يتجزأ من طبيعة حركة الكلام عند المتكلم.

النظم عند الخطابي (ت: 388 هـ):

يرى الخطابي أنّ الفصاحة تقع في مقولات الكلام، وأن إعجاز القرآن يكمن في فصاحة كلماته ونظم عباراته، فيقول: «واعلم أن القرآن إنما صار معجزا لأنه جاءت بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمنا أصح المعاني، من توحيد له عزت قدرته، وتنزيه له في صفاته، ودعاء إلى طاعته، وبيان بمنهاج عبادته، من تحليل وتحريم، وحصر وإباحة، ومن وعظ وتقويم، وأمر بمعروف ونهي عن منكر، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق، ونهي عن مساوئها، واضعا كل شيئ موضعه الذي لا يرى شيئ أولى منه»[1]

يرى الخطابي أن إعجاز القرآن يقع في فصاحة ألفاظه، وحسن نظمه من التأليف في كل القضايا التي جاء بها من توحيد، وتنزيه لصفاته سبحانه وتعالى، ومنهاج العبادة، والطاعة، وفي تحليل وتحرير، وفي أمر ونهي، وفي إرشاد وزجر.

لكن هذا التعريف مقتضبا ولا يخرج على ما جاء به سابقيه، ويدور في فلك العموم غير موضح لحقيقة النظم. فتارة يُعرفه بفصاحة مفردات الكلام، ومرة بحسن التأليف، ويصف لنا هذا الحسن من النظم والتأليف بقوله: «وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم. وإذا تأمُلك القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح، ولا أجزل، ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظما أحسن تأليفا وأشدّ تلاؤما وتشاكلا من نظمه»[2]

في هذا التعريف يرى الخطابي أن الكلام لا يخرج عن لفظ تتخيره، ومعنى يستقيم به الكلام، وبين اللفظ والمعنى يتحقق النظم من خلال التأليف بين ألفاظ الكلام وتلاؤمها بعضها ببعض. ولقد أضاف الخطابي نقطتين هامتين عن سابقه الرماني وهما:

---

[1]- بيان إعجاز القرآن، الخطابي، تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1976، ص27.

[2]- المصدر نفسه، ص 27.

- ترابط المفردات وتأليفها لتشكل المعنى.

والمعنى الذي يعبر عن ذلك التركيب ليحقق التلاؤم والتشاكل في النظم.

النظم عند الباقلاني (ت: 403 هـ):

يرى الباقلاني أن وجه الإعجاز في القرآن الكريم يتجلى في نظمه. والقرآن الكريم جاء بنظم لم يعتاده العرب من ذي قبل، لأن كلام الله نزل على نبيه بلغتهم ولم يخرج عن المألوف من قواعدها، وأحكامها.

يقول: «فأما شأْوَ ونظم القرآن فليس له مثال يتحدى عليه، ولا إمام يقتدى به ولا يصح وقوع مثله إتفاقا كما يتفق للشاعر البيت النادر، والكلمة الشاردة، والمعنى الفذ الغريب، والشيء القليل العجيب»[1]

وهنا يرى الباقلاني أن نظم القرآن جاء ليس على مثال سابق بل جاء بنظم فريد وعجيب، وليس كما ألفت العرب من نظم الشعر، وما يعرف في ترتيب ألفاظه، ونسق تركيبه. لكن هذا القول لم يأت بمفهوم واضح للنظم، بل هو وصف لإعجاز القرآن الكريم الذي خالف ما عرفته العرب في تركيب ألفاظه، وحسن بنائه، وقوة نظمه. لكن الباقلاني يعطينا مفهوما واضحا للنظم من خلال قوله: «وقد تأملنا نظم القرآن فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه التي قدّمنا ذكرها على حدّ واحد حسن النظم، وبديع التأليف، والرصف، لا تفاوت فيه، ولا انحطاط عن المنزلة العليا، ولا إسفاف فيه إلى الرتبة الدنيا، وكذلك قد تأملنا ما ينصرف إليه وجوه الخطاب من الآيات الطويلة، والقصيرة فرأينا الإعجاز في جميعها على حد واحد لا يختلف وكذلك قد يتفاوت كلام الناس عند إعادة ذكر القصة الواحدة تفاوتا بينا، ويختلف اختلافا كبيرا، ونظرنا إلى القرآن فيما يعاد ذكره من القصة الواحدة فرأيناه غير مختلف لا متفاوت»[2] وهنا الباقلاني يمنحنا تعريفا واضحا للنظم. فيرى نظم القرآن في حسن ألفاظه، وبديع تأليفة، ويضيف إلى ذلك رصف مفرداته بعضها ببعض على نسق واحد لا تفاوت فيه. ويتجلى ذلك

---

[1]- إعجاز القرآن، محمد بن الطيب أبوبكر الباقلاني، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ص 112.

[2]- المصدر نفسه، ص 37.

في قضية القصة في القرآن الكريم إذ إن بعض القصص يعاد ذكرها في أكثر المواضع فلا نجد في ذلك اختلافا، وتفاوتا، وهذا إن دلّ على ذلك إنما يدل على بديع نظمه ورصفه، وقوة إعجازه.

– وما يمكن قوله أن هذه المرحلة التي شهدها تطور مفهوم النظم عند علماء الأمة بدءا من النظام إلى الجاحظ إلى ما قبل الجرجاني على مدى أربعة قرون أو تزيد، لم يعرف فيه للنظم كمصطلح مفهوما دقيقا وواضحا، ويمثل الجاحظ في هذه المرحلة العتبة الأولى، والأساسية في تطور علم البلاغة من خلال جدلية اللفظ والمعنى، هذه الثنائية التي أسالت حبرا كثيرا. ويمكننا أن نجمل المعاني التي عرف بها علماء هذه المرحلة – النظم – في النقاط الآتية:

1- ارتباط النظم بالإعجاز، فانكباب العلماء بالتطبيق على كتاب الله سبحانه وتعالى، واستخراج الدرر النافعة منه ليمثل الوعاء الحقيقي لجل دراستهم، وأبحاثهم خاصة منها اللغوية، وارتباطه مباشرة بتطور علم النحو وأصوله.

2- تعدّ نظرية الصرفة لإبراهيم النظام، محطة أولى لاستفزاز العقل العربي في البحث: أين يكمن الإعجاز في القرآن الكريم. أفي ألفاظه دون معانية أم فيهما معا؟ أم أن صرف إرادة العباد على الإتيان بمثله؟ فإبراهيم النظام مع بطلان نظريته – الصرفة –كما ذكرنا سابقا، إلا أنه أسهم في تحريك النقاد آنذاك، وحتى الأدباء على رأسهم (الجاحظ). في البحث، والتقصي من خلال كتاب الله للوصول إلى حقيقة الإعجاز فيه.

3- أما مصطلح النظم فلم يتعد المفاهيم البسيطة عند العديد من العلماء الذين سبقوا عبد القاهر الجرجاني والتي كانت تصب في دائرة واحدة. أن النظم هو حسن التأليف، والسبك، والرصف.

4- ارتبطت الدراسات قبل الجرجاني بمعركة المتكلمين، فالدرس البلاغي، والإعجازي تأثر كثيرا بعقل الصراع لذى المتكلمين إذ إن في هذه القرون كانت المعتزلة في أوج قوتها في الدفاع عن آرائها، وبدت مظاهر التأثر بهذا المنهج عند علمائها الجاحظ ومن سار على نهجه.

الفصاحة والبلاغة:

وهي ثنائية أخرى شكلت الوعاء الحقيقي لاحتضان الدرس البلاغي، والإعجازي، وجاز لنا أن

نسأل: أين تقع الفصاحة أفي مفردات الكلام؟ أم في التراكيب؟ وكذلك البلاغة؟.

ضلت الفصاحة مقترنة بالبلاغة لتعبر عن مفهوم واحد زمنا طويلا إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني والذي أصل لحقيقة الإعجاز في القرآن الكريم من خلال إعطاء مفهوما دقيقا للنظم، وقبل ذلك فعبد القاهر الجرجاني بين لنا أين تقع الفصاحة، وبما تكون البلاغة. يقول في ذلك: «ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها مما يفرد فيه اللفظ بالنعت، والصفة. – يقصد المعتزلة الذين جعلوا أن المزية تقع في فصاحة اللفظ – وينسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى»[1]

فعبد القاهر الجرجاني يرى الفصاحة لا تقع في الكلمة العارية قبل دخولها في التأليف، وإنما تؤدي بلاغتها حين تضم إلى التراكيب يقول: «وإذا كان هذا كذلك، فينبغي أن يُنظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى صورة التي بها يكون الكلم خبرا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل لإفادتها إلا بضم الكلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة»[2]

فالجرجاني يرى أن المعنى لا يستقيم إلا إذا اخترت له اللفظ المناسب له، وهذه عملية شاقة تتطلب جهدا ومراسا في اللغة فيقول: «ولا وجهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه وأتمّ له، وأحرى بأن يُكسبه نبلا، ويُظهر فيه المزية»[3]

فالجرجاني يرى أن المزية في الكلام على ضربين[4]:

الأول: ضرب تعزى فيه المزية والحسن إلى اللفظ والذي يتحقق بالكناية، والإستعارة، والتمثيل.

والثاني: النظم الذي يعزى فيه المزية إلى تعليق الكلام إلى المتكلم، وجعل بعضها من بعض، ويتحقق ذلك من خلال الظواهر اللغوية من تقديم وتأخير، وتعريف، وتنكير، وحذف وذكر، ووصل وفصل..

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 43.

[2]-المرجع نفسه، ص 44.

[3]-المرجع نفسه، ص 43.

[2] - ينظر مقال: معاني النحو على ضوء نظرية العامل لعبد القاهر الجرجاني من خلال دلائل الإعجاز، د.صالح لعريبي، مجلة الجامعة، جامعة تبسة، ص 69.

فالكلام عنده يخرج من قالبه اللغوي في صورته الأدبية إلى قالبه السامي في صورته البيانية الجميلة.

– وبذلك فالجرجاني لا يرى الفصاحة في مفردات الكلام، وإنما يراها في ضم المفردات بعضها ببعض بطريقة مخصوصة تفيد المعنى.

أما البلاغة عند الجرجاني فهي وصف للألفاظ مع معانيها في سياقاتها المختلفة.

ويرى الجرجاني أن روعة البلاغة وجمالها ليس في مفردات الكلام، ولا في المعنى، وإنما في نظم الكلام، وأسلوب بنائه، ويتجلى ذلك النظم في تعالق المفردات بعضها ببعض في نسق من الروعة والجمال، حتى تشعرك المفردة الواحدة في العبارة الواحدة أنها لا تصلح لهذا المعنى إلا هي، وفي المكان المخصوص لها، ويضرب لنا الجرجاني مثالا من القرآن الكريم في ذلك، في قوله تعالى:﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾ (هود 44).

يقول الجرجاني معلقا على الآية: «فتجلى لك منها الإعجاز، وبهرك الذي ترى وتسمع، أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة، إلا الأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن، والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وهكذا»[1] فالنتأمل في أفعال الآية :(أبلعي، أقلعي، غيض، قضي، إستوت، قيل) كل تعبر عن أحداث متوالية ومترابطة حدثا بعد حدث (أن تبلع الارض ماءها) و(أن تقلع السماء بمائها) و(أن يجمع الماء ولمن عن السقوط والجريان) فيأتي أمر الله لتستوي السفينة في المكان الذي أراده الله وقدره لتكون النتيجة أن أمر المؤمن بركة وخير، وأن أمر الكافر والظالم مقطوع، فبعدا لهم مما فعلوا أو صنعوا. فلا يمكن لكلمة (أبلعي) أو(أقلعي) لو أخذت بفردها فإنها لتقع بالفصاحة، والبلاغة إلا في موضعها الذي أريد لها، وانظر في قوله تعالى: (**وَغِيضَ الْمَاءُ**) «فجاء الفعل على صيغة (فعا) الدالة على أنه لم يغِض إلا بأمر آمر وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى: (**وَقُضِيَ الْأَمْرُ**). ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور،

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 45.

وهو: (**وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ**) ثم إضمار (السفينة) قبل الذكر»[1]

كما أشير أن هذه الآية لنا معها وقفة بالتطبيق في باب الحذف والذكر، في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

وخير ما نلخص به هذا العنصر قول الجرجاني: «أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمة مفردة وأن الفضيلة، وخلافها هي ملاءمة معنى اللفظة لمعنى تليها وما أشبه ذلك، مما تعلق له بصريح لفظ»[2].فالقصد أن اللفظة الواحدة لا تؤدي المعنى المراد حتى تنسجم مع لفظة تليها فيتلاءم المعنى مع الذي يليه.

النظم عند عبد القاهر الجرجاني:

– تعدّ مرحلة الجرجاني من أخصب المراحل في تطور الدرس البلاغي والإعجازي، إذ إن شهرة الجرجاني إرتبطت بكتابه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. وارتبطت بشكل واضح بنظرية النظم الذي يعدّ ثمرة جهوده في مجال النقد الأدبي والعلمي.

أما كتابه دلائل الإعجاز فجمع فيه جملة من المقدمات في مجال الدرس الإعجازي، والذي ضمنها مفهوما واضحا ودقيقا للنظم، وأعطى فيه الصورة الملائمة لفهم فضيلة الكلام والبلاغة.ويعدّ كتابه دلائل الإعجاز أيقونه حضارية وعلمية، بل يمثل القاعدة الحية لتطور البلاغة وازدهارها، فعبد القاهر الجرجاني متمرس في الفنون الأدبية والبلاغية إستفاد من سالفيه ليؤسس لنظريته –النظم– ويجعل ما يختلج في ذهنه أرضية حقيقية للدرس الإعجازي من خلال نظرية علمية كانت معلما حقيقيا للعديد من علماء عصره، والذين جاؤوا من بعده.

أما أسرار البلاغة فقد جمع فيه أبوابا مختلفة كانت كلها تصب في دائرة أغراض الكلام، وأحواله وهي: (الشعر، والتشبيه، والتمثيل، والإستعارة، والإعجاز، والكناية، وضروب التخييل والبيان). وكانت شروح هذه الأبواب لصيقة بالدرس اللغوي، والبلاغي والتي على أساسها بنى نظريته – النظم –

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 46.

[2]-المصدر نفسه، ص 46.

ويعدّ النظم ليس فكرة جديدة لذى عبد القاهر الجرجاني، بل هذه الفكرة راودت العديد من علماء سابقيه كما ذكرنا من ذي قبل. وقد علق بنفسه على ذلك بقوله: «وقد علمت إطباق العلماء مع تعظيم شأن (النظم) وتفخيم قدره، التنويه بذكره، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له.. وأنه القطب الذي عليه المدار، والعمود الذي به الإستقلال»[1]

إذا كان النظم كما عرّفه سابقيه هو الضم، والرصف، والتعالق وأعني بذلك تعالق المفردات بعضها وترابطها لتأدية معنى ما. فله ارتباط وثيق بقضايا جدّ هامة كما ذكر الجرجاني وهي:

النحو والنظم عند الجرجاني:

تعد الدائرة النحوية، والتي تمثل قواعد النحو وقوانينه، القاعدة الأساسية لبناء نظرية النظم عند الجرجاني فلا يستقيم الكلام، ولا يؤدي معناه ولا أغراضه إلا إذا وُضع الوضع الصحيح، والسليم من الناحية اللغوية اللائق بها، يقول: «إعلم أن (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو)، وتعمل على قوانينه، وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ شيء منها»[2] وهنا يأكد الجرجاني أن نظم الكلام لا يخرج عن دائرة قوانين النحو وأصوله ورسومه، يقول محمد إبراهيم شادي في شرح للدلائل: «قوانين النحو وأصوله، هي الأسس التي تحكم الصلات، والعلاقات بين الكلم في النظم.. ومنهاجا للنحو ورسومه، وقوانينه وأصوله، وهي أيضا طرق تعلق الاسم بالاسم في الجملة الاسمية وطريق تعلق الاسم بالفعل في الجملة الفعلية، وطرق مجيء الحرف والأدوات»[3]

ويعلق محمد منذور على قول الجرجاني: «إذاً فمنهج المفكر العميق الدقيق هو منهج النقد اللغوي، فمنهج النحو، على أن نفهم من النحو أنه العلم الذي يبحث في العلاقات التي تقتضيها اللغة

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 80.

[2]- المصدر نفسه، ص80

[3]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، محمد إبراهيم شادي، دار اليقين، للنشر والتوزيع، ط2، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة، القاهرة، 1432هـ، 2013م، ص 140.

بين الأشياء»[1]. وهنا أرشدنا محمد منذور إلى ما هو أوسع من قوانين النحو وقواعده، أو تعالق المفردات بعضها ببعض، بل إلى علم الإسناد من مسند ومسند إليه، والعلاقات التركيبية في الجملة الواحدة أو أكثر، وهذا يرشدنا إلى حقيقة علم المعاني وارتباطه في بناء جوهر نظرية النظم، وهو العلم الذي ارتكز عليه الجرجاني في تفسير عمود نظريته. وهي جملة الظواهر اللغوية من تقديم وتأخير، وحذف وذكر، ووصل وفصل، وإضمار، وتعريف، وتنكير. والتي نقف عليها بالتطبيق لبيان أثر العوامل في النظم من خلال هذه الظواهر في الفصلين الآتيين.

الإعجاز والنظم عند الجرجاني:

تجاوز الجرجاني العديد من أقوال النحاة، وتفسيراتهم في دائرة الإعجاز القرآني، هذه التحليلات التي تدور في فلك ظواهر الإعراب، وترتيب المفردات، وتأثير العوامل فيها دون القراءة المعمقة لحقيقة هذه التراكيب، ونظام العلاقات الذي أحكم المفردات في التركيب الواحد. فسعى إلى تخريجها وتحليلها حتى أنك ترى المفردة الواحدة في مكانها أنها وضعت الوضع اللائق بها، يحكمها سياق الكلام وأغراضه.

فالجرجاني لم يقف عند دائرة الصحة النحوية بل جعلها هي الدائرة التي تمثل العمود الفقري للنظم، وإنما أضاف إليها دائرة الفضائل والمزايا، والتي تحمل أسرار البيان، وقوة المعنى وجزالة اللفظ، ومن خلالها عدّ القرآن الكريم في الدائرة الكبرى والمطلقة من حيث إعجاز نظمه وسحر بيانه.

ويرى عبد القاهر الجرجاني أن الفضائل والمزايا ليست بواجب في نفسها ولكنها تأتي بسبب المعاني التي تتركها الجمل والعبارات وكذلك الأغراض التي تعبر عنها بمفردات الكلام.

يقول: «وإذا عرفت أن مدار أمر (النظم) على معاني النحو، وعلى وجوه، والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا نجد لها إزديادا بعدها، ثم أعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، من حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من ببعض، واستعمال بعضها

[1]- النقد المنهجي عند العرب، محمد منذور، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر القاهرة، ص 336.

مع بعض»[1]

والظاهر أن عبد القاهر الجرجاني يركز على ترتيب المعاني وفق الأغراض والمطالب، ويعرض لنا مواقع المفردات في الجملة حسبما تطلبه هذه الأغراض، فالكلام عند الجرجاني ليس مفردات لغوية تحدد القواعد والنظم النحوية فحسب، وإنما الكلام عنده تصورات ذهنية تعرضه المعاني وفق المطالب والأغراض التي يراها المتكلم.

ويكفينا ما قاله أحمد علي دهمان وهو يصور لنا القيمة الإنسانية والأدبية للنظم عند عبد القاهر الجرجاني بقوله: «لأن هذا الربط – بين النظري والتطبيق — يعطي قيمة كبرى للدراسة تبرز الأصالة، وتوضح جوانبها ولا سيما عند ناقد ثبت مثل عبد القاهر الجرجاني، الذي لم يقف فكره النقدي عند (التنظير) وحده، وإنما جاوزه إلى التذوق والتحليل، للوصول إلى القيم الفنية في الأثر الأدبي، وردها إلى عناصر في صياغته ونظمه، الأمر الذي يجعل لبحوثه قيمة خاصة، لا تعثر على شبيه لها في موروثنا النقدي والبلاغي تقريبا»[2]

وكما ذكرنا سابقا لم يكن عبد القاهر الجرجاني مخترعا النظم من غير سابقيه في الأمر أو مثيله. لكن الجرجاني كانت له رؤية تختلف عن سابقيه في قضية النظم، وله فلسفة خاصة في ترجمة أفكاره في كتابه (أسرار البلاغة)، (ودلائل الإعجاز). وهذا ما أشار إليه بدوي طبانة بقوله: «والواقع أن هذه الفكرة لم يكن عبد القاهر الجرجاني مخترعا لها، وإن كان هو الذي بسط فيها القول، وأقام على أساسها فلسفة كتابه فقد سبقه إليها أبو عبد الله محمد بن زيد الوسطي المتكلم (ت: 307 هـ) الذي ألف كتاب سماه إعجاز القرآن في نظمه»[3].

فعبد القاهر الجرجاني يمتلك الادوات اللغوية والنحوية والفكرية، أهلته لإدراك المعاني الخفية للنظم من حيث هذه العناصر التي عدّها أساس نظريته التي يبنى عليها نظام الكلام وهي: (التعالق، والترتيب

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 87.

[2]- الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، أحمد علي دهمان، ج1، ط، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 198، ص12، 13.

[3]- البيان في العربي، بدوي طبانة، ط5، دار العودة، بيروت، ص 165.

والإسناد، والمخالفة، والنسبة)، وسنقف على هذه العناصر جميعها في الجانب التطبيقي من الدراسة مع التمثيل.

وخلاصة القول فإن عبد القاهر الجرجاني ولو كانت تطبيقاته على القرآن الكريم مختصرة ومقتضبة فإنه يرى أن إعجاز القرآن يقع في الدائرة المطلقة التي لا يستطيع أحد من البشر الوصول إليها.

معاني النحو ونظام التراكيب عند الجرجاني:

فالجرجاني لم يكتف بالوقوف عند النحو وقواعده، وقوانينه بل جعل تلك القاعدة الأساسية للنظم فلا يختلف على ذلك إثنان، وإنما يبحث عن مستويات الكلام بين المتكلم والمتلقي، وطبيعته مدركا تماما أن العملية اللغوية تنطلق أساسا من العقل الإجتماعي للفرد الإنساني فهو الذي أنشأ فكرة التصور. والغرض من الكلام ومختلف المقامات التي يكون عليها المتكلم، فاللغة عند الجرجاني هي عبارة عن نظم علاقات، فلا يمكن للمفردة الواحدة أن تؤدي معنىً في الذهن دون ربطها بأخواتها من مفردات الكلام حول مسألة التعالق (اسم بفعل) و(فعل باسم) و(حرف بهما)، وهذا ما قصده الجرجاني وهو الاستعمال الطبيعي للمعاني النحوية في تفسير التراكيب والأساليب، ومقامات استعمالاتها في العربية. والذي يعنيها في نظريته (النظم).

ارتبط النظم عند الجرجاني بعلم المعاني الذي يمثل جوهر نظريته وأساسها، فالظواهر اللغوية تنسحب عليها جملة العناصر التي يقوم عليها النظم من ترتيب، وتعليق، وتشبيه، ومخالفة. وهذا ما ذكره بدوي طبانة عند شرحه لمسألة اللفظ والمعنى عند الجرجاني بقوله: « أن المزايا في النظم إنما تكون بحسب المعاني والأغراض، بأن التقديم والتأخير كله يقوم على هذا الأساس»[1] فالتقديم والتأخير من بين الظواهر اللغوية التي يتجلى فيها عامل الإسناد بوضوح، وكذلك تظهر فيها صورة التعالق ببيان واضح.

فالكلام عند عبد القادر الجرجاني صياغة ونظام، وتعالق، وترتيب ويقف كل ذلك على أساس الغرض والطلب، ويحكمه الأسلوب والسياق. يقول محمد عيسى هلال: «ونعتقد أن عبد القاهر لم يقر مَن رجحوا المعنى على اللفظ، على نحو ما شرحنا من آرائهم فيما سبق، بل كان من أنصار الصياغة من

[1]- البيان في العربي، بدوي طبانة، ص 174.

حيث دلالة هذه الصياغة على جلاء الصورة الأدبية»[1].

يرى الجرجاني أن الكلام من حيث بنائه يتكون من جزئين هامين (المسند والمسند إليه)، وقد يضاف إليهما ما يضاف من مفردات تضم بعضها بعضا لتؤدي المفهوم الذي يريده المتكلم. ففي العقل يتم تحديد المعاني التي يعبر عنها بألفاظ مترابطة بعضها ببعض، فالعقل هو الذي يحدد العلاقات بين هذه الأشياء والغرض المطلوب، والمناسبة الخاصة به، ووفق ما يتطلبه الموقف، فالعملية الكلامية عند الجرجاني بغض النظر في أصل الكلام تتوزع بين ثلاثة عناصر: (المتكلم، والمتلقي، ومفردات الكلام)، ويحدد معناه ثلاثة عناصر: (العقل، والموقف، والغرض).

أراد الجرجاني من خلال هذا التصور أن يؤكد هذه الفكرة في نظريته النظم، ويرسم من خلالها معالم النظم وعلاقته بالنظام اللغوي.

فنظام العلاقات الذي ذكره الجرجاني في كتابه الدلائل من خلال الظواهر اللغوية التي أوردها مع الأمثلة الكافية والشافية. فالجرجاني كان يبحث من خلال هذا النظام عن المعاني الحقيقية التي تتولد في النفس ويدركها العقل، فالعملية على قدر صعوبتها على قدر سهولتها في آن واحد.

فيقول في مسألة التقديم والتأخير: «ونحن إذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الألفاظ من تقديم شيء منها على شيء، إنما يقع في النفس أنه (نسق) إذا اعتبرنا ما تَوخى من معاني النحو في معانيها»[2]

يحدد الجرجاني ما يربط هذه العلاقات بعضها ببعض، وهذا التعالق بين المفردات، ويرى أن السياق أو النسق العام للكلام هو الذي يحدد لنا طبيعة الأغراض والأسلوب والمقصود من ذلك. يقول: «أعلمت أنه لا يكون الإتيان بالأشياء في أثر بعض على التوالي نسقا وترتيبا، حتى تكون الأشياء مختلقة في أنفسها ثم يكون للذي يجيئ بها مضموما بعضها إلى بعض، غرض فيها ومقصود، لا يتم ذلك الغرض، وذاك المقصود إلا بأن يتخير لها مواضع، فيجعل هذا أولا، وذاك ثانيا؟ فإن هذا لا شبهة فيه على عاقل، وإذا كان الأمر كذلك لزمك أن يبيّن الغرض الذي اقتضى أن تكون ألفاظ القرآن منسوقة

---

[1]- النقد الأدبي الحديث، محمد عيسى هلال، دار الثقافة، بيروت، ص 268.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 468.

النسق الذي تراه»[1]

أردت أن أنقل هذا القول على طوله لأهمية كل مفردة من مفردات كلام عبد القاهر الذي جمع لنا عناصر الكلام من قاعدته الأساسية، وهي المنطوق منه إلى ترابط مفرداته، وحتى وإن كانت لا تشبه بعضها بعضا في المعنى إلا أن السياق والغرض جمع بينها جميعها. وهذه هي الملاءمة في أغراض المتكلم والمقصود من كلامه، فالكلام عنده على مراتب، فكلام البشر تتنوع أغراضه ومقاصده، ويعلو وينزل ويعظم ويصغر، إلا كلام الله تعالى فإنه يقع في الذروة العليا أو في الدائرة المطلقة التي لا يستطيع أن يصل إليها أحد وهذه قمة الإعجاز في نظم القرآن الكريم، فالقرآن الكريم ألفاظه منسوقة، ومفردات الكلام فيه مخصوصة في مكانها، فلا تستطيع أن تغير واحدة بأخرى، ولو فعلت لشان المعنى وتبدل، وحتى ولو بقي السياق صحيحا.فمعاني نظم الكلمات المنسوجة في التركيب تُستكشف بعد إعادة النظر في الكلام، والتدقيق فيه. ويرشدنا علم النفس إلى هذه الحقيقة التي توصل إليها عبد القاهر الجرجاني« أن علينا أن ندرك – لكي نفهم الخبرات العقلية- أنّ لكل من هذه الخبرات نوعا من الكلية تنظمها منذ اللحظة التي يواجه الإنسان حالة ما حتى اللحظة التي يستجيب فيها لتلك الحالة»[2]

ويرى عبد القاهر الجرجاني أنّ البلاغة والفصاحة التي تكمن في نظم القرآن الكريم إنما تدرك بالذوق والإحساس في النفس وهذه الأمور لا ندركها إلا بالروح، ولا تحتاج من السامع إلا أن يرتفع بإحساسه، وذوقه، إلى المعاني الخفية التي تضمنها القرآن الكريم.

وسنتعرف أكثر على هذا النظام (نظام العلاقات) عند الجرجاني أو ما يسمى معاني النحو من خلال التطبيقات التي جاء بها الجرجاني في كتابيه (أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز) على الظواهر اللغوية من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وحذف وذكر، ووصل وفصل، وإضمار وتخصيص. في الفصلين الآتيين مع إبراز أثرها المباشر وغير مباشر في نظرية النظم.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 473.

[2]– علم النفس الحديث، سارجنت، تعريب منير البعلبكي، دار العلم للملايين، لبنان، 1979، ص 41.

الفصل الثاني:

تفاعل العوامل والمعمولات في ظاهرتي التقديم والتأخير والتعريف والتنكير.

توطـــــئـــة

تعد نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني الأنموذج المتفرد في النظرية النحوية العربية، أسس معالمها وأصولها الأولى سيبويه. كان لعبد القاهر الجرجاني السبق في وضع الأسس الأولى لنحو المعاني من خلال وصفه الدقيق وتحليله المعمق لمحمل الظواهر اللغوية بأسلوب جاد وأخاذ يصف لنا الجملة العربية من خلال تفسيره لتراكيبها، وتعليل أجزائها لإبراز ترتيب مفرداتها وتعالقها بعضها ببعض وصولا إلى المعاني والأغراض.

فإذا كانت ظاهرة الإعراب التي لا تحقق إلا بعملية العامل هي بيان للمعاني النحوية بل وهي الطريق لفهم ذلك التعالق بين المفردات وأجزاء العبارة، فإن الإعراب يظل لصيقا بالظواهر اللغوية من تقديم وتأخير، تعريف وتنكير، وفصل وصل، وذكر وحذف، وغيرها من الظواهر مفسرا ومعللا لها من خلال المبنى والمعنى.

ويجدر القول هنا أن عبد القاهر الجرجاني قد أضاف للدراسة اللغوية الدراسة البلاغة، حيث تجاوز المعالجة التقليدية للنصوص الأدبية إلى الأغراض والأساليب وخاصة من حيث وصف الكلام العربي من حيث شكله إلى غاية المتكلم وأغراضه، وما يترتب على ذلك من حسن المقال، وحسن المعاني. وهذا يفسر حال الكلام وتبيان مقتضاه.

فنظم الكلام عند الجرجاني لا بد له أن يحقق الغرض ولا يتحقق ذلك إلا بترابط المفردات بعضها ببعض وفق ترتيب يحكمه الذهن وتوجهه النفس وبذلك تقع الفصاحة بشرط عام أن يكون الكلام وفق ما تقتضيه قواعد العربية (النحو)، فالنظم إذا عند الجرجاني هي تلكم المعاني التي تسكن في أغوار نفس المتكلم ويتجلى بناء الكلام فيها في صور العبارات والجمل يقول الجرجاني: «وإذا قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه »[1].ويقصد أن عمود النحو مرتبط بمعاني النحو فلا ينفك أحدهما على الآخر ويقول: «لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم قد بلغت في الوضوح والظهور، والإنكشاف إلى أقصى غاية وإلى أن تكون الزيادة عليه

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط03، 1992، ج01، ص87.

كالتكلف لما لا يحتاج إليه»[1].

وما يهمنا في هذه الدراسة الظواهر اللغوية التي ذكرها الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز من تقديم وتأخير، وحذف وذكر، ووصل وفصل، ومعرفة ونكرة وغيرها، والتي ترتبط أساسا بعلم المعاني الذي يعد عبد القاهر الجرجاني واضعا له، والغاية من هذه الظواهر كلها إنشاء العلاقات اللغوية بين المعاني النحوية لتحقيق النظم يقول حسان تمام : «ولعلّ أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي التي الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب المصطلح التعليق»[2].فحسان تمام يريد بهذا القول التأكيد على أن عبد القاهر الجرجاني قد سبق المعاصرين في اكتشاف الغلاقات السياقية التي أفرد لها علماء عصرنا مباحث متنوعة، وهامة في علم اللسانيات الحديثة.

ويقول في ذات السياق «وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنما كان التعليق وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية، والحالية»[3].لكن تمام حسان كان يحيط بمعاني التعليق وأن التعليق كاف وحده لتحقيق النظم والقضاء على خرافة العامل النحوي، وليس هذا مايقصده الجرحاني على الإطلاق يقول:«وفي رأيي ــ كما كان في رأي عبد القاهر الجرحاني على أقوى إحتمال ــ أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العامل النحوي والعوامل النحوية»[4] وهذا لم يكن حقيقة رأي الجرحاني وستتضح المسألة أكثر في النمادح التي نوردها لاحقا.

وسندرس هذا التعليق من خلال هذه الظواهر اللغوية التي ذكرناها والتي جمعها الجرجاني في ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما. وفي هذا الفصل سنجمع بين ظاهرتي التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، للعلاقة اللغوية المشتركة بينهما في الإطار العام، كتقديم المعرفة

---

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ج01، ص 370.

(2)- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، تمام حسان، ط. دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص 186

(3)- المصدر نفسه، ص 188

(4) المصدر نفسه، ص 189

والنكرة على سبيل المثال. وعلى مدار بحثنا الذي يشتمل هذه الأصناف الثلاثة التي ذكرناها سابقا من خلال الدراسة النحوية البلاغية لهذه الظواهر.

يعد التقديم والتأخير من أهم الظواهر اللغوية وأبرزها التي تفسر لنا سلاسة اللغة وعذوبتها، وبيان نظامها وقد انكبت جهود النحويين، والبلاغيين على السواء لدراسة هذه الظاهرة من الجوانب البلاغية وماتضفيه من الأغراض التي تستنطقها الجوانب النحوية وما تتيحه من أساليب.

ولا يخفى على أحد أن الترتيب في الجملة يخضع لمعايير مضبوطة وواضحة ففي الجملة الاسمية (مسند، ومسند إليه، ومبتدأ وخبر)، وفي الجملة الفعلية (فعل وفاعل) وما زاد من صفة ومفعول أو مضاف فهو فضلة كما عبر عنها النحاة.

فالتقديم والتأخير تتم به اللغة العربية وتتميز به مفرداتها في نظام ترتيبها، فقد يقدم الخبر على المبتدأ والفاعل، على فعله في حالات مختلفة ومتنوعة لخدمة أغراض الكلام. ومما ينتجه من معاني ففي هذا الفصل نتناول هذه الظاهرة ونبرز حقيقتها وأغراضها البلاغية، ونبرز آثارها على المعنى في الكلام.

أما التعريف والتنكير فقد ارتبط كظاهرة لغوية بعلم المعاني، ولها مادة تشاركية مع التقديم والتأخير ولذلك جمعتها في فصل واحد. ويعدّ التعريف والتنكير ظاهرة مشتركة بين كل اللغات وليست العربية فقط لكن لغتنا لها دلالات خاصة وواضحة، ومميزة رغم اشتراكها في المفهوم مع لغات أخرى سامية وغير سامية. وهذا ما وصل إليه العديد من الباحثين المعاصرين تقول نادية رمضان: «إن ظاهرة التعريف والتنكير من الظواهر المشتركة في جميع اللغات، وذلك لارتباطها بمفهوم معين في أذهان المتكلمين تتصل بالمجهول والمعلوم لديهم، ومن ثم كان مفهوم التعريف والتنكير في اللغات واحدا أو يكاد»[1].

فالظاهرة مهمة من حيث الآذاء اللغوي وتكييف نظام اللغة وفق المعاني التي ينتجها الكلام،

وسنقف على الظاهرة بتتبع الشواهد والنصوص من الشعر و القرآن الكريم.

[1]- اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، نادية رمضان النجار، تقديم: عبده الراجحي، الإسكندرية، القاهرة دار الوفاء، (د.ط)، ص 135.

المبحث الأول:ظاهرة التقديم والتأخير وأثرها في المعنى:

عرف العرب ترتيبا معينا في بناء الجملة والعبارة كترتيب المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمفعول ولكن قد يتغير هذا الترتيب لفائدة مقصودة أو لغرض ما يريده المتكلم فيقدم الخبر عن المبتدأ والفاعل عن فعله والمفعول عن الفاعل فتسمى هذه الظاهرة بالتقديم والتأخير .والسؤال الذي يطرح نفسه:كيف تطور مفهوم التقديم والتأخير عند النحاة الأوائل قبل الجرجاني؟وللإجابة على هذا السؤال لا بد أن نتطرق إلى أهم المحطات التي تبرز لنا المعاني التي تطرق لها النحاة قديما في إبراز هذا المفهوم. من المهم جدا الوقوف على أهم المحطات في تعريف المصطلح قبل الجرجاني ، وهذ المعرفة رؤى وأقوال العلماء السابقين لمسألة التقديم والتأخير.

البداية الأولى كانت مع سيبويه الذي تنبه إلى هذه الظاهرة اللغوية وبين أهميتها ، يقول في ذلك:«كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم»[1]

وهذه إشارة بسيطة في مسألة تقديم الفاعل والمفعول ذكرها سيبويه في كتابه.

أما أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت:210هـ) يضعنا أمام مسألة المجاز، ولا يكون إلا في ما قدم وأخر كقوله تعالى:﴿**فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيهَا المَآءَ اِهْتَزَتْ وَرَبَتْ**﴾(سورة الحج 5) ومراد أبو عبيدة أن اهتزت وربت الأصل فيها (**رَبَتْ وَاِهْتَزَتْ**) [2] ويرى أبو عبيدة أن المسألة متعلقة بالمجاز اللغوي، وليس المجاز الإصطلاحي ورغم ذلك فالأغراض البلاغية مشتركة في النوعين.

وتبعهم ابن وهب(225هـ)[3] أن العرب يمتازون عن باقي الأمم بظواهر عدة في لغتهم ومنها (التقديم والتأخير) وضرب مثالين من كتاب الله تعالى: ﴿**ولولاَ كلِمة سَبَقَتْ مِن ربِّك لكانَ لِزامًا وَأَجَلٌ مُسَمّىً**﴾(طه:129) فقدم (لزاما) على (أجل مسمى) والأصل (وأجل مسمى لكان لزاما).

---

(1)- الكتاب، سيبويه، ج1، ص24.

(2)- ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي، ت د.محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة 1988 ج1، ص12.

(3)- مقال التقديم والتأخير عند عبد القادر الجرجاني في كتابيه الأسرار والدلائل، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، مجلة العلوم العربية، ع2، ص238.

والمثال الثاني في قوله تعالى:﴿**وَيعْبُدون مِن دون اللهِ ما لا يَمْلِك لهم رِزْقا مِن السّموات والأرض شيئًا وَلا يسْتطِيعون**﴾(النمل:72) فقدّم (**شيئا**) على (**ولا يستطيعون**) والأصل (**وَلا يسْتطِيعون شيئًا**).

وأما ابن جني(ت:392هـ) أفرد لباب التقديم والتأخير فصلا كاملا. وفي غالب الأحيان كان يعيد القول في الظاهرة على حسب الأبواب النحوية في كتابه الخصائص يقول:«فهذه وجوه التقديم والتأخير في كلام العرب، وإن كنا تركنا منها شيئا فإنه معلوم الحال، ولا حق بما قدمنا»[1]

فابن جني تناول الظاهرة من جوانبها النحوية، وما تركه من بعض القضايا في التقديم والتأخير فهو معلوم وقد تناوله النحاة من قبله وكثرت أمثلته.

وكانت للقاضي عبد الجبار (ت:415هـ) وقفات لها قيمتها النحوية، والبلاغية قي باب التقديم والتأخير، ومنها في المثال الذي أورده في قوله تعالى:﴿**الحَمْدُ لله الذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتابَ وَلَمْ يَجْعلْ لَّهُ عِوَجًا. قَيما**﴾ (الكهف:1، 2) يقول في ذلك:«وقد قيل إنه مؤخر في الذكر وهو مقدم، فكأنه قال:(**الحَمْدُ لله الذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتابَ وَلَمْ يَجْعلْ لَّهُ عِوَجًا**)»[(2)]

هذه لفتة لغوية في مسألة التقديم والتأخير من القاضي غبد الجبار وهي محطة هامة من محطات تطور المفهوم في ذلك الزمان.

_أما ابن سنان الخفاجي(ت:466هـ) فاكتفى ببعض الإشارات لمسألة التقديم والتأخير في باب حسن التأليف من الكلام وتركيبه، حيث أورد أمثلة حول فساد الشعر في بعض حالات التقديم والتأخير، والتي لم يلتزم فيها بقوانين اللغة، وأصولها فصار فيها القبح واضحا وبينا والفساد فيها شنيعا.[3]

– يقول الجرجاني عن الظاهرة:« هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية، لا يزال يفْتَرُ لك عن بديعه، ويفيض بك إلى لطيفه ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويَلْطُفُ لذلك موقعه،

[(1)] – الخصائص، ابن جني، ج2، ص390.

[(2)]– تنزيه القرآن عن المطاعن، القاضي عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المطبعة الجمالية، مصر، 1329هـ، ص210.

[(3)] – سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، ص111.

ثم تنظر فتجد بسبب أنْ راقك ولطف عندك موقعه، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[1].

ويرى الجرجاني أن ظاهرة التقديم والتأخير لها وجهان:

الأول: تقديم لا يتغير حكمه ولا إعرابه وهذا ما سماه الجرجاني تقديم على نية التأخر، وقد مثل له بالأمثلة الآتية كقولنا :(منطلق زيدٌ) و(ضرب عمراً زيدٌ) فقد قدّم كل منطلق وعمراً، ولم يخرجا عمّا كان عليه من الحكم أو الإعراب. فالأول خبر المبتدأ ومرفوع بذلك، والثاني مفعول به منصوب ولو تقدم على فاعله.

الثاني: وهو التقديم مع تغير حكمه أي إعرابه كقولنا (زيدٌ المنطلق) وفي المثال الأول المنطلق خبر للمبتدأ، وفي الثاني تقدم وهو مبتدأ، فكان التقدم والتأخر مع تغيير الحكم.

ويتضح الأمر في المثال الموالي الذي أورده الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز:[2] (ضربت زيدًا) و(زيدٌ ضربتهُ) الأول زيدًا مفعولاً في ترتيب الجملة، والثاني زيدٌ مبتدأ مرفوع شغلته بضميره فيه تقديم غيّر في حكمه وإعرابه، ومن خلال هذا المفهوم لظاهرة التقديم والتأخير فإن الجرجاني يرى أن اللغة ليست مجرد قوالب وألفاظ تعلق بعضها ببعض، ويستقيم على أساسها الإعراب، بل هي عوامل تتحكم في وظيفة اللغة الإجتماعية لتزيل الإبهام، والعامل النحوي يرتبط أساسا بالمعنى والبلاغة، أي بناء المعاني وتحقيق الأغراض منه.

ويعدّ الجرجاني من الأوئل الذين أفردوا في النظم مسألة تعالق المفردات بعضها ببعض فالكلام أبرز قرينة فيه العلاقة الإعرابية، وهذا ما ذهب إليه تمام حسان في نظريته قرائن التعليق فيقول: « وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الاطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان التعليق، وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية، والمعنوية، والحالية»[3]

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 106

[2]- بتصرف من كتاب دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 106، 107.

[3]- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 186.

وما يهمنا في قول حسان هو ارتباط الإعراب بذلك التعالق، فظاهرة التقديم والتأخير فسّرت لنا ذلك التعالق الذي ارتبط أساسا بالظواهر الإعرابية وعلاماته بين رفع، ونصب، وجر ولذلك رأيت لزاما في دراسة هذه الظاهرة وما تتركه من أثر بلاغي، ولغوي ارتباطها بالعلامات الإعرابية فجمعت العناصر التي تفسر الظاهرة كما وردت في كتاب الدلائل.

ونحن نلم بالظاهرة يتحتم علينا أن نتقيد بكتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ثم نستخرج العناصر، والأمثلة لكل صنف من العلامات الإعرابية مع التطبيق على النماذج المختلفة التي أوردها الجرجاني أنموذجا أنموذجا، وهذا لا يعني أننا نستغني عما ذهب إليه غيره من البلاغيين.

الترتيب في الجملة العربية وعلاقته بالظاهرة:

التقديم والتأخير ظاهرة لغوية من علم المعاني فهي عارض للتراكيب اللغوية وهي البعد النحوي، والبلاغي لتفسير مختلف المعاني وقد عرفت الجملة في العربية بترتيب معتاد فالجملة الاسمية من مسند ومسند إليه (المبتدأ والخبر)، وفي الجملة الفعلية الفعل والفاعل وأما الفضلة ما زاد عنهما. وأحيانا يعمد المتكلم إلى تقديم أحدهما على الآخر لعارض ما (كالاختصاص)، والضرورة محتمة أولا في تحقيق المعنى، ويمكن أن نجمل المرفوعات في ظاهرة التقديم والتأخير في نقاط ثلاث رئيسة وهي:

تقديم المبتدأ.

تقديم الخبر.

تقديم الفاعل.

ونقف عندها بالتطبيق والتمثيل ونبين أغراضها البلاغية وأثرها في المعنى مع التركيز على النماذج التي أوردها عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز.

تقديم المبتدأ وأثره في المعنى:

بناء الجملة في العربية يعتمد على ركنين المسند والمسند إليه، وفي الجملة الاسمية هما المبتدأ والخبر، ولعل ارتباط المبتدأ بالخبر أو العكس أثار جدلا كبيرا عند النحويين القدماء، وكذلك في اتجاهات المذاهب النحوية، من خلال تفسير الأثر النحوي في المبتدأ والخبر أيهما رافع للمبتدأ؟ وهل هو الابتداء

أم الخبر؟ وقد رأينا هذه المسألة في الفصل النظري في إيراد تفسير العامل عند البصريين والكوفيين، والذي يهمنا في هذا الباب المفهوم الذي أورده سيبويه في ذلك بقوله: «كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه كالمبتدأ، والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول المبني ما عمد عليه فهو مسند ومسند إليه»[1]

ومن المسائل التي تم فيها تقديم المبتدأ وجوبا في الجملة الاسمية:

الاستفهام:

ما يميز اللغة العربية عن بقية اللغات أنها غزيرة الأساليب، ثرية في التعابير ومن أهم الأساليب أسلوب الاستفهام، وهذا الأخير عبارة عن تركيب لغوي يستخدمه السائل لمعرفة ما يجهله، ولتوضيح ما كان غامضا، وهذا المفهوم ورد عند أغلب النحاة القدماء والمحدثين.

ويقوم أسلوب الاستفهام على ثلاثة عناصر مهمة:

أداة الاستفهام: فأدوات الاستفهام في اللغة العربية كثيرة، وهي (هل، الألف، ما، ماذا، كيف)

والمستفهم عنه: وهو ما يريده السائل بسؤاله ويبحث له عن جواب كقولنا: هل كتبت الدرس؟ فالاستفهام هنا: من السائل الذي يريد أن يعرف هل كتب فلان الدرس أم لا.

وجواب الاستفهام: وهو موضوع الجواب عن السؤال وفيه نوعان من حيث أغراض الكلام:

1 – جواب لاستفهام حقيقي يكون الغرض منه المعرفة والفهم لما يريد البحث عنه، وهو مقترن باللغة.

2 – وجواب إستفهام مجازي الغرض منه طلب معنى من المعاني البلاغية، وهذا كثير في أشعار العرب وفي القرآن الكريم.

وفي هذا الباب نتطرق إلى أسماء الاستفهام التي تقع في الجملة مبتدأ وجوبا في حكم المرفوعات من التقدم والتأخر ونركز على الأمثلة التي وردت في كتاب دلائل الإعجاز للجرجاني لأنها محل الدراسة التي

---

[1]- الكتاب، ج 2، ص 126

_ ينظر مفتاح العلوم، السكاكي أبو يعقوب يوسف أبي بكر محمد بن علي، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت لبنان، 1987م، ص194.

بين أيدينا، ونبين أغراضها وأثرها البلاغي.

الاستفهام بالهمزة والضمير:

ورد في كتاب دلائل الإعجاز أمثلة حول الاستفهام بالهمزة قبل الفعل الماض وقبل الاسماء، والذي يهمنا هنا البعد اللغوي، والبلاغي في الاستفهام بالاسم.

يقول الجرجاني: «إذا قلت: (أفعلت؟) فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه.. وإذا قلت: (أأنت فعلت؟) فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردّد فيه»[1].

والمعنى المراد إذا كان الاستفهام بالفعل فإنك تريد عين العمل في حد ذاته، أما إن كان سؤالك بالاسم فإنك تريد الفاعل أي من قام بالفعل، فبناء الجملة في كل استفهام له أثره في المعنى أي أنّه إذا قلت: (أفعلت هذا؟) كان شكك في الفعل لا في الفاعل وهذا أظهر، وإذا قلت: (أأنت فعلت هذا؟) فشكك في الفاعل واضح والفرق بينهما أبين. ومما جاء عند الجرجاني أن الاستفهام بالاسم يفيد التقرير فإذا قلت: (أأنت فعلت ذاك؟) كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل.

الاستفهام بالاسم الذي يحمل معنى الإقرار:

أورده الجرجاني في المثال في قوله تعالى حكاية على قول النمرود:﴿ **أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ** ﴾ (الأنبياء 62) في هذا المثال ورد السؤال بالهمزة والضمير (أنت) فالمراد من سؤال القوم هو إبراهيم عليه السلام، فهو المقصود بالإتهام ودل على ذلك قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ**﴾ (الأنبياء :61).

لكن جواب إبراهيم كان يحمل الإنكار لأنه لم يفعل ذلك ولذلك جاء جوابه على لسان القرآن بقوله تعالى:﴿ **قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ** ﴾ (الأنبياء 63).

فجواب إبراهيم عن استفهام القوم يحمل معنيين:

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 111.

– ينظر: مقال بنية الاستدراج الحجاجي في القرآن الكريم_قصة ابراهيم عليه السلام نمودجا_أ.عبد الحميد بدوي، مجلة البحوث والدراسات شهرية أكادمية دولية، جامغة الشهيد حمه لخضر، د.الجزائر 2003م.

1 – جواب فيه تهكم بالقوم فكيف تُسأَل الحجارة التي لا تنطق ولا تعقل.

2 – إقرار من إبراهيم إذ هو الفاعل لقوله تعالى على لسان إبراهيم: (**فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ**) فالإقرار بعدم نطق الحجارة دليل على أن الفاعل عاقل وهو إبراهيم عليه السلام، فالقصة معهودة في القرآن الكريم ذكرت في عدة مواضع بأن إبراهيم واجههم بأن عبادة الأصنام باطلة والذي يُعبد حقيقة ويفرد بالتوحيد هو الله سبحانه وتعالى، ولما فعل إبراهيم فعلته في معبد القوم كان سؤالهم يحمل الإقرار بأن إبراهيم هو الفاعل.

وللزمخشري كلام لطيف في تفسير الآية في قوله: «هذا من معاريض الكلام ولطائف هذا النوع لا يتغلغل فيها إلاّ أذهان الراضة من علماء المعاني، والقول فيه أن قصد إبراهيم –صلوات الله عليه– لم يكن إلى أن يُنسب الفعل الصادر عنه إلى الضم، وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم»[1]

ورد في تفسير الطاهر بن عاشور: «وقع هنا حذف جملة تقتضيها دلالة الإقتضاء والتقدير، فأتوا به فقالوا: (أأنت فعلت هذا بآلهتنا؟)»[2]

وقد ورد في كتاب دلائل الإعجاز قوله في الآية: «أفعلت ؟ فهو يقرره بالفعل من غير أن يردّده بينه وبين غيره وكان كلامه كلام مَن يوهم أنه لا يدري، أنّ ذلك الفعل كان على الحقيقة. وإذا قال: (أأنت فعلت هذا؟) كان قد ردّد الفعل بينه وبين غيره، ولم يكن منه في نفي الفعل تردد، ولم يكن كلامه كلام يوهم أنه لا يدري أكان الفعل أم لم يكن، بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود مشار إليه كما رأيت في الآية»[3].

مما سبق نستنتج ما يلي:

إن قوم إبراهيم كانوا يعملون أنّ إبراهيم راغب عن آلهة القوم مما يستدعي تهكم في الفاعل ولذلك جاء في الآية (أأنت فعلت هذا بآلهتنا يآ إبراهيم) فلو كان السؤال بالفعل الماض لكان الشك في

---

(1)- الكشاف، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، دار الريان للتراث، القاهرة، ط03، 1987، ج03، ص 124.

(2)- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، (د ط)، 1984، ج17، ص100.

(3)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 114

وقوع الفعل في حد ذاته، ولكن لما كان السؤال بالضمير (أنت) كان الشك في إبراهيم لتبيين:

الأول: ما دل عليه السياق في القصية بأن إبراهيم رافض لعبادة الأوثان ولذلك حضوه بالذكر في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ**﴾ (الأنبياء 60).

الثاني : الاستفهام بالضمير أنت (أأنت) يدل على أن الشك واقع في الفاعل وليس في الفعل مع يقين القوم أن الذي فعل هذا هو إبراهيم، وهذا ما دل عليه قوله تعالى في جواب الاستفهام على لسان إبراهيم: ﴿**قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ**﴾ (الانبياء 63)

وهذا جوابه أيضا فيما ذكره الجرجاني في المسألة في قوله:« واعلم أن (الهمزة) فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان وإنكار له لما كان، وتوبيخ لفاعله»[1]

وفي الآية التي أوردها الجرجاني صار الإنكار في الفاعل كقولنا للرجل (أأنت فعلت هذا؟) فكان الإنكار في الفاعل.

المثال الثاني: الاستفهام بمعنى الإنكار.

في هذا المثال وقبل التطبيق عليه كان لزاما علينا أن نورد ما قاله سيبويه في التقديم، وفي علاقة المسند والمسند إليه بعضها ببعض فيقول: «لا يُستغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًا»[2] فتقديم المبتدأ بغرض نفسه على المتكلم في حالات ونرى ذلك مع هذا المثال.

وقد ذكرنا سابقا أن الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ والخبر «وذلك لكي يتسنى لفعل المحكوم عليه وتحميل صورته في الذهن قبل الحكم»[3]

أورد الجرجاني مثالا آخر في الاستفهام بالاسم الذي يفيد الإنكار في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ** ﴾ (يونس: 59).في الآية الكريمة جاء الاستفهام بلفظ الجلالة الذي تقدم على الجملة الفعلية (أذن لكم) وكان القول (أذن الله لكم) فلما كان المقصود هو الفاعل قُدّم لفظ الجلالة على الجملة

---

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 114

(2)- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 23

(3)- الجملة الإسمية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، ط 1، القاهرة، 1928، ص 52.

الفعلية التي هي خبره، فقوله سبحانه وتعالى:(**قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ**) إستفهام للإذن لقوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا**﴾ (يونس 59).« ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذنٌ فيما قالوه، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك، لأن يُجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذنا كان من غير الله، فإذا حُقق عليه ارتدع»[1]

ومن خلال أوضاع الكلام في الآية (**آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ**) نعلم أن القول كان لقائله ليست أن الإنكار إلى الفاعل ليس لفعله، وهذا استند للنفي وإبطال للأمر وهذا هو المعنى الذي نريده لما له أهمية في تأويل الكلام من خلال أوضاع الإعراب التي تحققها العوامل.

ـ ذهب الزمخشري (ت 538 هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ**﴾ (يونس: 59)

«أخبروني آلله أذن لكم في التحليل والتحريم فأنتم تفعلون ذلك بإذنه، أم تكذبون على الله في نسبة ذلك إليه، ويجوز أن تكون الهمزة للإنكار»[2] الاستفهام بالاسم على وجه الإنكار ويقول: «وكفى بهذه الآية زاجرة زجرا بليغا عن التجوز فيما يُسئل عنه من الأحكام، وباعثه على وجوب الإحتياط فيه، وأن لا يقول أحد في شيء جائز أو غير جائز إلا بعد إيقان وإتقان ومن لم يوقن فليتق الله وليصمت وإلا فهو مفتر على الله»[3]

وورد في تفسير الآية في كتاب التحرير والتنوير الطاهر بن عاشور (ت 1393 هـ) قوله: «والاستفهام في (أرأيتم) و(آلله أذن لكم أم على الله تفترون) تقريري باعتبار إلزامهم بأحد الأمرين: إما أن يكون الله أذن لهم أوأن يكونوا مفترين على الله وقد يُثبت التقرير في ذلك بالإنكار على الوجهين»[4]

وإنّ صنيع الكفار في أن جعلوا بعض الحلال محرم عليهم وبعض الحرام حلال طيب، إنما أقروا ذلك

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 115.

[2]- الكشاف، الزمخشري، ج02، ص 354.

[3]-المرجع نفسه، ص 354.

[4]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج11، ص208.

ظلما وعدوانا وما أنزل الله بذلك من سلطان« ومحل الإنكار إبتداء هو جعلهم بعض مارقهم الله حراما عليهم. وأما عطف (حلال) على (حراما) فهو إنكار بالتبع»[1]

وكان الإنكار في الآية جاء على جوابه (آلله أذن لكم بذلك) من أمركم أن تحلوا ما حرم الله وتحرموا ما أحل الله، إنها النفس البشرية في إحدى صورها الشيطانية إذ تسيطر على أحكام الله فتنسب الحلال حراما، والحرام حلالا دون الرجوع إلى ما شرع الله.

«وتقديم إسم الجلالة وهو مسند إليه على خبره الفعلي في قوله: (آلله أذن لكم) لتقوية الحكم مع الإهتمام، وتقديم المجرور على عامله في قوله (أم على الله تفترون) للاهتمام بهذا المتعلق تتبعا لتعليق الافتراء به، وأظهر اسم الجلالة لتمويه الافتراء عليه»[2]وهنا الطاهر بن عاشور يلخص لنا قضية في غاية الأهمية: وهي تقديم لفظ الجلالة فيه إثبات للحكم، ونفي نقيضه بأن يكون الله تعالى هو من أمرهم بذلك، وتقديم المجرور على عامله يحقق الإهنمام بالفاعل وهو الله كما ينفي وجوبا أن يكون الله هو المفتري فتعالى الله عن هذا الوصف الشنيع.

وخلاصة القول أن الإنكار في الآية حمل المعاني الآتية:

1_ الاهتمام ولفت الأنظار إلى صنيع هؤلاء وتجرئهم على الله.

2_ التشنيع بصنيعهم لتعدّيهم على أحكام الشريعة.

3_ التهويل من الأمر لأنه يخص أصول الشريعة وأساسيات الدين فالذي يحرم ويحلل هو الله سبحانه وتعالى، فما نهى الله عنه ننتهي عنه وما أمرنا به نطيعه فيه.

وقد أورد عبد القاهر الجرجاني الفروق التي من شأنها أن تشرح لنا حقيقة التقديم والتأخير في أسماء الاستفهام على وجه الحقيقة فمثّل لنا لتقديم إسم الاستفهام على الفعل الماض وأغراضه . وتقديم الاسم على المضارع وأغراضه، ومن خلال المنمودجين السابقين تعرفنا على أن الجرجاني لا يريد من خلال ظاهرة التقديم والتأخير التركيز على القواعد النحوية بقدر التركيز على ما تمنحه العبارة من معاني وذرر

---

[1]- التحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور، ج11، ص209.

[2]- المرجع نفسه، ص210.

للمتلقي يستقيها من خلال التركيب وتعالق الاسم بالفعل، وتعالق الفعل بالاسم، وتعالق الحرف بهما.

من الملاحظ أن الجرجاني يريد أن يجمل الفروق بين الاستفهام بالاسم قبل الفعل الماضي، والاستفهام بالاسم قبل الفعل المضارع يقول: «وإذا قلت (أنت تفعل؟) وأأنت تفعل لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال. فإن أردت الحال كان المعنى شبيها بما مضى في الماضي، فإذا قلت: أتفعل؟ كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعله، وكنت كمن يوهم أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كائن، وإذا قلت أأنت تفعل كان المعنى على أنك تريد أن تقرره بأنه الفاعل وكان أمر الفعل في وجوده ظاهرا، وبحيث لا يحتاج إلى الإقرار بأنه كائن وإن أردت بـ: (تفعل) المستقبل، كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه، وتزعم أنه لا يكون، أو أنه لا ينبغي أن يكون»[1] وأمثلة ذلك كثيرة يوردها الجرجاني (أتخرج في هذا الوقت؟)، (أتذهب في غير طريق؟) ويمثل الجرجاني لهذه المسألة بقوله تعالى: ﴿ **أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ** ﴾ (الزخرف 40).

فأول ما نلاحظه أن الآية الكريمة جاءت ببناء لغوي عربي مألوف فهذا التعبير القرآني خاضعا لنظام اللغة العربية وقوانينها وهذا ما أكده الجرجاني في كل مرة في بناء نظريته ــ النظم ــ والتقديم بالاسم في الآية الكريمة وبالفعل المضارع له دلالته وفائدته المعرفية ولذلك فالجرجاني يرى أن تعالق المفردات بعضها ببعض، وترتيبها بالذي يقتضيه الموقف، والوجدان والعقل ليس وحده بكفيل للتعبير عن المعنى بل إن المعاني مرتبة ومتناسقة لتعبر عن ما في وجدان المتكلم، وهذه المعاني تربطها بعضها ببعض جملة من العلاقات يفرضها الموقف.

فالجمل التي أوردها الجرجاني تشترك جميعها في المعنى العام لكن دلالاتها تختلف حسب السياق الذي يقتضيه الموقف، فالتغير الذي يطرأ على ترتيب الجملة ينتج عنه تغير قي المعنى تتحكم فيه العلاقة الإسنادية بين النواة الإسنادية(المسند والمسند إليه) والفضلى[2].

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 116

[2] – ينظر مقال نظريتي العامل النحوي والنطم في ميزان النقد العلمي، بودانة طه الأمين، مجلة دراسات لسانية جامعة الأغواط مارس 2018. المجلد 02، ع08، ص 216.

ففي مثال الآية الكريمة حول تقديم الاسم على الفعل المضارع له دلالته اللغوية وكذلك أغراضه البلاغية. «ليس إسماع الصم مما يدّعيه أحد فيكون ذلك للإنكار وإنما المعنى فيه التمثيل والتشبيه.. ثم المعنى في تقديم الاسم وإن لم يقل: (أتُسمع الصمّ) هو أن يقال للنبي ﷺ: (أأنت خصوصا قد أُوتيت أن تسمع الصمّ ؟) وأن يجعل في ظنه أنه يستطيع إسماعهم بمثابة من يظن أنه قد أوتى قدرة على إسماع الصمّ»[1]

ومثله ما أورد الجرجاني من شعر ابن أبي عيينة:[2]

فَدَعِ الوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي * أَطَنِينُ أَجْنِحَةَ الذّبَابِ يَضِيرُ؟** [3]

الشاهد (أطنين أجنحة الدباب يضير) فهنا تشبيه وتمثيل من الوعيد الذي حسب ظنك يضير، ومثله طنين أجنحة الذباب هل يضير ؟ في البيت صيغة تهكمية يفهمها السامع من معنى الشطر الثاني من البيت. والمعنى: أنا لا أأبه لوعيدك فوعيدك أشبه بطنين أجنحة الذباب فهو لا يضر.

ـ وذهب الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ **أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ وَمَن كَانَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ** ﴾ (الزخرف 40)

لقوله: «كان رسول الله ﷺ يجّد ويجتهد ويكد روحه في دعاء قومه وهم لا يريدون على دعائه إلا تصميما على الكفر وتماديا في الغيّ فأنكر عليه بقوله: (**أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ**) إنكار تعجيب من أن يكون هو الذي يقْدر على هدايتهم، وأراد أنه لا يقدر على ذلك منهم إلا هو وحده على سبيل الإلحاء والتفسير كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ**﴾» [4] (فاطر 22)

فهنا تقديم الاسم على المضارع فيه إنكار مع التعجب أن يهتدي هؤلاء، فهؤلاء هم صم بكم فهم لا يعقلون، فلو مكثت فيهم سنينا ما اهتدوا فهنا سبحانه وتعالى أنكر على الفاعل أن يستطيع

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 120، 121.

[2]-المرجع نفسه، ص 121

[3]-الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط03، 1997، ج2، ص 28. البحر: البسيط.

[4]- الكشاف، الزمخشري، ج04، ص25م3.

هدايتهم إلا إذا أراد هو سبحانه وتعالى. ومثاله كثير في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**﴾ (يونس 99). وقوله تعالى: ﴿**أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ**﴾ (الزخرف 32).

ورد في تفسير التحرير والتنوير لصاحبه الطاهر بن عاشور قوله: «والاستفهام لإنكارٍ أن يكون حرص الرسول ﷺ على هُداهم ناجعا فيهم إذا كان الله قدّر ضلالهم فوجد أسبابه ولما كان حال الرسول ﷺ في معاودة دعوتهم كحال من نطق أنه قادر على إيصال التذكير إلى قلوبهم نُزِّل منزلة من يطن ذلك فخوطب باستفهام الإنكار وسلّط الاستفهام مع كلام فيه طريق قصر بتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي مع إيلاء الضمير حرف الإنكار وهو قصر مؤكد، وقصر قلب؛ أي أنت لا تُسمعهم ولا تهديهم بل الله يُسمعهم وهديهم إنشاء»[1]

وملخص ذلك أن الاستفهام في الآية يؤدي إلى تقرير الله فيمن قد أن يكونوا على ضلال وفي حق الرسول على طريق الإنكار، فإنك لا تهديهم ولكن الله يهديهم إن شاء، فهذا التركيب في الآية فيه استبدال مواقع المفردات مع تغيير حكمها الإعرابي في قول الله (أفأنت تسمع الصم أو تهد.ي العمى) أو قولنا أتسمع الصم أو تهدي العمى؟

فالذي يؤدي الغرض في السياق العام للتركيب هو ذلك التقديم في الآية لأن الله يريد بالإنكار الفاعل فينكر عليه أن يهدي العمى أو يسمع الصم، ويقرر له الحقيقة أنه القادر أن يفعل ذلك سبحانه وتعالى، فلو استبدلنا بتقديم الفعل عن إسمه لتغير المعنى الذي يريده الله في الآية ليؤكد لنا الحقيقة التي لا تخفى على أحد وأنه القادر أن يهد العمى وأن يسمع الصمّ فيها فعل النبي ﷺ من مجهود دعوته لهم فإنه لا يستطيع لأن الله قرر في حقهم الضلال.

فالاستفهام بالضمير (أفأنت) في الآية بمعنى سياق عقلي مقبول. والاستفهام بالاسم في هذه الحالة أفاد في انتظامه في أول الكلام من ناحية التركيب اللغوي، وأدى الغرض البلاغي المطلوب في رغبة النبي ﷺ في هدايتهم، وحال هؤلاء الذين لم يطلبوا أسباب الهداية فكان إقرار الضلال في حقهم شنيعا

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج25، ص216.

وحقيقيا، لقد أدى الكلام وظيفته في الآية لأنه وُجد على تركيب منطقي يتطلبه الموقف وحدده المقام الكلامي الذي ارتبطت به الآية.

فالاستفهام في الآية الكريمة فيه إقرار على أن السائل يدري ويوهم المخاطب أنه لا يدري « لأن السائل في الواقع يدري ولكنه يقرر ويوهم المخاطب أنه لا يدري ليحمله على الإقرار والاعتراف، وهذه فائدة الاستفهام الذي يراد منه التقرير، فالإبهام من الاستفهام، والتقرير من جو الكلام والمعرفة بالقصد من السؤال»[1]

تجنبت ذكر الاستفهام بالفعل الماضي أو المضارع، فرأيت أن أركز على المرفوعات في الاسماء وألتزم بالأمثلة التي وردت في كتاب دلائل الإعجاز. إلا أن الأمثلة كثيرة في الإقرار بالفعل الماض والمضارع، ومنها في قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ**﴾ (يونس : 59).

وقوله تعالى: ﴿... **أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ**﴾ (هود : 28)

الاستفهام بالاسم قبل المضارع يفيد به الحال أو الاستقبال، وليس الإقرار أو الإنكار فقط. وذلك لارتباط اسم الاستفهام بالمضارع الذي يفيد الحال أو الاستقبال «والقول في ذلك إذا قلت: (أتفعل هذا؟) و(أنت تفعل ؟) لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال فإذا أردت الحال كان المعنى شبيها بما مضى في الماضي، فإذا قلت: (أتفعل؟) كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعله»[2]

وبيّن هنا عبد القاهر الجرجاني أنه لا فرق بين التقرير بالفاعل والفعل المضارع، والتقرير بالفاعل والفعل الماضي فكلامهما يحمل معنى الحال.

مزية الاستفهام الإنكاري:

من الملاحظ أن الكلام عند عبد القاهر الجرجاني ارتبط بالمقام والمقاصد والأغراض، وأسلوب الاستفهام الإنكاري من بين الأساليب الكلامية التي ارتبطت بالمعنى الوظيفي للخطاب، فالاستفهام في

---

[1]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 185

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 116.

إطاره العام يوقفنا عند العديد من العلاقات التي ترسم لنا طبيعة الكلام ومعانيه.

وقد مر معنا نماذج أوردها عبد القاهر الجرجاني في القرآن الكريم في الاستفهام بالاسم والذي يفيد التقرير والإنكار. والإنكار كثير في القرآن في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**﴾ (يونس: 99)

وقوله تعالى: ﴿**أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ**﴾(الزمر 19). وهذا على سبيل الحصر، والأمثلة في ذلك كثيرة في القرآن الكريم. أما أسلوب الاستفهام بالاسم الذي يفيد التقرير في قوله تعالى: ﴿**وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**﴾ (الأعراف 172) فنحن ركزنا على النماذج التي وردت عند عبد القاهر الجرجاني وحصرناها بالتحليل والتفسير. لكن للاستفهام جوانب عديدة نلخص أنواعها فيما يأتي[1]:

استفهام على سبيل التوسيع لقوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا**﴾ (النساء: 97)

يُفهم ذلك من خلال سياق الآية، والاستفهام في الآية على إطلاقه جاء على سبيل التوسيع، وهو خطاب الله تعالى للمؤمنين أن يوسعوا على أنفسهم بالتفسح في أرض الله الواسعة.

استفهام على سبيل التعجب في قوله تعالى: ﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ**﴾ (البقرة : 28)

وهذا النوع كثير في القرآن الكريم فيأتي الاستفهام على وجه التعجب من الله سبحانه وتعالى لحال هؤلاء الذين ضلوا وأضلوا واتبعوا طريق الضلال.

استفهام على سبيل العتاب في قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ**﴾ (الحديد 16).

وفيه ملاطفة ومعاتبة من الله سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين يذكرهم بحقيقة الإيمان والخشوع له سبحانه وتعالى.

وآخر يفيد التذكير في قوله تعالى: ﴿**قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَاهِلُونَ**﴾ (يوسف 89)

---

(1)- ينظر كتاب: أسرار العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية، ط3، القاهرة 1966م، ص289-298.

وآخر يفيد الإنكار وآخر يفيد التفخيم في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ**﴾ (المطفيفين 19)

وآخر يفيد الأمر والطلب في قوله تعالى: ﴿**فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**﴾ (المائدة 91)

ومنها ما يفيد الترغيب والنهي والدعاء والتمني والاستبطاء والتخصيص والتجاهل والتحقير والتهكم والإستهزاء، والأغراض كثيرة نقلنا ما يفيدنا في هذا باب الاستفهام بالاسم وأغراضه وركزنا على النماذج التي أوردها عبد القاهر الجرجاني وحصرناها في المرفوعات.

_ من خلال النماذج السابقة التي نقلناها عن الجرجاني في كتاب دلائل الإعجاز في هذا الباب أن المزية في الاستفهام بالاسم والذي يفيد الإنكار والتقرير يضعنا أمام أغراض بلاغية رائعة نجملها فيما يأتي:

1 _ الأسلوب الإقناعي: إقناع المخاطب المخاطبين، ويعمد فيه المخاطب إلى تحقيق الكفاية اللسانية والمنطقية والبلاغية لإقناع الآخر، وهذا ماذهب إليه العديد من اللسانيين المعاصرين أن الكفاية المعرفية واللغوية والبلاغية هي التي تتحكم في العملية التحاورية في التواصل بين الأفراد وتسهم في إنجاحها[1].

2 – المعنى الصريح والواضح الذي سيلزمه الخطاب القرآني في بلاغته.

3 _ علاقة المعنى بالمخاطب والمخاطبين من حيث التصور العام للخطاب ومن حيث أهدافه، وغاياته ولذلك يرى الجرجاني أن الاستفهام الإنكاري والتقريري لا يراد به من حيث كونه إستفهاما محضا وإنما الخروج به عن أصله إلى معاني تتناسب والمقام والأغراض والغاية منها. يقول حسن يدوح: « فيخرج الاستفهام على أصله إلى توليد معنى التمني المناسب للمقام، وهذه القواعد تتدخل في تكوين الكفاية البلاغية»[2]

---

(1) – بتصرف من مقال: الإيجاز والإطناب والمساواة، مجلة البلاغة والتحليل، حسن يدوح، مجلة علمية تحصيلية محكمة، المقال، ع 09 _2016، ص 252

(2)- الإيجاز والإطناب والمساواة، حسن يدوح، ص 250

وخلاصة القول إن الكلام أداة للتفاهم والتواصل وأسلوب الاستفهام فيه لتحقيق الإقناع ووصول المخاطب إلى المعنى الواضح والصريح الذي يؤدي غرضه البياني لتحقيق الصورة الملائمة عند المخاطبين؛ بل أن أسلوب الاستفهام التقريري والإنكاري هو جزئ من جملة الأساليب البلاغية التي ترسم لنا العلاقات السياقية من خلال التراكيب المختلفة وهذا ما أراده الجرجاني الذي كان يبحث من خلال هذه التراكيب عن معاني النحو التي ترتسم من خلال مواقع المفردات في الجملة وعلاقاتها بغيرها ورسمها في الجملة.

تقديم الخبر وأثره في المعنى:

سبق وأن تحدثنا عن الترتيب في الجملة الاسمية، وإن الجملة الاسمية مبتدأ وخبر، والخبر ما تحصل به الفائدة. ورد في كتاب شذور الذهب لابن هشام قوله: «وهو ما تحصل به الفائدة مع المبتدأ»[1] والخبر في الجملة على أنواع نلخصها فيما يلي:

1_ الخبر المفرد: وقد ذكر ابن هشام أضرب الخبر وذكر هذا النوع في قوله:[2]

ومفردا يأتي ويأتي جملة * حاوية معنى الذي سبقت له[3].**

ويقول لنا زيدًا أخوك، والسماء صافية وغيرها.

2_ أن يأتي الخبر جملة وفيه إما جملة اسمية، أو فعلية، أو جار ومجرور، أو ظرفية.

وفي هذا العنصر لا نتكلم عن التقديم والتأخير في الجملة بصفة ترتيب المفردات وإنما نتوخى به ترتيب المعاني من وفق ما يريده المخاطب من تقديم وتأخير في إبراز المعنى الذي يتبناه.

ولذلك نرى أن عبد القاهر الجرجاني يورد لنا فصلا كاملا في مسألة التقديم والتأخير في الخبر المثبت قاصدا ما يتركه الأسلوب الخبري من معاني، وما يطلبه المتكلم في كلامه وما يريده. ودليل ذلك ما أورده من جمل إخبارية في قوله « فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره ثم بنيت

---

(1)- شذور الذهب، ابن هشام، ص 12

(2)- ينظر شرح المكودي على ألفية بن مالك، أبو زيد بن صالح المكودي، ص 197

(3)- ابن مالك الأندلسي، الخلاصة في النحو والصرف، تح: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط04، 2021، ص137.

الفعل عليه فقلت: (زيدُ قد فعل) و(أنا فعلت) و(أنت فعلت): اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل»[1]

فالجرجاني يعمد إلى تحليل الكلام من حيث هذه الظاهرة – التقديم والتأخير – للخروج إلى مقاصد الكلام وغاياته. فهو لا يبني مسألة التقدم والتأخر في الجملة الاسمية، أو الفعلية على أساس تغيير ترتيب المفردات فحسب، وإنما ذلك التغيير في المبتدأ والخبر، أو المسند والمسند إليه على أساس ما يريد المتكلم من مقاصد، أو ما يحققه الكلام من أغراض. وعلى هذا الأساس فإنه يرى أن التقديم والتأخير في الخبر المثبت ينقسم إلى قسمين[2]:

الأول: واضح ليس فيه إشكال ويورد له أمثلة (أنا كتبت في المعنى فلان، وأنا شفعت في بابه) فالمقدم في المثالين الضمير لأنه من الوضوح أن المتكلم يريد الفعل لصاحبه دون شبهة أو غموض وهذا ما يؤكده قول الجرجاني : «تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به»[3]

الثاني: على سبيل التأكيد في الخبر دون أن يترك المجال لإنكاره، وهذا أسلوب رائع في إقناع المخاطب مما يريده المتكلم. وهذا المثال الذي أورده الجرجاني (هو يعطي الجزيل) و(هو يحب الثناء) يوضح المسألة بأن المتكلم يريده هو مؤكدا بذلك دون شبهة أو إنكار للأمر.

ومثاله في الشعر كما أورد الجرجاني:

هُمُ يُفْرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ * وأجرَدَ سَبَّاحٍ يَبُذُّ الْمُغَالِبَا** [4].

الشاهد في البيت (هم يفرشون) وفي البيت تحقيق للأمر وتأكيده بالضمير هم فليس هناك شك بأنهم لا يفرشون اللبد كل ظمّرة في هذا الباب.

أفضل الاستدلال على الآيات القرآنية التي أوردها عبد القاهر الجرجاني ومنها: قوله تعالى:

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 128

[2]- ينظر المصدر نفسه، ص 128

[3]- المصدر نفسه، ص 128

[4]- ديوان الحماسة، أبو تمام الطائي، تح: عبد المنعم أحمد صالح، دار الجيل، بيروت، ط01، 2002، ص 582.

﴿**وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا**﴾ (سورة الفرقان 03)

الشاهد في الآية (**وَهُمْ يُخْلَقُونَ**) وفي الآية الكريمة يدرج لنا الجرجاني مسألة تقديم المحدّث عنه وما يقدمه من غرض بلاغي يفيد الشبه والتحقيق.

يقول: «وهذا الذي قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحَدّث عنه يفيد الشبه له، وذكر ذلك في باب الإشتغال إذا قدم الاسم وعدّى إلى ضميره فشغل به كقولنا في (ضربت عبد الله) و(عبد الله ضربته)»[1]

وفي الآية الكريمة وفي الشاهد قُدم الفاعل على فعله والعامل في الضمير (هم) الرفع على الابتداء وجاء التقديم ليس للاختصاص، وإنما للتأكيد ولذلك عبد القاهر لم يعقب على الآية كثيرا.

سنقف عند حدود الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا**﴾ (الفرقان 03). كما مرّ معنا أن الشاهد في الآية (وهم يُخْلَقُون) جاء في الكشاف: «أنهم آثروا على عبادة الله سبحانه عبادة آلهة لا عجز أبين من عجزهم. لا يقدرون على شيء من أفعال الله ولا من أفعال العباد، حيث لا يفتعلون شيئا وهم يفتعلون لأن عبدتهم يصنعونهم بالنحت والتصوير ولا يملكون أعمالا يستطيعون وإذا عجزوا عن الأفعال ودفع الضرر وجلب النفع التي يقدر عليها العباد كانوا عن الموت والحياة والنشور التي لا يقدر عليها إلا الله أعجز»[2]

فما دام هؤلاء الكفرة يعبدون آلهة يصنعونها بأيديهم ويصورونها كما شاؤوا فكيف بهم أن يخلقوا شيئا من الخلق يضاهون به الخالق. ولذلك جاء التأكيد عن طريق تقديم الضمير في قوله تعالى: ﴿**وَهُمْ يُخْلَقُونَ**﴾ فهم أضعف مما تتصور بل عاجزون أن يقدِّروا الخلق كما قدره الله سبحانه وتعالى فكيف أن يقدِّروا الحياة والموت فهذا أبعدُ من المحال.

فالتوكيد بالجملة الاسمية في تقديم الضمير (هم) جاء مناسبا في سياق الكلام ويؤدي معناه الحقيقي

---

[1]- ينظر دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 131

[2]- الكشاف، ج03، ص213.

على وجه الإبانة والتوضيح فلو قال مثلا: (ويُخْلَقُون) كان المقصود الفعل لا فاعله فإدراك تتبع هؤلاء من الكفر والضلال لا يتجلى إلا تقديم الضمير (هم) والذي تقدم بعامل الابتداء في محل رفع، فأدى غرضه البلاغي في إطار الأسلوب الخبري المثبت والذي يصف لنا الحقيقة كأننا نراها بأعيننا.

نلاحظ أن الطاهر ابن عاشور أورد حقيقة المخبر في الآية، وهذا أسلوب من أساليب العرب، وباعتبار أن القرآن نزل بلسان عربي مبين فقد اتخذ من أساليب العرب في التعبير بما يناسب الموقف في الآية. يقول الطاهر ابن عاشور: «فالخبر غير مقصود به الإفادة بل هو للتعجب من حالهم كيف قابلوا نعمة إنزال الفرقان بالجحد والطغيان وكيف أشركوا بالذي تلك صفاته آلهة أخرى صفاتهم على الضد من صفات مَن اشركوا هم به وإلا فإن اتخاذ المشركين آلهة أمر معلوم لهم وللمؤمنين فلا يقصد إفادتهم لحكم الخبر»[1].

الموقف في الآية من حيث ما جاء به الأسلوب التعبيري الخبري ليس لمجرد الإفادة والتوضيح كما ذكر الطاهر ابن عاشور بل هو تأكيد لجرم هؤلاء وتتبع ظلمهم أن كذّبوا بما أنزل على محمد ﷺ من الفرقان وجاءوا على آلهة هي أفقر من أن تعبد، فهذه صفاتها أنها لا تعقل ولا تسمع ولا ترى. فكيف يضاهون بها الخالق الذي هذه صفاته فحمْل الضد على الحقيقة دليل على أن الجواب مناسب لهم في قوله:(**وهم يُخْلَقُون**) فالذي بيده الحياة والممات والنشور ليس كمثل العاجز من آلهتهم التي عبدوها فلا تسمع ولا تنطق ولا ترى فالتقديم بالضمير (هم) في ترتيب الجملة (وهم يُخْلَقُون) أدى غرضه في تحقيق الانسجام في المعنى ووقعه على الكفار وكذلك على المؤمنين ومثيل هذا الأسلوب في القرآن الكريم كثير ومنه في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَد دخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ**﴾ (المائدة 61)

الشاهد في الآية (**وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ**). وذلك على القياس في قوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ (آل عمران 75)، الشاهد في قوله (وهم يعلمون).

ففي الشاهدين (وهم قد خرجوا به) و(**وَهُمْ يَعْلَمُونَ**) أبلغ من قوله:(وقد خرجوا به)

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج 18، ص319.

و(ويعلمون). فالتأكيد بالاسم مع تقدمه بعامل الابتداء أدى غرضه البلاغي، وأعطى للذهن معنى يليق بالمقام والسياق. فلو جاءت الشواهد معراة من العوامل فإنها أضعف في التركيب، وأضعف في المعنى، وأضعف في تأدية الغرض.

وقد مثّل الجرجاني لذلك في قوله: «وأن يكون قوله:(هما يلبسان المجد) أبلغ في جعلها يلبسانه من أن يقال: (يلبسان المجد)؟ فإن ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث قد نوِي إسناده إليه. وإذا كان كذلك، فإذا قلت: (عبد الله)، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلا: (قام) أو قلت: (خرج)، أو قلت: (قدِم) فقد علم ما جئت به وقد وطأت له وقدّمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المهيأ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته، وأنفى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق»[1]

ولهذا نكون قد أنهينا مع التمثيل مسألة تقديم الاسم مع الخبر المثبت لننتقل إلى مسألة أخرى من قضايا التقديم والتأخير وهي تقديم الاسم مع الفعل المنفي وهذه المسألة أوردها الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز في مقارنة بين الأمرين: التقديم مع الخبر المثبت، والتقديم مع الخبر المنفي.

تقديم الاسم على الخبر المنفي:

وجعل الجرجاني الأغراض نفسها مع التقديم في حالة الخبر المنفي كمثيلها في الخبر المثبت بقوله: «واعلم أن هذا الصنع يقتضي في الفعل المنفي ما اقتضاه في المثبت»[2]

وقد مثّل لذلك بمثالين هما: (أنت لا تحسن هذا) وهذا الكلام أُسند وقعا وتأخيرا وإحسانا من حيث التركيب وليس كقولنا: (لا تحسن أنت).

وأورد مثالا من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ**﴾ (سورة المؤمنون 59) تفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم معللا قوة التأكيد مع نفي الفعل كما لو قلت: (والذين لا

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 132

[2]- المصدر نفسه، ص 138

يشركون بربهم، أو بربهم لا يشركون) لم يفد ذلك[1]

ومثلها التي أوردها الجرجاني في قوله تعالى:﴿**لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ (يس 07) والأمثلة في القرآن كثيرة في هذا الفصل وهو التأكيد مع نفي الفعل وهو شبيه بالتأكيد مع اثبات الخبر.

لكن الثاني أقوى وأبلغ في أُذن السامع، كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ (الأنفال 55).

حصرهم الله في زمرة الذين كفروا وأثبت في حقهم ذلك ثم أنهم لا يؤمنون. في الشاهد (فهم لا يؤمنون) إثبات وتأكيد بالضمير (هم) بالعطف على ما قبلها فالعامل في جملة (فهم لا يؤمنون) الابتداء المقدم وزاده قوة نفي الفعل (لا يؤمنون) وهذا إخبار في حق هؤلاء تشنيعا قويا بل إنه مكتوب في علم الله تعالى أنهم لا يؤمنون.

تقديم الاسم الذي يفيد الوعد والضمان:

وهذه قضية أخرى من قضايا التقديم والتأخير في تقديم المحدَّث عنه عن فعله ووصفه بعامل الابتداء كقولك لصاحبك: (أنا أجازيك) أو (أنا أمنحك كذا وكذا) وهذا من قبيل الوعد والضمان المحقق بما توحيه العبارة في سياقها. ويكثر مثل هذا الأسلوب في المدح كقول الشاعر: (أنت شمس والملوك كواكب) فإنه ضمان للمتكلم للشاعر في ممدوحه ونفهم ذلك من خلال سياق الكلام، وقد أورد الجرجاني مثالا: «أنت تعطي الجزيل، أنت تكري في المحل، أنت تجود حين لا يجود أحدٌ»[2]

تقديم المحدث عنه بعد واو الحال:

وهذه مسألة جد هامة أوردها الجرجاني في باب التقديم والتأخير، ومن خلالها نتعرف أن الجرجاني ساق هذه المسألة في بناء العبارة وفي علاقة التركيب في الجمل إذ إن التقديم والتأخير يعد عند الجرجاني وضع من التعالق في الكلام إستدعاه الموقف ويطلبه المتكلم ليخرج في زيه الأقوى والمقنع فترى الجرجاني

---

[1]- ينظر دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 138.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 134

يمثل لهذه المسألة بمثالين قوله: «(قدخرج)، و(هو قد خرج) فهذا أمر لا يشك فيه السامع وقد تحقق الخروج وتأكد فلا نحتاج إلى أمر آخر يحققه أو يثبته»[1]

أما إذا ربطنا الكلام وأوصلناه بكلام قبله كما هو حاصل في هذا المثال الذي أورده الجرجاني: (جئته وهو قد ركب) حسن ذلك، وكان الأمر أنك جئته وقد ركب وأنت على عِلم قبل أن يركب وأنك تصل إليه قبل الركوب.

وليس كقولك: (جئته وقد ركب) هذا المعنى في الجمل يحقيق لنا معنى الركوب لكن مع الشك أن كان الركوب تحقق أم لا.

ومثيل ذلك في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ**﴾ (الأعراف 196) وهذا المثال أورده الجرجاني مقارنا بين لو جاء الكلام على غير ذلك في قوله: (**إن وليّي الله الذي نزل الكتاب ويتولى الصالحين**) «لو وُجد أن اللفظ قد بنا عن المعنى، والمعنى قد زال عن صورته والحال الذي ينبغي أن يكون عليها»[2]

وهنا لفتة طيبة وهي بناء الاسم على الفعل المضارع وربطه بما قبل الجملة بواو الحال. وهو تصوير لحالة هؤلاء الصالحين الذي تولاهم الله بعدما رعاهم برعايته وحباهم بكرمه ولطفه.

(إن التقديم في هذه الآية للتأكد) إلا أن هناك دلالات كثيرة من خلال هذا التقديم يرجع ذلك إلى أمرين:

الأول: الترتيب في حد ذاته من المتكلم. فهو يرتب الكلام في ذهنه ثم ينطق به. فالمتكلم هو الذي يتحكم فيما ينطق به من مفردات الكلام.

الثاني: مواقع المفردات في الآية التي جاءت للتعبير عن المعنى الصحيح والقوي فانظر لو حذفت الاسم قبل المضارع وقلت:(ويتولى الصالحين) لكان التعبير لا يتلاءم مع المقام، ولا مع سياق العبارة، ولا مع الموقف. والتعريض في العبارة التي قبلها (أن وليّ الله الذي نزّل الكتاب) أي الولاية لله الحق الذي

---

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 135

[2]- المرجع نفسه، ص 137

نزّل الكتاب الذي لا يأته الباطل لا من فوقه ولا من تحته. فهو القادر أن يتولى عباده الصالحين فبهذا ينسجم الموقف ويستقيم. حال الكلام في باب التقديم بالاسم قبل المضارع وبواو الحال، «وقد لفت ابن عاشور إلى دلالة صيغة المضارع (يتولىّ) على تجدد التولي واستمراره ليكون بشرى لكل مستقيم على هدي رسول الله ﷺ وفي هذا بيان قيمة الصيغة التي اقتضت تقديم الاسم عليها»[1].

مما سبق من أمثلة حول التقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجاني مع التطبيق عليها بما يلائم الموضوع.

يمكننا أن نلخص ما سبق فيما يأتي:

* عبد القاهر الجرجاني من خلال تقديمه لنماذج عن ظاهرة التقديم والتأخير في كتابه دلائل الإعجاز ركز على بعض القضايا التي تثبت على أساسها نظريته – النظم – والتي تقوم أساسا على معاني النحو، إذ تمثل الدلالات النحوية عنده العمود الفقري لنظريته. وفي هذا السياق يقول: «ليس النظم شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم وأنا وإنّ بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكا ينظمها وجامعا يجمع شملها، ويؤلفها. ويجعل بعضها سبب من بعض غير توخي معاني النحو وأحكامه فيها طلبنا ما كل محال دونه»[2]

استطاع الجرجاني أن يستنطق المعاني النحوية من خلال ترتيب المفردات في الجملة وبنائها على الوجه اللائق الذي لا يخرج عن دائرة الصحة النحوية، والعلاقات التي تربط هذه المفردات بعضها ببعض إذ جعل هذا التعليق أساس النظم وعموده فيقول: «واعلم أنّ ليس النظم سوى تعليق الكلِم بعضها ببعض، وجعل بعضها سبب بعض»[3]

ويجعل الترتيب في الجملة لا يتحقق إلا بتحقيق هذا التعالق بقوله: «أنّ لا نظم في الكلِم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ــ المفردات ــ ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه سببا من ذلك»[4]

---

[1]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 212

[2]-دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 293

[3]-المصدر نفسه، ص 13

[4]-المصدر نفسه، ص 59

من خلال تقديمنا لنماذج في ظاهرة التقديم والتأخير كالاستفهام بالاسم المقدم على فعله وتقديم الاسم على الفعل الماضي والفعل المضارع والفرق بينهما من حيث المعنى الذي تتركه العبارة، نجد أن الجرجاني يحدد هذه العلاقات في تحقيق المعنى ويعزها إلى الذهن، بل يعتبرها حركة ذهنية أي من المنطق العقلي الذي يولد فكر المتكلم فما الكلام عند الجرجاني سوى أفكار ومعاني يطرحها الذهن ويصوغها عنه اللسان وفق لغته الصحيحة والسليمة.

نجد أن الجرجاني تخطى أعتاب زمانه بكثير في تفسير العديد من الظواهر اللغوية بعيدا عن التقعيد النحوي الجاف وجعل البناء والترتيب والتعالق في العبارة الواحدة هو نتاج دلالات عقلية يطلب بعضها بعضا في نسيج من النظم الرائع ونلمس ذلك من خلال تفسير الجرجاني للعديد من النماذج القرآنية والتي أوردناها في هذا الباب وخصصناها بالتحليل والتنقيب.

ونجد الجرجاني في ملاحظة أخرى يخرج إلى الأغراض البلاغية للعبارة الواحدة. وكيف يتحقق النظم بهذه الأغراض وذكرناها في النماذج التي قدمناها في باب التقديم التأخير وهذه الأغراض هي نتاج المتكلم في إيضاح المعنى أو الإقناع أو التشويق أو الطلب، وغيرها وكلها بني على أساس أفكار حققها العقل. يقول في ذلك معللا: «ليس الغرض بنظم الكلِم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»[1].بل ترتيب الألفاظ وانسجامها في مسلك واحد وتناسق دلالتها عملية ذهنية يحددها العقل ويوجهها.

[1]- دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، ص 56

المبحث الثاني: ظاهرة التعريف والتنكير وأثرها في المعنى:

هذه الظاهرة اللغوية من الظواهر الجد هامة في تحديد المعنى وبيان أغراض الكلام، وقد أدرجت هذه الظاهرة في باب التقديم والتأخير لما لهما من ترابط لغوي، واشتراكهما في العديد من المسائل النحوية والبلاغية. فعبد القاهر الجرجاني أسهب كثيرا في كلامه عن المعرفة والنكرة في الجملة الاسمية ومسألة التقديم والتأخير فيها.

ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن التنكير أصل للتعريف إذ إن التعريف في نظره فرع من التنكير، والجرجاني في هذا التعريف لم يخرج عن سابقيه وعلى رأسهم سيبويه يقول: «المعرفة ما أريد به واحد بعينه أو جنس بعينه على الإطلاق»[1]

وسنركز في هذا العنصر على أهم الأمثلة التي أوردها في مسألة التعريف والتنكير ونستخرج منها الأغراض التي استوحاها من خلال بناء الكلام وترتيبه وتعالقه. ولما كان التنكير أصل للتعريف عنده سنأتي على بعض المسائل الهامة والتي تخدم الموضوع ونذكر منها:

الخبر المعرف بالألف واللام: أو ما يسميه الجرجاني بالموهوم يقول: «وله مسلك ثم دقيق ولمحة كالخلس ــ يقصد الخبر المعرف بالألف واللام- يكون المتأمل عنده كما يقال: (يعْرِفْ ويُنْكر) وذلك قولك: (هو البطل المحامي) و(هو المتقي المرتجي) وأنت تقصد شيئا مما تقدم فلست تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان، ولم يعلم أنه ممن كان كما مضى قي قولك:(زيد هو المنطلق) ولا تريد أن تقر معنى أنه لم يحصل لغيره على الكمال، كما كان قولك:(زيد هو الشجاع) ولا أن تقول:ظاهر بهذه الصفة »[2].

يورد عبد القاهر الجرجاني إلى هذه الأمثلة ليستوحي منها المعاني الخفية وراء ظاهر الكلام فقولنا: (هو البطل المحامي) أنك لا تريد منه ظاهر ما تقول، وإنما تريد الصفة التي حصلت من خلال هذا الكلام وكأنك تسأل (هل سمعت بالبطل المحامي؟) وأنت تعلم من هو بل تريد توكيد ذلك وتخصيصه

---

[1]- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص 194

[2]-دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 182

على سبيل الانفراد به بأنه (هو البطل المحامي) أو هو (هو المتقي المرتجى). وكما أورد الجرجاني تقديم الضمير (هو) في (زيد المنطلق) أو (المنطلق زيد) في تقديم المعرف وتعيينه بالضمير (زيد هو المنطلق)[1]

فالقصد أنك إن لم تكن تعريفه فهو زيد بعينه سواءً عرفته أو لم تعرفه فهو المنطلق.

ونسجل مثالا في ذلك لقول ابن الرومي أورده الجرجاني[2]:

هُوَ الرَّجُلُ المَشْرُوكُ فِي جلِّ مَالِهِ * وَلَكِنَّهُ بِالمَجدِ وَالحَمْدِ مُفْرَدُ** [3].

الشاهد في البيت (هو الرجلُ المشروكُ) تقديره كأنه يقول للسامع: فكر في رجل لا يتميز عُقابه وخيراته ومعارفه عنه في ماله وأخذ ما شاؤوا منه، فإذا حصّلت صورته في نفسك، فاعلم أنه ذلك الرجل. انظر إلى صورة الكلام في البيت فالمهم ليس رجلا يعنيه وإنما المقصود أي رجل اجتمعت فيه هذه الصفات وهذا فن عجيب الشأن، وله مكان من الفخامة والنبل، وهو من سحر البيان الذي تقصر العبارة عن تأدية حقه.

ومن خلال هذه الأمثلة في المعرف بالألف واللام يمكننا أن نخلص إلى الأغراض البلاغية الآتية:

الإستغراق:

وقد أعطى عبد القاهر الجرجاني مثالين نحو: (الشجاع موقى، والجبان ملقّى) أي « أنك تثبت الوقاية لكل ذات من صفتها الشجاعة، فهو في معنى قولك: (الشجعان كلهم موقون)»[4].فكأنك تثبت الوقاية وتؤكدها لكل الشجعان. فجاءت الصفة المعرفة مستغرقة في التي بعدها.

التعريف بالضمير:

كما أوردنا في المثال (هو البطل المحامي) و(هو المتقي المرتجى) والغرض الذي يفيده هذا الضمير:

---

(1)- بتصرف، دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 182

(2)- ينظر المصدر نفسه، ص 183

(3) – ديوان ابن الرومي، ابن الرومي، شرح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط03، 2002، ج01، ص 376. البحر: الطويل.

(4)- كتاب المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: الدكتور كاظم فخر المرجان، العراق، دار الرشد للنشر، 1982 ص 137

_ التفخيم والتعظيم.

المتانة والقوة.

ومثاله قوله تعال:﴿ **هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ * هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾(الحشر:22 – 24)

في هذه الآيات القرآنية عرفتنا بالله سبحانه وتعالى أنه الواحد الأحد الذي لا إله إلا هو، ثم عرفتنا بصفاته الجليلة، فتوالت لتبين لنا:

عظمة الخالق فجاءت على وجه التفخيم والتعظيم، فعندما تقرأ هذه الآيات تدرك أن الله تعالى يريد أن يعرف بصفاته العظيمة الجليلة. فمجيئ الضمير (هو) قبل اسم الجلالة وذلك لتعيينه، وتخصيصه فليس هناك مثله في هذه الصفات وهذ سحر البيان، وفخامة النبل في الكلام كما قال الجرجاني.

(هو الله) التعريف بالضمير، وتعيين أن القوة لله سبحانه وتعالى فمن ذا يعلم الغيب إلا الله، مَن ذا الخالق المصور؟ ومَن ذا الذي يسبح له من في السماوات والأرض؟ هو الله الذي لا إله إلا هو. أفرد لنفسه أنه الواحد وأثبت لنفسه هذه الصفات فلا يضاهيه فيها أحد.

الخبر المُعَرّف بالألف واللام:

يرى الجرجاني أن الخبر المعرف بالألف واللام على معنى الجنس له وجوها وهي:

الأول: ما يفيد المبالغة بأن يقصد حبس المعنى على المخبر، وقد مثل الجرجاني لذلك بالقول: (زيد هو الجوّاد) و(عمرو هو الشجاع) ونريد من خلال ذلك أنه الكامل فالكلام في المثالين هما صورة واحدة توهم السامع أن الجود والشجاعة لم توجد إلا في زيد أو عمرو وهذا من باب المبالغة في الأمر وهذا ما سجله الجرجاني بقوله: «أن تقصر جنس المعنى على الخبر عنه لقصدك المبالغة»[1]

الثاني: تقييد المعنى وتخصيصه. يأتي الجرجاني بقول الأعشى:

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 179

هُوَ الوَاهِبُ المِئَةَ المُصْطَفَا * ةَ إِمَّا مِخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا** [1]

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يفي فيه أحد، نوعا خاصا من الوفاء، وكذلك تجعل هبة المئة من الإبل نوعا خاصا وكذا الباقي. ثم إنك تجعل كل هذا أخيراً على معنى الاختصاص وأنه للمذكور دون من عداه[2].

ثم تحدث الجرجاني في مقارنة بين ما قاله الأعشى والمثال نحو: (زيد هو المنطلق) ففي البيت الهيبة مخصوصة كما أن الانطلاق في المثال مخصوصا. فالأول التخصيص جاء على جنس الهِبة وممكن تكراره.

أما الثاني: فجاء وجه التعيين أن الانطلاق مرة واحدة، فالتخصيص في البيت دون تعيين الواهب أين كان ويكن. ويمكن أن يتكرر الأمر مرات ومرات أما في المثال (هو زيد المنطلق) فزيد معين وليس غيره فهو بذاته من انطلق فهذا على وجه التعيين. وهذا ما يعنيه الجرجاني بقوله: «فأفصل بين أن تقصد إلى نوع فعل، وبين أن تقصد إلى فعل واحد متعيّن، حاله في المعاني حال زيد في الرجال، في أنه ذات بعينها»[3]

والشاهد في بيت الأعشى: « قصر المسند المعرف بـ (ال) الدالة على الجنس على المسند إليه وقد أثبت انفراد الموصوف بالصفة من غير مبالغة أو ادعاء، وساعد على هذاالتعيين الصفة بما يدل على عطاء لا يوجد عند غيره، وهو في حكم الجنس القائم بذاته»[4]

الثالث: وهنا مسلك آخر من مسالك القصر في المعنى ليس كالذي سبق معنا في قصر المعنى في جنسه على المذكور كما في المثالين: (زيد هو الشجاع) أو (هو الواهب المئة المصطفاة) من الإبل.

أورد الجرجاني بيتا للخنساء:

---

[1]- جاء هذا البيت في ديوان الأعشى، في قصيدتين لكن عجز البيت مختلف عن رواية الجرجاني، الأولى: هُوَ الوَاهِبُ المِئَةَ المُصْطَفَاةَ كالنخل طاف بها المُجْتَرِمْ، والثانية: هُوَ الوَاهِبُ المِئَةَ المُصْطَفَاةَ كالنخل زينها بالرجن.

ينظر: ديوان الأعشى الكبير، تح: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، (د ط)، (د ت)، ص21، 39.

[2]- ينظر دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 180

[3]- المصدر نفسه، ص 181

[4]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 261

إِذَا قَبُحَ البُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ *** رَأَيتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلاَ [1]

وتريد أن البكاء على غير أخيها صخر ليس بالحسن ولا الجميل فالبكاء على أخيها هو الحسن والجميل «ولكنها أرادت أن تفرّده في جنيس ما حُسْنُه الحسنُ الظاهرُ الذي ينكره أحدٌ، ولا يشكُّ فيه شاكٌ» [2]. وقدم إبراهيم شادي شرحا وافيا للبيت بقوله:«إذا قبح البكاء على قتيل من عامة الناس، فلست كسائر الناس، وعلى مثلك فالتبك البواكي، ويكون البكاء عليك حسنا جميلا مرغوبا لمآثرك، بيد أن التنكير لا يؤدي المطلوب كما يؤديه التعريف، ب(ال) لأنها تريد: رأيت بكاءك جنسا مستقلا معروفا، فهو البكاء الظاهر حسنه وجماله، والذي لاينكر حسنه وجماله أحد.»[3]

فقد يكون البكاء على غير المخصوص ليس بالجميل ولكن حسنه يتجلى فيما قصر عليه البكاء.

وقد ذكر صاحب الشرح لطيفة لفخر الدين الرازي قوله: «لو جُعِلَ ذلك مفيدا للحصر على وجه المبالغة لم يكن فيه خلل»[4].فمناسبة البيت تحاكي هذا المعنى فمبالغة الخنساء في بكائها على أخيها صخر له دلالته، وتفردها بالبكاء عليه من باب التخصيص الذي جعلته محصورا على أخيها.

وعموما فعبد القاهر الجرجاني علل ذلك في تبيان منع القصر في هذا البحث أن الخنساء لم تلزم الحسن شيء، فيصوّر أن القصر على بكاء أخيها.

ومما سبق يرى أن إمكان القصر أرجح وهذا ما ذهب إليه فخر الدين الرازي.

من الأمثلة السابقة نسجل الآتي:

عبد القاهر الجرجاني في تعريف الخبر وتقديمه وفي القصر في الصفات يحقق لنا النظر إلى جملة العلاقات التي تربط الكلِم بعضه ببعض، والمعاني النفسية التي ممكن أن يحققها فيطلبها المقام ومن ثمة تتحقق المعاني الوظيفية للنحو، وهذا ما ذكره حسان تمام: «بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة

---

(1)- ديوان الخنساء، حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط02، 2004، ص99.

(2)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 181.

(3) – شرح دلائل الإعجاز، إبراهيم شادي، ص262، 263

(4)- المرجع نفسه ، ص 263

الطبيعية لنجاح عملية التعليق »[1].

فالعلاقات النحوية لها أثرها البليغ في تحقيق الدلالات التي يطلبها المتكلم.

إن توخي المعاني الخفية واحتمال ورودها في الجملة الواحدة. كما رأينا في الأمثلة السابقة يقدم النظم ويحققه وهذا ما أراده الجرجاني إذ إن البناء والترتيب والتعليق كلها من مستلزمات النظم. وهو الذي يُحدِث جملة التصورات للعلاقات النحوية وقد ضرب لنا الجرجاني أمثلة على لك ذكرناها في باب التقديم والتأخير كعلاقة الإسناد، والتعدية، وهذه الأخيرة لنا وقفة معها في تقديم المفعول به والفاعل عن فعلها.

تعريف الخبر بالذي الموصولية:

فتعريف الخبر بالذي الاسم الموصول عدّه عبد القاهر الجرجاني من الجنس المعهود من طريق الوهم والتخيل فربط هذا التعريف بغرضه البلاغي مباشرة وهو ما يقصده. يقول في ذلك: «وليس شيء أغلب على هذا الضرب الموهوم من (الذي) فإنه يجئ كثيرا على أنك تقدّرُ شيئا وهَمك ثم تعبر عنه (بالذي)»[2]ومثل عبد القاهر الجرجاني لهذا الجنس من تعريف الخبر بقول الشاعر:

أَخُوكَ الذِّي إِنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ * يُجِبْكَ وَإِن تَغْضَبْ إِلَى السَّيفِ يَغْضَبِ** [3]

وقول الآخر:

أَخُوكَ الَّذِي إِنْ رِبْتَهُ قَالَ: إِنَّمَا * أَرَبْت، وَإِنْ عَاتَبْتَهُ لَانَ جَانِبُهْ** [4]

«والمعنى أخوك الذي يجيبك في الملمات، وإن غضب غضبا يؤدي إلى القتال يغضب لك ويقاتل

---

[1]- العربية مبناها ومعناها، تمام حسان، ص 182

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 184

[3]- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، أحمد بن محمد الأصفهاني، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2003، ص476.

[4]- ديوان بشار بن برد، ج، ت وشرح: محمد الطاهر بن عاشور، وزارة الثقافة الجزائرية، الجزائر، 2007، ج01، ص326.

معك»[1] فإذا تأملنا البيت يتضح لنا الغرض الذي يريده الشاعر وهو الإتيان بالصورة على وجه التخييل بل الشاعر يدعوه إلى أن يتوهم « أن الأخ الحقيقي الذي ينبغي أن يتخذه أخا له، هو الذي يتصف بالعفو والصفح إذا بدر من أخيه ما لا يليق، وهوالذي يتصف باللين وباللين واليسر إذا وجد شدة من أخيه، وما دام هذا الأخ الذي يشير إليه الشاعر موهوما، فهو أي أخ قدرته في وهمك ودار في خلدك.»[2]أما النحاة عدو مجيئ الذي وصلة لجملة عرفها السامع غرضا وصلة لوصف المعارق بالجمل فقط، فأما عبد القاهر الجرجاني عد ذلك غرضا من أغراض التعريف بالذي في غير الخبر وكان هذا رده على بعض النحاة.

«والشاهد: تعريف المسند بإسم الموصول مبني على التوهم والتقدير. أي أن قدرت وجود إنسان بهذه الشهامة والإخلاص والنجدة، فهو حقيق باسم الأخ»[3]

ونفس الغرض في البيت الثاني ومعناه الذي يستحق الأخوة عن جدارة واقتدار، وهو صاحب وسام للعفو، والصفح إذ يقابل الإساءة بالحسنى. وفيه تعريف المسند باسم الموصول (الذي) الذي يبنى على التخيل والتوهم والتقدير.

معنى التقديم والتأخير في المعرفتين (المبتدأ والخبر):

وسنقف عند هذه المسألة _المعرفة والنكرة _ والعلاقة المترابطة والمتباينة بظاهرة التقديم والتأخير ولنا في ذلك نمادج كثيرة أوردها عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز.

وقد ذكر لطيفة رائعة في اختلاف المعنى في المثالين (كان زيدٌ أخاك، وكان أخوك زيدًا)

وأورد عبد القاهر مثالا آخر في ظاهرة التقديم والتأخير للمبتدأ والخبر المعرفين: وقد مر معنا هذا المثال: (زيد المنطلق) و(المنطلق زيدٌ).

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 185

[2]– بلاغة التنكير والتعريف بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير للطالب عبد القادر لانصاري، كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011، ص197.

[3]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 266.

والسؤال الذي نطرحه هل يحافظ كل من المبتدأ والخبر في الأمثلة السابقة على رتبته أم أنهما يتبادلان في الرتبة؟.

أم يصير الأول مبتدأ والثاني خبرا وإن قدمنا أحدهما على الآخر؟.

في هذه المسألة لا بد لنا بشيء من التفسير في جملة (كان أخوك زيدًا)، (أخوك زيدا) الأول معرف بالإضافة والثاني علم، و(كان زيدٌ أخاك) وهما معرفتين لما سبق ذكره. وسيبويه أشار إلى أن معمولي كان وأخواتها مقيسان على الابتداء عندما قال مفصلا في المسألة: «وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبد الله منطلق تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر»[1].

لكن العامل في (كان) حدد لنا اسم كان وخبرها وهذا الذي يفسر ظاهرة التقديم والتأخير في المعرفتين في المبتدأ والخبر على أساس ما يريده المخاطب فإن كان يريد عين الأخوة بذاتها ويخصصها وهي عمود الكلام بقوله:(أخوك زيد) وإن كان يريد زيدًا بعينه فلا ثمة إن كان أخوك أم لا فيأتي الكلام (كان زيدٌ أخاك) ونفس الشيء مع (زيدٌ المنطلق) و(المنطلق زيدٌ) فوجهة نظر عبد القاهر الجرجاني أن المقدم هو الذي كان السؤال عنه ليُعلم. فإذا كان السؤال عن الشخص المنطلق ولا سيما رؤية إنسان ينطلق قيل له: (المنطلق زيد)[2] والذي يحسم المسألة ما أورده الصعيدي بقوله: « أن ما يعرف السامع إتصاف الذات به منهما يجب تقديمه ويجعله مسندا إليه»[3]

ونظرة أهل البلاغة –كقاعدة عامة – أنهم لا يرون تقديما أو تأخيرا إلا لسبب.

ومن خلال هذه الأمثلة نلمس أن الجرجاني لا يقصد الترتيب في حد ذاته، أو بعينه وإنما من خلال هذا التقديم والتأخير في المبتدأ المعرف، أو الخبر المعرف، القصد هو المعنى الذي يتولد من الفكرة التي تتلبس أصلا بالمعاني والألفاظ والذي يحدد ذلك التصور هو الذي يصيغ النظم وهذا ما يعنيه في

---

(1)- الكتاب، سيبويه، ج1، ص47.

وينظر: الأصول، دراسة إستيمولوجة لأصول الفكر اللغوي العربي (النحو–فقه اللغة–البلاغة)، تمام حسان، الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة، د.ط، 1991، ص140.

(2)- ينظر شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 268

(3)- بغية الإيضاح، ج1 ص163.

قوله: «وهو أن النظم الذي يتواصفه البلغاء وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله، صنعة يستعان عليها بالفكرة لا محالة، وإذا كانت مما يستعان عليه بالفكرة، ويستخرجه بالرواية، فينبغي أن ينظر في الفكر بماذا تلتبس؟ أبالمعاني أم بالألفاظ؟ فأي شيء وجدته الذي يتلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ فهو الذي يحدث فيه صنعتك وتقع فيه صياغتك ونظمك وتصويرك»[1]

وهذا ما توصلت إليه الدراسات الحديثة تحت عنوان معاني الأجزاء التحليلية وهذا ما مثل له الجرجاني بـ: (زيد المنطلق) و(المنطلق زيد) في تبيان العلاقات السياقية في أجزاء الكلام وما تحققه من أغراض وكما أنّ النحوي يبحث عن أوضاع الكلام وإعرابه وصرفه وأحواله اللغوية، فالبلاغي يبحث في ما هية هذا الكلام وتحليله وإبراز دلالاته.

يقول الأديب الفرنسي جوبير: «عندما تصل الفكرة إلى تمامها تصبح بكلماتها»[2] أي تنطق لكلماتها «إن الكلمة ثمرة للفكرة فمتى نضجت الفكرة سقطت كما تسقط الثمرة الناضجة، ولكنها تسقط على كلماتها»[3]. أي أن الكلام نتاج الفكر والمنطق.

-ويذكر سيبويه أنه قد تجيئ الصورة معكوسة وهي اجتماع نكرة ومعرفة ومثل لها بقول الشاعر حسان بن ثابت:

كَأَنَّ سَبِيئَة مِنْ بَيتِ رَأْس * يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ.**[4]

وكما ذكرنا أنه يمكن أن تاتي الصورة معكوسة أي اجتماع نكرة ومعرفة يقول سيبويه: «فكرهوا أن يبدؤوا بما فية اللبس ويجعلواالمعرفة خبرا لما يكون فيه اللبس، وقد يجوز في الشعر، وفي ضعف من الكلام، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنة صاحب الصفة على ضعف من الكلام »[5]

---

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 51

(2)- نظرية النظم وقيمتها العلمية، وليد محمد مراد، د ط، دار الفكر، دمشق، 1983 ص 160

(3)- المرجع نفسه ، ص160.

(4)- ديوان حسان ابن ثابت، ت وشرح: هبد أ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1994، ص18.

(5)- الكتاب، سيبويه، ج1، ص48.

- ينظر شرح كافية ابن الحاجب في النحو، الرضي، بيروت، دار الكتب العلمية، د ط، 1995، ج2، ص229.

من خلال الأمثلة التي مرت معنا تبين لنا العلاقة التداخلية بين علمي النحو والبلاغة وتتجلى في ترابط الظواهر اللغوية وعلاقتها بقوانين النحو وأصوله، ويعد العامل النحوي الجزئ المفصلي الذي يحرك هذه الظواهر في سياقاتها التي يحددها العقل.

نماذج من القرآن الكريم:

النموذج الأول: في التعريف بالذي الموصولة.

في قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ**﴾(الزخرف 84)

الشاهد في الآية (الذي في السماء إله) و(وفي الأرض إله).

يرى الزمخشري أن الكلام «(**وفي الأرض إله**) مقدر على (**والذي في الأرض إله**) وجاء القصر لتجنب التطويل (ويحتمل أن يكون في السماء) صلة الذي وإله خبر مبتدأ محذوف، على أن الجملة بيان للصلة وأن كونه في السماء على سبيل الإلهية والربونية لا على معنى الإستقرار، وفيه نفي الآلهة التي كانت تعبد في الأرض»[1]

فجاءت الذي الموصولية في الأولى (**وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ**) وجاءت في الثانية مقدرة (**وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ**).

والتي عرّفت النكرة وهي الخبر لمبتدأ محذوف كما يرى الزمخشري لتدل على التأكيد أن في السماء والأرض إله واحد، وتدل على نفي الآلهة المتعددة في الأرض وفي السماء كما يزعم أهل الشرك. فيتوهم أن هل يمكن أن يكون في السماء إله وفي الأرض إله؟ فتأتي الذي معرفة للنكرة مخبرة أنه لا إله إلا الله في الأرض وفي السماء.

ورد في التحرير والتنوير في تفسير الآية قول الطاهر بن عاشور: «فَعَدَلَ عَنْ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ بِإِيرَادِ الْجُمْلَةِ مَعْطُوفَةً لِتَكُونَ مُسْتَقِلَّةً غَيْرَ صِفَةٍ، وَبِإِيرَادِ مُبْتَدَإٍ فِيهَا لِإِفَادَةِ قَصْرِ صِفَةِ الْإِلَهِيَّةِ فِي السَّمَاءِ وَفِي الْأَرْضِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ، لِأَنَّ إِيرَادَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً وَالْمُسْنَدِ مَعْرِفَةً طَرِيقٌ مِنْ

[1]- الكشاف، الزمخشري، ج04، ص267.

طُرُقِ الْقَصْرِ. فَالْمَعْنَى وَهُوَ لَا غَيْرُهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ، وَصِلَةُ الَّذِي جُمْلَةٌ إسميَّةٌ حُذِفَ صَدْرُهَا، وَصَدْرُهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى مُعَادِ ضَمِيرِ وَهُوَ وَحَذْفُ صَدْرِ الصِّلَةِ اسْتِعْمَالٌ حَسَنٌ إِذَا طَالَتِ الصِّلَةُ كَمَا هُنَا»[1].

والتي عرّفت النكرة وصار المبتدأ معرفا ولوكان محذوفا والخبر معرف في العبارتين أفاد « التدقيق وهو ذكر الشيء بديل دليله وإما التحقيق فذكر الشيء بدليله الموصوف بتمام الحكمة وكمال العلم مستعين عما سواه فلا يحتاج إلى ولد ولا إلى بنت ولا إلى شريك»[2]

تفسير متولي الشعراوي للآية [3]:

في هذا العنصر ذكر لطيفة متولي الشعراوي في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ**﴾ في مجالس التفسير بالقاهرة.

قال: طرح المستشرقون إشكالا بسيطا في تفسير الآية الكريمة وقالوا: (عندكم في قواعد النحو إذا أعيدت النكرة فهي غير الأولى في المعنى) كيف تفسرون قوله تعالى: (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله)؟ والمعنى حسب زعمهم أن النكرة مكررة في الخبر (إله)، ومدام أنها مكررة، فالثانية غير الأولى فيُحمل الكلام على أن في السماء إله وفي الأرض إله.

يقول متولي الشعراوي: المعرفة لما تفيد فهي هي كقولنا: (أكرمت الرجل، وأكرمت الرجل هو هو) النكرة لما أعيدت كانت عكس الأولى والمعرفة لما أعيدت كانت هي هي.

فقال رسول ﷺ في قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا**﴾ (الشرح 5، 6). ولذلك قال رسول الله ﷺ إنه لا يغلب اليسر عسرا لأن العسر معرفة مرتين واليسر نكرة لها معنيين.

---

(1)- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج25، ص 267.

(2)- المصدر نفسه، ص268.

(3)-منقول بتصرف من تسجيل صوتي لحلقات متولي الشعراوي في تفسير القرآن الكريم على الرابط الالكتروني https/yautub/oddisdidno2sit 1qinmtzqy77xikik3e

ـ يقول الشعراوي في هذه اللطيفة في تفسير الآية السابقة:كنا في المسجد الأحمدي ودخل علينا رجل ونحن نتجادل في تفسير الآية الكريمة فما عرفه منا أحد لا قبل ولا بعد بحضور شيخ الأزهر وقال: يا علماء أنسيتم الاسم الموصول (الذي) ثم انصرف عن مجلسنا.. وقلنا لقد لفت الرجل انتباهنا إلى الاسم الموصول الذي يصل الجملة بسابقتها ويعرف النكرة وهنا زال الإشكال.

النموذج الثاني:

في قوله تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ (البقرة 179).

الشاهد في الآية ورود (الحياة) نكرة والذي هو معهود عند النحاة أن النكرة تفيد الاتساع في المعنى والتعريف يحقق المعنى ويؤكد الخبر.يقول الجرجاني في تحليل الآية وشرحها بأسلوبه المتميز: « أن ليس المعنى على الحياة نفسها ولكن على أنه لما كان الإنسان إذا علم أنه إذا قَتل قتيل، إرتدع بذلك عن القتل، فيسلم صاحبُه صار حياة هذا المهموم يقتله في مستأنف الوقت، مستفادة بالقصاص، وصار كأنه قد حيي في باقي عمره به. وإذا كان المعنى على حياة في بعض أوقاته وجب التنكير، ومنع التعريف» [1].

فالقصاص يردع صاحب الجريمة عن فعلها فيمنحه الحياة إن لم يفعل، ويمنح المقتول المتوهم قتله الحياة فهي نفسها.

وبهذا يتحقق العدل بالإرادتين: إرادة الطاعة والامتناع، وإرادة الحياة والتمسك بها.

وهذا الذي أشار إليه الجرجاني بقوله: «من حيث كان التعريف يقتضي أن تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها، وإن يكون القصاص قد كان سببا في كونها كافة الأوقات »[2].

والمقصود أن (**حَيَاةٌ**) جاءت نكر لتعبر عن ذلك الاتساع فيها نتيجة إرادة العدل وتحقيقه.

– ذهب صاحب الكشاف في تفسير الآية إلى القول: «وهو أن القصاص قتل وتفويت للحياة، وقد جعل مكانا وظرفا للحياة ومن أصابة معز البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحياة لأن المعنى: ولكم

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 269

[2]- المصدر نفسه، ص 269

في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة.. فلما جاء الإسلام يشرع القصاص كانت فيه حياة أي حياة أو نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالإرتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل، لأنه إذا همّ بالقتل فعلم أنه يقتصّ فارتدع منه سلم صاحبه من القتل، وسلم هو من القود، فكان القصاص سبب حياة نفسين»[1] بمعنى أن النكرة جاءت في مفردة (**حَيَاةٌ**) على توسيع المعنى الذي نريده وهو الحياة التي أرادها الله لكل عباده. بتحقيق العدل في القصاص، وجاءت القصاص معرفة أي حددت المعنى وخصصته على أن العدل في ذلك يحقق الحياة الآمنة والمستقرة لكل الناس.

حياة القلوب.

حفظ النفوس وحياتها.

تحقيق التقوى التي هي أساس العدل والإيمان.

يقول الطاهر بن عاشور في هذا المقام: «والتنكير في (**حَيَاةٌ**) للتعظيم بقرينه المقام، أي في القصاص حياة لكم أي لنفوسكم »[2]

وساق لنا الطاهر بن عاشور غرضا بلاغيا من معنى كلمة (**حَيَاةٌ**) على التنكير في الآية الكريمة المذكورة سابقا وهو (التعظيم).

وعموما فإن تنكير كلمة (**حَيَاةٌ**) تفيد التخصيص في الزمن كما أن هذا التخصيص يفيد في الأشخاص، ويفيد التعريف بـ (ال) في القصاص على الاستغراق والذي يفيد العموم والمقصود هو الحياة بتطبيق العدل في القصاص فقدم القصاص على (**حَيَاةٌ**) لأن الثاني لا يتحقق إلا بالأول وهو المقصود.

خلص إبراهيم شادي في هذا المثال إلى فائدتين:

الأولى[3]: أن تنكير (الحياة) في (**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**) كما يفيد تخصيص الزمن فإنه يفيد

---

[1]- الكشاف، الزمخشري، ج01، ص 222، 223.

[2]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج02، ص144.

[3] - شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 377

أيضا تخصيص الأشخاص المقصودين بالنجاة من القتل، لأنه ليس كل إنسان يمكن أن يكون عرضة للعلم بالقتل.

الثانية: القياس على هذا _ عبد القاهر أورد مثالا آخر للناس في قوله تعالى: ﴿**يَخرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ**﴾ (النحل 69) _ فيما يفيد تنكير (**شِفَاءٌ**) في آية النحل فإنه يفيد تخصيص الأشخاص المقصورين بالشفاء.

من خلال النمادح التي أوردناها يتبين أن تفسيرات وتأويلات كل من عبد القاهر الجرجاني والزمخشري والطاهر بن عاشور تخرج من مشكاة واحدة، إذ تبحث عن حقيقة التراكيب، ومعاني المفردات وكيف تستعمل في الجملة ضمن السياق المناسب لها وفق العملية الدهنية والتي لا يمكن الاستغناء عنها أبدا، ومنه تتجلى الصورة الحقيقية للمعنى واللفظ وتلازمهما في الكلام وتنتهي متلازمة التعصب لأحدهما وللأبد.

كان للسيد قطب كلاما مفيدا في المسألة بقوله، «وهي مشكلة_ يعني بها مشكلة اللفظ والمعنى _ وصل عبد القاهر الجرجاني فيها إلى رأي دقيق في دلائل الإعجاز.. أن اللفظ من حيث هو لفظ لا يبحث فيه وكذلك المعنى من حيث هو خاطر في الضمير إنما يبدأ البحث عند التعبير على المعنى في لفظ، وكل تعبير يخلق صورة خاصة للمعنى تتغير إذا اختلف النظم، وهذه نظرية جديدة ودقيقة عن تلازم اللفظ والمعنى في النص الأدبي وعدم الحكم على أيهما منفردا»[1]

وما يعزز ما ذكرناه القول بأن «الألفاظ سمات لمعانيها ولا يتصور أن تسبق الألفاظ معانيها وأن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن تعرف معانيها، فذلك ضرب من المحال»[2] وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن المفهوم أسبق من اللفظ وأن المعاني تتحكم فيها آلة العقل فهي أصلا موجودة في الذهن وقد سبق الجرجاني هذه الدراسات بقرون طويلة في تأصيله لهذا المفهوم.

ذكر الجرجاني في هذا الباب _ المعرفة والنكرة وخصائص (إن) ودخولها على الجملة الاسمية، وإن

(1) _ النقد الأدبي أصوله ومناهجه، سيد قطب، ط6، 1410هـ ، ص192

(2) _ دلائل الإعجاز، ص320

هناك فروقا خفية جهلها العامة وكثير من الخاصة كما ذكر، وسنفصل بالأمثلة التي أوردها الجرجاني خصائص (إن) عند دخولها على الجملة الاسمية.

(إن) هذه لها حسان جمة كما ذكر الجرجاني فهي تفيد أغراضا عديدة، ولكن نستثني من هذا العنصر أنها تلعب دور الربط للجملة التي تسبقها سنذكرها في الوصل والفصل.

إنّ وخصائصها مع النكرة:

(إنّ) تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الثاني ويسمى خبرها. ولكن للمبتدأ والخبر أحوال من (إنّ) لكن الجرجاني لم يذكر الأحوال التي اتفق فيها جل النحاة ومنها على سبيل الإيجاز[1]: اجتماع النكرة والمعرفة في معمولي إن وأخواتها والتي تفيد التخصيص وما هو أعرف، واجتماع المعرفتين نحو: إن زيدا الظريف منطلق ولو حذف المنطلق لصار الظريف في موضع الخبر، واجنماع النكرتين فمجيئ معمولي (إن) نكرتين غرضه الفائدة كما ذكر سيبويه ومنها التخصيص مع الإفادة، ومنها تخصيص الخبر من الاسم كقولنا: (إن خيارهم رجلا من أمره كذا وكذا) وقد يجيئ الخبر في معمولي إن مساويا في التخصيص للاسم أو أقل منه نحو قولنا: (إن ألفا في دراهمك بيضا)، فالجرجاني تجاوز كل هذه المسائل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بقواعد النحو وقوانينه إلى منطق اللغة والعقل وما تتيحه من معاني.

ذكر الجرجاني بعض أحوال (إن) عندما تدخل على النكرة فتجعلها تأخد حكم المبتدأ، ومثال ذلك الذي أورده:[2]

إنَّ شواء ونشوة * وخبب البازِلِ الأمونِ.[3]**

فإن نزعت(إنّ) من البيت صار الكلام فاسدا فلا يصلح لأن يؤدي معنى، فلو قلت: «وشواءٌ وشوة وجنب البازل الأمون» لم يكن كلاما.

---

(1) –ينظر: الكتاب، ج2، ص142- 153 وينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة، السخاوي، ت وتعليق محمد أحمد الداني، قدم له: شاكر الفحام، بيروت، دار صادر، ط2، 1995، ج2، ص746

(2)- ينظر دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 320

(3) _ الشعر لسلمى بن ربيعة التيمي، شرح الحماسة للتبريزي، ج3، ص83

فيقول الجرجاني في ذلك: « فإن كانت النكرة موصولة، وكانت لذلك تصلح أن يبتدأ بها فإنها تراها مع (إنّ) أحسن، وترى المعنى حينئذ أولى بالصحة وأمكن »[1]

ومن هنا يتضح لنا أن (إنّ) إذا دخلت على النكرة هيئتها لأن يكون لها حكم المبتدأ في الكلام، كما أن (إنّ) لها أثر في الجملة وتغني عن الخبر لقول الجرجاني: (أنها تغني إذا كانت فيها عن الخبر، في بعض الكلام) وهذا يدخل في باب الإضمار.

إنّ للتأكيد وتجيئ للجواب عن السؤال:

المعلوم (إنّ) حرف مشبه بالفعل يفيد التأكيد، وهذا ما عرف عند النحاة من أحوالها أنها تأتي في الجملة لتزيل الإبهام، وتجيب عن السؤال. وتؤكد المعنى المراد إيصاله، ولنا أمثلة عديدة في القرآن الكريم الدّالة على ذلك منها قوله تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا*إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا * فَأَتْبَعَ سَبَبًا * حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا**﴾ (الكهف 83 _ 86).

وقد وردت (إنّ) في الآية الكريمة لتأكد لنا أن الله تعالى قد مكن لعبده وآتاه العلم وقد دلّ على ذلك قوله تعالى: (**وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا**) أي أن الله سبحانه وتعالى آتاه من كل شيء علما والآية جواب من الله إلى نبيه محمد ﷺ لما سأله أهل الكتاب عن رجل جال من مشارق الأرض ومغاربها، وهو ذو القرنين. وأمثلة ذلك كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ**﴾ (الشعراء 216). جاء الجواب من الله سبحانه وتعالى إلى نبيه ﷺ بالقول بالبراءة مما يعمل هؤلاء العصاة وقوله تعالى: ﴿**وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ**﴾ (الحجر 89). وجاء الجواب في الآية بعد الحرف(إن) وهو إخبار من الله سبحانه وتعالى أن يقول محمد ﷺ: ﴿أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾وذلك إخبار لقومه وتأكيد من الله سبحانه وتعالى أنه صاحب الرسالة المبعوث رحمة للعالمين.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 320 .

وأوضح مثال في المسألة أورده الجرجاني في جواب السحرة على سؤال فرعون بقولهم على لسان القرآن: (**قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ**) وهذا جواب لسؤال فرعون (**آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُم**).

فجواب السحرة يحمل معنيين:

الأول: اليقين أن ما جاءوا به هو السحر، وما جاء به موسى – عليه السلام – هو عين الحق؛ بل هو معجزة من الله سبحانه وتعالى.

الثاني: قولهم (إنا إلى ربنا منقلبون) ثقتهم بالله العالية وتأكيدهم على صحة إيمانهم وصدق ما آمنوا به فلا مناص من أن يسلكوا طريق الإيمان لا طريق الضلال.

وهذا مثيله في قول الشاعر:

عَلَيكَ باليَأْسِ مِنْ النَّاسِ * إِنَّ غِنَى نَفْسِكَ فِي اليَأْسِ**[1].

«قد ترى حسن موقعها، وكيف قبول النفس لها، وليس ذلك إلا لأن الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس، ولا يدعون الرجاء والطّمع، ولا يعترف كل أحد ولا يسلم أن الغنى في اليأس. فلما كان كذلك كان الوضع موضع فقر إلى التأكيد»[2]

جواب السحرة: (قالوا إنا إلى ربنا منقلبون) التأكيد جاء في محله والتأويل (إنّ نحن إلى ربنا منقلبون) ملائمة للفظ مع المعنى في قولهم: (إنّا) ملائمة تماما لما بعدها بل انتقلت لفظا ومعنى معها، وتناسب اللفظ مع المعنى، وتناسب المعنى مع الحال والموقف.

قال العلوي: «هو أن تكون الألفاظ لائقة بالمعنى المقصود مناسبة له، فإذا كان المعنى فخما كان اللفظ والموضوع جزلا. وإذا كان المعنى رقيقا كان اللفظ رقيقا فيطابقه في كل أحواله»[3]

وهذا استطراد خفيف لنبرز أهمية هذه الأغراض في النظم كما بين ذلك عبد القاهر الجرجاني في كتابه

---

(1) – ذكر البيت عبد القاهر الجرجاني ونسبه لأبي نواس في باب العتاب ولم نجده في ديوانه واستشهد به الجرجاني في دلائل الإعجاز ص325.

(2)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 325

(3)- المصطلح البلاغي، ص 19

دلائل الإعجاز «فالفكرة التي يلح عليها الجرجاني إلحاحا شديدا تتعدى النمط التعبيري المألوف، ولا تقف عند حدود صحة التركيب، ولا يشغلها المعنى الأصلي، إنما هي منفذ لحرية المتكلم في اختيار أدواته التعبيرية، والعدول بها عما درج عليه المتكلمون لخلق طاقات حية في التصوير والصياغة والأسلوب»[1]

ومن أغراض (إن) أنها إذا جاءت مع (اللام) صارت تفيد التأكيد عند الإنكار فإنك إذا قلت: (إنّ فلان لقائم) أكدت أن الشخص بعينه قائم، وإن هناك من أنكر عليه هذا القيام لذلك جاءت اللام (لقائم) لتزيد الإنكار مع تأكيد الكلام بـ (إنّ) فإذا جمعت (إنّ) مع (اللام) صارت تفيد التأكيد عند الإنكار شرط أن تضع الكلام في وضعه اللائق أن لا تخرج عن دائرة الصحة النحوية، وعن التعالق المطلوب بين مفردات العبارة وهذا ما كان يؤكد عليه عبد القاهر الجرجاني في كل مرّة. « إذا كان الكلام مع المنكر كانت الحاجة إلى التأكيد أشدّ، وذلك أنك أحوج ما تكون إلى الزيادة في تثبيتِ خبرك إذا كان هناك من يدفعه وينكر صحته..»[2]

ومن مسائل (إنّ) في الكلام أنها تجيئ لغرض له اتصال وثيق بالمتكلم نفسه أن يثبت ويؤكد شيئا معينا وقد وقع ذلك مع زوج عمران – عليه السلام– في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾ (آل عمران36) فزوج عمران – عليه السلام– قد أكدت بالشاهد ﴿ **إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ** ﴾ وهي تعلم أن الله يعلم ذلك، فإخبارها بالأمر يأتي من دلالة الرغبة في شيء آخر والذي وقع فهو نقيضه، فهذا راجع كحال المتكلم وما يريد. ولعل عبد القاهر الجرجاني لما أورد هذه الآية أراد أن يلفت إنتباهنا إلى الكلام الخفي الذي يحتجب وراء المعنى الذي يريده المتكلم فإذا كان ليس كذلك فكيف تفسر قوله (والله اعلم بما وضعت ؟) ومثاله في قوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ**﴾ (الشعراء 117). لقد أوردنا هذه الأمثلة من القرآن الكريم لارتباط النظم بمسائل الإعجاز فيه

---

(1)- اتجاة التجديد في البحث البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني قي ضوء منهج التحليل النصي الحديث، أطروحة دكتوراه للطالب، أحمد محمد الصغير، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص41

(2)- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 416

بل يعد الدائرة المطلقة التي لايصل إليها أحد من البشر مهما كانت قوته، ولا يمكن اكتشاف درره البليغة، ومقدار فصاحته البديعة إلا بالدراسات اللغوية المعمقة، وبالعرض المفصل لبيان ألفاظه، ونظم معانيه و« لا سبيل إلى بيان أسباب هذا الإعجاز إلا بدراسات واسعة تتناول كل ما يتعلق بهذا الكتاب من ناحية الفكرة وعرضها، وألفاظه ونظمها، وما انفرد به من اساليب لم يألفها أهله وإن كانوا أهل هذه اللغة التي نزل بها، ولهم وحدهم حق التصرف فيها بما يجعلها طيعة لهم، سهلة عليهم»[1].

ورد في التحرير والتنوير: «وقولها (إني وضعتها أنثى) خبر مستعمل في إنشاء التحذير لظهور كون المخاطب عليما بكل شيء. وتأكيد الخبر بأن مراعاة لأصل الخبرية تحقيقا لكون المولود أنثى»[2] وهو الذي لا تريده فهو إقرار من زوج عمران مع اليأس لأنها أرادته ولد لكي يخدم بيت الله. ومما تدل عليه الأخبار «إن امرأة عمران ترجو أن تلد ذكرا تهبه لخدمة للمحراب، فلما ولدتها أنثى على خلاف ما كانت ترجو وتظن، قالت في ألم وتحسر: (رب إني وضعتها أنثى) والتعبير بـ (إنّ) يعكس إحساسها وهي ترد على نفسها بخطأ ظنها الذي كانت قد ظنته وفوات رجائها الذي كانت قد رجته»[3]وهنا خاب رجاؤها كونها أنها لا تعلم قدر الله الذي فيه الخير لها ولبيت الله وللمؤمنين، ولنا مثال آخر قي قول الله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام:« **قال رب إن قومي كذبون**» (الشعراء:117) والله أعلم بقوم نوح وأنه يمهل ولا يهمل ويوم ياتيهم عذابه يهلكهم وينجي آل نوح في العالمين.

أحوال إنما في الكلام:

ما عرف عند النحاة أن (إنما) تفيد النفي والاستثناء وهذا جار في الاستعمالات اللغوية عند العرب ولكن عبد القاهر الجرجاني كان يرى لـ (إنما) فروقا غير معنى النفي والاستثناء وسنرى ذلك مع الأمثلة التي حررها الجرجاني. ولا يأخذنا الكلام في استعمالات (إنما) لأغراض أخرى غير هذا الباب فنركز عن معانيها، وأغراضها في الكلام وبالذات في تقديم المفعول وتأخير الفاعل، والترتيب في الجملة الفعلية عند النحاة (الفعل+ الفاعل+ المفعول) المفعول الذي يقع عليه فعل الفاعل فالجملة (مسند ومسند إليه + فضله).

---

[1]- مدخل إلى دراسة البلاغة العربية، أحمد خليل، ص193

[2]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج03، ص232.

[3]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 417.

معاني إنما في تقديم المفعول وتأخير الفاعل:

عبد القاهر الجرجاني يتوخى المعاني من وراء الكلام أو المنطوق فأورد الآية الكريمة: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ**﴾ (فاطر 28) وفي الآية قدم المفعول (الفضلة) على فاعله، وهذا خلاف المعهود في كلام العرب في ترتيب الجملة الفعلية.

عبد القاهر الجرجاني يدلل على فهم هذا المثال في معاني (ما) و(إلا) ويقدم للأمر مثالين مختلفين في المبني:

(ما ضرب زيدًا إلا عمرو) و(ما ضرب عمروٌ إلاّ زيدًا). وهذان المثالين قد مرا معنا في باب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ. فالتقديم والتأخير وقعا في زيد وعمرو لكن ما هي المعاني التي يقصدها الجرجاني من خلال إيراد هذين المثالين؟

وما مقصده بـ (ما) و(إلا) في الجملتين؟

وما علاقة (ما) و(إلا) بـ (إنما)؟

أدرج عبد القاهر الجرجاني الفروق بين المثالين: إذا قلت (ما ضرب زيدًا إلا عمرو) و(ما ضرب عمرو إلاّ زيدًا) ففي الأول قدم المنصوب على المرفوع المستثنى بإلا وفي الثاني قدم المرفوع على المنصوب المستثنى بإلا ففي الأول كان الغرض بيان الضارب من هو، والإخبار بأنه عمرو خاصّة دون غيره وفي الثاني :كان الغرض بيان المضروب من هو، والإخبار بأنه (زيد) خاصة دون غيره[1]

فعبد القاهر الجرجاني لم يتحدث عن الحدث في المثالين ولا عن قرائن الإسناد بين طرفي الجملتين، وإنما كان يبحث عن المعاني النحوية داخل الجملة الواحدة.«فإذا قلنا: (ضرب زيد عمرا) أو (يضرب زيد عمرا) أو (زيد ضرب عمرا) أو (زيد يضرب حمرا) أو (أضارب زيد عمرا) ..فإن إسناد الصرب إلى المسند إليه كان في كل مثال مما سبق مخصصا بوقوعه على عمرو»[2]وفي المثالين السابقين مع المستثنى بإلا

---

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 338

(2)- اللغة العربية معناها ومبناها، ص 195

كان التخصيص (الضارب) أو (المضروب) وهذا يفسره أن «التحصيص علاقة سياقية كبرى وإن شئت فقل: قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص»[1] وقد ذكر النحاة هذه القرائن ومنها على سبيل الحصر: (الغائية والمعية والتعدية والمعية والظرفية والتوكيد) والقرائن كثيرة تستخرج من التراكيب التي يحددها السياق.

والملاحظ أن الجرجاني يتوخى معاني النحو وما يفرزه الكلام من معاني لدى المتلقي فهو يبحث فيما يؤديه الكلام من أغراض أساسها المتكلم نفسه وبهذين المثالين يتضح المعنى في الآية السالفة الذكر في تأخير المرفوع (الفاعل)، وتقديم المنصوب (المفعول به) وبذلك «علمت أن تقديم اسم الله تعالى إنما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشون من هم ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم»[(2)]. وهنا الجرجاني يريد تحديد أطراف مكونات الجملة وعلاقتها بعضها ببعض فكان في كل مثال يقدم التعليلات التي تفسر لنا العلاقة بين اللفظ ومعناه فالجرجاني «لم يسر على منهج بعض سابقيه لأنه لم يقف عند وصف اللغة وإنما تعدى إلى تعليل موطن الجمال وسببه، وتوضيح العلة المتعلقة بتركيب ما»[(3)]

ورد في الكشاف في تفسير الآية قوله: «هل يختلف المعنى إذا قدم المفعول في هذا الكلام أو آخر؟ قلت: لا بد من ذلك، فإنك إذا قدمت اسم الله وأخرت العلماء كان المعنى: إن الذين يخشون الله من بين عباده هم العلماء دون غيرهم، وإذا عملت على العكس انقلب المعنى: إلى أنهم لا يخشون إلا الله كقوله تعالى وَلا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ وهما معنيان مختلفان.»[(4)].

ولهذا فإنه من المعلوم أن الله خص العلماء بهذه الخشية دون غيرهم لما عرفوا من الحق. فالواقع يثبت إنه كلما ازداد العبد معرفة بربه كلما ازداد خشية منه فتأخير الفاعل (العلماء) جاء مناسبا للمعنى وللسياق في الآية.

وورد في تفسير التحرير والتنوير أن «إنما تفيد قصر إضافي أي لا يخشاه الجهال.. ثم إن العلماء في

---

(1)- اللغة العربية معناها ومبناها ص 194

(2)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 338

(3)- التراكيب النحوية وسياقاتها، صالح بلعيد، ص247

(4)- الكشاف، الزمخشري، ج03، ص611.

مراتب الخشية متفاوتون في الدرجات تفاوتا كثيرا وتقديم مفعول يخشى على فاعله لأن المحصور فمنهم خشية هم العلماء فوجب تأخيره على سنة تأخير المحصور فيه »[1]

وهذا كلام طيب من صاحبه إذ أورد في قوله: (على سنة تأخير المحصور فيه) أي ما عرفته العرب وهذا أسلوب من أساليبهم أن تقصر الكلام بـ (إنما) على وجه مخصوص وتحصره في الذي تريد، والقصد هنا (العلماء) وهم أشد الناس خشية من الله.

وفصل هذه المسألة صاحب شرح دلائل الإعجاز بقوله: «هذا هو الغرض من تأخير الفاعل بعد (إلا) ووقوعه محصورا عليه لتكون الخشية من الله مقصورة على العلماء، وهم مخصوصون بها دون غيرهم لأنه أتيح لهم ما لم يتح لغيرهم من وسائل معرفة الله تعالى»[2].

تبين مما سبق أن التقديم والتأخير بالقصر والحصر بـ (إنما) تفيد التخصيص، ورأينا كيف أن عبد القاهر الجرجاني لا يركز كثيرا على الترتيب في الجملة بينما يركز على المعاني التي يتركها التقديم والتأخير في العبارة الواحدة، فهو كان يتتبع قرينة الإسناد وما تتركه من معاني من خلال تقصيه للمعاني النحوية في الجملة الواحدة، فتقديم المنصوب وهو (المفعول به) وتأخير المرفوع وهو (الفاعل) دلالة واضحة في فلسفة الجرجاني في توجيهه لمعاني النحو وأن الإعراب أثر لهذه المعاني.

ومن هنا ندرك أن البلاغة والنحو مركبان متلاحمان في اللغة وبهما تفهم تعليلات التراكيب وتستكشف بهما أسرار اللغة ومن ثمة يعرف الإعجاز في القرآن وفي نظمه «ويعني ذلك أن بلاغة القرآن الكريم الخارقة، وقوة بيانه المثلى تتجلى في نظمه وفق قوانين النحو وخصائص العربية بطريقة مخصوصة يعجز البشر عن مجاراتها»[3] وهذا ما قصدناه من خلال الأمثلة السابقة.

والتخصيص في الآية جاء وفقا لقرينه معنوية ندركها من خلال العلاقات التي تربط المفردات بعضها ببعض في العبارة الواحدة وهي لب النظم الذي يعنيه الجرجاني، فهو بيان للبلاغة، وتفسير للتركيب ووضوح في العبارة « فالنظم بيان ومفهوم للبلاغة لا يتحقق ظاهر هذا البيان الذي سره النظم،

---

(1)- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج22، ص304.

(2)- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 429.

(3)- خصائص العربية والإعجاز القرآني، أحمد شامية، ص147- 148

فيه نبين ونستبين عن الأشياء من حولنا، بل به نعبر من الغموض إلى الوضوح، ومن الشك إلى اليقين، ومن الجهل إلى العلم »[1].ولا يقف الجرجاني عند الأغراض البلاغية فحسب كما ذكرنا في (الأسلوب الإنكاري، والتخصيص) وإنما كان يبحث عن القوانين التي من شأنها التحكم في اللغة وكيفية صياغة اللفظ ضمن الأساليب التعبيرية التي تحقق لنا المعنى المراد، بل الجرجاني أخرج هذه التعابير من التعقيد الفلسفي الذي يضع اللغة في دائرة جافة من القواعد التي لا تخدم الدرس النحوي والبلاغي، لقد استثمر الجرجاني كل معارفه قي بيان وتوضيح اللفظ وقيمته بالنسبة إلى المعنى وليخرجه من حسية الكلام إلى رحابة الدلالات المختلفة، وفي هذا السياق يقول عبد الرحمان الحاج صالح «للسان منطقه الخاص به وليس من قبيل المنطق العقلي لأن منطق اللسان مستنبط من الواقع والأحداث المشاهدة، وهو مجموع الأصول والحدود التي يخضع لها الاستعمال اللغوي السليم، فهذه الأصول في حد ذاتها قوانين»[2]

وبهذا نكون قد استوفينا هذا العنصر بما يخدم الموضوع في المبحث الذي تقدم.

[1]- مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، مقال: أسرار النظم في القرآن، مولاي إدريس ميموني، عدد خاص، ص 58

[2]- مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، 1973- 1974، ع4، ص36

المبحث الثالث: تقديم المنصوبات وأثرها في المعنى.

تقديم المفعول:

المنصوبات في النحو العربي كثيرة ويمكن عدها في هذه العناصر:

المفاعيل: (المفعول به، المفعول له، المفعول معه)

الحال: (التمييز، والإستثناء والإضافة، والمصادر).

وصع المبالغة، والصفات المشبهة.

إسم الفاعل، وإسم الفعل، وفعل التعجب.

والنواسخ: (كان وأخواتها، وإن وأخواتها، ما العاملة عمل (ليس).

نواصب الفعل المضارع.

لكننا نركز على المباحث التي أوردها عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) لارتباطها بالنظم وهو عمق بحثنا.

المفعول به وحالات تقديمه:

وهذه المسألة أوردها عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) في باب التقديم والتأخير.

وما يمكن تسجيله في هذا المقام أن الترتيب في الجملة الفعلية كما ذكرنا سابقا (الفعل + الفاعل + المفعول به) فلا حاجة لنا أن نذكر حالات وجوب تأخير المفعول وإنما سنتحدث عن حالات تقديم المفعول به عن فاعله.

ذكر النحاة حالات وجوب تقديم المفعول به عن فاعله وهي ثلاث حالات:[1]

الأولى: عند اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول به نحو قول تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾

[1]- ينظر أوضح المسالك، ج 2 ص 125 _ 131، وشرح ابن عقيل ج 2 ص 100 _ 104

(البقرة 124) وقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ**﴾ (غافر 52).

الثانية: أن يكون الفاعل محصورا بـ (إنما أو بـ (إلا) نحو قوله تعالى: (**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**) وقد مر معنا هذا المثال في المبحث السابق في مسألة تأخير الفاعل.

الثالثة: نحو الجواز في التقديم أو التأخير على سبيل إزالة الإلتباس بقرينه لفظية أو معنوية نحو قولك: (ضَربتْ موسى سلمى) ففي المثال القرينة لفظية وهي التاء التأنيث الساكنة وفي قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ**﴾ (القمر41) وهنا القرينة ظهور الإعراب وإزالة اللبس بضرب ءال فرعون ورفع النُّذرُ.

وفي هذا المبحث سنركز على المسائل التي أوردها الجرجاني بالتفسير والتحليل والتمثيل، وبيان الأغراض البلاغية فيها.

تقديم المفعول في الخبر المنفي:

وهذه المسألة من المسائل التي أوردها عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز وأفرد لهذه المسألة مثالين مع الشرح والمقارنة للوصول إلى الأغراض التي ينتجها الكلام.

فعندما تقول: (ما ضربتُ زيدًا) فإنك تقصد أنك نفيت الضرب عن زيد وقد يكون الضرب لغيره من الناس وهذا وارد.

وإذا قلت (ما زيدًا ضربت) وقدمت المفعول عن فعله فإنك خصصت زيدًا بنفي الضرب عنه، وهذا يعني أن هناك ضربا قد وقع منك على غيره.

ففي المثال الأول قدمت الفعل على المفعول «كان المعنى أنك قد نفيت أن تكون قد وقع ضرب منك على زيد ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات وتركته بينهما محْتَمَلاً »[1]

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 12 وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (761هـ)، ت:محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، 1987م، ج1، ص17.

وفي المثال الثاني: «قدمت المفعول على الفعل وكان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان وظنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه»[1]

وهنا كلام الجرجاني واضحا «وحاصله أن تقديم المفعول في الخبر المنفي يفيد تخصيص المفعول بالنفي»[2]

فالغرض البلاغي من تقديم المفعول على الفعل في حال النفي هو التخصيص كما سبق.

ففي المثالين السابقين نلمس جملة التعليلات التي قدمها الجرجاني في مجال تقديم المفعول مع النفي، وكيف يفسر العلاقة بين التركيب والترتيب في الجملة الواحدة. وهو يعني بذلك التأليف الذي من شأنه تحقيق النظم، والذي لا يخرج عن دائرة تعالق المفردات بعضها ببعض ولا على نسق واحد في المعنى ويؤكد ذلك بقوله: «وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أنّ المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر أو فصل خطاب، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة»[3] وهنا يعني بالترتيب مواقع الألفاظ حسب وظيفتها الإعرابية، ويقصد بالتأليف النظم.

تقديم المفعول على المضارع حال الاستفهام:

جعل عبد القاهر الجرجاني تقديم المفعول على المضارع كتقديم الفاعل على الفعل فهو يفيد الإنكار والامتناع وقد مر معنا ذلك في باب تقديم الفاعل على الفعل ومن أمثلته قوله تعالى: (أفأنت تسمعُ الصّم) يقول الجرجاني: «واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل أعني تقديم اسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل»[4]

وقد مثل لذلك بـ: (أزيدًا تضرب؟) فهنا تكون قد أنكرت أن يكون (زيد) بمثابة أن يضرب.

ومثاله في قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ (الأنعام 14).

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 126

[2]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 196

[3]- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2001، ص 14.

[4]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 121

وفي قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾ (الأنعام 40).

كل هذه الأمثلة أوردها عبد القاهر ووصفها بالحسن في التعبير وفخامة الموقف والمزية في ذلك.

أرأيت التقديم في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ فقدمت غير على الفعل المضارع بالاستفهام الإنكاري

الدال على أن الله هو ولي المؤمن لا غير فلا يمكن أن يتخذ غيره وليا من دونه سبحانه وتعالى ففيه إنكار لمن يتوهم أن يجعل غير الله أولياء، وفيه إثبات بالاستفهام الإنكاري على أن الله وليّ المؤمنين.

وهنا يطرح عبد القاهر الجرجاني إشكالية أنه لو أخر (غير) على الفعل (**قل أأتخذ غير الله وليّا**) فإنها تفيد الحسن والمزية والفخامة ولا يكون لها أثر في قوة الكلام والوقع على السامع كما في قوله تعالى: (قل أغير الله أتخذ وليا) ومن هنا نكتشف أن الجرجاني كان يستمد قواعده في التقديم والتأخير من القرآن الكريم وهي التي كانت تشغل فكره.

ويرى الرازي في تفسير قوله تعالى: (أغير الله اتخذ وليّا) أن هناك فرق: «بين أن يقال (أغير الله اتخذ وليا)، وبين أن يقال: (أأتخذ غير الله وليا) لأن الإنكار إنما حصل اتخاذ غير الله وليا لا على اتخاذ الولي)»[1]أي أن الحسن قد وقع في الأولى لا الثانية لأن المراد هو نفي أن يكون للمؤمن شريك لله يتقرب إليه ويعبده والمقصد في الإنكار هو اتخاذ غير الله وليا لإثبات أن الله ولي المؤمن لا غير.

يقول الطاهر بن عاشور: «فكان هذا التقرير جاريا على طريقة التعريض إذ أمر الرسول ﷺ بالتبرئ من أن يعبد غير الله والمقصود الإنكار على الذين عبدوا غيره واتخاذهم أولياء»[2]

والطاهر بن عاشور فصل في هذه المسألة _ الأسلوب الإنكاري- في الآية بقوله: «والاستفهام للإنكار، وقدم المفعول الأول لـ (اتخذ) على الفعل وفاعله ليكون مواليا للاستفهام لأنه هو المقصود بالإنكار لا مطلق اتخاذ الولي وشأن همزة الاستفهام بجميع استعمالاتها أن يليها جزء الجملة المستفهم

---

[1]- مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط03، 1420هـ، ج12، ص 491.

[2]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج07، ص156.

عنه كالمنكر هنا، فالتقديم للاهتمام به وهو من جزئيات العناية التي قال فيها عبد القاهر أن لا بد من بيان وله العناية.. أن داعي التقديم هو تعيين المراد بالاستفهام فلا يتعين أن يكون لغرض غير ذلك»[1].

فحسب قوله أن الأسلوب الإنكاري في الآية إنما يفيد نفي الشريك عن الله سبحانه وتعالى وهو المقصود وليس المقصود اتخاذ الولي على الإطلاق. ويرى الطاهر بن عاشور أن في هذا الموقف لا مجال للتخصيص كما يراه البعض فتقديم المفعول عن الفعل مع الإضافة يبقى على إنكار الشريك لله في التقرب والعبادة، وتحقيق العبادة المطلقة لله سبحانه وتعالى. وهذا ما أمر به المولى سبحانه وتعالى نبيه ﷺ في العديد من آيات القرآن الكريم في المصحف الشريف.

لكن إبراهيم شادي شرح هذا الأسلوب في كتاب شرح دلائل الإعجاز مبرزا أسلوب الاختصاص في نفي أن يكون الله شريكا وإثبات أن الولاية لله وحده لا شريك له فيقول: «وطريق الاختصاص واحد في المجتمع والأمثلة من الآيات التي قدمها عبد القاهر الجرجاني – وهو التقديم والأمر هنا للرسول ﷺ، ورسول الله ﷺ لم يتخذ وليّا غير الله، فالفعل غير موجود، ولذلك كان الإنكار للمفعول بمعنى أن يكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليّا »[2].

وإن كانت الآية خصت النبي ﷺ في عموم الأمر فالإنكار خاص بجميع المؤمنين على أن يجعلوا لله أندادا، وإنما الولاية لله سبحانه وتعالى، وربما كان التخصيص خاص بالولاية نفسها وأن الله وليّ المؤمنين لقوله تعالى: ﴿**اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ (البقرة 257).

وإذا كان التخصيص للمفعول في الآية وتقديمه، فالمعنى واحد كما سبق وأن ذكرنا، وإنما عبد القاهر الجرجاني قدم لهذه المسألة بالشرح والمقارنة ليبين لنا مزية التقديم والتأخير والوقوف عندها.

والتقديم كما سبق وأن ذكرنا إستوقفنا عنده مرتين:

---

[1]- التحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور، ج07، ص157.

[2]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 195

1_ الاختصاص بتوجيه الإنكار المقدم.

2_ الاستخفاف بما اتخذوه من دون الله ودعوه فهذا لا يليق لا اعتقادا ولا وصفا لله سبحانه وتعالى.

رأينا مما سبق أن عبد القاهر ذكر في الأسلوب الإنكاري إلى الذي يلي الهمزة سواء أكان فعلا ماضيا أو مضارعا، أو فاعلا، أو مفعولا. فالأسلوب الإنكاري له ألوان أخرى وفيها يقدم الجملة الظرفية، أو شبه الجملة (جار ومجرور) ونقف عند المثال الذي يتقدم فيه ظرف الزمان مع الفعل في جملة التحقيق في قوله تعالى: ﴿**آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**﴾ (يونس91). واستنباط الأسلوب الإنكاري في الآية يدل عليه تقدم ظرف الزمان (**آلْآنَ**) عن فعله (**عَصَيْتَ**). وأن فرعون قد أنكر ما كان عليه من الكفر بعدما ألجمه الماء، فالتقريع الدال على الإنكار في قوله تعالى: (**وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**).

يقول الطاهر بن عاشور:«الاستفهام في (**آلْآنَ**) إنكار. والآن ظرف لفعل محذوف دل على قوله (**آمنت**) تقديره: الآن تؤمن، أي هذا الوقت ويقدر الفعل مؤخرا: لأن الظرف دل عليه، ولأن محط الإنكار هو الظرف. والانكار مؤذن بأن الوقت الذي علق به الإنكار ليس وقتا ينفع فيه الإيمان لأن الاستفهام الإنكاري في قوة النفي، فيكون المعنى لا إيمان الآن»[1].

والإنكار أبلغ وأفيد لما كان بالظرف (الآن) دلّ عليه زمانه في وقوع الفعل وهو الفرق، والقصد في المعنى. أبعد ما كنت عليه من الكفر والضلال، تؤمن برب موسى وهارون..وصيغة: وكنت من المفسدين أبلغ في الوصف بالإفساد من: وكنت مفسدا.. وبمقدار ما قدمه من الآثام والفساد يشدد عليه العذاب»[2]. وهذا لون كما ذكرنا من ألوان الأسلوب الإنكاري يشبه الجملة وفي هذا المثال تقدم الجملة الظرفية في الزمان (الآن).فالطاهر بن عاشور لم يبتعد كثيرا عن الجرجاني في تحليله البلاغي لهذه الآيات فكلاهما يقرب صورة النظم إلى عملية التعالق والترتيب في تصوير المعنى «باستعانتهما في ذلك بالألفاظ

---

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج11، ص277.

[2]-المرجع نفسه، ج11، ص 278.

في صلتها بعضها ببعض في داخل الجملة الواحدة، ثم بالجمل في تعاونها على تأليف الصور»[1] مع إظهار القرائن المعنوية التي ترشدنا الى مختلف الدلالات، وفي الآية السابقة القرينة ظرفية (ظرف الزمان الآن).

الاختصاص في المفعول أو الفاعل بعد إلاّ:

رأينا في عنصر سابق كيف يقع الاختصاص بـ (ما) و(إلا) في تقديم الفاعل كقولك (ما ضرب عمرو إلا زيدًا) وفصلنا في ذلك كثيرا لكن في هذا المبحث وفي هذا العنوان سنخصص التمثيل مع الدراسة التطبيقية في بـ (ما) و(إلا) في تقديم المفعول على الفاعل بالإستثناء بإلا وقد عقد عبد القاهر الجرجاني مثالين لذلك مع التطبيق عليها وإجراء المقارنة فيما ينتجه الكلام من معاني من خلال الضربين في المثالين.

أورد عبد القاهر الجرجاني المثالين السابقين (ما ضرب عمرو إلا زيدًا) و(وما ضرب زيدًا إلا عمرو). والفائدة الكلامية من تقديم الفاعل والمفعول على حدّ سواء لكن الذي يهمنا هنا هو تقديم المفعول بـ (ما) النافية واستثناء الفاعل بـ (إلاّ)يقول في ذلك: «وجب إن يقترن الحال بين أن تقدم المفعول على (إلاّ) فتقول: (ما ضرب زيدًا إلاّ عمرو) وبين إن تقدم الفاعل فتقول: (ما ضرب عمرو إلاّ زيدًا).. وإذا عرفت أن الاختصاص مع (إلاّ) يقع في الذي تؤخره من الفاعل والمفعول»[2]

ففي تقديم المفعول وتأخيره أغراض مهمة توصلنا إلى المعاني المستشكلة في الذهن فسنوضح الكلام بما يريده المتكلم ففي تأخير المفعول عن الفاعل نريد بذلك أن المضروب هو زيد لا غيره وهو المعني بالضرب لا غيره من الناس فالتخصيص بـ (إلا) يقع على زيد لا غير.

وفي تقديم المفعول إنما كان الحصر بـ (ما) للمفعول والتخصيص للفاعل (ما ضرب زيدا إلا عمرو) وأنك تريد الضارب لا غير هو عمرو، فلا يهم من هو المضروب زيدٌ أو غيره، وهذا ضرب من أضرب الكلام الذي يفيد الحصر مع الاختصاص وهو غرض من الأغراض البلاغية الذي عرفته العرب وقد يقع ذلك مع (إنما) كما أورد عبد القاهر الجرجاني لما أورد هاذين المثالين: (إنما ضرب زيدًا عمرو) و(إنما

---

(1)- النقد الأدبي الحديث، محمد غنيمي هلال، ص276

(2)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 430

ضرب عمرو زيدًا) «كان الاختصاص في المضروب وكما لا يجوز أن يستوي الحال بين التقديم والتأخير مع (إلاّ) كذلك لا يجوز مع (إنما)»[1]

هناك أمر آخر في مسألة المفعولين إذا تأخر بـ (إلاّ)فعبد القاهر الجرجاني يرى فيها الحكم، كحكم الفاعل والمفعول تماما كقولك: (لم يكسُ إلاّ زيدًا جبَةً) و(لم يكسُ إلاّ جبَةً زيدًا) ففي المثال الأول: «يكون المعنى أنه خص (زيدًا) من بين الناس بكسوة الجبة»[2] وفي المثال الثاني «كان المعنى أنه خصّ الجبّة من أصناف الكِسوة»[3].

وهذا لون من ألوان الكلام ومعانيه والذي ينطبق عليه حكم الفاعل والمفعول كما سبق ذكره.

جملة الحال وتعلقها ببلاغة الكلام:

لم يذكر عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) وهو يؤسس لنظريته ــ النظم ــ عن الحال المفردة بل تطرق إلى الحال جملة وذكر الحال وفروقه كونه جملة تارة مع المضارع، وتارة مع المضارع المنفي، وتارة مع الماضي بالواو، وغير الواو، وأخرى مقرون بـ (قد) التحقيق. وقد قدم تفسيرات لذلك وهو يسوغ جملة الحال وما ينتجه الكلام من معاني وأغراض من خلال عملية التأويل التي يعمد إليها الجرجاني في كل مرة.

ومرة أخرى يعمد إلى القياس في استخراج الفروق في المعنى وما يحققه من أغراض.

جملة الحال وارتباطها بالواو وغير الواو:

أورد عبد القاهر أمثلة كثيرة في ذلك وسنرى الفروق من حيث الترتيب والبناء ومن ثمة نخلص إلى مختلف المعاني بين الجملة المرتبطة بواو الحال بغيرها.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 430

[2]- المصدر نفسه، ص 344

[3]- المصدر نفسه، ص 344

المرتبطة بالواو	غير مرتبطة بالواو
أتاني وعليه ثوب ديباج	أتاني عمرو يقود فرسه
رأيته وعلى كتفه سيف	جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه
لقيت الأمير والجند بين يديه	لقيت الأمير يقود جنده إلى المعركة

كل هذه الأمثلة أوردها الجرجاني ليبين:

متى يجئ الواو ومتى يكون الكلام بغيرها؟

وما هو الأثر الذي تتركه جملة الحال بالواو أو بغيرها؟

فيحثنا الجرجاني بقوله: «والقول في ذلك أن الجملة إذا كانت من مبتدأ أو خبر، فالغالب عليها أن تجيء مع (الواو) وإذا تصدر الفعل المضارع الجملة الثاني مع سابقتها الأولى وكأنهما كلام واحد جاز الإستغناء عنها فلا يتغير المعنى»[1]وفي هذا المقام يخلص لنا الجرجاني إلى الغرض التركيبي من الكلام متى يكون صالحا ومتى يكون غير صالح وهذا هو القصد فإذا كان الكلام صالحا مركبا تركيبا يتوافق وصحة التركيب صلح معناه والعكس صحيح.

وإذا قلت: «(رأيت زيدا وهو راكب) فلو تركت الواو في المثال وقلت: (جاءني زيد هو راكب) لم يكن كلاماً»[2]وحتى وإن استقر في ذهنك ركوب زيد في المثالين، وقد يكون المعنى واضح لا يستقيم الكلام لأن التركيب والتعالق فاسدا، وهنا تعالق الواو بالاسم والفعل وتعالقه بالجملتين إن أوّلنا الكلام. وهذا هو غرض عبد القاهر من توضيح هذه المسألة وجاء في شرح دلائل الإعجاز قوله: «لكن يمكن ملاحظة أن (الواو) جاءت مع الحال إذا كانت اسمية سواء كان المبتدأ اسما ظاهرا أم ضميرا منفصلا، أو سواء قدم الخبر (الجار والمجرور) أم لم يتقدم وتركت (الواو) لما جاء الحال جملة فعلية فعلها مضارع»[3]

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 202

[2]- المصدر نفسه، ص 202

[3]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 284

وهناك ضرب آخر من أضرب الكلام في جملة الحال والفعل مضارع مُثبت تكون عارية من الواو وهذا في أغلب الأحيان وقليل ما يأتي مقرونة من الواو وهو يكاد ينعدم.

يقول الجرجاني: «وإن كانت من فعل وفاعل، والفعل مضارع مثبت غير منفي لم يكد يجيء بـ (الواو) بل ترى الكلام على مجيئها عارية من (الواو) كقولك:[1] «جاءني زيد يسعى علامة بين يديه، وكقوله:

وقد علوت قتود الرحل يسفعني * يوم قديديمة الجوزاء مسموم»**[2]

«والشاهد هو مجيء الجملة الحالية من غير (واو) لأن الفعل فيها مضارع مثبت (ينفعني)»[3]

وقد أورد الجرجاني أمثلة عديدة من كتاب الله تعالى قوله: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ (المدثر 06) و ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى ١٧ ٱلَّذِي يُؤۡتِي مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ١٨﴾(الليل 17_18) وكقوله تعالى: ﴿وَيَذَرَهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٨٦﴾ (الأعراف 186).

وسنقف بالشرح مع قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ ورد في الكشاف قول الزمخشري قرأ الحسن «(ولا تمنن) و(تستكثر) مرفوع منصوب المحل على الحال أي: ولا تعط مستكثرا رائيا لما تعطيه كثيرا، أو طالبا للكثير»[4] وفيه نهي عن ذلك بأن تهب شيئا وتطيع أن يتعوض لك بالكثير من الموهوب وفي ما أورده الزمخشري من قراءة الحسن أن (يستكثر) جملة لحال لواو محذوف وهو واو الحال في محل نصب. كما أورد الزمخشري قراءات أخرى لا تهمنا في هذا الباب أكثر ما هي تفسير للآيات ولا تفي بالغرض.

---

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص204، 205

(2)-ذكره الجرجاني في الدلائل بالصيغة السابقة بيد أنه روي في الديوان بقوله: وقد عَلَوتُ قُتُودَ الرَّحلِ يَسعَفُني ** يَوم تَجيءُ به الجوزاءُ مسمومُ. ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري، تح: لطفي الصقال، درية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، سوريا، ط01، 1969، ص73. البحر: البسيط.

(3)- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 288

(4)- الكشاف، الزمخشري، ج04، ص 246.

وجاء في التحرير والتنوير قوله في تفسير الآية ونحن نركز على الشاهد (تستكثر): «و(تستكثر) جملة في موضع الحال من ضمير (تمنن) وهي حال مقدرة »[1]

فالكلام أبلغ والتأكيد على النبي ﷺ بهذا الخلق أروع فهو الإكثار في العطاء دون من أو أدى، وعلى الواهب المكثر أن ينتظر معروفا من موهوبه تجنبا للرياء فاختصرت جملة الحال المقدرة في (تستكثر) أمورا ثلاثة:

1_ العطاء الكثير من صاحب العطاء.

2_ عدم المن بالعطية.

3_ عدم انتظار الكثير من الموهوب.

وفي جملة الحال (تستنكر) غرضان:

الأول: التأكيد على العطاء والخير والإكثار منه.

الثاني: النهي عن المنّ وإلحاق الأذى بجملة الحال المقدرة (ولا تمنن) ويمكن تأويل الكلام (لا تكن منانا لما تعطي ومستكثرا لما تهب).

وحتى يتضح الأمر أكثر نقف على الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (يذرهم) فعل مضار وفاعله ضمير مستتر تقديره هو (الله) وضمير الجمع الغائب في محل نصب مفعولا به.

في طغيانهم (جار ومجرور) و(يعمهون)جملة الحال المقدرة في محل نصب، وهنا من دون واو الحال فلا تكون المزية، ولا يرتفع الكلام إلى الحسن والذقّة إذا قلنا مثلا (ويعمهون) نلمس الثقل في الميزان الصرفي وركاكة في الكلام الذي نريده أن يؤدي الغرض.

ورد في تفسير التحرير تفسير قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ (الأعراف 186). يقول الطاهر بن عاشور: «وعطف جملة: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾على

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج29، ص299.

جملة: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ ﴾للإشارة إلى استمرار ضلالهم وانتفاء هديهم في المستقبل كما وقع في الماضي»[1]

و﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ حال هؤلاء الكفار وهم قد ارتضو بالكفر والعمى والضلال فـ: (يعمهون) جملة الحال في محل نصب والتي تؤكد حالة هؤلاء الذين ضلوا على سبيل الله ومحال أن يؤمنوا، أو يهتدوا وقد ذكر الطاهر بن عاشور أن تفسير مثل ذلك في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾(البقرة 15).

فجملة الحال تدل على أمرين أو غرضين:

الأول: تأكيد حالة الكفار من الكفر الضلال ومحال أن يهتدوا.

الثاني: نفي الإيمان وخلعه عن هؤلاء وأمثالهم.

فالآية أكدت لنا بجملة الحال أن هؤلاء الذين ارتضوا الكفر منهجا أنهم أحب أن يكونوا في طريق الطغيان والظلم، وجاءت كلمة (**يَعْمَهُونَ**) لتدل على حالة هؤلاء الذين ظنوا أنهم على الحق وأن غيرهم من المؤمنين على ضلال، وبذلك عميت بصيرتهم فكان الجواب من الله سبحانه وتعالى إخبارا عن حالة هؤلاء أنهم في طغيانهم يعمهون، ولقد دلت آيات أخرى في سورة البقرة التي تؤكد على تململ هؤلاء واضطراب حالتهم النفسية فهم يتظاهرون بالإيمان ويخفون النفاق ويتظاهرون بالإصلاح ويخفون الفساد، ويتجلى ذلك الموقف في سلوكهم مع النبي ﷺ، وأتباعه من المؤمنين.

واو الحال وارتباطها بالمضارع المنفي:

وهذا ضرب من ضروب الكلام وفيه فروق في الحال ذكرها عبد القاهر الجرجاني ومثل لها بالمثال: (جعلت أمشي وما أدرى أين أضع رجلي) و(جعل يقول ولا يدري)

وقال أبو الأسود: «يصيب وما يدري»[2]

---

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج09، ص199.

[2]- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، ص 738.

فمن ذلك قول الشاعر:

ثَوَوا لاَ يَرُدُّونَ الرَّوَاحَ وَغَالِهِم * مِنَ الدَّهْرِ أَسْبَابٌ جَرَينَ عَلى قَدْرِ**[1]

«والشاهد مجيء الجملة الحالية في صياغة المضارع المنفي بغير (واو) (لا يريدون الرواح) وهو كثير حسن، ولعل منه حسنه يرجع إلى تلبيس الثواء وطول المكث بعدم رغبتهم في العودة»[2]

وقال أرطأة بن سهيّة:

إِنْ تَلْقَنِي لاَ تَرَى غَيرِي بِنَاظِرِةٍ * تَنْسَ السِّلاَحَ وَتَعرِفَ جَبْهَةَ الأَسَدِ** [3]

«والشاهد هنا (لا ترى غيري) حيث وقعت مضارعا منفيا من غير (واو)، وموقع ذلك الحال هو سبب اللطف، لأنه شرط ضمني مضموم ألى الشرط الظاهلر لكي يتحقق الجواب»[4]

ومثله قول أعشى همدان، وصَحِب عشاب بن ورقاء إلى إصيهان فلم يحمده فقال:

أَتَينَا أَصْبَهَانَ فَهَزلتنا * وَكُنَّا قَبلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمٍ.**
وَكَانَ سَفَاهَةً مِنِّي وجَهلا * مَسِيرِي لاَ أَسِيرُ إِلَى حَمِيمٍ** [5]

وهو العتب واللوم على صاحب ظنه بالوقي الذي لا يترك صحبته فإذا به يجده ليس بالصاحب الذي ينظر. فالشاعر يعتب على نفسه أنه لم يعرف صاحبه حق المعرفة كما يدعي فكان في جهل وسفاهة من ذلك ولذلك قال:«(وكان سفاهة مني وجهلاً) والشاهد فيه الجملة الحالية (لا ترى غيري) حيث وقعت مضارعا منفيا من غير (واو) وموقع ذلك الحال هو سبب اللظف لأنه شرط ضمني مضموم إلى الشرط الظاهر لكي يتحقق الجواب»[6]

مما سبق جملة الحال دلت على:

---

(1)- البيت الشعري لعكرشة العبسي، الحماسة لتبريزي

(2)- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 292

(3)- شعر أرطأة بن سهيّة المرّي، ج وتح: شريف علاونة، دائرة المطبوعات والنشر، الأردن، ط 01، 2006، ص48.

(4)- شرح دلائل الإعجاز، إبراهيم شادي، ص292 .

(5)- دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 209.

(6)- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 292

تأكيد حالة الشاعر اليائسة لمعرفة حقيقة صاحبه، إذ ظن أن صاحبه على ما يعتقد ولكنه فوجئ بأن صاحبه ليس كما يريده.

ونفي حسن الظن به لما رآه صاحبا وهو ليس بصاحب في الجواب بجملة الحال بالمضارع المنفي دون (واو) (لا أسير إلى حميم)

– ومما سبق فأن الحال هو وصف فضلة لحال صاحب الفعل عند وقوعه وقد يكون مفردة وقد يكون جملة ورأينا أحوال الحال جملة بالأمثلة التي أوردها عبد القاهر الجرجاني ولما رأينا أن الشواهد القرآنية خالية في هذا الباب عنده، عمدنا أن نوضح هذه المسائل بشيء من القرآن الكريم حتى تتضح المسألة أكثر وقد يسأل السائل لماذا أوردنا هذه المسائل في باب التقديم والتأخير في جزئ المنصوبات؟

الإجابة بسيطة ولا تتطلب عناءا كثيرا لأن مثل هذه المسائل لها ارتباط وثيق من حيث التأويل المعنوي بالتقديم والتأخير، والأمر الآخر أنّ لها علاقة بالتركيب من حيث الترتيب في الجملة الواحدة وأكثر. وما يتيح ذلك من معاني نحوية وأغراض بلاغية، فالمسألة مسألة أوضاع الكلام من حيث ترتيبه في الذهن، والمعاني التي يطرحها من حيث التراكيب المختلفة التي يتيحها الموقف. وسيتضح الأمر أكثر حينما نطبق على بعض آيات القرآن الكريم.

في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ (الصف5).

الشاهد في الآية الكريمة في قوله تعالى: (**وَقَد تَّعْلَمُونَ**) وجاءت جملة الحال مناسبة للموقف والتي تحمل معنى التأكيد على نبوة موسى عليه السلام وأنه رسول من الله إلى قومه، وبالمقابل فيه تحقيق لإنكار قومه له.

(وقد تعلمون) في محل نصب ارتبط فيها الفعل المضارع (**تَّعْلَمُونَ**) بواو الحال مع (قد) التي تفيد التحقيق والتأكيد. وفي قوله تعالى: ﴿ **فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ** ﴾ (آل عمران174).

الشاهد (**لمْ يَمْسَسْهُمْ**) جملة الحال في محل نصب جاءت بالمضارع المنفي من غير الواو فهو تأكيد على النعيم الذي هم فيه ونفي عنهم السوء أن يلحق بهم وهذا ما دلت عليه جملة الحال ينفي المضارع (لم يمسسهم).

فالآية الكريمة سجلت موقفين:

أن هؤلاء إنقلبوا بنعمة من الله عز وجل، هذا جزاء إيمانهم وإحسانهم، فهذا صنيع الذين تابوا وانقلبوا إلى طريق الإيمان، والتزموا به.

فكان الجزاء أن لو يمسسهم سوء فهم في حفظ الله ونعمته، فسجلت جملة الحال هذه حالة هؤلاء بالمضارع المنفي الذي يفيد الإستقبال والحاضر.

وذكر صاحب الدلائل أحوالا أخرى للحال جملة لها أهمية من الكلام، وذكر كثرتها في كلام الناس وحتى في أشعار العرب.

جملة الماضي، يقول الجرجاني: «(ومما يجيئ بالواو وغير الواو) الماض وهو لا يقع حالا إلا مع (قد مظهرة أو مقدرة)»[1] أي لا تكون جملة الماض مع الواو حالا إلا إذا اقترنت بـ: (قد) مظهرة أو مقدرة.

ومثاله: (أتاني وقد جهيده السير) الشاهد (وقد جهذه) جملة الحال في محل نصب جاء الفعل الماضي (جهد) مرتبطا بـ: (قد) الظاهرة مرفوقة بالواو وهذا أكثر في كلام الناس.

ومثال آخر قول الشاعر:

مَتَى أَرَى الصُّبحَ قَدْ لاَحَتْ مَخَايِله * وَاللَّيلَ قَدْ مَزَّقَتْ عَنهُ السَّرَابِيلُ**[2]

الشاهد: (قد لاحت) جملة الحال في محل نصب، فالفعل الماضي(لاح) جاء مقرونا بـ (قد)الظاهرة غير مقرونة بالواو وهذا كثير في أشعار العرب. وكلها تفيد التأكيد ومثلها في البيت في الشاهد (قد مزقت)

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 209.

[2]- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، 4: 160

ومما يلاحظ هنا على عبد القاهر الجرجاني أنه سرد حالات الحال وأنواعه في جملة الماضي دون شرح أو ذكر للأغراض وكأنه يعلل لأمر ما، وأحسبه أنه يشير إلى ارتباط مفردات الكلام بعضها ببعض والمعنى الذي يتيحه.

وفي ختام هذا الفصل لا بد لنا أن نقف على جملة من العناصر نراها هامة لبحثنا هذا مرتبطة بوجهة نظر عبد القاهر الجرجاني وهو يؤسس لنظرية – النظم – من خلال كتابه (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز).

بين الأسرار والدلائل:

مما يعرف أن عبد القاهر الجرجاني أسس لنظريته من خلال كتابيه أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز وقد وصفهما أحد العلماء بقوله: «هما الآية الكبرى واليد البيضاء في العلمين المذكورين وإليهما ينهي علم من فن تأخر في ذينك العلمين»[1]. وقال عنهما محمود شاكر: «هما أصلان جليلان أسسا قواعد النظر في علم بلاغة الألسنة عامة وبلاغة اللسان العربي المبين خاصة»[2].

وكتابه أسرار البلاغة جمع قواعد البلاغة وبين أبوابها ودوربها وأغراضها، ولكن ما يلاحظ على كتابه هذا كثرت فيه التطبيقات البلاغية على الشعر العربي، وكأن عبد القاهر حاكي في ذلك النحاة الذين أسسوا لقواعد العربية من خلال كلام العرب الفصيح.

على العكس في دلائل الإعجاز والذي جاء ليوضح وجه المزية في القرآن الكريم وحقيقة إعجاز آياته ولذلك تضمن كتاب دلائل الإعجاز مجموعة من الظواهر اللغوية كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والفصل والوصل، والقصر والحصر، والتي لها علاقة مباشرة ببلاغة القرآن الكريم، بل أيضا عالج الجرجاني في هذا الكتاب حقيقة النظم وماهيته وبه يصلح الكلام ويؤدي أغراضه كما أن الجرجاني وضع حدّا لبعض المعارك التي كانت تدار في زمانه وقبل زمانه حول قضية (اللفظ والمعنى) و(قضية الإعجاز) وبيّن من خلال ذلك آراءه في المسألة كما وضع كلام الله عز وجل في الدائرة المطلقة التي لا يمكن لأحد

---

[1]- أسرار البلاغة، (تقديم للكتاب)، ص 02

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، (مقدمة المحقق)، ص 03

أن يصل إليها مهما يلفت فصاحته وبلاغته يقول في ذلك: «هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة وكل ما به يكون النظم دفعة، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد، ويرى بها مشئما قد ضم إلى معرق، ومغربا قد أخذ بيد مشرق. وقد وصلت بأخرَةٍ إلى كلامٍ مَن أصغى إليه وتدبره ذي دين وفتوة، دعاه إلى النظر في الكتاب الذي وضعناه، وبعثه على ط لب ما دوناه »[1] ولذلك كانت هذه الدراسة مركزة على ثلاثة كتب له:

أسرار البلاغة.

دلائل الإعجاز.

العوامل المائة.

لم تكن نظرية النظم عند الجرجاني اكتشافا لا سابق له في كتب سابقيه من العلماء، بل الدرس الإعجازي كانت له مقدمات في كتب سابقيه، وما أثارته قضية اللفظ والمعنى من جدل عند النقاد واللغويين قبل الجرجاني ومن أشهرهم الجاحظ، وأبي هاشم الجبائي (ت:313هـ)، والقاضي عبد الجبار(ت:415هـ)، وهذا على سبيل الحصر لنبين أن تصورات الجرجاني البلاغية كانت ترتكز على مادة علمية لسابقيه، اختمرت وترعرت في كنف علم الكلام متأثرة بالنزعات المذهبية (المعتزلة والأشعرية)، «كان المراد بأن عبد القاهر قد تأثر بهم تأثرا واضحا، فهذا لا يمكن قبوله لمجرد أننا ألفينا أشياء تماثلة بين عبد القاهر وبينهم فهي أشياء لا تعدو أن تكون شبحا ضئيلا لم تتحدد معالمه أو تتضح قسماته، وإنما تحددت معالم النظم واتضحت قسماته، على يد عبد القاهر دون غيره، لأن النظم قبل عبد القاهر لم يكن مقصودا من عمد، أو مدرسة بطريقة مباشرة، وإنما هو شيئ عفوي نابع من ملاحظات العلماء حين يؤخدون بجمال الشعر أو الإعجاز في القرآن»[2]فنظرية النظم كانت وليدة الباعث الديني والعلمي وإنجاز قوي يحسب للجرجاني. فغلجرجغني كان يبحث في المضمين التعبيرية، وماتوحيهالمعاني من معاني أحرى، فصور المعاني عنده تفرز دلالات جديدة وهذا مايصطلح عليه (معنى المعنى) وما يمكن تسجيله في هذا السياق « إشارة مجملة إلى ما قاله عن معنى المعنى في القرن الخامس

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص3، 4.

[2]- أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القاهر حسين ، ص380

الهجري والحادي عشر الميلادي، ثم نرى (برتر راسل) أحد كبار فلاسفة الغرب في القرن العشرين يؤلف كتابا من خيرة كتبة أطلق علية اسم (معنى المعنى) لم يزد فيه كثيرا على إمام البلاغة العربية عبد القاهر الجرجاني في فصل من فصول كتابه (دلائل الإعجاز)»[1]وإلى اليوم لم نسجل من فات الجرجاني في هذا المجال أو زاد عليه.

الأسرار البلاغية في التقديم والتأخير:

من خلال هذه الدراسة وصلنا إلى أن عبد القاهر الجرجاني أفرد فصلا مطولا يتحدث فيه عن التقديم والتأخير وأغراضه البلاغية لكنه سلك في ذلك مسلكين:

الأول : الإطار البلاغي العام وفيه لم يخرج الجرجاني على سابقيه مثل سيبويه، وأن يجري بلاغة التقديم والتأخير على الأصل المعهود به، وهو العناية والاهتمام ويرى الجرجاني أن الاقتصار على ذلك يجعلنا نهون من هذه الظاهرة اللغوية إذا جعلنا غايتها تتوقف عند هذا الغرض ولذلك قال: «قد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: (إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم)، من غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك، وقد صغر أمر (التقديم والتأخير) في نفوسهم، وهونوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف. ولم تر ظنا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه»[(2)]

ويتجلى ذلك فيما أشار إليه الجرجاني في تطبيقاته حول (الاستفهام الحقيقي)، و(الاستفهام غير حقيقي)، وكذلك في (قضايا النفي) و(الاثبات)، وقد رأينا ذلك مع المستفهم بالفعل المضارع، والمضارع المنفي، والخبر المثبتت.

الثاني: الإطار البلاغي الخاص في التقديم والتأخير:

ونقصد بذلك الأغراض البلاغية التي توصل إليها الجرجاني من خلال التقديم والتأخير وفصل فيها كثيرا وسنذكرها جميعها بالتلخيص، وقد مثلنا لهذه الأغراض في النماذج التي قدمناها سابقا كما جاءت

[(1)]- تاريخ البلاغة العربية، عبد العزيز عتيق، ص 258

[(2)]-دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص108.

في كتاب دلائل الإعجاز ونبين من خلال هذه الأغراض العلاقة أو مجموع العلاقات التي تربط هذه الأغراض بالنظم عند عبد القاهر.

1_ التنبيه:

وقد رأينا كيف مثل الجرجاني في كتابه الدلائل لهذا الغرض في الجمل الاستفهامية ومثل لها بالشعر والقرآن الكريم والتنبيه كما يراه عبد القاهر هو لفت الانتباه إلى شأن المقدم في الجملة، وقد شرح عبد القاهر هذا الأمر جيدا، وفصله تفصيلا مبرزا غاية المتكلم في الكلام ومراده. وتفهم من ذلك إن الجرجاني في شرحه للأمثلة التي كان يدور فحواها حول الاستفهام بالهمزة خاصة إن التنبيه جاء بسياقات مختلفة تفيد العناية بشأن المقدم في العبارة أو الجملة. لخص الجرجاني هذا الغرض في ثلاث أمثلة نذكرها باختصار:[1]

المثال الأول: فسؤالك (أبنيت الدار التي كنت عليك أن تبنيها؟) فسؤالك هنا عن البناء وليس على من بنى الدار، وإذا كان سؤالك (أأنت بنيت هذه الدار؟) كان سؤالك عن من بنى الدار ولو قلت (أبنيت هذه الدار؟) كان الكلام فاسدا لأن تقديم الفعل يدل على الشك في حصوله، واسم الإشارة دل على وقوع الفعل وهو البناء فيناقض آخر الجملة أولها.

المثال الثاني: فإذا كان قصدك الشعر جاز لك أن تسأل (أقلت الشعر الذي في نفسك أن تقوله؟) وإن كان مرادك صاحب الشعر سألت (أأنت قلت هذا الشعر؟) ثم يذكر الجرجاني مواضع الفساد في الكلام كقولك (أكتبت هذا الكتاب؟)، وقولك (أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟) فيكون التنبيه في المثالين عاري من أثره البلاغي.

2 _ التقرير:

كما ذكرنا في هذه الدراسة في بداية الفصل الأول أن عبد القاهر في الإطار العام قسم الاستفهام إلى قسمين:

استفهام حقيقي.

---

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، ص 111، 112

واستفهام غير حقيقي.

ويرى ابن هشام أن التقرير في الاستفهام هو « حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر ثبوته أو نفيه»[1] أما الرضي فيرى أن التقرير حال الاستفهام هو« إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه»[2] وقال سعد الدين (793هـ): « حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر ثبوته أو نفيه»[3]

ركز الجرجاني على القسم الثاني لما يكتسيه من أهمية في كلام العرب وحتى في كتاب الله عز وجل ذُكرت الأمثلة فيه كثيرا من آيات القرآن الكريم.

فالعمل عند عبد القاهر الجرجاني هو الفاعل، فالأمر عنده مسند ومسند إليه والعلاقة الوظيفية وكذلك المعنوية بينهما. فإن كنت تريد الفاعل فأنت تقره على فعله باستفهامك، ومثاله كما سبق (أأنت فعلت ذلك). فغرضك من الاستفهام إنك تقرره بأنه هو الفاعل «وحيث كان المراد في التقرير حمل المخاطب على الإقرار، فإن تقديم الفعل يدل على إرادة تقرير المخاطب بوقوعه، وتأخير الفعل يدل على ثبوته والفعل ــ حال تأخيره ــ موجود إما على سبيل الحقيقة أو على سبيل الإدّعاء»[4] وهذا ما ذكرناه في الاستفهام على وجه الحقيقة والآخر على وجه الإدعاء.

ومثاله أيضا كما مر معنا في قوله تعالى: ﴿ **أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ**﴾ (الزخرف 40).

وقد قدم جميع الصور لهذا الغرض في الاستفهام غير الحقيقي، والاستفهام الحقيقي، وكان أثره كافيا وواضحا.

---

(1)- مغني اللبيب، ج1، ص 17

(2)- شرح الكافية، ج2، ص 234

(3)- المختصر، سعد الدين مسعود بن معمر التفتازاني (793هـ) ضمن شروح التلخيص، دار السرور، بيروت، ج2، ص 294

(4)- التقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجاني في كتابيه « الأسرار» و«دلائل الاعجاز»، أحمد بن صالح السديس، مجمع الأدب الإسلامي كلية اللغة العربية، مجلة العلوم العربية جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، العدد: 39 / 1437، ص 253.

3_الإنكار التوبيخي:

ذكرنا من خلال الأمثلة في عنصر الاستفهام الذي يراد من ورائه التوبيخ، والاستفهام الإنكاري وجئنا بالأمثلة التي أفردها الجرجاني لهذا الباب واستنتجنا الغرض البلاغي الذي يريده وهو الإنكار التوبيخي ويحمل معنيين:

التوبيخ بمعنى الإنكار والنفي.

التوبيخ بمعنى الكذب والمراوغة.

وقد عرفهما محمد أبو موسى بقوله: « والإنكار قسمان: إنكار توبيخي على فعل وقع أو يقع، والمقصود بالإنكار أنه ما كان ينبغي، أو أنه لا ينبغي أن يكون.. والقسم الثاني من الإنكار سماه البلاغيون الإنكار التكذيبي أو الإبطالي ومعناه في الماضي (لم يكن)، وفي المضارع (لن يكون)»[1]

وقد مثلنا لذلك في قصة إبراهيم مع قومه عندما حطم أصنامهم وقد استوفينا المثال بالتحليل والشرح.

4_ القصر:

ورأينا هذا الغرض من خلال أمثلة القصر التي أوردناها مع الفعل المضارع والماض وقلنا أنه لا فرق في الدلالة بين الأمرين سواء جاء الفعل مضارعًا أو ماضيا.

وذكرنا أن هذا الغرض (القصر) أخص في الدلالاته من التأكيد حتى ولو تراءى للسامع أو القارئ صورة التأكيد في الأمثلة فهي تحمله على الظاهر لا على وجه الحقيقة، وعبد القاهر الجرجاني لم يطل كلامه في هذا الباب كثيرا بل ركز على أغراض الكلام وما ينتجه من معاني لا غير.

ورأينا من خلال الأمثلة في الجملة المنفية على وجه القصر أن مفهوم الكلام عند الجرجاني «أن تقديم المسند إليه بعد النفي على المسند الفعلي يفيد القصر دائما»[2].

---

[1]- خصائص التراكيب، دراسة بلاغية، د: محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط4، 1429 هـ / 2008م، ص 229، 232.

[2]_ ينظر: المطول، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني(793 هـ) مطبعة أحمد كامل، تركيا، (1330 هـ)، ص 108.

وحتى نبين الأمر أكثر في التفريق بين الاختصاص والقصر إليكم هذا المثال في قوله تعالى: ﴿**لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ (39) بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ**﴾ (الأنبياء 39 _ 40).

الشاهد في الآية: (**وَلَا هُمْ يُنصَرُون**) دلالة القصر واضحة ولا تحتاج إلى دليل بل خص الذين كفروا بعدم الإنتصار. فعدم الإنتصار مقصور على الكفار لا غيرهم، فخص الكفار بذلك.

وفي الشاهد الثاني: (**وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ**) فهؤلاء غير مقصورين لوحدهم بهذا الخطاب، فليسوا وحدهم المختصين بعد الإنتظار.

5_ التأكيد والتقوية:

رأينا في هذا الغرض ومن خلال الأمثلة في التقديم والتأخير ومسألة تقديم الاسم على الفعل وما يمكن إستنتاجه من خلال كتاب (الدلائل) أن المعنى لا يكون قائما في كل الحالات ونقصد به المعنى الذي يتركه تقديم الاسم على الفعل.

وأنّ تقديم الاسم والفعل كما ذكر الجرجاني قد يفيد أغراض عديدة:

التقوية

التأكيد

القصر، والقصر فيه واضح لا يحتاج إلى تدليل.

والتأكيد في تقديم الاسم على الفعل هو تمكين المعنى في نفس السامع وهو أسلوب يلجأ إليه المتكلم، ودأبت علية العرب أيضا ولا ضير أن نقيد هذه الأمثلة للتوضيح فمثلا كقولنا (وهو يحب الثناء)، (هو يعطي الجزيل) و(هذه الأمثلة ذكرها الجرجاني)، فأنت بتقديم الضمير على الفعل المضارع أكدت على أنه يحب الثناء، ويحب الجزيل. وتمكين هذا المعنى في نفس سامعه، وإذا كان التقديم مع الفعل المنفي فإنك تنكر عليه هذه الصفات كقولك (أنت لا تحسن هذا) لو قدمت الفعل المنفي على

وينظر:خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل غلم المعاني، د.محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط 6، 1425 هـ/ 2008م.

إسمه كان الكلام ضعيفا وقد فقد قوته ولذلك فأنت بتقديم الضمير، والاسم على الفعل المنفي أكدت أنه لا يحسن هذا الفعل وقويت المعنى في نفس سامعه بأنه لا يحسن فعل هذا، وقد بينا هذا الأمر بالتمثل من كتاب الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿**وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ**﴾ (الفرقان 03)

وفي النفي مثاله في سوره المؤمنون قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ**﴾ (المؤمنون 59)

الشاهد: (**هم بربهم لا يشركون**)وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ (الانفال 55) والشاهد هنا (**وهم لا يؤمنون**)، ولذلك ركز عبد القاهر في النفي مع الفعل مع تقدم الاسم عليه فيه نية يراد من ورائه التأكيد والتقوية.

ويتجلى هذا الغرض أكثر مع (إن) المتصلة بالضمير فإنه يفيد القوة مع النفي كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾ (المؤمنون 117).

6_ التحقيق مع الضمان والوعد:

وهو أسلوب إستخلصه الجرجاني من خلال أوضاع الكلام التي احتملها في الأمثلة التي في كل مرّة يسوقها ومن هذه الأمثلة، كقولنا: (ضربت عبد الله)، (عبد الله ضربته).

فقال: «و(إنما) قلت: (عبد الله) فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء»[1] فالفعل في حد ذاته دال على تحقيق عمله بأن عبد الله هو المضروب.

ويقول الجرجاني: «وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة غفلا مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد، والإحكام ومن ههنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر ثم فسر. كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمه/ إضمار »[2]

ولتفسير المسألة أكثر نسوق هذا المثال قي قوله تعالى: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا. وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا** ﴾ (الشمس:09-10) وهذا إعلام من الله تعالى لعباده جميعا أن الفلاح قرين النفس الزكية،

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 131

[2]- المصدر نفسه، ص 132

والخيبة والخسران قريتة النفس الضالة المنحرفة، وبهذا تحقق الضمان من الله تعالى بالفلاح للنفس المؤمنة الزكية، والضمان من الله بالخسران للنفس العصية، فوعد الله نافذ في ذلك ومزيل لأي شك قد يراود العقل فهو من خلق النفس وسواها وألهمها فجورها وتقواها.

وساق الجرجاني العديد من الآيات التي توضح ذلك في قوله تعالى: (**فإنها لا تعمى الأبصار**) فهي أبلغ من أن نقول (فإن لا تعمى الأبصار) فارتباط الضمير بيان سبيل إلى تنبيهنا أن الأبصار لا تعمى، وضمان ذلك تحقيق رب العزة بالفعل (تعمى) مع النفي.

وقوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ**﴾ (المؤمنون 117) التأكيد على ضمان أن الكافر لا يفلح، ويُفهم من الكلام وعد الله الذي يتحقق لا محالة.

7_ تحديد الجنس مع القصر:

رأينا في مسألة تقديم النكرة على الخبر الفعلي، أن التقديم يفيد العناية والإهتمام كما ذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني، وأن تقديم الفاعل يفيد التنبيه إليه. كقولنا:أزيد كتب الدرس؟ فإنك نبهت السامع على أنك تريد زيدا لا غيره.

عندما ذكر عبد القاهر الجرجاني هذا اللون من الألوان البلاغية (تحديد الجنس) ذكره في سياق الموازنة بين تقديم الفعل، وتقديم الاسم، والمزية بين الأمرين.

وقد رأينا ذلك في مسألة الاستفهام بالجملة الاسمية في قولنا: (أرجل جاءك) فأنت تسأله عن جنس من جاء إن كان رجلا أو امرأة. وإذا كنت تريد عين من جاء بالتحديد فأنت تسأله مباشرة (أزيد جاءك أم عمرو) فأنت تريد تحديد جنس من جاء بإسمه وبعينه إن كان زيدٌ أم عمر.

وعبد القاهر الجرجاني يريد من خلال هذه الأمثلة أن يقدم لنا التعليل، والمسوغ في عدم الابتداء بالنكرة إلا لدلالة معنوية تخصه فرأى ابن الشجري «أن الابتداء بها مفيد إذا أخبرت عنها بجملة تتضمن اسما معرفة كقولك (إمرأة خاطبتني)»[1]. مع تحديد الجنس والقصر على إمرأة لا غيرها.

---

[1]- أمالي ابن الشجري، علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت:542هـ)، ت: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط 1، ج2، ص 193.وينظر:مجلة العلوم العربية، ع: 39، ص 279.

والجنس كما ذكر عبد القاهر في دلائل الإعجاز في باب تقديم النكرة قد يكون جنسا عاما، وقد يكون المراد من الجنس صفته كقولك: (أرجل طويلٌ جاءك أم قصير) أو (نحيف أو سمين) وغيرها من الصفات.

نستخلص من كل ذلك أن الجرجاني يتتبع الإطار التركيبي للكلام من حيث وظيفته الكلامية لا من حيث البناء العام للكلام وترتيبه لأن ذلك معهود عند المتكلم «فإذا قلت: (ما جاءني إلا زيد) كان المعنى أنك قد قصرت المجيء على زيد، ونفيته عن كل من عداه. وإنما يتصور قصرُ الفعل على معلوم ومتى لم يُرَدْ بالنكرة، لم يقف منها السامع على معلوم، حتى تزعم أني أقصر له الفعل عليه، وأخبره أنه كان منه دون غيره»[1] وهذا ما يعضد كلامنا أن عبد القاهر يريد المعاني التي يبنيها التركيب من المفردات.

ويقول في ذات السبياق: «واعلم أنا لم نرد بما قلناه، من أنه إنما حسن الابتداء بالنكرة في قولهم: (شرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)، لأنه أريد به الجتس، أن معنى (شر)و (الشر) سواء، وإنما أردنا أن الغرض من الكلام أن نبين أن الذي أهر ذا الناب هو من جنس الشر لا جنس الخير»[2]وهنا بين جنسه من حيث العمل أنه صاحب شر لا صاحب خير.

التقديم والتأخير أصل من أصول بناء نظرية النظم:

من خلال هذه الدراسة المعمقة في باب التقديم والتأخير ورأينا ذلك حتى في ثنايا المعرفة والنكرة، والقصر يأخذنا الكلام إلى القول أن التقديم والتأخير هو أصل من أصول بناء نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني.

ألا ترى كيف كان عبد القاهر يفاضل بين الأمثلة التي كان يذكرها في كل باب، ويذكر المزية من ذلك كما رأينا سابقا. بل يقارن بين الأقوال في تفاصيلها بعضها ببعض وقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه (أسرار البلاغة) ويعدّ من الكتب الأساسية في نظريته النظم يقول: «ومن هاهنا يتبين للمحصل، ويتقرر

---

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص144

(2)- دلائل الأعجاز، ص 144

في نفس المتأمل كيف ينبغي أن يحكم في تفاضل الأقوال إذا أراد أن يقسم بينها حظوظها من الإستحسان، ويعدّل القسمة بصائب القسطاس والميزان»[1]فعبد القاهر الجرجاني لم يركز على مفردات الكلام من حيث تركيبها الوظيفي (الإعراب) فحسب. بل فدائرة الصحة النحوية عنده تعدّ القلعة الأولى لبناء نظريته _ النظم _ وهي توخي الالقوانين المعهودة للنحو، فكان يبحث عن المضامين التي تتركها مفردات الكلام متعالقة متجانسة في الجملة الواحدة أو العبارة الواحدة، وحتى يتضح الأمر أكثر إليكم قوله: «واعلم أن عرضي في هذا الكلام الذي إبتده والأساس الذي وضعته أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تختلف وتتفق، ومن أين تجتمع وتفترق. وأفصل أقياسها، وأنواعها، وأتتبع خاصّها ومشاعها وأبين أحوالها في كرم منصبها من العقل وتمكنها في خصاله وقرب رحمها منه، أو بعدهاحين تنسب عنه»[2].

فالكلام عند عبد القاهر الجرجاني تصور في الذهن ووقع في المعنى لدى السامع، وجنس من المزية في أحواله. فالكلام حتى يخرج بصورته المعهودة عند المتكلم يمر على مراحل أبرزها: التصور الذهني، ثم السليقة أو الفطرة، ثم الغاية من الكلام، فعبد القاهر يريد أن يصل بنا من خلال هذه الظاهرة اللغوية (التقديم والتأخير) إلى الكلام المنطوق، والكلام المقدر. فالمنطوق له معنى الجلي الظاهر، والمقدر ما لم ينطق وتشعر باختفائه فعندما نقول:(أأنت زيدٌ؟) فإن الظاهر أنك تريد زيدا وتتحقق منه إن هو أو غير ذلك. وما يخفيه هذا الظاهر هو تكلم الحركة اللغوية المقبوعة في الذهن والتي تصور لنا كلاما خفيا يبرزه الظاهر منه بقرينة ما قد تكون لفظية أو معنوية، أو يفرضه السياق نفسه فأنت لا تريد زيدا ربما لمعرفتك زيد وربما تريد زيدا لتعرفه. وهذا ما أشار إليه تشومسكي نعوم من خلال إجرائه لعمليات تمثيلية في الكلام بقوله: «الأثر واحد من المقولات الخالية التي لها خصائص تظهر في التمثيلات العقلية، لكنها لا تنطق، أي أنها ظاهرة لعمليات العقل، لكنها لا ترسل أي إشارة إلى عمليات النطق»[3] وهذا ما أكده الجرجاني بالمعنى الخفي الذي يريد المتكلم أن يعرفه السامع كقولك (السماء صافية) فأنت لا تخص

---

[1]- أسرار البلاغة، ص 04

[2]- المصدر نفسه، ص 26

[3]- تشومسكي نعوم في العامل والأثر الموصوف، شفيقة العلوي، أطروحة دكتوراه لغة عربية، جامعة الجزائر 2002، ص 131

بكلامك صفاء السماء ولربما تريد أن السماء صافية واليوم جميل يوم نزهة، وتفسير الجرجاني للمعاني الخفية في النفس ترجمة واضحة لتأثره بمذهبه الأشعري الذي نلمسه في جل شروحه قي الأمثلة التي سقناها من كتابه دلائل الإعجاز.

وقد رأينا في هذا الفصل كيف بين لنا عبد القاهر الجرجاني مزية الكلام في التقديم أو التأخير الذي يلائم الموقف وفيه يجنح المتحدث إلى التغيير في البناء التركيبي للجملة حسب مايريده وما يرغب في إيصاله إلى السامع. وقد بيّن عبد القاهر الجرجاني أن ذلك معهود عند العرب في لغاتهم وهذا أيضا كثير في القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين فانظر إلى قوله تعالى: ﴿**خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ**﴾ (الحاقة 30، 31) (قدم لفظ الجحيم) على فعله لأنه أدق لغة وأرق حسنا، وأكثر موسيقى، وهذا سر انجذاب القارئ المسلم إلى القرآن، وتأثره به معنىً وبلاغة، وعقيدة [1]. «فالتغيير في بناء التركيب اللغوي ظاهرة أسلوبية، بيانية وجمالية؛ تسلسلية (أي التركيب) وتحافظ رغم ذلك على معناه ودوره الخطابي وتحييه للقارئ السامع فيروق له»[2].

ويظهر ذلك جليا في العديد من آيات القرآن الكريم وعلى سبيل المثال في قوله تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماءُ) يرى عبد القاهر الجرجاني أن التقديم والتأخير يخضع إلى ترتيب معين يفرضه المتكلم للحاجة إليه فهو يرتب الكلام بباعث نفسي أي ذاتي.«وأن ناطقية الإنسان هي عقله، وليست لسانه، وما دام هذا هو جوهر الكلام فيجب أن تقرأه في الجملة التي يقرأ منها، وأن تتحسس فيه حركة العقل ونسق العقل، وأن ترى به وفيه صفحة النفس التي صاغته»[3]

وهذا هو الإطار الذي سار عليه عبد القاهر الجرجاني في تبرير جل قضايا التقديم والتأخير الذي يعدّ أصلا من أصول نظرية النظم.

تفرز لنا ظاهرة التقديم والتأخير معاني نحوية مختلفة، وهي في الحقيقة كما ذكرنا آنفا هي معاني ذهنية، وهي التي تحدد العلاقات بين المفردات والأشياء التي يريدها المتكلم. وإذا رسمت هذه المعاني

---

[1]- ينظر: أوضح المسالك، ج2، ص 20

[2]- تشومسكي نعوم في العامل والأثر الموصوف، شفيقة العلوي، ص 120

[3]- مجلة العلوم العربية ص 286

رسمها الصحيح، ووضعتها في موضع الكلام اللائق بها الذي لا يخرج عن الإستخدام اللغوي السليم يتحقق نظام التأليف في الجملة وفي الكلام عموما، وهو الذي يحقق الغرض والغاية منه وهو الإفهام.

عند دراستنا للتقديم والتأخير لم نخرج من إطار العامل والمعمول والعمل، بل نجد أنفسنا وسط دائرة الإسناد (المسند والمسند إليه) فالجملة في الغالب تبنى على الإسناد وهو الأساس في بنائها لكن تترابط هذه الجمل وفق أسلوب معين يريده المتكلم، والأسلوب في الحقيقة يفضي إلى حاجة المتكلم للتعبير عن أي فكرة يريد إيصالها للآخر وتباين هذه الأساليب من حيث الغرض والغاية، وأوضاع الكلام نفسه وهنا يخرج الكلام من بناء عام جاف إلى الرفعة والسمو فيتذوقه السامع لما حسن فيه من الصياغة وبراعة التصوير.استطاع الجرجاني أن يوظف براعته باستقلالية واصحة في الولوج إلى قضايا الإعجاز القرآني من خلال الظواهر اللغوية التي شكلت الوعاء المثمر لعلم المعاني الذي نهل منه الذين جاؤوا من بعده كالزمخشري، والسكاكي وهي حقيقة لا ينكرها عاقل، ولا نغفل أن السكاكي في تقسيمه لعلوم البلاغة وجعلها علوما ثلاثة (البيان، والمعاني، والبديع) ارتكز على أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز للجرجاني يقول الخولي في ذلك: «معالم البحث البلاغي المقسمة على هذه الثلاثية لا تزال غير واضحة حتى القرن الخامس نفسه ضاربا في ذلك المثل بكتابي عبد القاهر (الدلائل) و (والأسرار) حتى جاء السكاكي فأرسى حدودها وجلى معالمها وأتى في ذلك بما فتن الخالفين»[1] فالسكاكي أجمل ونظم ما جاء به الجرجاني وقسم وبوب دون أن يخرج عن الوعاء الذي جاء به الجرجاني.

ومن جانب آخر فإن الجرجاني تخطى جانب الوصف للكلام من حيث هو مفردات مجردة بل فسر ذلك الكلام الموصوف ببيان مقتضاه. ولم يجعل الجرجاني مسألة العناية والاهتمام هي العلة الوحيدة والكبرى في قضية التقديم والتأخير بل جعل لها عللا أخرى كما رأيت في تقدّم اسم في الاستفهام، وتقدم الفعل في حال الاستفهام، والفروق بينهما. وهذا يعلل أن الجرجاني كانت وجهته في تفسير الظواهر اللغوية (بلاغية). فالجرجاني يتتبع التغيرات التي تطرؤ على الجملة من تقديم وتأخير لمواضع الألفاظ والتي «لا تؤدي إلى تغيير جوهري في المعنى، بل ترتبط فقط بخصائص أسلوبية، وبين تغيرات

---

(1)- في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة، سعد عبد العزيز مصلوح، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، 2003م، ص23.

أخرى في الجملة تنجم عن تقديم أو تأخير موضع الكلمة في الجملة وتؤدي إلى تغيير جوهري في المعنى تنجم عنه تحولات قواعدية»[1]

ومن خلال هذه الظاهرة اللغوية _ التقديم والتأخير _ يظهر لنا أن الجرجاني يقعد للنظم وغايته في ذلك بيان إعجاز القرآن الكريم والإبانة عن سرّ بلاغته وتفرده بذلك. ويبدو أن عبد القاهر الجرجاني محيط إحاطة كاملة بالظواهر اللغوية وبعناصرها وبظروفها، فقد انتقى في ظاهرتي التقديم والتأخير وكذلك التعريف والتنكير؛ القضايا الحاسمة على شكل من التشبيه الذي ينبه القارئ لمثل هذه القضايا التي يستقيم بها الكلام ويروق، وكان في دراسته للنظم يتحرك بين مستويين:

المستوى النحوي: حيث يحيط بالصحة النحوية التي ترتكز على قواعد النحو وقوانينه.

المستوى الدلالي: الإحاطة بالمعاني وجمالها والولوج إلى البنية العميقة للجملة والنص في إطر الإبداع والجمال وفي ذات السياق يقول محمد عبد المطلب: «فالمعنى يشمل المستوى الأول الذي يختص بالصواب والصحة، وتأتي الدلالة في المستوى الثاني الذي يقوم على الاستدلال الذي يخضع بالضرورة للسياق والإيحاء»[2] وهنا الجرجاني جمع بين المستويين لأنهما هما عمق النظم، ولعل ما صادفنا في هذا التحليل ما يلي:

التعليق: والذي ارتسمت فيه مهارة المتكلم في استثمار العلاقات السياقية فيما بين المفردات أو الألفاظ. لرسم الصورة الكلامية المثلى في ذهن السامع في شكل متناسق سلس وبسيط. ألا ترى فيما سبق أن الجرجاني يوقفك عند المزية _ مزية الكلام في قولك كذا.. أو أن تقول كذا.. ثم يعلق بقوله: (أنه لا يليق أن تضع هذا مكان هذا إلى العديد من تعليقاته).

لكن ركز عبد القاهر في ظاهرة التقديم والتأخير على ظاهرة الإسناد وهي أساس الظواهر كلها كما ركز على التخصيص باعتباره من مفردات الظاهرة اللغوية التي يبين على أساسها الكلام في العديد من الأوضاع أو في حال ما يقتضيه المقام.

---

(1)- الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، جعفر دك الباب، مطبعة الجليل، دمشق، 1980، ص115.

(2)- دراسات أدبية- البلاغة والأسلوبية- محمد عبد المطلب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1984م، ص51.

لا يقف الجرجاني عند الإعراب لبيان المعاني الوظيفية للأجزاء التحليلية بل يرسم لك مسارا دقيقا يوضح من خلال غايات التعليق وأهدافه ليصل بك إلى معاني التركيب الحقيقية في الجملة العربية وليفسر لك معنى المقال ومعنى الأسلوب وبيان أغراضه وهذا من أساسيات نظريته (النظم).وهذا الذ ذهب إليه تشومكي نعوم «إلى تحويل المعنى النحوي إلى بنية عميقة غير قابلة للظهور إلا من خلال بنيات سطحية متنوعة في الجمل التي ننطقها أو نسمعها، وهذا ما فع عبد الثقاهر لى التحدث عن متعلقا الفعل وكونها تغير معنى الجملة»[1]

أدرك عبد القاهر الجرجاني من خلال الأمثلة التي قدمها في التقديم والتأخير أو القصر أو التعريف والتنكير أنها أمثلة لها أهميتها، وإذا نظرنا إلى منطق الجرجاني رأيناه يريد من خلال تعليقاته الخروج من الأوضاع الجافة للإعراب التي لحقت بلغتنا قبل زمن الجرجاني وأصبحت حبيسة الظواهر الشكلية من حيث البناء أو النصب أوالرفع أوالجر. وكأن التراكيب تدرس لغاية التركيب نفسه دون النظر إلى الأبعاد الحقيقية لأوضاع الكلام وتركيبه، الجرجاني تفطن إلى ذلك ليصوغ لنا أن التراكيب تعمل في سياقها جملة من العلاقات التي تعبر عن معنى في ذهن المتكلم، وهذا المعنى قد تحدد في العبارة الواحدة من خلال تقديم اسم على فعل، أو فعل على اسم، أو في قصر وحذف، أو في تعريف وتنكير. فكلها تعبر عن الصياغة الفعلية للغة، والمعاني التي تتركها في ذهن السامع. ويخلص الجرجاني إلى أن إعجاز القرآن في آياته يمثل الدائرة المطلقة التي لا يمكن أن يصل إليها أحد من البشر، وقي ذات السياق يقول ابن خلدون: « اعلم أنها عبارة عندهم عن المنوال الذي ينسج فيه التراكيب أو القالب الذي يفرغ فيه، ولا يرجع إلى الكلام باعتبار إفادته أصل المعنى هو وظيفة الإعراب لا باعتبار إفادته كمال المعنى من خواص التراكيب الذي هو وظيفة البلاغة والبيان، ولا باعتبار الوزن كما استعمله العرب فيه، الذي هو وظيفة العروض فهذه العلوم الثلاثة خارجة عن خارجة عن هذه الصناعة الشعرية»[2] وهنا يشترك ابن خلدون مع عبد القاهر الجرجاني قي المبادئ الأولى لأصول نظرية النظم إلا أن الجرجاني لم يهتم بالجملة مجردة، وإنما اهتم بالتراكيب معللا إياها بالإسناد وهذا ما يجعلنا نطلق عليها مصطلح السياق، والجرجاني لم

---

[1] – اللسانيات والبداغوجيا، علي آيت أوشان، ص36، ينظر: دلائل الإعجاز ص415-417.

[2] – المقدمة، عبد الرحمان ابن خلدون، دار القلم، بيروت ط1 1978م، 570.

يذكر الألفاظ المفردة المجردة وإنما يذكرها في تعالقها بعضها ببعض لتحقق المعنى في صياغة محددة وهذا مايصطلح عليه اليوم بالأسلوبية، « الأسلوبية الآن تتخصص بالبحث على نوعية العلاقة الرابطة بين حدث التعبير ومدلول محتوى صياغته»[1] وبذلك تجاوز الجرجاي البناء اللغوي الشكلي والنمط انفكري والنفسي ليغوص في نظم لمعاني وماتحتويه من درر لأن «بناء التراكب اللغوية ونظم الكلام وتأليفه يحتاج إلى دقة في الفهم، وروية وبعد في الرؤية والبحث عن الدلالات المختلفة وما يستتبعها من المعاني القائمة كلها على قواعد النحو»[2]

وختاما فالجرجاني قفز قفزة نوعية في تحليله لهذه الظاهرة اللغوية _ التقديم والتأخير _ وبالفعل لمسنا من خلال التطبيق على الظاهرة أنه أراد الخروج عن سابقيه الذين حصروا أنفسهم فياتجاه دراسة المبنى وقواعده، ولم يكن قصدهم المعنى إلا في بعض المواقع القليلة التي لا تكاد تذكر، الجرجانيهنا برع في تقديمه الصورة الحية للغة من خلال هذه العناصر (النظم، والبناء، والترتيب، والتعليق).

أدرك الجرجاني الأبعاد الحقيقية للنظم فأخرج المعاني النفسية إلى أشياء مجسمة محسوسة وأبانها من الغموض إلى الإدراك والجمال، وقد فتحت آفاقا جديدة لميلاد نظريات حديثة في أفق الدراسات المعاصرة.

وما نشير إليه أن عبد القاهر الجرجاني وهو يوظف الأمثلة للوصول إلى الأغراض البلاغية المختلفة لم يقف عند حدود الجملة الواحدة بل تعدّاه إلى عدة جمل في الصياغة الواحدة للوصول إلى المعنى.

---

(1)_ البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، ط7، 1987م، ص24.

(2)_ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، عبد القتاح لاسين، الرياض، دار المريخ للنشر، ص106.

الفصـل الثالث:

تفاعل العوامل والمعمولات في ظاهرتي الحذف والذكر، والوصل والفصل.

توطـــــئـــة:

يعد الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها جميع اللغات الإنسانية في العالم لكنها في اللغة العربية لها قيمتها الذوقية والجمالية، ومن حيث تجليها في العربية لقوة هذه اللغة وكثرة مفرداتها وتميزها عن بقية اللغات بعدة مظاهر ليس هذا مجال ذكرها لأن الذي يعنينا هو هذه الظاهرة.

وما يمكن تأكيده في هذا المقام أن الظاهرة نالت حظها في الدراسة عند اللغويين وعند البلاغيين على السواء. بل نرى الدراسة البلاغية للظاهرة هي تاج الدراسة اللغوية إلا أن الظاهرة قديمة قدم النحو العربي في نشأته وتطوره. ولذلك علماؤنا القدماء لم يقفوا على هذا المصطلح بالتعيين الدقيق كما في المصطلحات التي خضعت لعدة مراحل ثم تطورت واستقرت على معنى يسري دورانه في دوائر العلم جميعها.

فمن علماء اللغة من خلط بين الحذف والإضمار وعدّ الحذف إضمارًا، والعكس صحيح «وهو موجود عند اصطلاح النحويين بمعنى أن يسمى الحذف إضمارًا»[1].

ومنهم من وضع فروقا بين الحذف والإضمار نستطيع أن تقول عنها الفروق التقليدية أي التي تخص المبنى وتتوقف عند هذا الحد.

ونجد ابن مضاء القرطبي ينتقد هذا الخلط بين المصطلحين واستعمالهما بمعنى واحد فيقول: «الفاعل يضمر ولا يحذف»[2] والقصد من قوله إن الفاعل إذاً لم يظهر في الجملة إعراب ضمير مستتر على التقدير وقد رأينا في الفصل النظري آراء ابن مضاء القرطبي الذي ينطلق من نزعته الدينية – المذهب الظاهري – فهو يفسر الظواهر بشكلها لا بمضمونها، وهذا ليس مجال للنقد، فابن مضاء القرطبي له فضل في إشعال جذوة إعادة النظر في النحو العربي وإخراجه من جموده إلى حيويته التي كان عليها.

---

[1]- البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي، دار الفكر، بيروت، (د، ط)، 2000، ج 3، ص 86.

[2]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص130.

فلا يهمنا كثيرا اختلاف اللغويين في تحديد مصطلح الحذف من الإضمار بقدر ما يرسمه البلاغيون لهذه الظاهرة لأنهم الصنف الأقدر للتعرف على أغراضها ومضامينها، فالحذف أو الاضمار لكل له مزيته.

أما الفصل والوصل فهو من الظواهر اللغوية الهامة بل يعدها العلماء أنها من الفنون الرائعة والتي لا يبرع فيها أحد إلا إذا برع في سائر فنون البلاغة. وعلى العموم فالوصل عطف الشيء على الشيء بحرف الواو، والفصل تَرْك عطفه فهذا هو الضابط العام للوصل والفصل، فمعرفة الفصل من الوصل مسلك دقيق وغامض ولا بدّ لمن أراد معرفة ذلك أن يكون ملما بمعاني البلاغة وفنونها.

قال الجرجاني: «اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها عن بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُلص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفرادُ. وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: (معرفة الفصل من الوصل) ذلك لغموضه ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد، إلا كمل لسائر معاني البلاغة »[1].

فلنقف على هذا التعريف باستخلاص النقاط الآتية:

1_ الوصل هو عطف الجمل بعضها ببعض، والفصل هو أن يأتي بالجمل منثورة دون عطف، فيستأنف بالجملة بلا وصل بحرف العطف.

2 _ ظاهرة الفصل والوصل من الظواهر التي إعتادها العرب في لغاتهم، ولا يمكنك أخذ ذلك إلا من أعرابي خُلص، المتمرس، والفصيح.

3_ إن الفصل والوصل قد يقع في مفردات الكلام، وقد يقع في الجمل، وقد يأتي الوصل والفصل لأسباب وأغراض بلاغية سنراها في مبحث الوصل والفصل.

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 222.

المبحث الأول: الحذف وأثره في المعنى.

تناول أهل البلاغة الظاهرة وعرفوها بعناصرها وأغراضها البيانية ومعانيها التركيبية، وفي هذا المقام انتقينا جملة من التعريفات نراها لصيقة بهذه الدراسة لما تكتسيه من أهمية في تطور مفهوم الحذف عند أشهر علماء البلاغة.

تعريف الجاحظ:

ارتبط مفهوم الحذف عند البلاغيين منذ النشأة الأولى بمفهوم الإيجاز، وقلة اللفظ، وهذا ما عند الرماني، وأبو سنان الخفاجي (ت:466هـ)، أما الجاحظ فيعد المحطت الأولى لوضع مفهوما بسيطا للحذف فعرفه بقوله:« والإيجاز ليس يعني به قلة عدد الحروف واللفظ، وقد يكون الباب من الكلام من أتى عليه فيما يسع بطن طومار(الصحيفة) فقد أوجز وكذلك الإطالة، وإنما ينبغي له أن يحذف بقدر ملا يكون سببا لإغلاقه ولا يردد، وهو يكتفي في الإفهام بشطره، فما فضل عن المقدار فهو الخطل (الكلام الفاسد)»[1]

ونقل مصطفى شاهر خلوف في كتابه أسلوب الحذف في القرآن الكريم تعريفا نسبه إلى الجاحظ بقوله: «هو إسقاط بعض العناصر من النص لغرض من الأغراض البيانية مع وجود دليل عن الحذف»[2] هذا التعريف يوضح لنا أن الجاحظ لم يحط إحاطة كاملة بحقيقة الحذف بل هذا التعريف على عمومه ينقلنا إلى الغموض لا إلى الوضوح فإسقاط عنصر من العناصر في النص لا يحدد المفهوم حقيقة فهناك عدّة مفردات تسقط من الجملة ولا تعد حذفا عند أهل اللغة والبلاغة.

---

[1]- الحيوان، الجاحظ، ت: عبد السلام محمد هارون ، مصر، مكتبة مصطفى الباي الحلبي و أولاده، ج1، د.ت.، د.ط، ص91.

-وينظر: سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، القاهرة، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده مصر، د.ت، 1969م، ص203.

[2] - أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والاعجاز، مصطفى شاهر خلوف، دارالفكر الأردن، عمان، ط1، 2009، ص15

تعريف عبد القاهر الجرجاني:

عرف بالحذف وبين خطورة هذه الظاهرة وبين أغراضها، كما بين أنواعها، والمواضع التي يستحسن فيها بقوله: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن»[1] هذا التعريف أبلغ من أي تعريف سبقه، أو جاء بعده حتى الذين انتقدوا عبد القاهر الجرجاني في ذلك لم يقدموا الشيء المغني عن ما قدمه وشرحه في كتابه (دلائل الإعجاز) والذين ساروا على نهجه كان لهم المفتاح الذي ولجوا به إلى أسرار البلاغة ألا ترى قوله: ترك الذكر، أفصح من الذكر وهي ملائمة ترك اللفظ أو الحرف أنسب من ذكره في المعنى بل تزيد العبارة فصاحة وبلاغة.

إن الحذف عنده أشبه بالصمت الذي تقرؤه لغة العيون وتفهم مراميه دون أن تنطق به، وهذا أزيد للإبانة والإفادة، وأشبه بالذي ينطق وتفهم دلالة نطقه، وترى المزية في عدم نطقه فلو نطق باللفظ أو الحرف ذهبت المزية وحل القبح في الكلام، وهذا سر بيان الحذف من الذكر.

وما يمكن تأكيده أننا في هذا الفصل نركز على المسائل التي وردت في هذه الظاهرة اللغوية العجيبة من كتابي (الدلائل) و(الأسرار) ولعل الجرجاني اختار المسائل التي من شأنها خدمة ما كان يريد الوصول إليه وهو (النظم). ولكن هذا لا يمنع أن نذكر أنواع الحذف على سبيل الحصر وباختصار فالقول بالحذف معناه الوصول بالكلام إلى أكمل صورة له من الإيجاز والبيان.

فهو يتنوع بتنوع أغراضه وأسبابه ويمكن أن نضع الحذف في مجموعات أربع:

الحذف في الاسماء.

الحذف في الأفعال.

الحذف في الحروف.

الحذف في الجمل.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 146

إلا أن عبد القاهر الجرجاني ركز على بعض الأنواع دون الأخرى لما تكتسيه من أهمية في توضيح هذا اللون من ألوان علم المعاني. يقول في ذلك:« وهذه جملة قد تنكرها حتى تَخْبُرَ، وتدفعُهَا حتى تنظرَ وأنا أكتب لك بديئا أمثلة مما عرض فيه الحذف، ثم أنبهك على صحّة ما أشرت إليه، وأقيم الحجة من ذلك عليه»[1].

عند السكاكي: لفد اسنكملت علوم البلاغة في عصر السكاكي وتقرعت إلى علوم ثلاثة (البيان، والمغاني، والبديع)، ويرى السكاكي أن علم المعاني ارتبط بأهم الظواهر اللغوية ومن بين هذه الظواهر الذكر والحذف، ومايمكن الإشارة إليه أن الحذف والقصر ارتبطا بالإيجاز فأهل البلاغة كانوا يسمون هذا اللون بإيجن ويعد الإيجاز ضرب من علم المعاني، فرب لقظ قليل يدل على معنى كثير، ورب لفظ كثير يدل على معنى قليل[2]

وارتبط الحذف والذكر عند السكاكي بخواص تركيب الكلام في الإفادة والإبانة، والذي يتحكم في ذلك العقل واللفظ، وهذا ما أشار إليه السكاكي بقوله:« أن العقل دليل على الترك واللفظ دليل على الذكر»[3]

ويتبين مما سبق أن ظاهرة الحذف ارتبطت بالإسناد في خصائص حذف المسند أو المسند إليه، ويعد الحرجاني الدائرة العلمية الأساسية التي دارت فيها علوم البلاغة الثلاثة، ومن جاؤوا بعده كانت لهم إصافات بسيظة لا تعدو إلا أن تكون شروحا للقواعد التي وصعها الجرجاني في علم المعاني.

وهذا دليل على أن الجرجاني قد استفاد من سابقيه وعلى رأسهم سيبويه الذي أصل لهذه الظاهرة لغويا وبين القواعد التي تتحكم فيها. ونبدأ بأول مسألة في الحذف عنده والذي تطرق لها بالتفصيل وهي:

---

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 146

(2)- ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، ت، محمد الدين عبد الحميد، اتمكتبة العصرية، بيروت، 1999م، ج2، ص68.

(3)- مفتاح العلوم، السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط، ص70.

حذف المبتدأ :

يحذف المبتدأ جوازا ويعرف ذلك من خلال سياق العبارة، أو الجملة، ويحذف لكون الخبر يلم به ويدل عليه فلا يكون هناك ضرورة توجب ذكره فحذفه أوجب من ذكره وسنمثل لذلك من خلال الأمثلة التي أوردها الجرجاني في كتابه (الدلائل).

ومن أمثلة حذف المبتدأ في هذين البيتين من الشعر وقد أنشدهما عن صاحبهما –سيبويه–.

اَعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ * وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ المَكْنُونَةَ الطَّلَلُ**

رَبْعٌ قُوَاءٌ أَذَاعَ المُعْصِرَاتُ بِهِ * وَكُلُّ حَيرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ** [1]

ضوالشاهد في البيتين «(رَبْعٌ قواء) ففيه حذف مبتدأ، والتقدير ذاك رَبْعٌ أو هو ربع على الاستئناف، وأذاع المعصرات به استئناف معلل لقفر الربع، ومجيء الاستئناف بعد الاستئناف يدل على حال الواجد المعنى، الذي أفعمته الأحزان، فلا يقدر على اتصال الكلام، وهذا أولى من مراعاة التبعية في تلك الجمل وقد استبعد الشيخ التبعية في (ربع) لسبب نحوي يبدو من تعقيبه الموجز»[2].

أي حذف المبتدأ في نحو ذاك (رَبْعٌ) أو على جملة الاستئناف فيستأنف في التقدير بالضمير هو بقولك (هو ربع)

وهذا شكل من أشكال الحذف ذكره الجرجاني.

ومثله:

هَلْ تَعْرِف اليَــومَ رَسْمَ الـدَّارِ وَالطَّلَلا * كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيقَلِ الخِلَلَا.**

دَارٌ لِمَــرْوَةَ إِذْ أَهْــلــي وَأَهْــلُــهُم * بِالــكَانِسِيَّةِ نَرْعَى اللَهْوَ وَالغَزَلَا**[3].

والشاهد في البيتين: (دارُ لمروة) وحذف المبتدأ (تلك دارُ) وذكر عبد القاهر الجرجاني قول شيخه

---

(1)- البيتين في الكتاب، لسيبويه، ج1، ص142، ونسبهما البغدادي في شرح شواهد المغني لعمر بن ربيعة، وليسا في ديوانه.

(2)- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 223، 224

(3)– البيتين في الكتاب، لسيبويه، ج1، ص142، وينسبان لعمر بن ربيعة، وهما في ملحقات الديوان.

أبا الحسن الفارسي «ولم يحمل البيت الأول على أن (الربع) بدلُ من (الطلل)، لأن الربع أكثر من الطلل، والشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه، فأما الشيء من أقل منه ففاسد لا يتصور. وهذه طريقة مستمرة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل»[1]

فعبد القاهر الجرجاني لم يذكر سببا لحذف المبتدأ في المثالين السابقين إلا أنه أرجع الأمر إلى أن العرب تفعل ذلك إذا ذكرو الديار والمنازل.

وقد ذكر إبراهيم شادي عند شرحه لهذه الأبيات منهج الجرجاني في تتبعه للظاهرة ورصدها وتبيان أسبابها بقوله: «حذف المبتدأ إذا ذكروا الديار والمنازل، ولم يذكر لذلك سرا، وهو فيما يبدو عادة عربية في بناء الكلام يمكن أن ترجع إلى ما سماه البلاغيون المتأخرون بـ(الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر)، لأن ذكر المبتدأ يكون عبثا إذا كان مفهوما عند حذفه، ويدل ظاهر الكلام عليه، ثم إن في الحذف لمحة نفسية هي الإشارة إلى أن ما يشير إليه المحذوف إذا كان اسم إشارة أو أن ما يعود إليه المحذوف إذا كان ضميرا قد سقط من الوجود، ولم تبق سوى بعض آثاره، فيحسن أن يقال للذي زال وذهب (ربع)، ولا يقال: ذاك ربع، وأن يقال(ديار)، ولا يقال: تلك ديار.»[2]نقلنا هذا الشرح لطوله لأهميته في شرح الظاهرة والوقوف على أبعادها البلاغية والجمالية.

أما النحاة فعللوا هذا النوع من الحذف بكثرة الاستعمال، أي ما اعتادت عليه العرب في لغتها من حيث الاستعمال وهذا الذي ذكره الجرجاني في الأمثلة السابقة أن حذف المبتدأ يكثر عند ذكرهم للديار وهذا على سبيل العادة، وقد ذكر سيبويه هذا اللون من الحذف في كتابه بقوله:«وغيروا لأن الشيئ إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله»[3]

فكثرة الاستعمال عند سيبويه لا تعمم على السبب القياسي وإنما تؤخد سماعا كما هي عند العرب «فليس كل ما كثر استعماله يقع فيه الحذف، ولكن كل ما وقع فيه الحذف- على هذه الشاكلة- يمكن

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص147.

[2]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، 225، 224

[3]- الكتاب، سيبويه، ج2، ص196.

تفسيره بكثرة الاستعمال»[1]

ومن أمثلة حذف المبتدأ في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ **قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا** ﴾ (الشعراء 23) حذف المبتدأ جوازا في جملة الجواب قال: (ربّ السماوات والأرض) فلم يقل موسى: (رب العالمين ربّ السموات والأرض) أو يقول: (هو ربُّ السموات والأرض) و(وما ربّ العالمين) سؤال فرعون لموسى عليه السلام، والقصد من هو هذا الإله الذي تدعي أنه ربّ العالمين وتدعو الناس لتوحيده وعبادته من دوني فكان سؤال فرعون ينم على الإستعلاء والتكبر، ولم يكن ينتظر جوابا من موسى ليدخل في زمرة الموحدين، وإنما كان سؤاله له ليعجزه وهذا ما دل عليه جواب فرعون بعد سماعه لموسى عليه السلام على لسان القرآن الكريم: ﴿**قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ**﴾ (الشعراء 27) هذا جوابه بعد سماع جواب موسى: **قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ** (**الشعراء– 24**) فجاء جوابه معرى من المبتدأ بعد السؤال (ربّ السموات والأرض) فعرف حذف المبتدأ جوازا من خلال سياق الجملة والأمر يتطلب ذلك فكان من البيان والسحر أن يحذف المبتدأ فحذفه يوجز العبارة ويؤدي المعنى دون خلل أو لبس وهذا أسلوب من أساليب العرب في لغتهم والقرآن الكريم جاء بلسان عربي مبين.

يقول أبو عمرو بن علاء حسين[2]: سئل أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم لتبلغ، قيل: أفا كانت توجز؟ قال: نعم ليحفظ عنها، فالعرب إلى الإيجاز أقرب، وعن الإكثار أبعد.

وما ذكره النحاة أن العرب من عاداتهم الإيجاز فكانوا يحذفون لتجنب التطويل في الكلام لأن فيه ثقل، ويجيئ الحذف تخفيفا لذلك، فالحذف عندهم يمنح الكلام قوة وجمالا « لأن استطالة التركيب تبدو علة مقبولة لتفسير وقوع الحذف فيه سواء اعتري الحذف حرفا يمثل جزءا من كلمة، أو اعترى أحد عناصر الجملة»[3]

ومثله في قوله تعالى: ﴿**سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا**﴾ (النور 01) حذف إسم الإشارة جوازا وعرف حذفه من

---

(1)_ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعة، ط1، 1998م، ص36.

(2)- العين، الخليل أحمد الفراهيدي، ج3 ص 202.

(3)- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص40.

خلال سياق الآية، وتقدير الكلام (هذه سورة أنزلناها).

ورد في الكشاف تفسير قوله تعالى: «(**سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا**)، (سورة) خبر مبتدأ محذوف و(**أنزلناها**) صفة أو هي مبتدأ موصوف، والخبر محذوف، أي فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها وقرئ بالنصب على: زيد ضربته، ولا محل لأنزلناها، لأنها مفسرة للضمير فكانت في حكمه أو على دونك سورة أو اتل سورة وأنزلناها: صفة»[1]

وحذف المبتدأ في بداية السورة اقتضاه الموقف وعرف من خلال سياق الآية فقول الله تعالى: «**سورة أنزلناها**« فيه من الحسن والجمال ما فيه ولو قلت : «**هذه سورة أنزلناها**« وجدْت ذكرك للمبتدأ فيه زيادة في الكلام، وفيه من القبح ما فيه، وصاحب الكشاف يعرض لنا تقديرين:

حذف المبتدأ وهو اسم الإشارة. و(سورة) خبر المبتدأ.

تقدير الخبر المحذوف (**فيما أوحينا إليك**) سورة أنزلناها ومنه أنزلناها لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة للمضمر فأخذت حكمه.

وأيا كان التقدير فإن حذف المبتدأ في الآية له قيمته اللغوية وكذلك البلاغية فحذفه أولى من ذكره.

وورد في التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور «يجوز أن يكون (سورة) خبرا عن مبتدأ مقدر دل عليه ابتداء السورة، فيقدر: هذه سورة، واسم الإشارة المقدر يشير إلى حاضر في السمع وهو الكلام المتتالي، فكل ما ينزل من هذه السورة وألحق بها من الآيات فهو من المشار إليه باسم الإشارة المقدر. وهذه الإشارة مستعملة في الكلام كثيرا»[2] في بداية السورة تدل على قيمة ما أنزل على محمد ﷺ في هذه السورة فهو قريب إلى السمع لأنه كلام مثالي كيف لا وهو من ربّ العزة سبحانه وتعالى.

وذهب الطاهر بن عاشور في بعض التقديرات إلى أنه: ﴿**يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ سُورَةٌ مُبْتَدَأٌ وَيَكُونَ قَوْلُهُ: الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي**﴾ [النُّور: 2] إِلَى آخِرِ السُّورَةِ خَبَرًا عَنْ سُورَةٌ وَيَكُونَ الابتداء بِكَلِمَةِ سُورَةٌ ثُمَّ

---

[1]- الكشاف، ج03، ص 208.

[2]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج18، ص141.

أُجْرِيَ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ تَشْوِيقًا إِلَى مَا يَأْتِي بَعْدَهُ»[1]

وخلاصة ذلك أن عبد القاهر الجرجاني قد «أبسط في هذا الباب أن حذف المبتدأ يطرد ويدوم عند ذكر الديار والمنازل، ومع القطع والاستئناف»[2] كما رأينا في الأمثلة السابقة.

ومثاله قول الشاعر:

وعلمت أني يوم ذا * ك منازل كعبا ونهدا**

قوم إذا ليسوا الحديد * د تنمروا حلقا وقدًّا [3]**

من الملاحظ أن الكلام قد قطع في البيت الأول واستأنف في البيت الثاني والذي بني على حذف المبتدأ وهو في الحقيقة ضرب من الإيجاز والإختصار.

«والشاعر يريد أن يصل من وصف خصومه بالشجاعة إلى شجاعته هو، لأنه لا يهاب الشجعان ولا يكف عن منازلتهم كما بدل التعبير بالاسم (منازل)»[4]

وفي قول الشاعر:

سأشكر عمرا إن تراخت منيتي * أبادي لم تمنن، وإن هي جلّت**

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه * ولا مظهرُ الشكوى إن النعل زلت[5]**

ومن هذه الأمثلة الكثيرة التي أوردها عبد القاهر الجرجاني في كتابه الدلائل في باب حذف المبتدأ. والشاهد في البيتين (فتى غير محجوب) لقد قطع الكلام في البيت الأول واستأنفه في الثاني وجيء على حذف المبتدأ «لأن هذا الحذف هو اللائق بجلال المعنى وما فيه من إعجاب وإكبار لصفتين بينهما ضرب من المقابلة فخبره ظاهر غير مستور لأحبّته، لكنه يخفي ما قد يصيبه من شر حتى لا يؤذي

---

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج18، ص 142.

[2]- شرح دلائل الإعجاز، ص 225

[3]_ ديوان عمرو بن معد يكرب، وشرح الحماسة للتبريزي، ج1، ص91

[4]- شرح دلائل الإعجاز، ص 226

[5]– شرح حماسة أبي تمام، ج4، ص69، ومعجم الشعراء للمرزباني، ص421، وينسب لأبي الأسود الدؤلي.

أحدا، ولو قال: هو فتى لترهل ذلك المعنى وذهب جذبه وأسره»[1]

وعبد القاهر الجرجاني يقف على أمرين في حذف المبتدأ:

عندما يذكرون المنازل والديار هذا كثير في شعر العرب

وحين القطع والاستئناف

وفي السياق نفسه يقول الجرجاني: «ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ، (القطع والاستئناف).. يبدأون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاما آخر. وإذا فعلوا ذلك، أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ»[2]

وقد أكثر الجرجاني الكلام في حذف المبتدأ ودعم أقواله بالكثير من الشعر ليبين لنا أن الحذف في هذه الأبيات له وقع في النفس فحذف المبتدأ في العديد من الأمثلة أحسن من ذكره وإضماره أولى وله وقع في النفس وعذوبة في النطق.

مثال آخر من القرآن الكريم في قوله تعالى:(**صمٌّ بُكمٌّ عُميٌّ فهم لا يَرجِعون**) (**البقرة:18**)، جاءت هذه الآية بعد أن عدد الله صفات المنافقين في الآيات التي جاءت قبلها، وقد حذف المنافقون من الآية الكريمة والتقدير: المنافقون صم، بكم، عمي، فحذف المبتدأ تحقيرا للمنافقين فدل الإخبار عنهم بأنهم (صم، بكم، غمي)، فكان الخبر مسوق الكلام في الآية.[3]

وحذف المبتدأ في قوله تعالى على لسان يعقوب: ﴿ **قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ** ﴾ (**يوسف: 18**)، فالتقدير (فأمري صبر جميل) حذف المبتدأ، لأن الكلام خاص بيعقوب عليه السلام ولما كان الخظاب خاص بهذا التقدير موافقا للمعنى، والغرض من الحذف هو تكثير الفائدة وذلك لسببين:

الأول: أن كلمة صبر خبر لمبتدأ محذوف تقديره (فأمر).

---

[1]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي ص 128

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 147

[3]- ينظر: الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبد السلام أبو شادي، ص184.

الثاني: أن تكون كلمة صبر مبتدأ محذوف لخبر تقديره (فصبر جميل أجمل بي وأولى).[1]

وسئل النبي ﷺ عن صبر يعقوب فقال: «الذي لا شكوى معه»[2] وبهذا كان صبر يعقوب ليس كصبر سائر الناس، والحذف هنا يفيد التخيير بين الصبرين:(الجميل أو القبيح) فما كان ليعقوب إلا الصبر الجميل ولذلك كان الحذف للمبتدأ ودل عليه هذا التقدير السالف الذكر.

حذف المفعول:

لقد ذكر الجرجاني أن حذف المفعول لا يقل أهمية عن حذف المبتدأ، فإن الحاجة إلى مثل هذا الضرب أمتّ وله خصوصية بل جمع الكثير عن اللطائف التي تظهر لنا حسن الكلام ورونقه وعجبه في النطق.

«وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ، وهو حذف اسم، إذ لا يكون المبتدأ إلا اسما فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصا فإن الحاجة إليه أمتن، وهو بما نحن بصدده أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر وممّا يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر»[(3)].

لقد قدم الجرجاني في باب حذف المفعول بذكر العلاقة الوظيفية بين الفعل والفاعل والمفعول ووقوع العمل من الفاعل الذي اسند إليه فعله ووقوع هذا العمل على المفعول وقد مثل الجرجاني للأمر بمثالين:

(ضرَبَ زيدٌ) و(وضرب زيدُعمرا)

ففي المثالين عمل الرفع في الفاعل، ليعلم التباس الضرب به حتى جهة وقوعه منه.وعمل النصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه[(4)].

---

(1)- ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي يحي بن حمزةبن علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1980م، ج2، ص118.

(2)_ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي أبو عبد الله بن أحمد الأنصاري، ت: أبي إسحاق إبراهيم طفيش، 1952م، ط2، ج9، ص151.

(3)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 183

(4)- بتصرف، دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 153

ولنفس الغرض ذكر الجرجاني الأفعال المتعدية والتي من خلالها يخرج إلى مسألة حذف المفعول لإثبات معنى الفاعل أو بالأحرى حذف المفعولية لإثبات معنى الفعلية، ومثاله في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ** ﴾ (سورة الزمر 09).

الآية: ﴿ **أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ (سورة الزمر 09).

الشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾.

ذكر فخر الدين الرازي في تفسيره للآية (**هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**) وهذا فيه دلالة على «أن كمال الإنسان محصور في هذين المقصورين (العمل والعلم) فالعمل هو البداية والعلم والمكاشفة هو النهاية.لا شبهة في أن في الكلام حذفا، والتقدير أمن هو قانت كغيره وإما حسن هذا الحذف لدلالة الكلام عليه، لأنه تعالى ذكر قبل هذه الآية الكافر وذكر بعدها (قل هل يستوي الذين يعلمون) وهم الذين صفتهم أنهم يقننون أناء الليل سجدا وقياما، والذين لا يعلمون وهم الذين وصفهم عند البلاء والخوف يوحدون وعند الراحة والفراغة يشركون، فإذا قدرنا هذا التقدير ظهر المراد»[1].

يذكر لنا فخر الدين الرازي أهمية الحذف في الآية وهو حذف المفعول به الذي دلت عليه في الأولى صفات المؤمنين، وفي الثانية صفه الكافرين وهذا هو المراد.

ففي الآية تشبيه واضح يدل على عظم فضيلة العلم، وفي الأية تقرير للمعنى وتأكيده أن الذي يعلم ليس كالذي لا يعلم، وهي مقارنة لطيفة فيها نوع من التفاضل والتميز فبعدما ذكر صفات عمل المؤمنين، وفضلهم بذلك من خلال سياق الكلام بين صفات الكفار أنهم ليسوا كالمؤمنين فالعلم بالشيء ليس كجهله، ولذلك ذيل الآية بقوله: (**إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**).

ذكر الطاهر بن عاشور في تفسير الآية (**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**) إن «هل للاستفهام الإنكاري وبقرينة صلة الموصول تقديره: أمن هو قانت أفضل أم من هو كافر؟ والاستفهام حينئذ تقريري ويقدر له معادل محذوف دل عليه قوله ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ**

[1]- مفاتيح الغيب، ج26، ص 429.

وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾»[1]

والمحذوف المعادل للاستفهام هو المفعول به الذي حذف للشبه والمفاضلة بين الفريقين: المؤمنين والكافرين.

إن حذف المفعولين المقدرين في الجملتين فيه جملة من المقامات ذكرها صاحب التحرير والتنوير وبين فوائدها في إبراز معاني الآية على اختصارها فالحذف هنا جاء مناسبا ومعبرا في صورة من التفاضل والمقارنة بين الفريقين كما ذكرنا سابقا، وأبرز الفوارق بينهما:

أولا: الإهتمام، فالمقصود وهو عمل المؤمنين وعمل الكافرين، والعمل هو العتبة الأولى والبداية الحقيقية لأفعال الناس. ولا يكون إلا على اساس العلم والمعرفة.

ثانيا: العلم عصمة من الزلات والجهل قابر لصاحبه، ومهلكة له، ولذلك قال: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾ ففيه شبه لحقيقة العلم وعظمته.

ثالثا: المكاشفة ولا تكون إلا في النهاية عن طريق كشوف العلم وهذا غير موجود عند الكافر أو المشترك فهو عديم المعرفة والعلم وبالتالي فهو عديم الإيمان. وهي شبيهة بقولة تعالى: ﴿**كُلَّمَا أَضَآءَ لَهُم مَّشَوا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيهِمْ قَامُوا**﴾ (البقرة 20).

رابعا: العلم والمعرفة زاد المؤمن كلما شغل بالعلم وقضاياه ونفقه فيه علما زاد زهده وطمع فيها عند الله واستغنى عن الناس وهذا ما نبهت إليه الآية بالقرينة اللفظية (الذين يعلمون) وفيه تشبيه لهذه الزمرة من المؤمنين.

خامسا: المقارنة بين الفريقين مع تفضيل طريقة الإيمان والعلم الذي يبدأ بالعمل الصالح ومتطلباته، ونهايته العلم به، وهذا مثاله في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُماتِ وَلاَ النَّورِ وَلاَ الظِّلُ وَلاَ الْحَرُور**﴾ (فاطر 19_20).

سادسا: حذف المفعول في الآية في الموضع الأول (الذين يعلمون) أو الثاني (والذين لا يعلمون)

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج23، ص 345.

دلالته البلاغية وما يتركه من معنى خالدا في الذهن فإنه يقرر حقيقة لا جدال فيها أبدا أن يستوى العارف والعالم والمتفقة بالجاهل المقطوع عن العلم.

_ مثال آخر أورده الجرجاني في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الْذِي يُحْي وَيُمِيت** ﴾ (غافر 68). «المعنى هو الذي منه الاحياء والإماتة والإغناء والإفناء»[1].

وهنا يشرح الجرجاني مسألة تعدي الفعل إلى المفعول وأكثر وإذا حذف المفعول علم في النفس وكان أثره أبين وأوضح، وحذفه أفضل من ذكره فيقول: «هذا قسم من خلوّ الفعل عن المفعول، وهوأن يكون له مفعول ويمكن النّصّ عليه»[2] وذكر صاحب الشرح: «يعني عند تنبيه الفعل للفاعل من غير تعرض للمفعول تكون هذه النسبة إثباتا أو نفيا والإثبات قد يكون عاديا، وقد يكون مؤكدا بالقصر. مثل ما سبق في قوله تعالى: (**هُوَ الْذِي يُحْي وَيُمِيت**)[3]

وخلاصة القول أن حذف المفعول لا يكون إلا مع الأفعال المتعدية وذكره تخصيصا له دون غيره من الفاعل وفعله، وقد ضرب الجرجاني مثالا يقول لنا: (أعطيته الدنانير) فإنك خصصت المفعول وهو الدنانير دون غيره فتعدى الفعل إلى مفعوله على وجه التخصيص ولذلك قسم عبد القاهر الجرجاني الفعل المتعدي إلى قسمين:

1 - قسم يثبت فيه معنى الفعل ولا حاجة لذكر مفعوله.

2 - وقسم يحتاج إلى مفعول مقصود ومخصوص.

وقد قسم الجرجاني القسم الثاني إلى فرعين:[4]

الأول: جلي واضح لا صنعة فيه كقولنا: أصغينا إليه (وتقصد أُذُنى).

الثاني : خفي تدخله الصنعة ففيه من الأسرار والعجائب ما فيه.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 154 – 155

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 155

[3]- شرح دلائل الاعجاز، ص 233

[4]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 156- وينظر: شرح دلائل الاعجاز، إبراهيم شادي ص 234

– إن هذا التقسيم في حذف المفعول عند عبد القاهر الجرجاني ربطه بالدوافع النفسية حتى ترى حذفه أولى من ذكره فالمزية في حذفه إذ تتجلى معه محاسن الكلام. وفي هذا النوع من الحذف أثبت الجرجاني أن هناك:

1 – حذف المفعول تطلبه النفس، والحال وهو إثبات معنى الفعل من غير أن يعدى إلى شيء أي أن الفعل لا يطلب المفعول ولا يحتاجه فالأبلغ حذفه لأن المقصود إثبات معنى الفعل.

2 ـ وتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل دون قصد التعدية إلى شيء.. وهو توفر العناية على إسناد الفعل للفاعل لأن حذف المفعول من أجل هذا حتى يعطي الفرصة لبروز ذلك الإسناد[1]

3 ـ نعود إلى تفسير قوله تعالى: (**هُوَ الْذِي يُحْي وَيُمِيت**)، وهنا القصد لمعنى الفعل وفاعله وهو الله سبحانه وتعالى وتفرده بذلك فالتقديره (هو الذي يحي الموتى ويميت الأحياء) فالحذف في الجملتين الأولى والثانية يقتضيه الحال والمقال وفيه سلاسة لأنه إيجاز أدى الغرض وحقيقته إثبات المعنى للفعل وفاعله «قيل للفرزدق: ما صبرك إلى القصار بعد الطوال؟ فقال: لأني رأيتها في الصدر أوقع وفي المحافل أحول»[2]

ويمكن أن نلخص ذلك في قول ابن يعيش (ت643): «إعلم أن المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وإن كان الفعل يقتضيه، وحذفه على ضربين:

أن يحذفه مراد ملحوظ، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به.

أن تحذفه معرضا عنه البتة وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل، فيصبر من قبيل الأفعال اللازمة»[3].

والأفعال اللازمة تلزم إسناد الفعل لفاعله ولا يحتاج إلى المفعول. فإخفاء المفعول من عاذات كلام

---

(1)- شرح دلائل الاعجاز، ص 236

(2)- الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبد السلام شادي، مكتبة القرآن، ص 13

(3)- مغني اللبيب، ج 2، ص 82

العرب هو كثير في أشعارهم وأرجازهم وأمثالهم فالجملة تستقيم بمعناها من دونه وينعقد الكلام على بناء المعنى من حقيقة إسناد الفعل للفاعل فهو لا يطلب المفعول مع سبيل يقتضيه الحال والمقال وأحيانا يحذف تخفيفا واختصارا لأن المعنى إذا استقام على الإيجاز فهو أروع وأفضل بعيدا عن الإطناب والحشو وفي موضع الفعل اللازم لا يقتضي ذكره لأن المعنى تام إذا أسند الفعل اللازم إلى فاعله فلا يحتاجه البتة.

ومثاله في سورة البقرة قوله تعالى:﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ (البقرة: 6).

الشاهد: (**أَأَنذَرْتَهُمْ**)، والتقدير أأنذرتهم العذاب فحذف المفعول به الثاني لدلالة المعنى عليه.

ومن أمثلة حذف المفعول لإثبات الفعل للفاعل ما أورده الجرجاني في قوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ** ﴾ (القصص 23 – 24).

الآيتان سجلتا مشهد من مشاهد قصة موسى عليه السلام، وهذا مشهد يصف فيه القرآن الكريم خروج موسى عليه السلام من مصر إلى مدين فارا من القوم الذين أوتمروا عليه، والذي يهمنا في المثال ليس تفسيره والوقوف عند ظاهر النص وإنما التفسير البلاغي الذي يكشف لنا عن المعاني الخفية التي نزداد منها يقينا وإيمانا يقول الجرجاني: «ففيها حذف مفعول في أربعة مواضع إذ المعنى: (وجد عليه أمة من الناس يسقون) أغنامهم أومواشيهم، و(امرأتين تذودان) غنمهما، و(قالتا لا نسقي) غنمنا، و(سقى لهما) غنمهما»[1].

من خلال التقدير الذي أورده الجرجاني نستنتج أن هناك سقي، وغنم وامرأتان تذودان لسقي أغنامهما وموسى قد سقى لهما فحذف المفعول يفي بالغرض إذ إن الغرض هو فعل موسى (فعل وفاعل) إن سقى ولا يهم ما سقى أغنم أو إبل فهنا الوقوف على معنى الفعل وفاعله وهذا ما أكده الجرجاني: «وما ذاك إلاّ أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقي»[2].

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 161

[2]- المصدر نفسه، ص 161

إذا نظرنا إلى الآيتين لا نجد أن القرآن أعطى أهميته لمن تكون السقيا إلى الغنم أو الإبل أو غيرها لأن الغرض الذي يريد القرآن إبرازه هو فعل موسى عليه السلام، فعل موسى أمام السقاة والذي يعبر عنه بالقوة والإقدام وكذلك النيل والوفاء، ويقابله فعل البنتين والذي تصفه بالضعف وقلة الحيلة. وهذه المعاني الخفية التي تستكشفها النفس دل عليها حذف المفاعيل الأربعة لأن مقتضى الحال والمقال ليس في حاجة إليها، وهذا لب البلاغة.

فترك ذكر الأغنام كان مناسبا لمقام الكلام، وتبيان معنى الفعل وفاعله من أهم المزايا التي يقف عليها المتأمل والمتبصر في القرآن.

ورد في التحرير والتنوير قول الطاهر بن عاشور: «وحذف مفعول (يسقون) لتعميم ما شأنه أن يسقى وهو الماشية والناس، ولأن الغرض لا يتعلق بمعرفة المسقي ولكن بما بعده من إنزواء المرأتين عن السقي كما في (الكشاف) تبعا (لدلائل الإعجاز) فيكون من تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم أو الحذف هنا للإختصار كما إختاره السكاكي وأيده شارحاه: السعد والسيد، وأما حذف مفاعيل (تذودان، لا نسقي، فسقى لهما) فيتعين ما ذهب إليه الشيخان»[1]

وهنا يتعين أن الطاهر بن عاشور أورد رأي الجرجاني أن الفعل المتعدي يحذو حذو الفعل اللازم، ولأن المقام يتعين إبراز معنى الفعل الذي قام به الفاعل، وهو السقي الذي قام به موسى عليه السلام.

أما رأي السكاكي: حذف المفعول للإختصار هذه من وجهة نظر بيانية، أي أن حذف المفعول فيه إيجاز، واختصار يطلبه الحال والموقف.

وأيا كان من الرأيين فعبد القاهر الجرجاني يبحث عن المعاني النفسية، أوما تطلبه النفس فحذف المفعول ليس غاية في حد ذاته وإنما وقع لإبراز معنى معين تطلبه. وينسحب الأمر على المفاعيل المحذوفة في الآيتين.

ومما سبق نجد أن ظاهرة الحذف موجودة في لغة العرب في أشعارهم، وأمثالهم، وما كان هذا الأسلوب الرائع في لغتهم جاء القرآن به وكثر في العديد من سوره. وله من الأهمية ما له بل هو عجيب لما فيه من المزايا والحسن.

---

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج20، ص99.

وفي ذات السياق لنا مثال آخر في قوله تعالى:﴿ **قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ** ﴾(هود:43) الشاهد في الآية (إلا من رحم) والتقدير (إلا من رحمه) وجاء حذف ضمير المفعول تخفيفا لطول الكلام بالصلة ولولا إرادة المفعول وهو الضمير، لخلت الصلة من ضمير يعود على الموصول وذلك لا يجوز وكان في حكم المنطوق به فالدلالة عليه من وجهين: إقتضاء الفعل له، وإقتضاء الصلة إذا كان العائد.[1]

لقد رأينا سابقا أنه لما استقر علم البلاغة في زمن السكاكي أصبح هناك مفهوما خاصا للحذف وآخر للإضمار فالحذف: القطع كما رأينا في تعريفه اللغوي، والإضمار الإخفاء والإستتار كقولك: (ضرب عمر) فالفاعل مستتر تقديره هو. فعبد القاهر الجرجاني يطرح لنا نوعا آخر من الحذف وهو:

الإضمار على شريطة التفسير:

والإضمار على وجه التفسير فكرة نحوية جاء بها النحاة لكن عبد القاهر الجرجاني صبغها بصبغة بلاغية وجعل فيها بحركة الحياة فأصبحت وجها من الوجوه البلاغية ومثل لهذا النوع بالمثال: (أكرمني، وأكرمت عبد الله) فحذف الفاعل عبد الله في الجملة الأول، وذكر في الثانية والتقدير (أكرمني عبد الله، وأكرمت عبد الله) فحذف عبد الله في الجملة الأولى، دلت عليه الجملة الثانية وفسرته وهذا ما يعنيه الجرجاني بالإضمار على وجه التفسير.

يقول: «وهذا نوع منه آخر: أعلم أن هاهنا باباً من الإضمار والحذف يسمى الإضمار على شريطة التفسير)»[(2)]

وهذا ما يعنيه في المثال السابق ويقول شارحا لهذا النوع من الحذف: «فهذا طريق معروف ومذهب ظاهرُ، وشيء لا يعبأ به ويظن أنه ليس فيه أكثر مما تريك الأمثلة المذكورة منه»[(3)]

ففي المثال السابق يستحسن الحذف على سبيل الاختصار ودفع التكرار وهذا أحسن وأفضل وهو

---

(1)- بتصرف: البرهان في علوم القرآن، الزركشي الامام بدر الدين محمد بن عبد الله، ت: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2006 م، ج3، ص191-192.

(2)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 163

(3)- المصدر نفسه، ص 163

أسلوب من أساليب العرب المعروفة عنهم. وقد رأينا أن الجرجاني أطلق على هذا النوع الإضمار على شريطة التفسير لأن الحذف فيه مؤقت.

وقد فسر ذلك صاحب شرح الدلائل بقوله: «وقيل الإضمار على شريطة التفسير ولم يسمه حذفا، ولكن إضمار، لأنه حذف مؤقت، ثم إنه على شريطة التفسير حتى لا يستمر الإبهام، ولا يكون إغماضا، ولكنه تشويق»[1]

وعلى هذا فالغرض البلاغي من هذا النوع هو إزالة الإبهام والغموض، مع الحسن والتشويق وإفادة المعنى.

حذف مفعول أفعال المشيئة:

يقول الجرجاني: «ومجيء (المشيئة) بعد (لو) وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معدّاة إلى شيء كثير شائع كقوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ** ﴾ (الأنعام : 35) ﴿ **وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ (النحل 09) والتقدير في ذلك كله على ما ذكرت.. إلا أن البلاغة في أن يجاء به كذلك محذوفا»[2] ويعني به مفعول المشيئة.

وأفعال المشيئة تأتي لغاية البيان وإزالة الإبهام، فالمتكلم إذا جاء بهذا الفعل (شاء) فإنه للإيضاح وإزالة الإبهام والسامع ينتظر الجواب من الإثنان بفعل المشيئة فنفسه تتعلق بالمشيئة عليه فينتظر لذلك جوابا، ويظهر ذلك جليا في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ**﴾ فالمفعول المحذوف هو جواب (لو).

قال أبو حيان: «شاء بمعنى أراد، وحذف مفعولها جائز لفهم المعنى، وأكثر ما يحذف مع (لو) لدلالة الجواب عليه وأما إذا لم يدل على حذفه دليل لم يحذف»[3].

نقف عند هذا المثال في قوله تعالى: ﴿ **وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ**

---

[1]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 242

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 164

[3]- البحر المحيط، ج1 ص 145.

أَجْمَعِينَ ﴾ (النحل 09)

الشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ وذلك يفيد أنه تعالى ما شاء هدايتهم فلا جرم ما هداهم وذلك يدل على المقصود»[1].

أي أن المقصود وهو إزالة الإبهام عن السؤال بالجواب الواضح والبين إن مشيئة الله حصلت أن لو أراد هدايتكم لهداكم وهذا ما حصل مع الكافرين.

وقد أورد فخر الدين الرازي قولا للجبائي: «ولو شاء لهداكم إلى الجنة وإلى نيل الثواب لكنه لا يفعل ذلك إلا بمن يستحقه، ولم يرد به الهدى إلى الإيمان، لأنه مقدور جميع المكلفين»[2].

والمعنى أن جواب (لو) دلّ على حذف المفعول وهو الأنسب والأفيد في المعنى على وجه الإختصار، وهذا كثير في القرآن الكريم.

ولعل أبرز ملاحظة في هذا الباب أن عبد القاهر الجرجاني أطلق على هذا النوع (وقف الفعل على التعدية) وتجنب ذكر الحذف لأن الحذف فيه مؤقت وقد ذكر صاحب شرح الدلائل: «مجيء فعل المشيئة بعد (لو) وبعد حروف الجزاء من غير تعدية إلى شيء نجده كثيرا شائعا، وخصوصا في القرآن الكريم.. وقد تجنب الشيخ كلمة الحذف، وآثر جعل الفعل موقوفا عن التعدية، وهذا دأبه مع فعل المشيئة خاصة إذ يقول بالإضمار تارة والإبهام تارة أخرى، ووقف الفعل عن التعدية تارة آخرى لأنه حذف مؤقت يأتي بعده البيان»[3].

وقد أوضحنا سابقا أن الجرجاني قبل أن يتكلم عن الحذف طرح مسألة الأفعال المتعدية لمفعول، أو أكثر وذكر لطيفة لبعض الأفعال التي تلزم فاعلها ويترك مفعولها مع انسجام المعنى وبيانه.

حذف مفعول الفعل (شاء) بعدحروف الشرط:

أورد الجرجاني مثالا آخر في قوله تعالى: ﴿ **مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**

---

[1]- مفاتيح الغيب، ج19، ص178.

[2]- المصدر نفسه، ج19، ص 179.

[3]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 253

﴿ (**الأنعام:39**) « ونظائر ذلك من الآي، ترى الحذف فيها المستمر»[1]

وقول شاعر الشاعر:

وَإِنْ شِئْت لَمْ تَرْقُل وَإِنْ شِئْت أَرْقَلْت * مَخَافَة مَلْوَى مِنَ القَدِّ مُحْصَد** [2]

في البيت يصف طرفة ناقته بالإنقياد والإستجابة له بالسرعة أو البطء بمجرد أن يشير لها بسوطه المصنوع من الجلد المحصد يقول إبراهيم شادي:« والشاهد: حذف مفعول المشيئة بعد(إن) لنقس الحكم الذي يحذف له بعد (لو)، وهو كونه مما لا يستغرب ولا يستعظم، وتقديره (إن شئت عدم الإرقال لم ترقل، وإن شئت الإرقال أرقلت) فضلا عما في الحذف من إضمار مثير يعقبه التفسير، وإنما قدم المنفي على المثبت للدلالة على أن الأصل فيها هو السرعة، فلو شاء أن يكفها عن السرعة لاستجابت، لكنه لم يوفق عندما علق استجابتها على المخافة من السوط»[3]وهنا جاء حذف المفعول إذا لم يكن مما يستغرب أو يستعظم.فالعامل في حذف المفعول في المثالين معنوي دلت عليه أداة الشرط.

إظهار المفعول والغرض منه:

ذكر عبد القاهر الجرجاني في باب الحذف في كتابه الدلائل مع أنه هناك أحوال يستحب فيها ذكر المفعول من حذفه وذلك لحسن ذكره ولأنه يتصل بمعنى بديع وطريف يستحب التصريح به وله وقع في نفس السامع.

يقول الجرجاني: «وقد يتفق أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن وذلك نحو قول الشاعر:

وَلَو شِئْت أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيتُه * عَلَيهِ، وَلَكِنَّ سَاحَة الصَّبْرِ أَوسَعُ**[4] »[1]

---

(1)- دلائل الإعجاز، ص166.

(2)- البيت ذكره الجرجاني في دلائل الإعجاز ونسبه لطرفة ولم نعثر عليه في ديوانه.

(3)- شرح دلائل الإعجاز، إبراهيم شادي، ص246.

(4)- البيت للخزيمي:إسحاق بن حسان السعدي، الكامل، ج1، ص251.

الشاهد (دما) جاء ذكر المفعول لأن ذكره هو الأفضل ولما له من وقع في النفس، وقد عقد الجرجاني مقارنة بين ما جاء في هذا البيت وقوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ** ﴾ (الأنعام 55) أن يقول: (لو شئت لبكيت دمًا)، ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصا. وسبب حسنه أنه كأنه بدعٌ عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دمًا. فلما كان كذلك، كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به»[(2)].

وفي هذه الحالُ نجد أنفسنا أمام فعل (المشيئة) كلما كان مفعوله أمرا عظيما، أو بديعا يستحسن ذكره بأنه بذلك يؤدي الغرض.

و في ذات السياق يقول إبراهيم شادي:« والشاهد ماذكره الشيح (الجرجاني) من أن ذكر المفعول في هذا البيت أحسن، لأنه يتصل بمعنى بديع طريف يحسم المبادرة بالتصريح به ليوقعه في نفس السامع ابتداء ويؤنسه به.»[3]وهنا علة ذكر المفعول تطلبه نفس السامع، فالتصريح به له الأثر البليغ عليها فهذا موضع يستحسن فيه الذكر لا الحذف. ويذكر ابراهيم شادي شارحا ومعلقا على المقارنة التي عقدها الجرجاني بين الشعر والآية بقوله:« لو جاء البيت على طريقة الآية في حذف المفعول لقال: لو شئت بكيت دما أو لبكيت دما، فهذه الجملة جواب (لو) وليست مفعولا لـ(شاء)، لأن مفعول المشيئة يكون مصدرا صريحا أو مؤولا من (أن والفعل)، فالمؤول كما جاء في البيت (لو شئت أن أبكي) والصريح مثل: (لو شئت البكاء).»[4] هذه المقارنة لإظهار المواضع التي يستحسن فيها الذكر من الحذف للمفعول.

وجوب ذكر المفعول إتماما للغرض الكلامي:

وفي ذلك أورد الجرجاني قول الشاعر:

---

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 164

(2)- المرجع نفسه، ص 164

(3)- المرجع نفسه، ص244.

(4)- المرجع نفسه، ص244.

فلم يبقي مني الشوق غير تفكري * فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا** [1]

الشاعر يصف لنا حاله لما وصل إليه من الحزن الذي يذيب القلب فلم يبق من جسده لحم ولا شحم حتى جفت دموعه ولم يبق منه إلا البكاء بالفكر وهو تصوير رائع في شعريته، والشاهد «أن ذكر المفعول وإن كان كما سبق في(ولو شئت أن أبكي دما لبكيته)، فإنه غيره، لأن بكاء الدماء فيه غرابة وطرافة فيحسن ذكره، أما ذكر المفعول في (فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا)، فإنه لازم لأن الغرض لا يتم إلا بذكره وحذفه يؤدي إلى إبهام المعنى وسوء تقديره، فليست المسألة مجرد استحسان وغرابة.»[2]فإن العامل في الغرابة والطرافة في ذكر بكاء الدماء يوجب ذكر المفعول.

محذوفات لم يركز عليها عبد القاهر الجرجاني:

كما رأينا سابقا أن باب الحذف باب واسع ولكننا تقيدنا بما ورد في كتابي الجرجاني (الدلائل والأسرار) ولكن على سبيل الذكر والإختصار نعرج على بعض المحذوفات التي أوردها البلاغيون ولها ما لها من الأهمية في علم البلاغة.

حذف الخبر:

ذكر علماء العربية أربع حالات لحذف الخبر:[3]

أن يكون خبرا لمبتدأ بعد لولا.

أن يقع بعد المبتدأ واو المعية.

أن يكون المبتدأ مصدرا بعده حال تسد مكان الخبر.

أن يكون المبتدأ نصا في اليمين.

---

(1)- البيت للجوهري أبو الحسن علي بن أحمد، يتيمة الدهر:ج3، ص259-274. وينظر: معاهد التنصيص، ج1، ص254.

(2)- شرح دلائل الإعجاز، إبراهيم شادي، ص247-248

(3)- ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، 1998، ص211-216.

ومثاله في قوله تعالى: ﴿**هُدىً لِلْمُتَقِينَ**﴾ (البقرة 2) :(هدى) مبتدأ و(للمتقين) متعلق بمحذوف هو الخبر وبعضهم يجعل (هدى) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو هدى).

ومثال آخر في قوله تعالى:«**أكلها دائم وظلها**«(**الرعد:35**) والتقدير (أكلها دائم وظلها دائم) فحذف الخبر في الجملة الثانية فدل عليه الخبر الأول في الأولى فغاية الحذف هنا لعدم التكثير والدوام فيه(الفواكه والمطاعم والمشارب لا انقطاع ولا فناء، ظلها لا يزول ولا ينقطع)»[1]

حذف الضمير:

من الأمثلة على حذف الضمير وذكره قي قوله تعالى:﴿ **الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا وهم بالآخرة كافرون**﴾ (**الأعراف:45**) جاء بحذف الضمير(هم) بعد (الآخرة) **ولو** ذكر الضمير لصار الكلام ثقيلا وفيه تكرار، فالموقف هنا يتطلب الإيجاز، وبالمقابل تم ذكر الضمير في نفس الآية في سورة هود في قوله تعالى:﴿**الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا وهم بالآخرة هم كافرون**﴾(**هود:19**) لأن الموقف يتطلب الإطناب.

ذكر الطاهر بن عاشور أنه:« إذ ذكر أن آية هود اختصت بزيادة ضمير التوكيد الذي يفيد التقوية، لأن المقام هنا تسجيل إنكارهم البعث، وتقريره إشعارا بما يترقبهم من العقاب المناسب، فحكي به من كلام الإشهاد ما يناسب هذا، أما في سورة الأعراف حكاية لما قيل في شأن قوم دخلوا النار وظهر عقابهم فلا غرض للحكاية ما فيه تأكيد من كلام الإشهاد، وكلتاهما واقع، إنما يحكي البليغ فيما يحكيه ما له مناسبة لمقام الحكاية»[2]فالمناسبة والمقام هما اللذان يحددان الزيادة أو الحذف.

حذف الموصوف:

ومثاله قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ (البقرة 130)

فحذف الموصوف وجاءت الصفة لتحل مكانه، والشاهد في الآية (الدنيا) والتقدير (الحياة الدنيا) وجاءت كلمة (الدنيا) في الآية بمعنى (الحياة الدنيا).

---

(1)- بتصرف: الحذف البلاغي في القرآن الكريم، عبد السلام أبو شادي، ص54.

(2)- التحرير والتنوير، ج12، ص34.

حذف الصفة:

فحذف الصفة يدل عليها الحال وهذا ما أورده ابن جني بقوله: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها»[1] ومثاله قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا** ﴾ (البقرة : 260)

فحذف صفة على جبل (وهي) يليك وجاءت (على كل جبل) للعموم.

حذف الحال:

ومثاله في القرآن ﴿**وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ*سَلَامٌ عَلَيْكُم**﴾ (الرعد: 23، 24)

والتقدير (يقولون سلام عليكم).فحذفت جملة الحال للإيجاز.

حذف المضاف والمضاف إليه :

ومثاله في قوله تعالى: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ**﴾ (البقرة : 171) وهنا حذف المضاف (داعي) أبقى على المضاف إليه والتقدير (ومثل داعي الذين كفروا).

وحذف المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿ **رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلدا آمِنًا** ﴾ (البقرة 126) والتقدير (يا رب اجعل هذا بلدي آمنا).

حذف الفاعل:

وفيه اختلاف عن النحاة ومثاله قوله تعالى: ﴿ **بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا**﴾ (الجمعة : 05) «وقدّره الزمخشري: (بئس مثلا مثلُ) فحذف الفاعل»[2].

ومما سبق يتضح أن حذف الفاعل هو «مذهب الكسائي والكوفيين، والبصريين»[3] ومنهم من لا يرى حذف الفاعل في هذه الآية «فابن هشام لا يرى حذف الفاعل، ويقول في توجيه الآية: والصواب

---

[1]- الخصائص، ج2 ص 370

[2]- الحذف والتقدير في القرآن الكريم، ص 285

[3]- المرجع نفسه، ص 75

أن (مثل القوم) فاعل، وحذف المخصوص أي (مثل هؤلاء) أو مضاف فإن أي (مثل الذين كذبوا)»[1].

ومنها حذف الجار والمجرور وحذف حرف الجر: وحذف الهمزة وحذف (أن) وحذف ياء النداء، وحذف الواو.. إلخ وهي مباحث قد اختلاف النحاة في معظمها فلا يتسع المجال لذكرها جميعا.

حذف الجملة الفعلية:

يذكر ابن جني أن: حذف الفعل على ضربين: «أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيدا ضربته.. والآخر: أن تحذف الفعل وحده وذلك أن يكون الفاعل مفعولا عنه، مرفوعا به وذلك نحو: أزيد قام، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف حال من الفاعل به لأنك تريد (أقام زيد) فلما أضمرته فسرته بقولك (قام)»[2]. وقد مر معنا في حذف المبتدأ وأمثلته عند عبد القاهر الجرجاني لما يكون التخصيص للمبتدأ وليس للفعل.

ومثاله في القرآن كثير في قوله تعالى: ﴿ **وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ** ﴾ (البقرة : 63) فحذفت الجملة (قلنا) والتقدير (وقلنا خذوا ما آتيناكم)، فحذف الجملة الفعلية دل الحال عليها، والأمثلة كثيرة في القرآن الكريم.

وهناك مباحث كثيرة في حذف جملة القسم وجملة الجواب في القسم وأعظمها مباحث نحوية أكثر منها بلاغية فلا يتسع المجال لذكرها جميعها ولا تهمنا في هذه الدراسة.

هل يعد الحذف مجازا؟

عقد الجرجاني في كتابه (أسرار البلاغة) فصلا كاملا في الحذف والزيادة وهل هما من المجاز أم لا؟.

يقول: «واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها مما مضى، فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقته فيها»[3].

---

[1]- الحذف في القرآن الكريم، ص 75، 76

[2]- الخصائص، ج2، ص 379

[3]- اسرار البلاغة، ص 416

ويتضح هذا المعنى الذي أورده الجرجاني في حذف المضاف في المثال الذي جاء به في قوله تعالى: (**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**) والتقدير (وسئل أهل القرية) فحذف المضاف (أهل) وأبقى على (القرية) فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرّ، والنصب فيها مجازٌ»[1]. وإذا تأملنا المثال السابق (وَسْئلِ القرية) فحكم الجر هو الاصل لكلمة (القرية) إذا قدرنا حقيقة الكلام بالقول (وَسْئلِ أهل القرية) مضاف ومضاف إليه فحذف كلمة (أهل) فتغير حكم القرية إلى النصب وانصف المحذوف بالمجاز لسببين:

الأول: تغير حكم الدلل على الحذف نطقا لكن في المعنى فهو مذكور.

ثانيا: قراءة الآية في السياق العام للمعنى فلا يعقل أن يسأل العاقل غير العاقل، فدلت القرية على أهلها وهذا هو حقيقة المجاز الذي تحقق بحذف (الأهل) من الآية.

وهذا ما أكده الجرجاني بقوله: «إن المجاز إذا كان معناه: (إن تجوز بالشيء موضعه وأصله)، فالحذف بمجرّده لا يستحق الوصف به، لأن ترك الذكر وإسقاط الكلمة من الكلام، لا يكون نقلا لها عن أصلها إنما يتصور النقل فيما دخل تحت النطق»[2].

نعود للآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ**﴾ (يوسف 82) الشاهد في الآية (وَسْئلِ القرية.. والعير) والتقدير (واسئل أهل القرية) و(اسئل أهل العير وأصحابها).

والعير فيها اتفقت عليه التفاسير هي الدواب من الحمير والخيل. فحذفت كلمة (أهل) في الأولى، و(أصحاب) في الثانية وهذا الحذف ملائم للمعنى أدى غرضه في الآية فإخوة يوسف أرادوا أن يؤكدوا لأبيهم إنهم لصادقون وأن أخاهم أخد في دين الملك بجنحة السرقة وأمام الملأ ودليلهم في ذلك أهل القرية وهي قرية على أبواب مصر واسئل من كانوا معنا من أهل كنعان. فقد شهدوا على هذا. في الآية مجاز مرسل وعلاقته محلية ففي الآية ذكر المحل وهي القرية وأريد بالحال وهو أهلها أي ساكنيها والمحذوف

---

[1]- أسرار البلاغة، ص 418

[2]- أسرار البلاغة، ص 416، 417.

في الآية هو المراد في المعنى العام لها فهم الشهود على ما وقع لإخوة يوسف من تفتيش أوعيتهم قبل وعاء أخيهم، وأن أخاهم قد أخذ بتهمة السرقة في دين الملك وحكمه.

الأغراض البلاغية للحذف:

من خلال ما سبق في هذا المبحث يمكننا أن نجمل الأغراض البلاغية لحذف المفعول، والمفعولين، والمبتدأ وهذه العناصر التي جرى عليها التطبيق من كتابي (الدلائل) و(الأسرار).

العناية بالفاعل: قد يجئ الحذف في الجملة أو العبارة أو الآية لبيان المتعلق بالفعل وهو الفاعل، وقد مرت معنا أمثلته في حذف المفعول به وعلى سبيل المثال قوله تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى**﴾ (النجم : 43) فحذف المفعول به في الفعلين (أضحك، وأبكى) للعناية بالفاعل وهو (الله).

إفادة التعميم مع الاقتصار:

فحذف المفعول يدعو إلى التعميم مع الاقتصار كما في قوله تعالى:﴿**وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ**﴾ (يونس 25) أي يدعو جميع عباده إلى الحق والسلام فحذف المفعول يوحي لغرض بلاغي هام وهو التعميم مع الاقتصار.

التعيين والظهور[1]:

وقد حذف المفعول لغرض التعيين والظهور أي إذا كان المفعول متعينا وظاهرا لا لبس فيه كما مر معنا في حذف المفعول. يحذف لهذا الغرض ومثاله في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾ (الحديد: 10) وقد مر معنا بالشرح في حذف المفعول مع الفعل المتعدي الذي يلزم فاعله ونكتفي به.

التوبيخ والإنحطاط:

(1)- ينظر: كشف المعاني في المتشابه المفاني، ابن جماعة بدر الدين، ت. د.عبد الجواد خلف، دار الوفاء، 1992م، ط1، ص276.

وهذا وارد كثيرا في القرآن الكريم وإن كان عبد القاهر الجرجاني لم يلمح إلى هذا الغرض في الأمثلة التي قدمها في كتابه (الدلائل) ومثاله في قوله تعالى: ﴿ **فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا** ﴾ (الأعراف : 44).

«حذف المفعول من الفعل الثاني (وعد) إسقاطا لهم عن رتبة التشريف بالخطاب عند الوعد، وقيل لأن ما ساءهم من الوعود لم يكن بأسره مخصوصا لهم وعدا كالبعث، والحساب، ونعيم أهل الجنة فإنهم قد وجدوا جميع ذلك حقا وإن لم يكن وعده مخصوصا بهم»[1].

الاقتصار الذي يفيد القطع والاستئناف:

وقد رأينا هذا في حذف المبتدأ، إن حذف المبتدأ يطرد ويدوم عند ذكر الديار والمنازل كما ذكر الجرجاني وقد سجلنا ذلك سابقا فيقطع الكلام ويجيء بآخر مستأنفا به مع حذف المبتدأ إقتصار للكلام وإفادة للمعنى وقد رأينا مع الشرح في مثال قوله تعالى: (**وما رب العالمين قال رب السموات والأرض**) حذف المبتدأ في جملة الجواب اقتصار أو إفادة للمعنى وهذا أسلوب من أساليب العرب في لغاتهم.

حذف يتطلبه الموقف[2]:

وهو من البلاغة بمكان إذ إن المتكلم أحيانا يحذف جزئ من الجملة ليس إقتصارا أو إيجازا وإنما حذف بتطلبه السياق في العبارة فيجد المتكلم بحذفه مباشرة دون أن يخل بالمعنى وهذا كثير في القرآن الكريم. وقد رأينا ذلك مع مثال الآية الأولى من سورة النور في قوله تعالى: (**سورة أنزلناها**) فكما رأينا حذف المبتدأ وترك خبره (سورة) الذي دلّ على محذوفه وعرفه، وهنا قمة البلاغة في الكلام.

وفي واقع الأمر أن الأغراض البلاغية في باب الحذف كثيرة ولكننا اكتفينا بهذه الأغراض التي ارتبطت بالدراسة وبالأمثلة التي أوردها الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز).

---

(1)- تفسير ابي السعود بن محمد الهادي الحنفي، تح :عبد القادر أحمد عطا، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ج 3، ص229

(2)- ينظر: درة الترتيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، الخطيب الاسكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م، ط1، ص190-192.

ـ وينظر: ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، ابن الزبير الغرناطي، ت.سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، 2007م، ط1، ص907-908.

المبحث الثاني: الفصل وأثره في المعنى.

عطف المفرد:

سبيلنا في المبحث أن نتحدث عن عطف المفرد وعطف الجملة. فقد جاء في كتاب (الدلائل) لعبد القاهر الجرجاني عطف المفرد فعطف المفرد عنده مقيد بشرطين:

الأول: أن يشترك الثاني في إعراب الأول.

الثاني: أن يشترك الأول والثاني في نفس الحكم الإعرابي.

يقول عبد القاهر الجرجاني: «ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشترك الثاني في إعراب الأول، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك»[1].

وأمثلته كثيرة كقولنا في عطف المرفوع وهو الفاعل جاء زيدُ وعمرو، فعمرو معطوف على زيد فحكمه حكم الفاعل، وإعرابه إعرابُ الفاعل وهو الرفع وكذلك إذا كان المعطوف مفعولا به أو مفعولا فيه أو مفعول لأجله فهو شريك للأول في الحكم والإعراب.

ـ وما يمكن الوقوف عنده قبل أن نتطرق إلى عطف الجملة سواء التي تأخذ حكم المفرد أو الجمل المعطوفة بالواو، أو الفاء، أو ثم. فالقول أن حروف العربية قسمان:

حروف مباني، وحروف معاني.

فحروف المبنى: هي الحروف المجردة التي تبنى بها المفردة أو الكلمة، وهي حروف الأبجدية.

وحروف المعاني: هي الحروف التي تمنحنا دلالات لارتباطها بمفردات الكلام أو الجمل ولذلك لا بد أن نتعرف ببعض حروف المعاني التي تواجهنا في هذا المبحث.

معنى حروف العطف (الواو):

الواو يتخذ له مكانا بين المفردات وبين الجمل، فهو حرف من حروف المعاني ويتصف بهذه الصفة من خلال رسمه في الكلمة أو الجمل.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 223

فإذا ارتبط بالمفردة بناءً صار حرف مبنى كقولنا عمرو، وجد، عومل.. إلخ. أما إذا جاء بربط المفردة بالمفردة أو الجملة بالجملة كان له معنى معينا ولذلك نسميه في هذه الحالة حرف معنى. والواو حرف عطف يفيد المشاركة بين المعطوف، والمعطوف عليه في الحكم والإعراب، والواو على حسب موقعها في الجملة عاملة وغير عاملة.

أما العاملة فهي: واو القسم وواو (ربّ) وواو المعية، والواو التي تنصب الفعل المضارع ونرى ذلك من خلال التطبيق في مبحث الوصل بالواو.

معنى حروف العطف (الفاء):

يعد الفاء حرف عطف تفيد الترتيب مع التعقيب وأحيانا في ترتيبه يتضمن معنى السببية في عطف الجمل وهو من حروف العطف التي تفيد المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والإعراب.

معنى حرف العطف (ثم):

حرف عطف يفيد الترتيب مع التراخي وهو من حروف العطف التي تفيد المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والإعراب.

وقد ركزنا على هذه الحروف الثلاثة لكثرة إستعمالاتها وارتباطها بالدراسة التي هي بين أيدينا. ويمكننا أن نلخص ذلك بقول عبد القاهر: «واعلم أنه إنما يعْرض الإشكال في (الواو) دون غيرها من حروف العطف، وذاك لأن تلك تفيد مع الإشراك معاني، مثل أن (الفاء) توجب الترتيب من غير تراخ و(ثم) توجبه مع تراخ. و(أو) تُرَدِّدُ الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما بعينه. فإذا عطَفْتَ بواحدة منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة»[1]

قبل أن نستوفي الوصل حقه في الجملة لابد أن نتطرق أولا إلى مسائل القطع والاستئناف في الجملة العربية ودلالاتها البلاغية مركزين على أمثلة من الشعر العربي والقرآن الكريم في التطبيق عليها.

تعددت مواضع الفصل بين الجمل في اللغة العربية، وتنوعت حسب البناء والأغراض والسياقات، ونذكر منها:

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 224

الفصل بمعنى القطع على الوجوب:

وقد اتفق البلاغيون على أن القطع الواجب هو عدم مشاركة الجملة الثانية في الحكم للجملة الأولى، وهو ما سماه السكاكي:« بالقطع للوحوب»[1] وأمثلته في القرآن الكريم كثيرة في قوله تعالى: ﴿**لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ، يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾ (سورة النور: 16، 17)

الشاهد في الآيتين أن جملة (يَعِظُكُمُ اللَّهُ) مفصولة على جملة (**مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا**)، الجملة الموصولة ليست من قولهم (ما يكون لنا..) إنما جاءت بمعنى آخر غير الأولى فلم تشاركها في الحكم كون جملة (ما يكون لنا أن نتكلم) في محل نصب مفعول به، والجملة الثانية فعل وفاعل ومفعوله محذوف (أنتم).

ومثال آخر في قوله تعالى: ﴿ **لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ، لَّوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ**﴾ (سورة النور : 12، 13)

الشاهد في المثال (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء) جاءت جملة استئنافية مقطوعة عن سابقتها (هذا إفك مبين) والتي حكمها في محل نصب مفعولا به للفصل (قالوا).

في المثالين السابقين لو عطفت الجملتين لفسد المعنى وصار معنى آخر غير الذي يريده القرآن الكريم لو عطف الشاهد على الجملة الأولى لصارا يأخذان حكما واحدا وهذا فاسدا لغويا وبلاغيا ولا يؤدي الغرض.

فالقطع في الشاهد الذي أوردناه في الآية السابقة له دلالته اللغوية والبلاغية ولذلك جاء القطع ليفصل الجملة الثانية عن سابقتها، لأنها ليست في نفس المضمون لها لكن في السياق العام فإنها تخدم الموضوع الواحد.

---

[1]- مفتاح العلوم، السكاكي، ص142.

الفصل بمعنى القطع على سبيل الإحتياط:

يحدث هذا القطع للإحتياط في الجملة الاسمية المنسوخة بناسخ ناصب لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ولم يذكر عبد القاهر الجرجاني في هذا النوع من القطع في الجمل في كتابه دلائل الإعجاز ولذلك أردنا ذكره وتجاوزه لأننا مرتبطين بالدراسة التي ارتكزنا فيها على كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني.أورد السكاكي قول الشاعر:

زعمتم أن إخوانكم قريش * لهم إلف، وليس لكم إلاف**

يرى السكاكي أنه لم تعطف جملة(لهم إلف) على ماقبلها، خيفة أن يظن العطف على(أن إخوانكم قريش) فيفسد معنى البيت، ويضيع قصد الشاعر[1] ولعل الجرجاني لم يتطرق إلى هذا النوع لأنه متضمنا في القطع مع الاستئناف في أغلب المواضع.

الفصل في الصفة والتأكيد:

الصفة والتأكيد لا تحتاج إلى شيء يصلها بموصوفها أو مؤكدها؛ بل يستغني عن أداة الوصل لأنه الأولى والأنفع يقول الجرجاني: «وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به، وكالتأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكد»[(2)].

ويجعل عبد القاهر الجرجاني المعنى في العبارة هو المتحكم الأساسي في الربط من عدمه، فالفصل في جملة الصفة والتأكيد هو الأصلح والأنفع لحدوث المعنى فالمزية في ذلك واقعة لا محالة يقول: «كذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حروف عطف يربطها»[(3)].

فهنا يوجب القطع لاشتراك الثانية في الأولى من حيث معناها فهي إما تصفه، أو تؤكده فيصير الفصل لازما للجملة. وقد مثل عبد القاهر الجرجاني لذلك بالقول: «(جاءني زيد الظريف) صفة

---

(1)- ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص142.

(2)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 227

(3)- المصدر نفسه، ص 227

لموصوفة. والقول: (جاءني القوم كلهم) تؤكد للمؤكد ولم يكن (الظريف) و(كلهم) غير زيد وغير القوم)»[1]. المعنى واحد في سياق واحد في انسجام تام ورائع.

ومثاله في القرآن في قوله تعالى: ﴿ **أَلَم* ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ** ﴾ (البقرة 1، 2).

الشاهد في الآية (لا ريب فيه) جاءت مقطوعة عن (**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ**) مؤكدة له فلو قلنا (**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ ولَا رَيْبَ فِيهِ**) لصار الكلام ليس توكيدا بل حكاية عن المولى عزوجل وهنا يذهب المعنى المراد.

«قوله (لا ريب فيه)، بيان وتوكيد وتحقيق لقوله (**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ**) وزيادة وتثبيت له، وبمنزلة أن نقول: (هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب)، فتعيده مرة ثانية لتثبته، وليس يثبت الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضام يضمّه إليه، وعاطف يعطفه عليه»[2].

فالله سبحانه وتعالى قد خص كتابه بذلك الكمال فهو الكتاب المنزل على نبيه ﷺ لا لبس فيه، ولا شك فيه توكيدا له شكلا ومضمونا فكيف يكون فيه الريب وهو من عند الله سبحانه وتعالى:« (**لَا رَيْبَ فِيهِ**) بيان وتوكيد، لأنه يعني انتفاء أي ريب فيه مهما قلّ، ولا يكون كذلك إلا لبلوغه الكمال شكلا ومضمونا، فقد تحقق بالجملة الثانية مزيد بيان وتوكيد.. وأن هذا الكتاب لا يكون إلاّ منزلا من عند الله العليم الخبير»[3].

وقد يجتمع توكيدان في معنى واحد والمزية فيهما القطع لا الوصل حتى يفي بالغرض ومثاله في ذلك قوله تعالى:

﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾ (البقرة 6، 7).

الشاهد في الآيتين: قوله تعالى: (**لا يؤمنون**) تأكيد لقوله: (**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**).

والشاهد الثاني في قوله تعالى: (**خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ**) تأكيد ثاني أكثر بلاغة من

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 227

[2]- المصدر نفسه، ص 227

[3]- شرح دلائل الاعجاز، ص 312

سابقه «لأن من كان حاله إذا أُنذر مثل حاله إذا لم ينذر، كان في غاية الجهل، وكان مطبوعا على قلبه لا محالة»[1].

وقد ذكر صاحب التحرير والتنوير أن الفصل في قوله (لا يؤمنون)، هل وقع على الأول وهو قوله (أأنذرتهم)؟ أو على الثاني (أم لم تنذرهم)؟

يقول في هذا المعنى: «فلك أن تجعلها خبرا ثانيا عن (إن) واستفادة التأكيد من السياق، ولك أن تجعلها تأكيدا وعلى الوجهين فقد فصلت، إما جوازا على الأول وإما جوابا على الثاني»[2]. وإذا كان الحال لهؤلاء الكفار سواء عليك يا محمد ﷺ أأنذرتهم أم لا تنذرهم لا يؤمنون فعمل الإنذار لهؤلاء أو عدمه سواء عندهم فهم لا يؤمنون فيكون القطع للأول على سبيل الجواز كأن تقول: (سواء عليهم أأنذرتهم لا يؤمنون) وعلى الثاني (أم لم تنذرهم لا يؤمنون) فالخبر أكيد في حقهم وكيف لا وهو من عند الله الذي لا يغفل ولا ينام.

فالإيمان ضد الكفر فكفرهم وعنادهم قطع عنهم الإيمان ولذلك جاء القطع تعبيرا للإيمان وهو ضد الكفر، ففي المعنى لا يجتمع الإيمان والكفر معا في قلب واحد هذا من حيث الدلالة.

وهذا ما أراده عبد القاهر الجرجاني من وراء هذا المثال هو توخي تلكم المعاني في القطع دون الوصل فالقطع في الآيتين أدى الغرض وهو قطع الإيمان عن الكفر، والختم توكيد لما صارت له قلوبهم من الكفر وهو تأكيد ثاني على أن الإيمان والكفر لا يجتمعان في قلب واحد. ولذلك حق عليهم العذاب العظيم من الله سبحانه وتعالى.

فهذه المعاني الخفية التي حققها قطع التوكيد في الآيات السالفة الذكر أتاحت للفكر معاني يتصورها الذهن في رحاب لغة الفرد الإنساني، وهذا ليس غريبا في لغة العرب مثل هذه الأساليب، وهي التي ركز عليها عبد القاهر الجرجاني في كتابه (الدلائل) وجعلها من أساسيات النظم وهي توخي المعاني من خلال هذه الظاهرة اللغوية وهي(الفصل).

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 228

[2]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج1، ص 252

وينقلنا الجرجاني إلى مسألة أخرى لصيقة بهذه الظاهرة ومرتبطة بالنظم من خلال الامثلة التي جاء بها من القرآن الكريم. وحتى تطبق على هذه المسألة نسأل السؤال الآتي:

هل يجتمع التوكيد والصفة في القطع في العبارة الواحدة أم لا؟

أورد الجرجاني مثالا من سورة يوسف في قوله تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيم**﴾ (يوسف 31) الشاهد في الآية قوله تعالى: «(**إنْ هذا إلاَّ مَلَكٌ كَرِيم**) فهي مقطوعة غير موصولة بالتي هي قبلها (**مَا هَذَا بشراً**) وما نلاحظه أن هناك توكيد وصفة فـ (**إن هذا إلاَّ مَلَكٌ**) شبيه بالتوكيد والصفة في قوله (**مَلَكَ كَرِيم**).

فالجرجاني يرى في المثال أن (**إن هذا إلاَّ مَلَكٌ كَرِيم**) مشابه لقوله: (**مَا هَذَا بَشَراً**) [1] وما دخل في ضمنه من ثلاثة أوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتأكيد، ووجه فيه شبه بالصفة، الوجه الأول الشبه للتأكيد في كون يوسف عليه السلام أنه ملكا وليس بشرا وهذا محقق لا محالة من وجهة نظر ما رأته النسوة، ومنه جاء التأكيد لأن يكون بشرا وهو النفي.

الوجه الثاني للتأكيد:

الحال تعظيم وتعجب مما رأوه من الحسن والجمال الذي يتجلى لهم فجأة، وما جرت عليه العادة عند الناس أنها تتعجب مع التعظيم في مثل هذه المواقف كقولنا: ما هذا بشرا، وما هذا آدمي[2]

لم يقف الجرجاني عند حدود التوكيد في الآية بوجهيه من حيث التركيب بل أخد يبحث عن المعاني الخفية التي يفرزها هذا القطع في الآية.

أولها: أن التأكيد باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر كقولك: (جاء القوم كلهم) فالقوم أفرزت معنى التوكيد الذي تبعها (كلهم).

ثانيها: فلو قلت: (جاء القوم) سألت أجاء القوم جميعهم؟ أم بعضهم؟ فجاء التوكيد ليعرض لنا معنى الشمول وهو (القوم كلهم). تأكيد على أن الذي جاء هم جميع القوم.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 229

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 229

أما الوجه الثالث: فهو الشبيه بالصفة: أي أن الصفة أثبت فيه. ونوعه فجاز لنا أن نسأل إذا كان يوسف ليس بشرا فمن هو؟ وما صفته؟ فجاءت كلمة (ملك) تعيينا له، و(كريم) صفته. فزال الإبهام وللتبسيط أكثر فإنك لو قلت لأحدهم: مررت بزيد فالأمر لا يعدو خبرا عاديا فزيد هنا في المثال كغيره من الناس ولكن إذا قمت بتعينه (مررت بزيد الكريم) بالصفة فيتجلى المعنى واضحا ويزول الإبهام.

ـ ففي كل مرة يطالعنا الجرجاني من خلال تركيب الآيات عن المعاني الخفية التي تتيحها مفردات الكلام بدقة متناهية بأسلوب أخاذ، وهذا أسلوب القرآن الكريم المعجز، ولذلك الجرجاني يضع كلام رب العزة في الدائرة الإعجازية المطلقة التي لا يمكن أن يصل إليها أحد. وهذا من نظم الكلام وتآلفه، وما يفيده من معاني.

ومثال ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ* يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا..**﴾ (البقرة 8، 9).

الشاهد في الآية قوله: (**يُخَادِعُونَ اللَّهَ**) وجاءت مقطوعة عن (**مِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ**) فنفي الإيمان عن هؤلاء يتبعهم مخادعة الله فالخداع بل إنما هو لب النفاق العقدي، ودليل على مرض قلوبهم، فالخداع ليس من جنس الإيمان ولا يشبهه، فنفي الإيمان عنهم له دلالته وهو الخداع لله وللذين ءامنوا لقوله تعالى: «**يخادعون الله والذين ءامنوا، وما يخادعون إلا أنفسهم وما يشعرون** «.

قال الجرجاني: « إنما قال (**يخادعون**) ولم يقل (**ويخادعون**) لأن هذه المخادعة ليست شيئا غير قولهم (**آمنا**) من غير أن يكونوا مؤمنين فهو إذن كلام أكّد به كلام آخر هو في معناه، وليس شيئا سواه»[1]

وذكر صاحب شرح الدلائل:«من الأشياء التي نبه إليها عبد القاهر أثناء حديثة عن ترك العطف بين الجمل، ولم تستوقف المتأخرين:

ترك العطف لمجيء الجملة الثانية بيانا وتوكيدا في وقت واحد

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 228

تعاقب الجمل من غير عطف لوقوعها تأكيد بعد تأكيد »[1] وأمثلة ذلك كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى:

﴿ **وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ** ﴾(البقرة 14).

والشاهد (**إنا معكم**) و(**إنما نحن مستهزؤون**).

جاء القطع بتعاقب الجمل من غير عطف لوقوعها تأكيد بعد تأكيد.

ومثاله أيضا قوله تعالى: ﴿ **الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَٰئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ** ﴾ (النور 26).

الشاهد هنا التأكيد بجملتين لما قبلها

الأولى: (**أُولَٰئِكَ مُبَرَّءُونَ**)

والثانية: (**لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ**).

أضرب الجمل حال القطع والوصل:

يري الجرجاني أن للحمل ثلاثة أضرب قي شأن وصلها وفصلها:[2]

الأول:لا يكون العطف في الجملة التي ياتي بعدها جملة واقعة صفة فعلية أو ا سمية، أو جملة التأكيد للمؤكد.

الثاني:وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلا أنه يشاركه في حكم، ويدخل معه في معنى ومثله أن يشترك الاسم الأول مع الثاني في الفاعلية، أو المفعولية، أو الإضافة، فيكون حقها العطف.

الثالث:وجملة سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم، ولا يكون الثاني مشارك للأول أي

---

[1]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 312

[2]- بتصرف: دلائل الإعجاز، ص243.

الذي قبله في المعنى أو الحكم والحق فيها ترك العطف.

فيجمع لنا الجرجاني أسباب القطع بقوله:«فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حال بين حالين، فاعرفه»[1] وسنتطرق إليها جميعها بنوع من التفصيل.

القطع في الجملة الواقعة صفة فعلية أو اسمية:

فإذا كانت الصفة فعلية فهي لا تخلو من أن يكون فعلها ماضيا أو مضارعا، وأمثلة ذلك كثيرة في القرآن الكريم منها:

قوله تعالى: ﴿ **رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ** ﴾ (النور 37).

الشاهد في الآية هي الجمل (**لَا تُلْهِيهِمْ**) و(**يَخَافُونَ يَوْمًا**) و(**تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ**) فهذه كلها صفات جاءت بصيغة المضارع تصف موصوفا قبلها وهي مقطوعة عنه.فجملة (لا تلهيهم) و(يخافون يوما) و(تتقلب فيه القلوب والأبصار) فهي جمل واقعةصفة فعلية بصيغ المضارع مقطوعة عن رجال، والتقدير (رجالذكر وتعبدوخير يخافون الله ويخافون حسابه يوم القيامة.

ومثاله: صيغة الماضي في قوله تعالى: «**سورة أنزلناها وفرضناها**».

الشاهد قوله (**أنزلناها**) صفة جاءت بصيغة الفعل الماضي مقطوعة عن موصوفها (**سورة**).

ومثال آخر في قوله تعالى: ﴿ **مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ** ﴾ (النور 35) وهي من الجمل الاسمية الواقعة صفة الشاهد (فيها مصباح) جملة اسمية واقعة في موقع صفة لمشكاة ومثلها في نفس السورة قوله تعالى: ﴿ **الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ** ﴾ (النور 35).

فالشاهد (**الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ**) جملة اسمية صفة لمصباح والشاهد الثاني في الآية (**الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ**) جملة اسمية صفة للزجاجة. والأمثلة كثيرة في القرآن الكريم.

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص243.

وهذه الأمثلة التي أوردناها فهي شارحة للوجه الثالث للقطع الذي أورده الجرجاني في الدلائل واصطلح عليه الشبيه بالصفة.

وجه الفصل في التأكيد بإن وإلاّ:

في هذا العنصر من عناصر الفصل يضرب لنا الجرجاني مثالين في كتاب الله تعالى:

الأول: في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ**﴾ (سورة يس: 69)

والثاني: في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾ (النجم 3، 4)

فالشاهد الأول (**إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ**) والثاني :(**إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**)

« أفلا ترى أن الإثبات في الآيتين جميعا تأكيد وتثبيت لنفي ما نفى؟ فإثبات ما عُلِّمه النبي ﷺ وأوحى إليه ذكرا وقرآن، تأكيد وتثبيت لنفي أن يكون قد علم الشعر وكذلك إثبات ما يتلوه وحيا من الله تعالى، تأكيد وتقرير لنفي أن يكون نطق به عن هوى»[1].

ومجمل القول «أن ترك العطف بين الجملتين في كل آية من الآيتين المذكورتين، لأن الجملة الثانية توكيد معنوي للأولى، وهذه صلة معنوية حققت الربط وأغنت عن الربط الظاهر» [2].

وذهب الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: « **إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ** » بالقول: «استئناف بياني لأن نفي الشعر عن القرآن يثير سؤال متطلب لقول: فما هو هذا الذي أوحي به محمدﷺ فكان قوله «**إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ**» جوابا لطلبته»[3]

فالمسألة هنا تحمل معنين:

الأول: نفي الشعر عن القرآن الكريم.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 230، 231

[2]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 315

[3]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج23، ص65.

الثاني: إثبات وتأكيد أن هذا الوحي من الله سبحانه وتعالى.

ووجه البلاغة فيه القطع مع الاستئناف في الشاهد الذي ذكرناه في الآية سابقا.

ويفسر لنا الطاهر بن عاشور هذا الشاهد ليبين لنا صور النفي والتأكيد بصورة القطع في الآية لقوله: «وَضَمِيرُ هُوَ لِلْقُرْآنِ الْمَفْهُومِ مِنْ عَلَّمْناهُ، أَيْ لَيْسَ الَّذِي عَلِمَهُ الرَّسُولُ إِلَّا ذِكْرًا وَقُرْآنًا أَوْ لِلشَّيْءِ الَّذِي عَلَّمْنَاهُ، أَيْ لِلشَّيْءِ الْمُعَلَّمِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ عَلَّمْناهُ، أَوْ عَائِدٌ إِلَى ذِكْرٌ فِي قَوْلِهِ: إِلَّا ذِكْرٌ الَّذِي هُوَ مُبِينٌ. وَهَذَا مِنْ مَوَاضِعِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً لِأَنَّ الْبَيَانَ كَالْبَدَلِ»[1]

ومثله كثير في القرآن الكريم وعلى سبيل الحصر في قوله تعالى: ﴿ **إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا** ﴾ (المؤمنون : 37)

والمثال الثاني الذي أورده الجرجاني في هذا الباب في قوله تعالى: «**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الهَوَى إِنْ هَوَ إِلَّا وَحْي يُوحَى** » وقد سبق وأن أشرنا إلى ذلك وقلنا الشاهد في قوله تعالى: (**إِنْ هَوَ إِلَّا وَحْي يُوحَى**).

وترك العطف في الآية مع الاستئناف والتأكيد والإثبات من روائع البلاغة، ومن حسن التناسق في الكلام وإنه الربط بين المفردات على أساس المعنى الذي يطلبه القول وهذا الباب مع غموضه، وصعوبة مسالكه إلا أن صورة النفي فيه تظهر ملائمة لما في العبارة، وكأنك تثبت أن القطع أولى وأنفع في هذا المقام.

يقول الجرجاني: «واعلم أنه ما من علمٍ من علوم البلاغة أن تقول فيه: (أنه نفي غامض، ودقيق صعب) إلا وعِلْمُ هذا الباب أغمضُ، وأخفى وأدق وأصعب وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف: (أن الكلام قد استؤنف وقطع عما قاله)، لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك، ولقد غفلوا غفلة شديدة»[2].

فالقطع في الآية يطلبه السياق فلا يمكن أن توصل الثانية سياقها ولو فعلنا لفسد المعنى فالتركيب هنا مرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى الذي يؤدي الغرض ويستوفيه.

---

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج23، ص65.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 231

وقد ذكر صاحب شرح الدلائل أن الجرجاني: « نص على وسيلة الإثبات المؤكدة ها هنا – وهي النفي والإستثناء – ولم ينص عليها فيما سبق في شواهد لان التوكيد الذي يترك العطف سببه معنوي، فهومن إعادة المعنى بلفظ آخر ولكن قد يستعان بوسائل ذاتية مقوية للمعنى عندما يقصد مع التوكيد بيان وتعيين لإجمال في الجملة السابقة كما في الآيتين المذكورتين»[1].

ومثاله أيضا في قوله تعالى: «**مَا هَذا بَشَرًا إِنْ هَذا إِلاّ مَلَكٌ كَرِيمٌ**» فاجتمع التوكيد مع الإستثناء بإلاّ فكان القطع مناسبا وجليا، ويؤدي الغرض.

ترك العطف لعارض مع وجوبه:

وهو أنك ترى الجملة واجب عطفها على التي قبلها إلا أن القطع فيها أوجب لعارض يجعلها تختلف على التي قبلها وقد ضرب عبد القاهر الجرجاني مثالا من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ (البقرة 15).

الأمر يقتضي أن تعطف الجملة (**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**) على التي قبلها (**إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ**) ولكنها قطعت على التي قبلها وصارت أجنبية عنها لأن المعنى الذي يحمله استهزاء هؤلاء ليس هو المعنى الذي يحمله استهزاءُ الله بهم.

يقول الجرجاني في هذا السياق: «وذلك لأمر أوجب أن لا يعطف، وهو أن قوله: (**إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ**) حكاية عنهم أنهم قالوا: وليس بخبر من الله تعالى: وقوله تعالى: (**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**) خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم. وإذا كان كذلك، كان العطف ممتنعا لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفا على ما هو حكاية عنهم»[2]

فالجرجاني يرى أن العارض في الجملتين أن الأولى هي حكاية عنهم والثانية إخبار من الله تعالى فصارت الثانية أجنبية عن الأولى، وشرح لنا الجرجاني هذه المسألة عن طريق المقارنة في قوله تعالى: (**يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُم**) و(**مَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ**) على أن في الجملتين إخبار من الله تعالى ولذلك

---

[1]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 315

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 231، 232.

كان العطف فيهما واجب.

ويستعرض لنا الطاهر بن عاشور في تفسيره للآية في قوله تعالى: «(**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**) أسباب القطع فيها وعدم وصلها بسابقتها في قوله تعالى: (**إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ**) بقوله: لَمْ تُعْطَفْ هَاتِهِ الْجُمْلَةُ عَلَى مَا قَبْلَهَا لأنها جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا بَيَانِيًّا جَوَابًا لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّامِعَ لِحِكَايَةِ قَوْلِهِمْ لِلْمُؤْمِنِين آمَنَّا [الْبَقَرَة: 14] وَقَوْلِهِمْ لِشَيَاطِينِهِمْ إِنَّا مَعَكُمْ[الْبَقَرَة: 14] إِلَخْ. يَقُولُ لَقَدْ رَاجَتْ حِيلَتُهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْغَافِلِينَ عَنْ كَيْدِهِمْ وَهَلْ يَتَفَطَّنُ مُتَفَطِّنٌ فِي الْمُسْلِمِينَ لِأَحْوَالِهِمْ فَيُجَازِيهِمْ عَلَى اسْتِهْزَائِهِمْ، أَوْ هَلْ يَرُدُّ لَهُمْ مَا رَامُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنِ الَّذِي يَتَوَلَّى مُقَابَلَةَ صُنْعِهِمْ فَكَانَ لِلِاسْتِئْنَافِ بِقَوْلِهِ: اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ غَايَةُ الْفَخَامَةِ وَالْجَزَالَةِ، وَهُوَ أَيْضًا وَاقِعٌ مَوْقِعَ الإعتراض وَالْأَكْثَرُ فِي الإعتراض تَرْكُ الْعَاطِفِ.»[1].

فالطاهر بن عاشور يرى القطع في الجملتين في قوله تعالى: (**إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**) بسبب الاستئناف البياني وجوابا لسؤال مقدر بقوله تعالى: (**وإذا قيل لهم ءامنوا كما ءامن الناس قالوا أنؤمن كما ءامن السفهاء**) وهذا التقدير تستنتجه من قصة هؤلاء الكفار من خلال سياق الآيات التي سبقت هذه الآية في سورة البقرة.

ويرى الطاهر بن عاشور أن قوله تعالى: (**إنما نحن مستهزءون**) حكاية عن الذين كفروا وهذا قولهم بأفواههم أما قوله تعالى: (الله يستهزئ بهم) هو إخبار من الله تعالى عن هؤلاء فالمعنى ليس واحدا في كلا التركيبين.

الأول: فيما وصفوا به الكفار أنفسهم، وهو أمر غير مرئي للعيان حكاه الله عن هؤلاء فهو سبحانه وتعالى يعلمه. **والثاني**: إخبار من الله للمؤمنين أن الله تعالى يستهزئ بهم، وإنما يمدهم في طغيانهم حتى تعمى بصيرتهم فهم في الكفر والهلاك معذّيون.

وقوله تعالى: (**الله يستهزئ بهم**) فهو موقف يعبر عن الإعتراض والإعتراض الواضح من هؤلاء

---

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج01، ص293.
_ ينظر: الكشاف، ج1، ص35.

والذين يوجب القطع بين الجملتين.

ويمكن أن نشير أيضا أن القطع الحاصل بين الجملتين سببه عدم المشاركة في الحكم، وهذا ما عناه الجرجاني بالدات في هذه المسألة فمعنى الجملة الأولى ليس نفسه في الجملة الثانية، ففي الأولى: إعتراض هؤلاء الكفار عن الإيمان والظهور بصفة المستهزئ بدين الله سبحانه وتعالى، والتعالي عليه فهو نوع من المكابرة، والنفاق فهم يظهرون الإيمان للمؤمنين، وإذا خلوا إلى أوليائهم من شياطين الإنس، والجن صرحوا بكفرهم وعبروا عن هذا الموقف بالإستهزاء بدين محمد ﷺ وهذا قمة الإعتراض وقمة الكفر والنفاق.

أما معنى الثانية فهو علم الله بهم واستهزائه بهم فهو قد حكى عنهم، وعرف باستهزائهم النابع من الحقد والنفاق، والكفر لكن استهزاء الله بهم له معنى آخر إذ يتبعه العذاب القيم بل يستدرجهم بطغيانهم إلى الهلاك المحتم، ومن هنا نخلص إلى أنّ القطع له مبرره وهو لعدم المشاركة في الحكم بين الجملتين.

يقول صاحب الشرح: «لأن الجملة الأولى من مقول المنافقين، والثانية خبر من الله تعالى، فلا يصح العطف بعدم المشاركة في الحكم، ولئلا يتوهم أن الجملة الثانية من مقول المنافقين أيضا»[1].

وهذا هو العارض الذي لشأنه تم القطع دون الوصل، فالجرجاني له عمق نظر، وعمق تقصي في الجمل والعبارات فهو يستقرأ العبارة القرآنية ويبين من خلال التراكيب متى يكون فيها القطع؟ ومتى يكون فيها الوصل؟

فهذا الباب غامض خفي ويحتاج إلى من له علم بفنون البلاغة وله ذوق جميل يستطع من خلاله أن يستكشف الغامض ويخرج الخفي، ويعلم الأدق ويسهل الصعب، فلا يكون القطع إلا وله أسبابه، وأغراضه، وكذلك الوصل.

ـ وذكر السكاكي أنه قد تقطع الجملة الثانية احتياطا[2] أي دفعا للتوهم والغموض والالتباس وذلك

---

(1)- شرح دلائل الاعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 316

(2)- ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص141 وينظر: الإيضاح، القزويني، ص115.

نحو قول الشاعر:

وتطن سلمى أنني أبغي بها * بدلا، أراها في الضلال تهيم** [1]

فقد فصل قوله(أراها) عما قبله حتى لا يتوهم السامع أن العطف واقع على(أبغي) دون(تظن) فتصبح جملة(أراها) لذلك من مظنونات سلمى، وليس مراد الشاعر كذلك ومن هنا فصلت الجملتان احتياطا ودفعا للبس الذي قد ينتاب السامع[2] ويرى السكاكي أن القطع في البيت جاء على سبيل الاستئناف وهذا ما ذكره الجرجاني.

وحتى يتضح الأمر أكثر نقف عند مثال آخر أورده الجرجاني في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ** ﴾ (البقرة : 11، 12).

يقول الجرجاني معلقا على المثال: «إنما جاء (**إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**) مستأنفا مفتتحا (بألا) لأنه خبر من الله تعالى بأنهم كذلك والذي قبله من قوله: (**إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**) حكاية عنهم»[3].

وهنا الجرجاني يبين لنا أسباب مجيء القطع بدلا من الوصل وهما سببان رئيسيان:

الأول: الاستئناف لمعنى جديد في قوله تعالى: (**أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**).

الثاني: الإختلاف في الحكم ففي الأولى التي قبل الثانية في قوله تعالى: (**إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**) حكاية من الله عن هؤلاء. قوله تعالى: (**أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**) إخبار وإقرار من الله لهؤلاء أنهم حقا هم المفسدون جوابا عن قول هؤلاء بأنهم من أهل الصلاح.

ونستنتج من قول الله تعالى: (**قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**) ما يلي:

أولها: أظهر المنافقون الفساد في أنفسهم بالإصرار على ذلك، وهذا ناتج عن مرض قلوبهم وما يترتب على ذلك من الخراب وما يتولد من المفاسد.

---

(1)- البيت أورده السكاكي في مفتاح العلوم.

(2)- ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي ص142.

(3)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 232

ثانيها: إن صفاتهم أدت إلى إفسادهم الناس، بل ادعوها ودعوا إليها.

ثالثها: فبفساد قلوبهم فسدت أفعالهم التي ينشأ عنها فساد الفرد والمجتمع.

فكل هذه المعاني حكاية من الله عن أوصاف هؤلاء وأفعالهم. ففي حكمها تختلف عن الثانية في قوله: (**أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**) والتي هي إخبار من الله تعالى.

ويرى الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: (**أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**)، «وحرف (إلا) للتنبيه إعلانا لوصفهم بالإفساد، وقد أكد قصر الفساد عليهم بضمير الفصل أيضا كما أكد به القصر في قوله تعالى: ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (البقرة : 05)، ودخول (إن) على الجملة وقرنها (بألا) المفيدة للتنبيه وذلك من الإهتمام بالخبر وتقويته دلالة على سخط الله تعالى عليهم»[1] وفي هذه الآية غخبار من الله الذي لا يأتيه الباطل بل هو العالم بما في قلوبهم فهو وحده من يعلم بشأن المنافقين.

فابن عاشور يرى أن القطع قد وقع (بألا) واستأنف بها القول والتي تفيد التنبيه ومجيء الضمير هم الذي يفيد القطع، فالفصل هنا أدى غرضه إذا الأولى تخالف الثانية في حكمها فكان القطع أوجب وأفيد.

ومثيل ذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ** ﴾ (البقرة : 13).

يقول الجرجاني: «ولو عطف: (**إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**) على ما قبله، لكان يكون قد أدخل في الحكاية، ولصار حديثا منهم عن أنفسهم بأنهم هم السفهاء، من بعد أن زعموا أنهم إنما تركوا أن يؤمنوا لئلا يكونوا من السفهاء»[2] فالقطع هنا في الآية يؤدي غرضه ويفي بالمعنى ولو وصلت (**أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**) لفسد الأمر وصار الحكاية عن هؤلاء الذين وصفوا المؤمنين بالسفه ونزهوا أنفسهم عنه لصاروا سواء بسواء، ولكن كما كان القطع فأصبح الأمر فيه إخبار من الله عن هؤلاء. الذين نزهوا أنفسهم عن السفه وهم فيه واقعون والله يعلم ذلك وهم لا يعلمون.

---

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج01، ص 286.

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص233.

القطع بعد صيغة الامر:

قد وردت صيغ كثيرة بصيغة الأمر في القرآن الكريم ومنها لفظ (قل) فكان القطع منها أوجب لاستئناف الكلام بصيغة الأمر كما في قوله تعالى: ﴿ **لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ * قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ** ﴾ (النور : 30).

الآية الكريمة جاءت في السياق العام لتأصل العلاقات الاجتماعية ونظامها، فالآية جمعت بين أمرين: البيت الغير الآهل وسكناه وغض البصر، وحفظ الفرج للمؤمنين.

الآية الكريمة جمعت بين أمرين مختلفين تماما في المعنى والحكم، وجاء القطع فيهما واجبا في قوله تعالى: (**لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ**) وقوله: (**قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ**).

فجاء فعل الأمر (قل) مستأنفة به الجملة ليؤكد لنا أمرا من الله سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين بأن يغضوا من أبصارهم، ويحفظوا فروجهم، وإذا تأملنا في الآية كاملة وجدنا أن الجملتين تختلفان في الحكم من حيث المعنى.

فجاء القطع بفعل الأمر الدبل على تمام المعنى في الأولى، واستئناف المعنى في الثانية، لكن في دائرة السياق العام فهي تؤسس لوضع نظام متكامل لحياة المؤمن في مجتمعه انطلاقا من اختيار البيت أو السكنى إلى نظام العفة، والطهارة الذي يحافظ على الكيان الاجتماعي الواحد وحفظه من الانهيار لتحقيق الأمن والسلامة الاجتماعية.

ومثلها في قوله تعالى في نفس السورة: ﴿ **وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ * قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** ﴾ (النور : 53، 54)

وجاء القطع في الآيتين في موضعين في قوله تعالى: (**قُل لَّا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ**) وفي قوله: (**قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**) ويذكر الطاهر بن عاشور الغرض من هذا القطع دون الوصل في

تفسير الآية الأولى بقوله: «فعلى احتمال أن يكون النهي عن القسم مستعملا في النهي عن تكريره يكون المعنى من قبيل التهكم، أي لا حرمة للقسم فلا تعيدوه فطاعتكم معروفة، أي معروف ومنها وإسماؤها»[1] ولما كان الخبر من الله سبحانه وتعالى وليس حكاية عن المنافقين فيه تأكيد على الحال هؤلاء الذين أقسموا بجهد أيمانهم لإن أمرتهم يامحمد لخرجوا للقتال.

فكان القطع مع الخبر ألزم وأوكد. وهذا نوع آخر من وجوب القطع. يقول الطاهر بن عاشور في لطيفة رائعة من لطائفه: «وتنكير (طاعة) لأن المقصود به نوع الطاعة، وليست طاعة معينة فهو باب ثمرة خبر من جرادة و(معروفة) خيره»[2]

وفي الثانية، في قوله تعالى: (**قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**) جاءت مغايرة في الحكم للتي قبلها، وجاءت تخبرنا بحكم الله تعالى أنه لا نجاة ولا حياة إلا بطاعة الله ورسوله فيما أوجبه الله عليكم. فالقطع هنا جاءنا بحكم جديد يختلف عن معنى سابقته، ولكنه في السياق العام هو تأذيب للمؤمنين، وتنظيم لحياتهم، وأمور دنياهم.

القطع في الاستفهام:

القطع في الاستفهام كثير في كتاب الله تعالى ولكن الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز يطرح لنا مسألة القطع مع الفعل (قال) لا يكون إلا بتقدير سؤال قبلها وجملة القطع جوابا له. يقول: «واعلم أن الذي تراه من التنزيل من لفظ (قال) مفصولا غير معطوف، هذا هوالتقدير فيه، والله أعلم»[3].

وذكر الزمخشري أن الاستئناف يكون في الجملة الثانية بمثابة جواب لسؤال تصمنته الجملة الأولى[4]

أورد الجرجاني مثالا لهذه المسألة في قوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ * فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلا تَأْكُلُونَ * فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لا تَخَفْ**﴾ (الدريات 24، 28).

---

(1)- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج18، ص278.

(2)- المرجع نفسه، ج 18، ص278.

(3)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 240.

(4)- ينظر: الكشاف، ج1، ص25.

ورد الفصل في هذه الآيات على ثلاثة مواضع في قوله: (**قَالَ سَلامٌ**..) وفي قوله: (**قَالَ أَلا تَأْكُلُونَ**..) وفي قوله: (**قالوا: لا تَخَفْ**) أما في قوله تعالى: (**إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا**..) فهذا قطع مع الاستئناف وقد سبق أن عرفنا بهذا النوع، أما النماذج الثلاثة فتخص الفصل مع الفعل قال مع الاستفهام.

فالجرجاني يبحث في تفاصيل الكلام وتركيبه. فمجيء الفعل(قال) جواب مع سؤال مقدر يستكشفه السامع أو القارئ من خلال العملية الذهنية. ففي قوله تعالى في الأولى: (**قَالَ: سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ**) جواب على قول الملائكة لما قاموا بالتحية لسيدنا إبراهيم عليه السلام، وهو منطوق الكلام في هذه الجملة يدل على وجود حيرة وإبهام لدى نبي الله إبراهيم لهؤلاء الضيوف فهو لا يعرفهم. دلت عليه لفظ (منكرون) فالتقدير جواب إبراهيم كان لسؤال مقدر تقديره (سلام قوم منكرون) من أنتم فأنا لا أعرفكم؟! فتقدير السؤال دلالة على حذفه وهذا صرب من التأليف، لطيف المأخذ عجيب المغزى، ولا تجد بابا من أبواب الحذوف أحسن مأخذا منه ولا أطرف خبرا»[1]والسؤال والجواب كما مر معنا في الأمثلة السابقة بينهما علاقة معنوية لا تحتاج إلى رابطة وقد ذكر الجرجاني هذا النوع من القطع وعده البلاغيون استأناف، وسماه بعضهممبشبه كمال الاتصال[2]

وقوله في الثانية: (قال ألا تأكلون) سؤال سيدنا إبراهيم لما رأى أيديهم لا تمتد إلى الطعام فأوجس منهم خيفة فكان السؤال (ألا تأكلون) ويمكن حذف الفعل (قال)، ولا يفسد الكلام (فقربه إليهم: ألا تاكلون) لكن مجيء الفعل فيه دلالتبين:

دلالة الاخبار من الله تعالى عن حال إبراهيم وهو إخبار من الله سبحانه وتعالى عن إبراهيم ورواية لمحمد ﷺ والمؤمنين.

---

(1)- الجامع الكبيرفي صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الأثير ضياء الدين أبو الفتح ، ت.د.مصطفى جواد، ود.جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1956، ص137.

(2)- ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج1، ص24، وينظر: مفتاح الغلوم، السكاكي، ص136.، ينظر:التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، ابن الزملكاني كمال الدين عبد الواحد، ت.د.أحمد مطلوب، د.خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، 1964، ط1، ، ص132.

إستئناف بالجملة الفعلية مع الفصل، والتخصيص (تخصيص فعل إبراهيم عليه السلام).فإن الله عز وجل بذلك أوعز الفعل لإبراهيم عليه السلام وخصه به، فاجتمع في الجملة الإستأناف والتخصيص.

ومنها قوله تعالى على لسان الملائكة: (**قالوا لاتخف**) فهو جواب عن سؤال إبراهيم مع النفي الذي حدّد علم الملائكة بحال إبراهيم فكان جوابهم للتهدئة من روعه، وطمأنته بعدم الخوف، وفي القصة تمام ذلك أنهم مبعوثون لقوم لوط عليه السلام.

والقصة معروفة في جل التفاسير القديمة، والحديثة الشاهد في كل ما سبق ان الجرجاني كان يبحث عن المعاني التي تخفيها مفردات الكلام في ترابطها وتناسقها من خلال ظاهرة لغوية وقليل من يدرك ذلك وهي ظاهرة الفصل.

ويشرح لنا الجرجاني الغاية من هذا الفصل بقوله: «جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين، من السؤال فلما كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم: (دخل قوم على فلان فقالوا: كذا)، أن يقولوا: (فما قال هو؟) ويقول المجيب: (قال كذا) أخرج الكلام ذلك المخرج، لأن الناس خوطبوا بما يتعارفونه وسلك باللفظ معهم المسلك الذي سلكوه»[1]

فالجرجاني يضعنا أمام قضية في غاية الأهمية وهي أن الفصل في الجواب عن السؤال مرسوم في نفس العربي فهو مسلكه بالفطرة، وهذا ما طُبع عليه الناس. ويضرب لنا مثالا آخر في ذلك من القرآن الكريم في قصة فرعون عليه اللعنة مع موسى عليه السلام في قوله تعالى:﴿ **قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ * قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ، قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ * قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ**﴾ (الشعراء: 23-31).

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 240

يقول الجرجاني معلقا على هذه الآيات: «جاء ذلك كله، والله أعلم، على تقدير السؤال والجواب كالذي جرت به العادة فيما بين المخلوقين»[1].

وهذا الذي يعنيه الجرجاني بالاستئناف البياني بعد لفظ (قال)..

يقول صاحب الشرح: «والاستئناف يستلزم الفصل، وترك العطف، واللافت أنه يقول عن قوله تعالى: **(قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)** إنه آتى مأتى الجواب، أي بمنزلة الجواب مع أنه في الحقيقة جواب لأن قبله سؤال هو: **(قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ)** ويزيل هذا الإشكال التفريق بين السؤال والجواب وبين حكاية السؤال والجواب بذكر (قال) قبل السؤال وقبل الجواب فإن حكاية السؤال تنقله من الإنشاء إلى الخبر الذي نسمعه فيثير لدينا سؤالا، ويكون ما بعده استئنافا بمنزلة الجواب على ذلك السؤال، فقوله تعالى:(قال فرعون وما رب العالمين) حكاية السؤال، فهو خبر يثير سؤالا عند كل مستمع هو، فما قال موسى له؟ فأتى قوله:(قل رب السموات والأرض...) استئناف بمنزلة الجواب، فيفصل عما قبله »[2].

صاحب الشرح يسأل أين التقدير في السؤال والجواب الذي يعنيه الجرجاني؟

والجواب أن الجرجاني أجاب عن ذلك وقد سبق أن ذكرنا قوله في هذا الباب لكن يقصد أن في بعض المواضيع يقدر السؤال، والجواب كما رأينا في قصة إبراهيم مع ضيفه. وحتى في قصة فرعون مع موسى عليه السلام فالحكاية عن هؤلاء من ربّ العالمين والمسألة هنا مسألة عقيدة، ففرعون له سؤال كبير يختلجه ويقول لأنصاره: (ألا تسمعون ما يدعي هذا) ويقول: (كذا، وكذا، وإن هذا لمن الجنون).

وأما موسى فكان في كل مرة يتدرج في الجواب لإثبات التوحيد وأن ليس هناك إله أحق بالعبادة والطاعة والتوحيد إلا الله، فالتقدير عند الجرجاني في السؤال والجواب عملية نفسية تحمل في نسيجها التلقائية. فأقوال الناس هكذا تقول لفلان: أنت فعلت كذا وكذا قال: (نعم أنا الذي فعلت كذا وكذا) فالقطع هنا واجب في الاستئناف الباقي مع تقدير السؤال والجواب.

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 141

_ ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص144

[2]- شرح دلائل دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص327.

ويوضح الجرجاني ذلك بالرجوع إلى ضيف إبراهيم في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ * قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ** ﴾ (الحجر: 57- 58).

يقول الجرجاني: «وذلك أنه لا يخفى على عاقل أنه جاء على معنى الجواب، وعلى أن نزُّل السامعون كأنهم قالوا: (فما قال له الملائكة؟)، فقيل: (قالوا إنّا أرسلنا إلى قوم مجرمين)»[1].

وهذا الدرب كثير في القرآن الكريم وخلاصة ذلك ما قاله عباس حسن في قضية الاستئناف البياني: «هو الذي تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التي قبلها، دون الصلة المعنوية بينهما، فكلتاهما مستقلة بنفسها في الإعراب وحده، أما في المعنى فلا بد بينهما من ارتباط يجعل الثانية في الغالب بمنزلة جواب عن سؤال ناشئ من معنى الأولى، أما غير البياني فتنقطع فيه الصلة الإعرابية والمعنوية بين الجملتين فتكون الجملة المستأنفة مستقلة بإعرابها وبمعناها الجديد»[2]

وهذا النوع كثير في القرآن الكريم كما ذكرنا سابقا، ورأينا أن الفصل الواجب يحدث إذا توفر أمرين وهما:

1 – إختلاف الحكم الإعرابي في حالة الفصل البياني.

2 – أما في حالة الفصل الغير بياني فيكون القطع بين الجملتين في الإعراب والمعنى إلا أن السياق العام للجملتين يوضح المعنى العام الذي يربطهما.

وذكر حمزة العلوي أن الذي يرد من لفظه(قال) مجردا من حرف العطف فهو على تقدير السؤال، وأما الذي يرد متصلا به حرف العطف فهو ياتي على إثر جملة يكون معطوفا عليها[3]

يقول الطاهر بن عاشور في ذلك: «واعلم أن جمل الكلام البليغ لا يخلو إنتظامها عن المناسبة، وإن كان بعضها إستئنافا، وإنما لا تطلب المناسبة في المحادثات والاقتضابات»[4].

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 241

[2]- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف مصر، ط3، ج4، ص 390

[3]- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجا، العلوي يحي بن حمزة، مطبعة المقتطف، مصر، 1914، د.ط، ج2، ص50-51

[4]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج3 ص 188

وله قول جامع في هذه المسألة ومن خلال ذلك سنتعرف أن المعاصرين لم يزيدوا على ما جاء به عبد القاهر الجرجاني في مسائل نظم القرآن وفي أثر هذه الظواهر اللغوية في بناء نظريته (النظم)، يقول الطاهر بن عاشور: «ترى من أعظم الأساليب التي خالف بها القرآن الكريم أساليب العرب أنه جاء في نظمه بأسلوب جامع بين مقصديه وهما: مقصد الموعظة، أو مقصد التشريع فكان نظمه يمنع بظاهرة السامعين ما يحتاجون أن يعلموه، وهو في هذا النوع يشبه خطبهم وكان في مطاوي معاينة الخبير أحكاما كثيرة في التشريع والآداب وغيرها»[1].

وقد يرد القطع في الجملة الاستفهامية دون تقدير ومثاله في قوله تعالى: ﴿ **وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ لَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** ﴾ (النور : 41).

وقع الفصل في الجملتين على سبيل الاستفهام الإنكاري ومثاله قوله تعالى: ﴿ **وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا** ﴾ (النور 49-50).

القطع في قوله تعالى: (**أَفِي قُلُوبِهِم**) على سبيل الاستفهام الإنكاري ومثله كثير في القرآن الكريم.

[1]- التحرير والنوير، الطاهر بن عاشور، ج1، ص 115

المبحث الثالث: وصل الجمل وأثره في المعنى.

ما عرف عند النحويين القدماء أو المعاصرين من أهل اللغة أن الوصل هو ربط معنى بمعنى بأداة معينة لغرض بلاغي، وللوصل ادوات ذكرناها في المبحث الثاني من هذا الفصل وعرّفنا الأهم منها والتي تتكرر في دوائر المتكلمين كثيرا وحتى في أشعار العرب، وروباتهم، وكذلك القرآن الكريم.

لكن عبد القاهر الجرجاني ذكر بعضها كالفاء، وثم، وأو، وذكر أهمية الصلة بها في الجمل، والعبارات، ولكنه أفرد الواو كلاما يتطلبه الموقف لكثرة تداوله في الكلام والاستعمال، والإستشكال العطف به في بعض الحالات، وخاصة في عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وبالتالي تفرض علينا هذه الدراسة أن نركز على المباحث التي أوردها الجرجاني في هذا الباب وبيان أثرها البلاغي في المعنى من خلال تحليل التراكيب، وتأويلها. واستنباط المعاني الخفية من خلال النظر إلى سياق الكلام.

يرى أهل البلاغة أن الجمل الموصولة على ضربين:[1]

الأول: جمل لها محل من الإعراب فحكمها كحكم المفرد، فتعطف الثانية على الأولى إذا كانت هذه الأخيرة واقعة موقع حكم المفرد.

الثاني: الجمل التي لا محل لها من الإعراب بأن تكون الجملة الأولى لا محل لها من الإعراب وهدا الضرب يقل فيه الاستعمال ويبعد تعاطيه نحو:زيد قائم وعمرو قاعد والعلم نور والجهل ظلام.

الواو من أكثر الحروف دورانا في الكلام:

كما قلنا أن الواومن أكثر الحروف دورانا في الكلام وذلك بحاجة المتكلم لها فظروف النطق بها يتطلبه الموقف والحال، فلا يجد المتكلم بدّا من الإكثار من استعمالها والمتأمل لأشعار العرب يجد أن الواو تأخد مساحة كبيرة من الاستعمال اللغوي في عطف المفرد وعطف الجمل. وكذلك المتأمل لكتاب الله سبحانه وتعالى يجد أن الواو تمثل الدائرة القصوى في الاستعمال ثم تأتيها الفاء، أو، أم، ثم على الترتيب.

---

(1)- ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص135، وينظر: التبيان في علم البيان، ابن الزملكاني، ص132.

فنحن في هذا المبحث لا نركز كثيرا على الوصل من حيث التركيب اللغوي النحوي البحث بل نركز على ما يتركه الفصل من بلاغة. ونغوص في استكشاف المناحي الجمالية، وفي المعاني الخصبة التي يشكلها هذا الأسلوب، فعبد القاهر الجرجاني لا يستنطق الكلام من حيث انه مجرد كلام يُبنى مع مفردات متعالقة ومتناسقة بل يستنطق روح التراكيب لاكتشاف المعاني التي تتشكل من خلال ذهن المتكلم، ونفس المتلقى الذي يقف على الكلام وفق مستويات ودرجات.

وقد ألفت العرب منذ تشكل الإنتماء القومي لها وللعربية أنها تصل متى أرادت لذلك سبيلا، وأنها تفصل متى تطلب الموقف لذلك. وفي هذا المبحث سنلخص فنون الوصل وأساليبه ونتتبع هذه الظاهرة مع الحروف التي كانت أكثر اتساعا واستعمالا عند العرب وفي القرآن الكريم. ويلفت انتباهنا السكاكي إلى العطف في البلاغة«يعتمد معرفة أصول ثلاثة أحدها الموضع الصالح من حيث الوضع، وثانيها فائدته، وثالثها وجه كونه مقبولا لا مردودا»[1] وسنرى هذه الوجوه في عديد الأمثلة التي نوردها.

نعود ونقول استعملت الواو لعطف الجمل كثيرا وهذا ما أورده الجرجاني والذين جاؤوا من بعده وإذا كان حال الواو بهذه الصورة من الغموض فإن« الأمر يحتاج إلى تأمل عميق من أجل قراءة أثار عقلية أنضج وأبعد في أذهاننا عن فكرة المشاركة وههنا ينتهي عبد القاهر الجرجاني إلى القول بفكرة الجامع العقلي الذي يعده أساس النظر في هذا الموضوع، وهذا الجامع قد يكون مناظرة أومشاركة أو مناقضة»[2]

وقد ذكرنا ذلك مع الظواهر اللغوية (التقديم والتأخير والجذف والذكر والتعريف والتنكير، لأن الجرجاني يقسر العديد من الاستعمالات اللغوية بعامل الذهن والأحوال النفسية بين المتكلم والمتلقي.

فالواو لها استعمالات كثيرة في اللغة منها:

تعطف جملة على جملة لا محل لها من الإعراب قي قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا** ﴾ (النور: 27) (**تُسَلِّمُوا**) معطوفة على جملة (**تَسْتَأْنِسُوا**)

(1)- مفتاح العلوم، السكاكي، ص135.

(2)- نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، د.ثامر سلوم، دار الحوار، اللاذقية1983، ط1، ص137.

عطف الجملة على الجملة بالواو لحصول المعنى كما في قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ** ﴾ (النور: 45)

* أن تأتي الواو مستأنفة في الجملة كما في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ** ﴾ (النور : 48)، وقوله تعالى: (**قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**).

في المفاضلة والتقديم: وقد تستعمل الواو لتقديم شيء على شيء في ترتيبه على أساس المفاصلة والعلو والقدر والقيمة فيقدم لفظ الجلالة على الرسول في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** ﴾ (النور: 54)

فقدم لفظ الجلالة لعظمته وعظمة شأنه وعلو قدره، وفي تقديم السماء على الأرض في قوله تعالى: ﴿ **وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ**﴾ (النور : 42) لعلو السماء وعظمتها.

وتقديم الإيمان على العمل في قوله تعالى: ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ** ﴾ (النور: 55)

العطف بين المحدث عنه في الجملتين:

يرى الجرجاني أن الإشكال في (واو) العطف دون غيرها من الحروف «وليس (للواو) معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعت فيه الثاني الأول»[1]

ويضرب لنا الجرجاني مثالا في شرح هذا المعنى بـ (جاءني زيد وعمر) فيرى أن الواو في المثال أشركت عمرو في المجيء مع زيد وأخذ الثاني حكم الأول في الإعراب. من إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الاشراك فيه[2] أي أن هناك مناسبة في المعنى بين زيد وعمرو فالمجيء لهما الإثنين.

ويوضح المسألة أكثر في إشكالات الواو في ظاهرة الوصل فيذكر هذا المثال للتوضيح أكثر: (زيد قائم وعمرو قاعد) فهنا جملتين موصولتين، والإختلاف في المعنى واضح بينهما فزيد له القيام، وعمرو به

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 224

[2]- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 224

القعود فالواو هنا لم تشرك الجملتين في الحكم الواحد بالنسبة لزيد وعمرو لعدم وجود المناسبة بينهما.

فالجرجاني يرى أن الوصل في المحدّث عنه بين الجملتين يقتضي وجود مناسبة بينهما فالجرجاني يطرح لنا هذا المثال الذي سبق فساد العطف فيه لعدم المناسبة بقوله:[1] فلو قلت: (خرجتُ اليوم من داري) ثم قلت: (وأحسن الذي يقول بيت كذا) قلت ما يضحك منه. وهذا عيب واضح في العطف الجملتين لعدم وجود المناسبة بينهما لأن خروجك من بيتك اليوم ليس بسبب من إحسانك للذي يقول: كذا وكذا.

يواصل الجرجاني في توضيح هذه المسألة في إيراده لبيت من شعر أي تمام فيقول:[2] ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله:

لاَ وَالذِي هُوَ عَالِم أَنَّ النَّوَى * صَبرٌ وَأَنَّ أَبَا الحُسَين كَرِيم**[3].

وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسن ومرارة النوى.

ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس الحديث بهذا الحديث بذاك.

فالجرجاني يبين من خلال هذا المثال أنه لا توجد مناسبة بين الكرم والمرارة، ولا يوجد ارتباط بين نسبة الكرم لأبي الحسن ومرارة النوى لمن هو كذلك.

فالمناسبة بين الجملتين في المحدّث عنه تقتضي السبب الواحد، والنسبة في المعنى من خلال سياق الجملتين.

فلو قلت مثلا: (زيد بهيّ الطلعة وعمرو كاتب) لا يستقيم العطف هنا لأنه لا مشاكلة ولا مناسبة، وتعلّق بين بهاء الطلعة والكتابة.

ويورد الجرجاني مثالا في ذلك بقوله[1]: (زيد طويلُ القامة وعمرو شاعر) كان خلفا لأنه لا مشاكلة

---

(1)- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 225

(2)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 225

(3)- البيت من ديوان أبي تمام

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 225.

ولا تعلّق بين طول القامة، وبين الشعر.

يقول صاحب الشرح: «يجب أن يكون بين الجملتين المعطوفتين مناسبة لا بين المحدّث عنه فيهما حسب، ولكن أيضا بين المحدّث به (الخبر) سواء كان ذلك على سبيل التشابه والتناظر أو التضاد»[1].

ويطرح الجرجاني مسألة أخرى في قضية المخبِر عنه في الجملتين فهو يبحث من خلال التركيب عن المعاني الخفية التي يفرزها التركيب. فإذا كان المخبر واحدا في الجملتين المعطوفتين بالواو فيُحتمل أن يكون العطف بين جملتين لا محل لهما من الإعراب وهنا يفيد الجمع، أو يكون العطف فعل على فعل، ولكل منهما حكمة الإعراب وما يترتب عليه من مشاركة معنوية يقول الجرجاني: «واعلم أنه إذا كان المخبِر عنه في الجملتين واحدًا كقولنا: (هو يقولُ ويفعلُ) و(يضرُ وينفع)، و(يسيء ويحسنُ)، و(يأمر وينهي)، و(يحلُّ ويعقد)، و(يأخذ ويعطي)، و(يبيعُ ويشتري)، و(يأكلُ ويشرب) وأشباه ذلك، إزداد مع الجمع في (الواو) قوة وظهورا أو كان الأمر حينئذ صريحا»[2].

الجملة بين المعطوفتين من الجمل:

تعودنا من عبد القاهر الجرجاني أنه يركز على المسائل التي يقلّ فيها النظر عند البلاغيين، ومن هذه المسائل الجملة المعطوفة على الجملة وبينهما جملة أو أكثر وقد ذكر الجرجاني هذا الأمر من التراكيب جعل فيه النظر عند الناس، متوسط الجملة أو أكثر بين الجملتين المعطوفتين له الأثر البليغ في المعنى وما تتركه من معاني من خلال هذه التراكيب.

ومثال ذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ * وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ** ﴾ (القصص44، 45). يقول الجرجاني: «لو جربت على الظاهر فجعلت كل جملة معطوفة على ما يليها، مُنع منه المعنى وذلك أنه يلزم منه قوله: (**وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ**) معطوف على قوله تعالى: (**فطال عليهم العمر**) وذلك يقتضي دخوله في (لكن)، ويصير كأنه قيل: (ولكنك ما كنت ثاويا)، وذلك مالا يخفي

---

[1]- شرح دلائل الاعجاز، ص 309

[2]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 226

فساده»[1] فبعض الجمل ترك عطفها لأنها لا تشارك سابقتها في حكم إعرابي، ولا تشاركها في المعنى فقوله: (**تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا**) معناها ليس كقوله تعالى: (**وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ**) فلو جمعت بين هذه الجمل جميعها بالواو وعطفناها على بعضها لفسد المعنى واختل. وهذا الذي يعنيه الجرجاني توخي المعاني الصحيحة من خلال التراكيب الملائمة.

ويقول الطاهر بن عاشور في هذا السياق: «خفي اتصال هذا الاستدراك بالكلام الذي قبله وكيف يكون استدراكا، وتعقيبا للكلام الأول يرفع ما يتوهم ثبوته.. فتبين أن الاستدراك متصل بقوله: (**ولقد آتينا موسى الكتاب من بعد ما أهلكنا القرون الأولى**). وأن ما بين ذلك وبين هذا استطراد، وهذا أحسن في بيان اتصال الاستدراك مما احتفل به صاحب (الكشاف)»[2]

فيرى صاحب التحرير والتنوير أن الجمل الغير معطوفة إنما هي جملا استدراكية دلت عليها جمل الإتصال في قوله تعالى: (ولكنا أنشأنا قرونا) وقوله: (ولكنا كنا مرسلين) بل الكلام له الصلة بالآيات التي سبقته في قصة موسى عليه السلام والتي تؤدي الغرض منه، فالجمل الغير معطوفة هي على شرط الجمل المعطوفة في سياق المعنى العام وهي أمر رسالة موسى عليه السلام وإثبات نبوته التي تلقاها من لدن حكيم.

فأما الجمل المعطوفة بواو العطف تأخذ مسلكين:

1- المشاركة في الحكم في حال الجمل التي لها محل من الإعراب.

2 - المناسبة في حال الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهذا كما مر معنا سابقا في عطف الجملة على الجملة.

وفي نفس السياق يقول الجرجاني: «وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه،

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 247

[2]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج20، ص131.

فيكون حقها العطف»[1].

ومثاله في القرآن الكريم قوله ذتعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ** ﴾ (البقرة : 222).

فالجملة الثانية أخذت حكم الأولى في الإعراب إذ إن الثانية (**وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ**) جملة فعلية في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، ورفعت لعمل إن فيها والتقدير (إن الله يحبّ التوابين، وإنه يحبّ المتطهرين).

فالعطف هنا حقق الوصل في سياق الجملتين، والتناسب واضح بين الجملتين وبالتالي الثانية أخذت نفس حكم الأولى فكان العطف بالواو أوجب وأوكد ويؤدي الغرض.

وفي الآية طرفي الإسناد فعلا وإسما (**يُحِبُّ التَّوَّابِينَ**) و(**وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ**)، ونرى في الجملتين أن العلامة المقدرة هي الرفع في الأولى والثانية وقد حدّد الإسناد والعلامة الإعرابية ذلك التعالق بين اسم وفعل، والتعالق عن طريق التركيب وهي العطف، الذي يحقق الوصل في المعنى الذي تتيحه العبارة، فهناك تناسب حقيقي بين الطهارة والتوبة فكلاهما يلزم الآخر في دائرة الإيمان، أو في حال الإيمان.

ومن هنا نقول في هذا المثال تجمعت لنا كل القرائن اللفظية من الصيغة (المتطهرين = التوابين) ومطابقة المعنى وتقريبه (الطهارة = التوبة) والروابط اللفظية من أدوات لغوية كالعطف والنصب، والرفع بـ (إنّ)، والرابطة معنوية وهي الإسناد (يحب المتطهرين) و(يحبّ التوابين).

ومن خلال هذا المثال يتضح لنا أهمية التعليق التي دار عليها مدار نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني وأثر العامل النحوي في توجيه المعنى من خلال الظواهر اللغوية وعلى رأسها التقديم والتأخير، والفصل والوصل.

يقول تمام حسان: «أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية»[2].

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 228، 229

[2]- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 189

كلام حسان تمام فيه شقين: أن التعليق بالفعل يمثل العمود الفقري لنظرية النظم، ولكن هذه القناعة لا تنسف أهمية العمل، والعوامل النحوية من قاموس النحاة ولا من قاموس البلاغيين فنظرية النظم تبحث في مضامين التراكيب أما البناء والتعليق والترتيب إنما هو الهيكل العظمي الذي يحمل جسم النظرية أما روحها فتكمن في مزية المعاني وجنسها إنطلاقا من الدائرة النحوية والتي يقول عنها عبد القاهر (الصحة النحوية) وقد سبق معنا هذا الكلام في الفصل النظري.

فلربما نسي حسان تمام أن عبد القاهر الجرجاني يبحث عن التصورات الذهنية، وتكيفها مع اللغة النظرية كعلاقة المسند والمسند إليه، وقضية التعدية وعلاقة النسبه بين الفعل والمفعول لأجله لاستباط هذه المعاني من خلال التراكيب المنتجة في ذهن السامع وكيف يتلقاها المتلقي ويفهمها.

وقد مر معنا في الفصل الثاني من خلال التطبيق على ظاهرتي التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير والعلاقة بينهما كيف أن الجرجاني من خلال الأمثلة التي قدمها يقدم لنا نتيجة عامة وهامة أن مزية النظم مرتبط بالمعاني المستوحاة من تراكيب الجمل، ومرتبطة بالأغراض البلاغية التي تفسر لنا أسباب هذه الظواهر اللغوية.

أشار الجرجاني من خلال الفروق في الجمل ومن خلال ظاهرة الوصل بالأمثلة الكثيرة والتي مر معنا ذكرها ولا ضير أن نعيد البعض منها كقولنا: (جاء زيد وعمرو) وكقولنا (زيد طويل وعمرو شاعر) و(زيد طويل وعمرو قصير) فهي مقابلات بين المعنى والمعنى وبين المبني والمبنى، والتي تقدم لنا الفروق في المعاني والتي يبسطها الذهن كما تجعلنا نبحث عن المسوغات التي تدفعنا لقبول العطف أو لغته، فنجد الجرجاني يأتينا بالتفسير الملائم لهذه الحالات وهي الحكم الإعرابي، والمناسبة، وكلاهما مرتبط بظاهرة الإسناد، وعندما يقول الإسناد يعني به العمل والعوامل النحوية لأن الأثر الإعرابي والعلامة الإعرابية يفسران معنى التعالق بين المفردات، والتركيب يفسر لنا المعنى وتنوعه.

الجرجاني من خلال تفسيره للظواهر اللغوية التي مرت معنا من تقديم وتأخير، ومعرفة ونكرة، وتخصيص، وحذف وذكر، ووصل وفصل، إنما يريد أن يخرج العربية من لباس الجمود في القواعد النحوية التي فهمت على الظاهر، وصارت تعيق تصورات الذهن الملائمة وليس العيب في قواعد العربية وأصولها، فالجرجاني يحترم ذلك، وإنما في من طبعوا العربية بهذا الطابع الذي لا يمكن للمتعلم أن يستكشف المعاني

في التراكيب ولا يمكنه إستنطاق المعاني من خلال ترابط الجمل والعبارات وهذا ما يصطلح عليه بالسياق.

أما في الجمل التي لا محل لها من الإعراب يشترط لها الجرجاني المناسبة [1]كما رأينا سابقا ومثال ذلك في القرآن في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ** ﴾ (الإنفطار: 13، 14).

المتأمل في الآيتين يجد أن هناك مناسبة بينهما في السياق العام، وهوالجزاء، فجزاء الأبرار النعيم، وجزاء الفجار الجحيم. ولما كانت الأولى والثانية لا محل لهما من الإعراب لم يحقق العطف المشاركة في الحكم الإعرابي. بل المشاركة في المعنى في إطار السياق العام.

وهذا النوع من العطف لم يطل فيه الجرجاني بالشرح ولكن يستحق منا أن نقف على أنواعه من خلال الكثير من الأمثلة وما ذهب إليه البلاغيون.

عطف الخبر على الخبر:

وقد ذكرناه في المثال السابق في عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب في قوله تعالى:﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**﴾ فهذه من الجمل الخبرية التي اتفقت لفظا ومنها قوله تعالى: ﴿ **يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ** ﴾ (الروم : 19).

عطف الإنشاء على الإنشاء:

وهنا نعني به الأسلوب فيمكن عطف الجملة الإنشائية لفظا على سابقتها الإنشائية لفظا كما في قوله تعالى:﴿ **فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيعَ** ﴾ (الجمعة 09)).

وقد ذكر البلاغيون أقساما أخرى من العطف يمكن أن نجملها في مايلي:

عطف الإنشاء معنى على الإنشاء لفظا.

عطف الخبر معنى على الخبر لفظا.

---

(1)- ينظر: دلائل الإعجاز، ص229.

ما يوهم أنه من عطف الإنشاء على الخبر أو العكس وحتى لا نشتبه في اختلافات البلاغيين في تقسيمات الوصل والفصل وضروب العطف، نركز على المسائل التي أوردها عبد القاهر الجرجاني ونكتف بذلك خدمة للموضوع.

العطف في الشرط والجزاء:

وهذه مسألة أخرى أوردها الجرجاني في كتابه الدلائل في قضية العطف يقول: «وذلك أنك ترى، متى شئت، جملتين قد عطفت إحداهما على الأخرى، ثم جُعِلتا بمجموعهما شرطا»[1] وقد مثّل لهذا النوع بالآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا**﴾ (النساء : 112).

فالجرجاني يرى أن الشرط واحد في الجملتين فلا ينبغي أن يكون الشرط لكل جملة وإن كان لكل جملة شرطها صار لنا شرطين وجزاءين، ولو كان كذلك صار بيّن الفساد واضح.

يقول في ذات السياق: «الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفراد، ولا في واحدة دون الأخرى، لأنّا إنْ قلنا انه في كل واحدة منهما على الانفراد، جعلناهما شرطين وإذا جعلناهما شرطين إقتضتا جزاءين، وليس معنا إلا جزاء واحد، وإن قلنا إنه في واحدة منهما دون الأخرى، لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط، وذلك ما لا يخفي فساده»[2]

الشرط في الآية واحد بين الجملتين بين الرامي والبريء فالمعنى أن الجزاء واحد يخص الرامي الذي يرمي البرئ ولذلك جاء جواب الشرط (فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا).

يقول الجرجاني في تبيان معنى الجزاء والشرط في الآية: «ثم إنّا نعلم من طريق المعنى أن الجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين، أمر يتعلق إيجابه لمجموع ما حصل من الجملتين، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد، ولا نرمي البريئ بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق، بل لرمي الانسان البرئ بخطيئة

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 246، 247

[2]- المصدر نفسه، ص246.

أو إثم كان من الرامي، وكذلك الحكم أبدا. فقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ**﴾ النساء:100. لم يعلق الحكم فيه بالهجرة على الانفراد، بل بها مقرونا إليها أن يدركه الموت عليها.»[1].

ومن ذلك نسجل أن العطف بالواحد جاء ليختصر لنا نوع الجزاء وهو واحد، والشرطين بشرط واحد حاصل للجملتين وهذه فائدته.

وفي هذا السياق نقلنا كلاما مطولا لصاحب شرح الدلائل معلق على قول الجرجاني الذي سبق قوله: «هذا مبني على أن كل حكم إعرابي وراءه معنى، ومن معاني النحو يتكون النظم، فمن المستحيل أن تأخذ الكلمة أو الجملة حكما إعرابيا ثم لا يكون وراء ذلك معنى، والشيخ هنا يرى في جزم الفعلين المعطوفين (يكسب) و(يرم) دليلا على أن وراءهما معا معنى مقصود يستوجب إرادتهما معا مضموما بعضهما إلى بعض، وذلك لتوقف الجزاء عليها معا فاحتمال البهتان والإثم العظيم لا يسبب كسب الخطيئة، والإثم حسب، ولا لرمي البرئ بهما حسب، ولكن إنما كان الجزاء على ذلك الوجه لرمي البرئ ظلما بما وقع من الرامي من خطيئة وإثم، وهذا المعنى هو ناتج الجملتين التي عطفت الثانية منهما على الأولى»[2]

من خلال ما أورده صاحب شرح الدلائل نجمله في ملخص النقاط التالية:

أن كل حكم إعرابي وراءه معنى فالإعراب يولد المعاني ويوجهها، وفي الآية جملتين فعلاهما (يكسب) ثم (يرم) إتحإذا في الإعراب (حكم الإعرابي) واختلفا في المعنى فالأول (بمعنى الرامي الذي يكسب الخطيئة أو الإثم) والثاني هو نفسه من يرم بهما بريئا فالجزاء أنه يحمل بهتانا وإنما مبينا.

النظم يقوم على تلك المعاني التي ينتجها الإعراب وفي الحقيقة الإسناد، ومن ثمة العمل والعوامل فإسناد الفعل لإسمة له أثر في الإعراب، وله أثر في المعنى كما رأينا آنفا.

– هناك تضَام بين الفعل (يكسبْ) و(يرمِ) فهما فعلان لشخص واحد وهو الرامي، فالفعلان

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 246

[2]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 331، 332

تضاما وتعالقا ليشكلان معنى واحدا في السياق العام وأكده العطف في قوله تعالى: (**بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا**).

الجزاء واحد ولم يكن لكسب الخطيئة أو لرمي البرئ وإنما كان سبب الظلم الذي أوقعه هذا الظالم على البرئ وهذا المعنى يتولد من خلال التركيب ونتيجته الدالة عليه (احتمل بهتانا وإثما مبينا) وهذا من الظلم الشنيع. فتعالق الجملتين بالعطف مع التحقيق في قوله تعالى: (**فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا**)، والتقدير (**فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وقد احتمل إِثْمًا مُّبِينًا**).

وهنا نلحظ ملحوظين:

أن صفته الإثم واحدة سواء للبهتان أو الإثم وهذا فيه تعالق اسم باسم مع التقدير وقد حُذف (قد احتمل) في الثانية، لأن الثانية أخذت حكم الأولى في إعرابها فكان المعنى واحد، والعطف جاء بهذا الغرض فهو ناتج الجملتين التي عطفت الثانية منهما على الأولى، وأدت الغرض المطلوب.

ومثال آخر يضربه الجرجاني في قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ** ﴾ (النساء : 100).

وهنا جمع بين الجملتين وجعلهما جملة واحدة فالذي هاجر في سبيل الله طاعة له ولرسوله فلو أدركه الموت فأجره على الله، فهذا جزاء من اخلص إلى الله ورسوله وكانت هجرته لله وللرسول، فالموت ليس في شيء من الهجرة ولا علاقة له من حيث المعنى بالهجرة فلما كان قوله: (**مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ**) إتضح الأمر وصار المعنى العام متحدا دالا على جملة واحدة وهي الجزاء من الله.

يقول الجرجاني معلقا على الآية: «واعلم أن سبيل الجملتين في هذا، وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة، سبيل الجزاءين تُعْقدُ منها الجملة»[1].

يقول الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾، «ومعنى المهاجرة إلى الله المهاجرة إلى الموضع الذي يرضاه الله، وعطف الرسول على اسم الجلالة للإشارة إلى خصوص الهجرة إلى المدينة للإلتحاق بالرسول وتعزيز جانبه، لأن الذي يهاجر إلى غير المدينة قد

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 246

سلم من إرهاق الكفر ولم يحصل على نصرة الرسول، ولذلك بادر أهل هجرة الحبشة إلى اللحاق بالرسول حين بلغهم مهاجرته إلى المدينة»[1].

والطاهر بن عاشور يرجح أن الهجرة التي عينتها الآية هي هجرة المؤمنين من مكة المكرمة (دار الكفر) إلى المدينة المنورة (دار الإيمان)، وقد اختلف أهل التفسير في الهجرة التي تعنيها الآية، هل هي الهجرة إلى أرض الحبشة، أو الهجرة إلى المدينة المنورة لحاقا برسول الله ﷺ فالطاهر بن عاشور يرى أن العطف في (الله ورسوله) أي الهجرة إلى المدينة المنورة لحاقا برسول الله في سبيل الله، وهذا الأرجح.

لكن صاحب شرح الدلائل يرى أمرا آخر في مسألة العطف في الجملة، وتقدير معنى الموت فيقول: «لم يُعَلق الجزاء بالهجرة وحدها، بل بها مقرونا إليها أن يدركه الموت، والمقصود به الذي خرج بنية الجهاد ومات ولم يجاهد، فله أجر المجاهدين»[2]

حتى نجمع بين ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور، وإبراهيم شادي ففي السياق العام يمكن أن نؤول الآية إلى أنها تعني المجاهد في سبيل الله الذي خرج إلى المعركة ومات في الطريق فله أجر الجهاد، وهذا هو معنى الجزاء في الآية. وهذا الذي يعنيه الجرجاني بالحكم الواحد في الجملتين التي اتحدنا في جملة واحدة وجمع بينهما الواو في قوله تعالى: (**مهاجرا إلى الله ورسوله**)، وقرينته قوله تعالى: (**ومن يخرج من بيته مهاجرا**).

أورد إبراهيم شادي رواية معمر عن قتادة قال: «لما نزلت (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم...) الآية قال رجل من المسلمين وهو مريض: مالي عذر، فحملوه فأدركه الموت في الطريق، فقال أصحاب النبي ﷺ: لو بلغ إلينا لتم أجره، وقد مات بالتنغيم، وجاء بنوه إلى النبي ﷺ وأخبروه بالقصة، فنزلت الآية «**ومن يخرج من بيته مهاجرا...**» الآية[3]

ولكن الطاهر بن عاشور كانت له رؤيا أخرى أن الهجرة إلى المدينة المنورة كما مرّ معنا والذي يدل على ذلك أمرين:

---

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج05، ص 181.

[2]- شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، ص 332

[3]- المصدر نفسه، ص 232.

الأول: العطف في الجملة (مهاجر إلى الله ورسوله) فعطف رسوله على الله فيه تخصيص للهجرة إنها كانت في سبيل الله ونصرة لرسوله باللحاق به في المدينة المنورة.

والثاني: لحاق المهاجرين إلى الحبشة لهجرة النبي ﷺ وهذا كدليل تاريخي في سيرته العطرة.

من الملاحظ أن عبد القاهر الجرجاني كان يبحث من خلال هذه الظاهرة عن المعاني التي استشكلت على كثير من البلاغيين في مسألة حرف (الواو) وركز على استنباط المعاني التي يتركها العطف بين الجملتين دون النظر إلى مواطن الوصل ودلالاته النحوية، بل كان يبحث عن دلالات التراكيب وما يتركه العطف من أثر في ذلك.

يعد الزمخشري من الذين نهجوا نهج عبد القاهر الجرجاني إلا أن له إضافات في هذا الباب وعلى سبيل الحصر الواو التي تدخل عليها همزة الإستفهام ويضرب لنا مثالا قي قوله تعالى:﴿**أئنا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون**﴾ (**الصافات:16-17**) ويعلل العطف قي الآيتين بقوله:«وآباؤنا معطوف على محل إن واسمها أو على الضمير في مبعوثون، والذي جور العطف عليه الفصل بهمزة الإستفهام»[1]فالذي جاء بالعطف هو القصل بهمزة الإستفهام في الآيتين.

وفي قوله نعالى:«**أو كلما عاهدوا عهدا**»(**البقرة:100**) والتقدير(أكفوا بالآيات، كلما عاهدوا)، يقول الزمخشري:«الواو للعطف على محذوف معناه أكفروا بالآيات البينات، كلما عاهدوا»[2]

ويذكر لنا الزمخشري نفس الأمر مع جملة الحال وقد رأينا دلك مع الجرجاني في وصل جملة الحال ونكتفي بهذه الأمثلة.

حكم الجملة المعطوفة كحكم جملة الشرط:

يرى الجرجاني أن حكم الجملة المعطوفة يتخذ له مسلكا وحكما لحكم جملة الشرط والتي مرت معنا بالتمثيل ونقف عند هذه المسألة بالتفصيل.

(1)- الكشاف، الزمخشري، ج3، ص298.

(2)- المصدر نفسه، ج1، ص85.

فالجرجاني[1] يرى أن الجزءين يمكن جمعهما، وتعقد منها الجملة إما خبرا أو صفة أو حالا وتعقد في ذلك أمثلة: (زيد قام غلامه) و(زيد أبوه كريم) و(مررت برجل أبوه كريم) و(جاءني زيد يعدو به فرسه) فهذه الجمل اتخذ فيه الجزءين في الجملة الواحدة أما صفة أو حالا، أو خبرا.

يقول الجرجاني: «فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة في مجموع الجزءين لا في أحدهما، كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في إحداهما. وإذا علمت ذلك في الشرط فاحتذه في العطف، فإنك تجده في مثله سواء»[2]

هي مقارنة لطيفة من الجرجاني بين مجموع الجزءين في الخبر والصفة، والحال وبين جملتي الشرط لتحقيق ذلك في العطف فالأحكام التي تجرى على جملة الخبر، والصفة والحال تجري على جملة الشرط، وجملة العطف. ومثاله قي قوله تعالى: ﴿**وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين. ولكنا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر وما كنت ثاويا في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكنا كنا مرسلين**﴾ (**القصص**:**45، 44**)

الشاهد في قوله:(إذ قضنا) و(تتلو عليهم آياتنا) ورد القطع فيهما لتحقيق المعنى وفي قول الجرجاني شيئ من التفصيل في قوله: «لو جربت على الظاهر فجعلت كل جملة معطوفة على ما يليها، منع منه المعنى. وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله:(وما كنت ثاويا في أهل مدين)، معطوفا على قوله: (فتطاول عليهم العمر)، وذلك يقتضي دخوله في معنى(لكن)، ويصير كأنه قيل:(ولكنك ما كنت ثاويا)، وذلك ما لا يخفى فساده.»[3]

والكثير من البلاغيين قسموا هذه الحالات تقسيمات مختلفة على أساس مواضع الفصل ومنها:

عطف الخبر على الخبر:

وهي الجملة الخبرية المعطوفة التي اتفقت لفظا كقوله تعالى: (**إن الأبرار لفي نعيم، وإن الفجار**

---

[1]- ينظر دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 246

[2]- المصدر نفسه، ص 246، 247

[3]- دلائل الإعجاز، ص247.

لفي جحيم) وقد مرت معنا هذه الآية التي عدها الجرجاني في عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

عطف الإنشاء على الإنشاء:

وهي الجمل الإنشائية المعطوفة والتي اتفقت لفظا ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ**﴾ (الجمعة: 09).

الشاهد في الآية قوله تعالى: (**فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع**) فالملاحظ في ذلك أن الأمر واحد في الجملتين (**فاسعوا**) و(ذروا) من الله سبحانه وتعالى، وهذا ما ذهب إليه الجرجاني اتحاد المعنى في الجملتين ليصيرا جملة واحدة في المعنى. فجاء العطف بالواو من الجملتين ليتحدا ليؤديان معنى واحدًا أن تكون العبارة خالصة لله سبحانه وتعالى. فالسعي إلى الله لا يكون إلا يترك البيع لحظة سماع الأذان وللتوجه إلى الصلاة لعبادة الله لأنها فريضة من الله على عباده.

ففي الآية النداء من الله سبحانه وتعالى إلى عباده المؤمنين بأن يلبوا النداء يوم الجمعة وهو الأذان للصلاة في قوله: (من يوم الجمعة) تبعيضية فإن يوم الجمعة زمان تقع فيه اعمال منها الصلاة المعهودة فيه فنزل ما يقع في الزمان بمنزلة أجزاء الشيء.. والإشارة بـ (ذلكم) إلى المذكور، أي ما ذكر من أمر بالسعي إليها، وأمر يترك البيع حينئد، أي ذلك خبر لكم مما حصل لكم من البيوعات فلفظ (خبر) اسم تفضيل أصله: أخير، حذفت همزته لكثرة الاستعمال، والمفضل عليه محذوف لدلالة الكلام عليه، والمفضل الصلاة، أي ثوابها، والمفضل عليه: منافع البيع للبائع والمشتري»[1] وهنا لما عطفت الثانية (وذروا البيع) على التي قبلها (فاسعوا إلى ذكر الله) فهو إخبار بالمعنى من الله سبحانه وتعالى أن ما عند الله أكثر جزاءً وأفضل ثوابا فوقع عطف الإنشاء على الإنشاء لفظا في صورته الخيرية عموما لأن الكلام إنشاء من الله وإخبار منه على جزيل العطاء للمؤمنين. وهذه المعاني نستشفها من أوضاع الكلام وترابط المفردات، ومواقعها النحوية وما تتيحه من دلالات خفية يدركها المتأمل.

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج28، ص 227.

عطف اللفظ على المعنى في الجملة الإنشائية:

ذكرت عطف اللفظ على المعنى في الجملة الإنشائية هو في الواقع إتحاد المعنى في الجملتين الإنشائيتين الأولى تعمل معنى الإنشاء، والثانية إنشائية لفظا أو العكس، فإذا كانت الجملة إنشائية لفظا وعطفت عليها الأخرى خبرية بمعنى الإنشاء صار المعنى متحدا في الجملتين مع اختلاف الأسلوب.

كما في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا** ﴾ (البقرة : 83)

والشاهد الأول في الآية قوله تعالى: « **لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** »وهو عطف الإنشاء معنى على الإنشاء لفظاكما ورد في الشاهد يقول صاحب الكشاف «**لَا تَعْبُدُونَ**» إخبار في معنى النهي كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا تريد الأمر وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي، لأنه كأنه سورع إلى الإمثال، والإنتهاء فهو يخبر عنه، وتنصره قراءة عبد الله وأبيّ (**ألاّ تَعْبُدُوا**) ولا بد من إرادة القول ويدل عليه أيضا قوله: (**وقُولُوا**)، وقوله: (**وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**)، إما أن يقدر: وتحسنون بالوالدين إحسانا، أو (أحسنوا)، وقيل هو جواب قوله: (**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ**) إجراء له مجرى القسم، كأنه قيل: وإذ أقسمنا عليهم لا تعبدون وقيل: معناه أن لا تعبدوا»[1]

والأمر والنهي من أساليب الإنشاء فكان الإخبار من الله تعالى عن بني إسرائيل وحالهم فجاء الخبر في قالب الإنشاء عطفت عليه الجملة الإنشائية التي تتضمن الأمر. ولذلك عطفت أيضا قوله تعالى: (**وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا**) على ما قبلها «وجه الدليل منه أن الأول لو لم يكن في معنى النهي لما حسن عطف الأمر عليه؛ لما بين الأمر والخبر المحصن من التنافر»[2]

يقول الطاهر بن عاشور في تفسير الآية: «أعيد ذكر أحوال بني إسرائيل بعد ذلك الاستطراد المتفنن فيه، فأعيد الأسلوب القديم وهو العطف بإعادة لفظ (إذ) في أول القصص.. وجملة (**لاَ تَعْبُدون**) مبدأ بيان للميثاق فلذلك فصلت وعطف ما بعدها عليها ليكون مشاركا لها في معنى البيانية سواء

---

[1]- الكشاف، الزمخشري، ج01، ص159.

[2]-الإنتصاف فيما تضمنه الكشاف من الإعتزال، ناصر الدين أحمد بن المنير الإسكندري المالكي، ط1(على هامش تفسير الزمخشري)، دار المعارف بيروت، ج1 ص 159.

قُدّرت أو لم تقدرها أو قدرت قولا محذوفا.

وقوله: (**وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**) هو مما أخذ عليهم الميثاق به وهو أمر مؤكد لما دل عليه تقديم المتعلق على المتعلقة وهما:

(**بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**) وأصله وإحسانا بالوالدين»[1].

الطاهر بن عاشور يجعل العطف في (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) للمشاركة في المعنى بين الأولى والثانية، والقصد بالمشاركة البيانية أن العطف هنا أدى غرضه البلاغي وهو البيان والتوضيح أن الإحسان للوالدين هو من طاعة الله وعبادته. ولقد جاء التقدير في جملة العطف (وأحسنوا بالوالدين إحسانا).

وفي السياق نفسه يقول الطاهر بن عاشور: (ولا يربيكم أنه معمول مصدر وهو لا يتقدم على عامله على مذهب البصريين لأن تلك دعوى واهية دعاهم إليها أنّ المصدر في معنى أنّ والفعل فهو في قوة الصلة لا يتقدم عليها مع أنّ والفعل هي التي تكون في معنى المصدر لا العكس«[2].

وهنا يرى الطاهر بن عاشور أن دعوى البصريين أنّ معمول المصدر لا يتقدم عليه واهية فالمعنى أنّ والفعل هي التي تكون في معنى المصدر (**وبِالوَالِدين**) تعلقت بفعل محذوف تقديره (**أحسنوا**) للوالدين إحسانا.

فالإحسان معتبر في كل من (ذوي القربى) و(اليتامى) و(المساكين)، فكانت المشاركة بالصلة عن طريق (واو) العطف بين كل هذه الأصناف، والواو جُعلت هذا الشارك في المعنى والحكم بين هذه الأصناف كلها. وقوله تعالى: «**وقولوا للناس حسنا**» تتخذ نفس موقع الجملة الثانية (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)إذا عطفناها على (**لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ**) فيكون الكلام (**لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ، وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا**).

---

[1]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج01، ص583.

[2]-المرجع نفسه، ج01، ص 583.

عطف الخبر معنى على الخبر لفظا:

وهو عطف الجملة الخبرية لفظا على الجملة الإنشائية في معنى الخبر كما في قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، يَا مُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، وَأَلْقِ عَصَاكَ** ﴾ (النمل: 08- 10).

الشاهد في الآية الكريمة و(**أَلْقِ عَصَاكَ**) فهي معطوفة على قوله تعالى: (**أن بورك**) والمعنى أن لما جاءها موسى عليه السلام قيل له: (**أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا**) و(**أَلْقِ عَصَاكَ**)، وجاءت (أن) هنا بمعنى التفسير للفعل (بورك) «فالكلام مشتمل على تضمن الإنشاء معنى الخبر، فقوله: (**وَأَلْقِ عَصَاكَ**) معطوف على قوله: (**أَن بُورِكَ**) والمعنى: فلما جاءها قيل بورك، وقيل ألق عصاك، ذلك أن (أنْ) التفسيرية هذه تأتي بعد فعل في معنى القول»[1].

في الآية الكريمة تقديم وتأخير تقديم قوله: (**أَن بُورِكَ**) وتأخير (**أَلْقِ عَصَاكَ**) ولذلك كان عطف (لْقِ عَصَاكَ) على جملة (**أَن بُورِكَ**).

جاء في التحرير والتنوير: «وتقديم هذا بين يدى ما سيلقي إليه من الأمر لإحداث رباطة جأش لموسى ليعلم أنه خلعت عليه النبوة إذ ألقى إليه الوحي، ويعلم أنه سيعرض إلى أذى، وتألب عليه، وذلك كلية عن (سيصير رسولا)، وأن الله يؤيده، وينصره على كل قويّ، وليعلم أن ما شاهد من النار وما تلقاه من الوحي وما سيشاهذه من قلب العصا فيه ليس بعجيب في جانب حكمة الله تعالى فتلك ثلاث كليات، فلذلك اتبع هذا بقوله: (وألق عصاك)، والمعنى: وقلنا ألق عصاك»[2] وحذف الفعل ألق وتقدير الكلام (فلما جاءها نؤدي أن بورك من في النار ومن حولها وألق عصاك) فعطف اللفظ على المعنى في الخبرية للتأكيد على أن الأمر من الله تعالى ولتفسير أن موسى سيكون رسولا إلى فرعون وإلى بني اسرائيل.

ومثله في قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ**

---

[1]- الكشاف، الزمخشري، ج 2، ص 102

[2]- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج19، ص 227.

وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ﴾ (الأعراف: 169).

يقول الزمخشري: «فإن قلت: علام عطف قوله (**وَدَرَسُوا مَا فِيهِ**) قلت: على (**أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم**)، لأنه تقرير، فكأنه قيل أخذ عليهم ميثاق الكتاب، ودرسوا ما فيه»[1].

والعطف بين الجملتين (ألم يؤخذ عليهم) و(درسوا ما فيه) حقق لنا التقرير المبين على ميثاق الله لهؤلاء على دراسة الكتاب.

في الواقع هذا العطف بين الجمل ذكره الجرجاني وهو عطف جملتين بينهما جملة أو أكثر وفيه أنواع كثيرة فالجملتين المعطوفين بينهما قوله تعالى: (**أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ**).

وما تجدر الإشارة إليه أن البلاغيين بالغوا في تقسيم أنواع الوصل وجاءوا بتفصيلات كثيرة سواء قبل الجرجاني أو بعده، أما النحاة فبالغوا في وضع القواعد لذلك واهتموا بشكل الكلام وبنائه دون معناه، ولكن نسعى في هذا المبحث أن نلخص جملة هذه الأنواع في العناصر الآتية:

عطف الإنشاء على الخبر أو العكس في صورته الوهمية:

وهي عملية يستكشفها الذهن في عطف الجمل فأحيانا تعطف الجملة على الجملة دون وجود أمر أو نهي، وهذا المتعارف عنه عند البلاغيين إلا أن العطف في هذه الجمل على التقدير، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ، وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ** ﴾ (البقرة : 24-25).

وفي هذا السياق يقول الزمخشري معللا العطف في الجملتين (**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا**) و(**وَلَن تَفْعَلُوا**): «فإن قلت كلام العطف هذا الأمر، ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطفه عليه؟ قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مُشَاكل من أمر أو نهي يُعطف عليه، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف المؤمنين عقاب الكافرين»[2].

---

[1]- الكشاف، الزمخشري، ج2، ص 102.

[2]- المصدر نفسه، ج، 1 ص 51

فالبلاغيون يؤولون هذا العطف والتأويل (**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا، وَلَن تَفْعَلُوا**) وجملة (**فَاتَّقُوا النَّارَ**) دلت على أمر خفي من الله سبحانه وتعالى لعباده فالقصد: (أنا الله آمركم بأن تاتوا بسورة من مثله وافعلوا ذلك وأنكم لن تستطيعوا فعله)، ومما دخل في تأويل البلاغيين كثير جدا في القرآن الكريم ومثله قوله تعالى: ﴿ **قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا** ﴾ (مريم 46).

الشاهد في الآية (**وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**) وقد عطفت (**وَاهْجُرْنِي**) على محذوف دل عليه (**لَأَرْجُمَنَّكَ**) والتاويل أي احذرني واهجرني، وهناك تهديد وتقريع دل عليه قوله: (**لَأَرْجُمَنَّكَ**) [1].

ومنها أيضا ضرورة الوصل لدفع الإيهام، ومنها قصة أبا بكر الصديق مع الأعرابي الذي لقيه يبيع ثوبا «فقال له أتبيع الثوب، فرد الأعرابي: لا عافاك الله، فقال أبو بكر: لقد علمتم لو كنتم تعلمون، قل:لا وعافاك الله»[2] وهنا جاء الوصل لدفع الإيهام والإلتباس فلو قال: (لا عافاك الله) نفى العفو عنه من الله سبحانه وتعالى وهنا يتغير المعنى ويفسد، أي المعنى المراد إذا قال (لا وعافاك الله) أي لا أبيع الثوب ودعا له بالعفومن الله وهذا النوع من الوصل ذكره وسماه بالوصل لدفع الإيهام [3].

ونكتف بهذه الأمثلة ونقف عند حدودها، ولا نركز على التقسيمات الكثيرة والمتفرعة التي ذهب إليها الكثير من البلاغيين، نراها لا تخدم الدراسة، وقد توقعنا في الحشو.

مجمل القول في الفصل والوصل:

ويمكننا في نهاية هذا الفصل أن نلخص القول في الفصل والوصل في النقاط الآتية:

– افتقر الدرس البلاغي قبل الجرجاني إلى الدراسة الوافية والكافية إذ إن علماء البلاغة قبل الجرجاني لم يستخرجوا الجواهر الكامنة للوصل، والفصل من خلال تتبع المعاني القوية، والخفية التي تنتجها الظاهرة.

---

[1]- ينظر الكشاف، الزمخشري، ج2، ص 413

[2]- البيان والتبيين، الجاحظ، ج 1، ص 261

[3]- التخليص 190، والإيضاح 118

تعد مرحلة الجرجاني المرحلة المفصلة بين حقيقتين ما قبل الجرجاني، وبعده إذ إن الجرجاني أخرج الظاهرة من لغو النحويين، وجمودها في قواعد النحو دون إخراجها إلى آفاق الدرس البلاغي الإعجازي بوجهه الكامل، فالجرجاني وضع للظاهرة حدودها، وأعطاها معانيها في الدرس البلاغي والنحوي؛ بل الذين جاؤوا من بعد حذوا حذوه، وساروا عى نهجه ولم يظيفوا الكثير. إلا أن الجرجاني لم تأخذ المصطلحات البلاغية منه الجهد لأنه كان منهمكا في البحث عن روح الكلمة، ومضامين العبارة، فشغله الشاغل معاني التراكيب التي تتيحها تآلف المفردات ووحدات الكلام، «وجاء من بعده علماء حملوا اللواء وجددوا في علم البلاغة، دون النظر إلى ماهية المصطلح البلاغي، أو ترسيم حدود للتعريفات البلاغية، فجاء الإمام عبد القاهر الجرجاني وألف كتابيه:دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، ولم يهتم فيهما بالمصطلح البلاغي، ولا بتعريفات يتفرع منها تقسيمات كما فعله المتأخرون عنه، إنما كان شغله الشاغل هو قضية النظم، والرد على النظام وأتباعه من المعتزلة الذين ادعوا أن القرآن ليس معجزا بلفظه وبيانه، إنما هو معجز بالصرقة.»[1]فكما أراد الجرجاني إبعاد النحو عن التصورات الجافة والخاطئة، فكذلك البلاغة لم يدخلها في حيز الجمود، والتأويلات التي لا طائل منها.

من خلال التطبيق على الظاهرة رصدنا أقوال علماء ومفسرين ومن أبرزهم الزمخشري في الكشاف، والطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير، والسكاكي والقزويني.. إلخ، فكلهم كانوا على طريق الجرجاني إلا أن البعض حاول أن يبرز قيمة الظاهرة من ناحية مواطن الجمال والدروب الفنية الشكلية التي تبرزها الشواهد. بل أن السكاكي كانت له لمسات علمية في توضيح مااستشكل من التفريغات المصطلحية البلاغية من خلال تعرضه لجمل الظواهر البلاغية.[2]

ظاهرة الوصل والفصل لصيقة بالنحو وقواعده وبالأحرى لصيقة بالإسناد والترتيب والتعليق. والقرائن المعنوية واللفظية كبقية الظواهر السابقة التي رأيناها في الفصل الثاني (التقديم والتأخير) و(التعريف والتنكير) و(القصر).بل يمكننا القول أن ظاهرة الوصل والفصل كانت مغمورة في علم النحو

---

(1)- مقال:المصطلح البلاغي بين ابن الأثير واللاغيين، عبد الهادي تمورناش، وطه محمد عبد الفتاح جادو، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، عدد خاص، ص175.

(2)- يمكن الرجوع إلى كتاب السكاكي مفتاح العلوم

مند نشأته الأولى وقد وجد إشارات كثيرة في كتاب سيبويه تدل على ذلك منها تعليقه على ماقاله المهلهل:

ولفد خبطنا بيوت يشكرخبطه * أخوالنا وهم بنو الأعمام.**[1]

كأنه حين قال خبطن بيوت يشكر قيل له وما هم؟ فقال: أخوالنا وهم بنو الأعمام[2]

وقد وجدت نمادج في الكتاب لسيبويه تدل على القطع مع الاستئناف ومنها قوله مع التمثيل:«إن زيدا منطلق الغاقل اللبيب، يرتفع غلى وجهين:على الاسم المضمر في منطلق، كأنه بدل فيصير كقولك: مررت به زيد إذا أردت جواب بمن مررت؟ فكأنه قيل له: من ينطلق؟ فقال زيد العاقل اللبيب»[3]

وهنا سيبويه يطرح مسألة في غاية الأهمية، القطع في الاستفهام والصفة، وقد تطرقنا إلى هذا النوع من القطع عند الجرجاني.

أدوات الوصل كثيرة ولكننا ركزنا على الواو باعتبارها أكثر دوران في الكلام، وركز عليها عبد القاهر الجرجاني في كتابه الدلائل لأن موضوع الوصل بالواو أكثر مشاكلة، وأكثر تعقيدا يحتاج إلى تبسيط وتوضيح في العديد من المسائل.

أما القطع فوقفنا عنده بواو الاستئناف، وحالاته ولم نركز على القطع بضمائر الفصل للجملة المعترضة وذلك التزاما لتطبيقات الجرجاني وارتباطها بموضوع الدراسة.

جل علماء البلاغة لم يكثروا في كلامهم عن وصل المفرد ومنهم عبد القاهر الجرجاني الذي سار مع نهج سابقيه في هذه القضية وراجع ذلك إلى وضوح المسألة، وليست فيها قضايا تتشكل على الناس.

توزعت أبواب الفصل والوصل عند النحاة ولم يخصصوا لها بابا بعينه كما فعل البلاغيون، وكانت آرائهم النحوية موزعة على عناوين كثيرة في النحو والتي تخص ظاهرة الوصل والفصل.

---

(1)_ الكتاب، سيبويه، ج2، ص16

(2)_ الكتاب، ج2، ص16.

(3)_ الكتاب، سيبويه، ج2، ص147.

المفاهيم النحوية لظاهرة الفصل والوصل لم تتعد دائرة المفهوم اللغوي النحوي وهو الربط أو القطع مركزين على الجوانب الوظيفية للظاهرة، وعلاقة الجمل بعضها ببعض، وتتبع ظاهرة الإعراب من خلال ذلك.

الجرجاني وقف على الظاهرة بالبحث عن المعاني الذهنية التي يتركها الكلام المفصول أوالموصول، وتتبع أثر هذه المعاني مع التراكيب في العبارة الواحدة.

برر البلاغيون الفصل بين الجمل الخبرية والإنشائية لكمال الإنقطاع وجُعل الإتفاق بين ركني الجملة الخبرية والإنشائية خبرا أو إنشاء وجعلوه عاملا مبررا للوصل، «وقد جوز سيبويه وبعض أعلام النحو عطف الجملة الخبرية على الإنشائية »[1] كما مر معنا في حالات الوصل.

ومن الملاحظ أن كمال الإنقطاع مع إيهام الفصل خلاف المقصود يعد دليلا على عطف الإنشائية على الخبرية عند النحاة وعند البلاغيين، وقد رأينا ذلك في المثال: (لا عافاك الله)، (لا وعافاك الله) في قصة أبي بكر الصديق رضى الله عنه إلا أن عبد القاهر الجرجاني لم يركز على شكل الكلام من حيث أنه كلاما بل بحث في تفاصيل التركيب من حيث وصلها أو فصلها وما تتركها المعاني من آثار في ذهن المتلقي.

لم يحدّد عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) كل مواضع الفصل والوصل وإنما ركزّ على أساليب معينة يكثر فيها التساؤل عند الناس بل وحتى عند أهل الإختصاص وهي: الوصل بين الجمل كأسلوب الشرط والجزاء، وأسلوب القسم، ولكن الجرجاني لم يفصل في مسائل الصفة بل جمع كل ذلك في نوع واحد وهو أسلوب الشرط والجزاء ومثّل له بآيات من القرآن كما رأينا في التطبيق.

من الملاحظ أنه لا يمكن عزل الظواهر اللغوية ومنها ظاهرة الوصل والفصل من الدائرة النحوية بل كل البلاغيين انطلقوا في تفسير الظاهرة من الدراسات النحوية.

ظاهرة الوصل والفصل بل وكل الظواهر اللغوية الأخرى لها رحاب واسع في آيات القرآن وسوره على العكس الشعر العربي الذي تكاد تقل فيه بعض الحالات أو تنعدم، والتطبيق على الظاهرة في

[1]- ينظر دراسات في أسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عظيمة، ط1، 1972، السعادة، ج3 ص 557

رحاب القرآن الكريم شيق ودقيق، وممتع لبساطة وسلامة مفرداته، وتمتعه بالوحدة الموضوعية في سوره وأجزائه.

من خلال التطبيق على الآيات القرآنية التي أوردها الجرجاني في كتابه الدلائل نلمس أن الجرجاني يريد أن يبرز لنا المناحي الجمالية في التفسير لتحقيق كمال الفائدة من خلال ظاهرة الوصل والفصل ونلحظ ذلك من خلال الأمثلة التي أوردها في القصص، وأهل الجنة والنار، وأخبار السابقين، والعقاب والجزاء وغيرها من القضايا، أما الجرجاني من خلال الأمثلة التي قدمها من القرآن أو الشعر يريد أن يبرز الطاقة الفعلية التي تتركها الظاهرة على اتساع أغراضها البلاغية، ورحاية أوضاعها في الكلام. إذ إن القرآن الكريم فيه من العذوبة والمتعة في إثارة خيال القارئ وتهذيب عاطفته بالمنطق المقنع والإحاطة والشمول مراعيا في ذلك قدرة استعاب المتلقي.

عبد القاهر الجرجاني في دراسته للظاهرة يريد إثارة عقول المخاطبين واستفزاز ملكاتهم النفسية والعقلية لمعرفة المعاني الكاملة في العبارات ولذلك تكثر عنده مثل هذه الأمثلة: (قام زيد وعمرو) و(زيد قصير القامة وعمرو كاتب) وغيرها من الأمثلة التي مرت معنا.

لا سبيل إلى المفاصلة بين الفصل والوصل فالغرض العام هو البيان والوضوح وتحقيق الفائدة المثلى، ومن الأمثلة على ذلك آية الكرسي التي جاءت مرتبة الجمل من غير أدوات العطف، يقول تعالى: ﴿ **اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ..** ﴾ (البقرة 255)

من الملاحظة في الفصل أن الجمل المتتابعة أقوى في قطعها من وصلها برابط، ومثال ذلك في قوله تعالى: ﴿ **أَلم ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ** ﴾ (البقرة1، 2) وقد مرّ معنا هذا المثال.

يقول الزمخشري في هذا السياق: « والذي هو أرسخ عرقا في البلاغة أن يضرب عن هذه المحال صفحاً، وأن يقال إن قوله: (الم) جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها. و (ذلِكَ الْكِتابُ) جملة ثانية. و (لا رَيْبَ فِيهِ) ثالثة. و (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ) رابعة. وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها

متآخية آخذا بعضها بعنق بعض. فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها، وهلم جراً إلى الثالثة والرابعة »[1].

ومن المسائل التي أجمل فيها الجرجاني لقول الجمل التي تأتي موصولة مرّة ومفصولة أخرى لغرض التفسير ومثال ذلك قولع تعالى: ﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إذ أنجَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ ابناءَكُمْ** ﴾ (إبراهيم : 06).

الشاهد في جملة (**يُذَبِّحُونَ**) جاءت مرة بالواو ومتصلة، وأخرى منفصلة عما قبلها في سورة البقرة الآية: 49 وهنا قول لطيف للفراء في تفسيره للآية: «فمعنى: الواو أنه يمسهم العذاب غير التذبيح، كأنه قال: يعذبونكم بغير الذبح، وبالذبح، ومعنى طرح الواو، وكأنه طرح لصفات العذاب، وإذا الخبر من العذاب أو الثواب مجملا في كلمة ثم فسرته، فأجملته بغير الواو، وإذا كان أوله غير آخره فبالواو»[2].

والخلاصة أن الفصل والوصل لا يعد بابا مستقلا عن الظواهر الأخرى، بل هو مغمور فيها بأدواره وطرائقه، وأوضاعه في (القصر) وفي (الحذف والذكر)، و(التقديم والتأخير) أو غيرها من الفنون، فكل الظواهر تتحد أحيانا وتتلاقى في العديد من النقاط لإبراز جمال المعنى وقيمته في أبهى حلة فنية لتحقيق الفائدة المرجوة من المعاني المتاحة في الخطاب أو الكلام.

---

[1]- الكشاف، الزمخشري، ج1، ص 121.

[2]- معاني القرآن، ج2، ص 68-69

الخاتمة

سعينا في هذه الدراسة إلى إخراج الظواهر اللغوية من تقديم وتأخير، وقصر، وحذف وذكر، ووصل وفصل، من دائرة الدراسة النظرية إلى مساحة أوسع وهي الدراسة الإجرائية التي ركزنا فيها على نماذج الشعر، وآيات من الكتاب الحكيم لنبرز مدى ارتباط هذه الظواهر بالمادة النحوية شكلا ومضمونا، وعلاقتها بالعامل النحوي خاصة، ومدى تأثيرها في معاني التراكيب اللغوية وأهمية ذلك في مجال الدرس البلاغي الإعجازي.

وفي ختام هذه الدراسة رصدنا جملة من النتائج التي تم استخلاصها والوقوف عليها بعد أن حصرنا أبعاد هذه الظواهر، وارتباطها بالعوامل النحوية وعلاقتها بالنظم وأجملناها في النقاط الآتية:

1 – يقوم النحو العربي على نظرية العامل، فكل النحاة القدماء –على اختلاف مذاهبهم وآرائهم – يجمعون على أن التركيب اللغوي يتعالق بألفاظه وأجزاء كلمه بفعل العوامل والمعمولات، وهو ما يسمى بالعامل النحوي.

2 – الإعراب هو نتيجة حتمية لما يسببه العامل من أثر، فكل كلمة تؤثر في أخرى من حيث الترتيب والتعالق، وتحدث فيها أثرا إعرابيا، قسمه النحاة إلى أربعة أقسام: الرفع والنصب والجر والجزم؛ تميزه علامات أصلية وهي: الضمة والفتحة والكسرة والسكون، وما ينوب عنها من علامات فرعية.

3 – قَسَّم النحاة العوامل إلى لفظية ومعنوية، فالعوامل المعنوية أخذت الحيز الأكبر من اختلاف النحاة في مسألة العامل النحوي، فقد كانت الركيزة الأساسية في نقد نظرية العامل عند المنكرين لها وعلى رأسهم ابن مضاء القرطبي.

4 – بنيت نظرية النظم على عمود مهم وهو معاني النحو، بل وهو الظاهرة التي تدور فيها كل أركان النظرية عند عبد القاهر الجرجاني والتي ارتبطت أساسا بالظواهر اللغوية من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وحذف وذكر، ووصل وفصل وهذه مجمل الظواهر التي ركز عليها الجرجاني مبينا أغراضها البلاغية.

5 – ارتبطت نظرية النظم بأركانها الأربعة: (التعليق، والترتيب، والبناء، والوجوه والفروق) وهذه جميعها تنطلق من دائرة الصحة النحوية. كما يعد التعليق الجانب الأكبر في هيكل النظرية.

6 – تتعالق أجزاء الكلم بعضها ببعض وفق نسق معين في ترتيب الجملة، فيكشف عن أهمية حركة

الذهن في استكشاف المعاني التي تنسجم مع بناء الكلام، مراعيا أوجهه، وأغراضه، والفروق التي يمكن أن تتشكل من خلال السياقات المختلفة.

7- يعد الكلام وسيلة للتواصل والتعارف، فالإنسان يعمد إليه ليعبر به عن أفكاره، وإيصالها إلى الآخرين، ومن ثمة فالجملة هي الإطار الأول في بناء التراكيب وتقوم على ظاهرة الإسناد الذي يعد أساس بناء الجملة العربية، وبه تتعدد المعاني وتؤدي أغراضها. ومن الملاحظ أن الظواهر اللغوية تنطلق من هذا الأساس لتبين لنا حقيقة علاقتها بالتعالق في تشكيل المعنى وأن الكلام تتنوع أساليبه بتنوع طبيعة التعبير عن الأفكار الذهنية وهذا ما أورده الجرجاني في مسائل كثيرة في أسلوب الاستفهام التقريري، والأسلوب الإنكاري في ظاهرة التقديم والتأخير.

8 – ركز عبد القاهر الجرجاني على الجانب البلاغي في دراسته للظواهر اللغوية –التي مرت معنا– على بعض القضايا التي يكون فيها الإشكال: كالإضمار والإظهار، والفروق بين وجوه الخبر أو الحال، أو الشرط أو الجزاء، أو الواو في الوصل، فكانت طريقته أن لا يعيد الكلام ولا يكرره في المسائل المعهودة عند البلاغيين والمعروفة عند الناس.

9- يقف الجرجاني عند التطبيق على الظواهر اللغوية عند حدود التحليل لإبراز مواطن الجمال، والمزية، فعلى سبيل المثال مزايا التخصيص في تقديم الاسم على المضارع، وتقديمه على الماضي، وقد رأينا ذلك في الأمثلة المقدمة في التقديم والتأخير.

10 – يَعزُو الجرجاني الكلام بين المتكلم والمتلقي إلى حركة الذهن في إيصال المعنى، ويبرز دور السياق في توضيح بلاغة معنى الكلام وترتيبه الترتيب اللائق به حتى تتجلى قيمته اللغوية والبلاغية، وفي التطبيقات التي مرت معنا وفي باب التعريف والتنكير رأينا كيف وقف الجرجاني بالشرح الوافي والتحليل الدقيق في كلمة(حياة) في سورة البقرة.

11 – يميل الجرجاني إلى مدرسة البصرة، ويتجلى ذلك من خلال تعليلاته للأمثلة التي أوردها في دلائل الإعجاز، وكتابه (العوامل المائة)، إذ يسترشد بآراء سيبويه في الكثير من المواضع ويمثل بأمثلته، ويعتمد تعريفاته. لذا فإنه لم يخرج في تخريج العديد من المسائل الخلافية، وقضايا النحو عن علماء البصرة وآرائهم، والوقوف عند عللهم وتفسيراتهم. ومن هؤلاء: ابن السراج، ويونس بن حبيب، وأبي الحسن الأخفش.

12 – حدد الجرجاني الفرق بين النحو ومعاني النحو؛ فالفكرة واضحة عنده إذ إن النحو وقواعده

واضحة، وأسسه التي بنى عليها مبينة لا تحتاج إلى الوقوف عليها كثيرا، ولكنه يريد بالتطبيق على الأمثلة التي أوردها في كتاب دلائل الإعجاز توخي المعاني في نظرية النظم، والتي تتضح صورتها في مجالات المزية والجمل والإبداع. فالنظم عنده يقوم على عمق اختياره للألفاظ، وحسن استخدامها وفق قوانين النحو وقواعده. وهي العلاقة بين نظم الكلام والقواعد التي يبنى عليها.

13 – استنبطنا من موضوع الدراسة أن التركيب النحوي هو الذي يجمع الوظيفة الصرفية والوظيفة التركيبية، ولذلك لم يفرق النحاة القدماء بين علم الصرف وعلم التراكيب.

14 – ليس هناك ما يفسر لنا الظواهر اللغوية غير العامل النحوي، فظاهرة الإعراب بني عليها التركيب وأقيسته وعلله وهو الذي حفظ العربية من التحريف واللحن.

15 – نستخلص أن نظرية النظم ليست نظرية في علم البلاغة؛ بل هي نظرية تحمل معاني الدقة والبيان والشمول. فالدقة أنها جاءت لتفسر لنا أوضاع الكلام، وترتيبه، والبيان لتسهل على الدارس استنباط المعاني التي تتولد عن تراكيب الكلام، والشمول أي شاملة لعلم النحو والأدب والبلاغة معا.

16- استطاع الجرجاني أن يؤسس علم البلاغة بعيدا عن مسالك الرتابة والتعقيد. ويكتشف جمالية النصوص من حيث التأليف والتناسق بين ألفاظ العبارة الواحدة؛ فبذلك تجاوز المفاهيم النحوية المعهودة، وارتفع بها إلى مدارك القيمة الفنية واللغوية البحتة، ويظهر ذلك جليا في نظم القرآن وتأليفه، وبيان إعجازه.

17 – تجاوز الجرجاني علماء عصره من القدماء والمحدثين انطلاقا من المنهج الذي اعتمده في كتابه دلائل الإعجاز، بل إن فلسفة الجرجاني في ترجمة نظريته تنطلق من عمق تكوينه اللغوي والمرجعي وتفسير أن اللغة هي مجموعة علاقات وظيفية ومعنوية تظهر لنا التراكيب في بناء الكلام والتحقق من النصوص وأغراضها.

18 – ما أورده الجرجاني من أمثلة في كتابه (دلائل الإعجاز) وفي تطبيقاته على الظواهر اللغوية يصل إلى المعاني الإضافية التي يمكن استنتاجها من خلال تراكيب الجملة الواحدة بل يراها هي أساس جمالية النصوص، وإليها ترجع المزية والفضيلة، وهذا ما ذهب إليه الغربيون اليوم وأسموه بمعنى المعنى.

19 – يكمل الدرس البلاغي عند الجرجاني الدرس اللغوي عند سيبويه، بل نجد أن القضايا اللغوية هي الأساس في توجيه بلاغة الكلام، ونتلمس ذلك في الظواهر التي مرت معنا.

20- الأمر لا يمكن أن ينتهي عند موضوع واحد أو فكرة واحدة أو حقل معرفي واحد؛ نظرا للرؤية الشاملة في تكامل العلوم اللغوية للكشف عن العلاقة الوطيدة بين العامل النحوي والنظم التركيبي، النموذج الذي يُكَيَّفُ حسب المقامات والأحوال والسياقات.

الفهارس

أولا: فهرس الآيات القرآنية

طرف السورة	الآية	الرقم
سورة البقرة		
﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	15	140
﴿كُلَّمَا أَضَآءَ لَهُم مَّشَوا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيهِمْ قَامُوا﴾	20	174
﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾	23	60
﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾	28	95
﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾	124	130
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	179	117
﴿ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ﴾	260	186
﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	257	133
سورة آل عمران		
﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	36	123
﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	75	100
﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾	174	142
سورة النساء		

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾	1	44
﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾	97	95
﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾	100	225
سورة المائدة		
﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَد دخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾	61	100
﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾	91	96
سورة الأنعام		
﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	14	131
﴿ مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾	39	182
﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾	40	132
﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾	55	183
﴿قلِ اللهُ يُنجيكُم منها ومن كلِّ كرْبٍ﴾	64	44
سورة الأعراف		
﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾	172	95
﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾﴾	186	138
﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾	196	103
سورة الأنفال		
﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	55	102
سورة يونس		

﴿ قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾	59	88
﴿آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾	91	134
﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾	99	93
سورة هود		
﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾	13	60
﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾	44	69
﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾	93	40
سورة يوسف		
﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾	18	171
﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾	82	188
﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَاهِلُونَ﴾	89	95
سورة الرعد		
﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ*سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾	24-23	186
سورة الحجر		
﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ * قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴾	58-57	213
سورة النحل		
﴿يَخرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ﴾	69	119
﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	09	180
سورة الكهف		

﴿الحَمْدُ لله الذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتابَ وَلَمْ يَجْعلْ لَّهُ عِوَجًا. قَيما﴾	2-1	82
﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا*إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا * ..... ﴾	86-83	121
سورة طه		
﴿ولولاَ كلِمة سَبَقَتْ مِن ربِّك لكانَ لِزامًا وَأَجَلٌ مُسَمّىً﴾	129	81
سورة الأنبياء		
لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ (39) بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾	40-39	150
﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾	60	88
﴿ قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ﴾	61	86
﴿ أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾	62	86
﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ ﴾	63	86
سورة المؤمنون		
﴿وَعلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾	22	44
﴿وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾	59	101
﴿إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ﴾	117	152
سورة النور		
﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾	01	168
﴿ لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ، لَّوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾	13-12	193
﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ، يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾	17-16	193

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ﴾	27	216
﴿ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾	35	200
﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾	37	200
﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾	45	217
﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴾	48	217
سورة الفرقان		
﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا ﴾	03	99
سورة العنكبوت		
﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾	23	168
قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾	24	168
﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾	27	168
سورة الروم		
﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾	19	223
سورة النمل		
﴿وَيَعْبُدون مِن دون اللهِ ما لا يَمْلِك لهم رِزْقا مِن السّموات والأرض شيئًا وَلا يسْتطِيعون﴾	72	82
سورة القصص		
﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا	24-23	177

شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ ﴾		
﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ * وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾	44	219
سورة فاطر		
﴿إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾	22	92
﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾	28	125
سورة يس		
﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	07	102
سورة الزمر		
﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾	19	94
﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾	09	173
سورة غافر		
﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾	52	130
﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾	68	175
سورة فصلت		
﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلارْضِ اِيتِيَا طَوْعًا اوْ كَرْهًا ﴾	11	44
سورة الزخرف		
﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾	32	93
﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ ﴾	40	91

﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾	84	115
سورة الذاريات		
﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ (24) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ (25) فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ (26) فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ (27) فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ﴾	28–24	209
سورة القمر		
﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾	41	130
سورة الحديد		
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	16	95
سورة الحشر		
﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ * ...﴾	24–22	108
سورة الصف		
﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾	5	142
سورة جمعة		
﴿ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾	09	223
سورة الحاقة		
﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾	31–30	155
سورة المدثر		
﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾	06	138

سورة الإنفطار		
﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾	13	223
سورة المطففين		
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾	19	96
سورة الشمس		
﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا. وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾	10-9	151
سورة الليل		
﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾	18-17	138
سورة الشرح		
﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾	6-5	116

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

- قائمة المصادر

1. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2001.

2. الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، ج1، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985.

3.إعجاز القرآن، محمد بن الطيب أبوبكر الباقلاني، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف.

4.الأغاني، أبو الفرج الإصفهاني، ت: عبد الستار أحمد فرّاج، دار الثقافة، بيروت، 1959.

5. الإقتراح في أصول النحو، السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تح: محمود فحال، دار العلم، دمشق، ط 2 (1409هـ، 1989 م).

6. أمالي ابن الشجري، علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت:542هـ)، ت: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط 1، ج2، ص 193.وينظر:مجلة العلوم العربية، ع: 39.

7.الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الإعتزال، ناصر الدين أحمد بن المنير الإسكندري المالكي، ط1(على هامش تفسير الزمخشري)، دار المعارف بيروت.

8.الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصرين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تح محمد محي الدين عبد الجميد، مطبعة حجازي، القاهرة ، ط2، 1953م .

9.أوضح المسالك على ألفية بن مالك، ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف، ، ت:محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت.

10. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت. د. مازن المبارك، بيروت.

11. البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي، دار الفكر، بيروت، (د، ط)، 2000.

12. البرهان في علوم القرآن، الزركشي الامام بدر الدين محمد بن عبد الله، ت: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2006 م.

13. بيان إعجاز القرآن، الخطابي، تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1976.

14. البيان والتبيين، أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ت وشرح عبد السلام هارون مكتبة الجاحظ القاهرة، ط7، مصر، 1998.

15. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج 8، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1349هـ.

16. التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، ابن الزملكاني كمال الدين عبد الواحد، ت.د.أحمد مطلوب، د.خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، 1964، ط1.

17. التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، (د ط)، 1984.

18. التعريفات، الشريف علي محمد الجرجاني، الكتب العلمية، بيروت، ط 1983 م.

19. تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين ابو بكر عمر الدماميني.، ت: محمد بن عبد الرحمان بن محمد المفدي. دون دار النشر، ج 1، ط1، 1403 هـ. 1983 م.

20. تفسير ابي السعود بن محمد الهادي الحنفي، تح :عبد القادر أحمد عطا، دار إحياء التراث العربي، لبنان.

21. جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، 1988.

22. الجامع الكبيرفي صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الأثير ضياء الدين أبو الفتح، ت.د.مصطفى جواد، ود.جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1956.

23. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي أبو عبد الله بن أحمد الأنصاري، ت: أبي إسحاق إبراهيم طفيش، 1952م، ط2.

24. الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، ط 1، بيروت، دون تاريخ.

25. جمهرة اللغة، محمد بن الحسن أبو بكر ابن دريد، ط جديدة، دار صادر، بيروت لبنان. دون ت.

26. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري الشافعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 2003.

27. الحيوان، الجاحظ، ت: عبد السلام محمد هارون ، مصر، مكتبة مصطفى الباي الحلبي و أولاده، ج1، د.ت.، د.ط.

28. الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، ، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط04، (د ت)، ج01،

29. الخلاصة في النحو والصرف، ابن مالك الأندلسي، تح: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط04، 2021.

30. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط03، 1992.

31. ديوان ابن الرومي، ابن الرومي، شرح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط03، 2002.

32. ديوان الأعشى الكبير، تح: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، (د ط)، (د ت).

33. ديوان الخنساء، حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط02، 2004.

34. ديوان بشار بن برد، ج، ت وشرح: محمد الطاهر بن عاشور، وزارة الثقافة الجزائرية، الجزائر، 2007.

35. ديوان حسان ابن ثابت، ت وشرح: هبد أ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1994.

36. ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري، تح: لطفي الصقال، درية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، سوريا، ط01، 1969.

37. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ت: شوقي الضيف دار الفكر العربي، ط 1 مطبعة لجنة الأليف والترجمة والنشر 1366 هـ. 1947 م.

38.رسائل الجاحظ، تح: محمد هارون، دار الجيال، بيروت، ط1، 1991، ج4.

39. سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، القاهرة، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده مصر، د.ت، 1969م.

40. شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، أحمد بن محمد الأصفهاني، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2003.

41. شرح سيبويه، تح: رمضان عبد التواب، من 01 إلى 10، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، 2006،

42. شرح كافية ابن الحاجب في النحو، الرضي، بيروت، دار الكتب العلمية، د ط، 1995، ج2، ص229.

43. شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، ت: أحمد مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008.

44. طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة الخانجي، القاهرة، 1954.

45. العوامل المائة النحوية ، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني الشافعي، عني به أنور بن أبي بكر الشيحي الداغستاني، دار المنهاج، لبنان، بيروت، ط1، 2009م.

46. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السمرائي، دار ومكتبة الهلال، د ط، د ت، ج 03.

47. القاموس المحيط، محي الدين أبو طاهر الفيروز بادي، تح: محمد نعيم العرقسوس، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 8، 1426هـ- 2005م.

48. الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط03، 1997.

49. كتاب المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: الدكتور كاظم فخر المرجان، العراق، دار الرشد للنشر، 1982.

50. الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، ، تح:عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988.

51. الكشاف، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، دار الريان للتراث، القاهرة، ط03، 1987.

52. كشف المعاني في المتشابه المثاني، ابن جماعة بدر الدين، ت. د.عبد الجواد خلف، دار الوفاء، 1992م، ط1.

53. لسان العرب، ابن منظور، ط دار صادر، 1410هـ- 1990م، بيروت لبنان.

54. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، ت، محمد الدين عبد الحميد، اتمكتبة العصرية، بيروت، 1999م.

55.مجاز القرآن، أبو عبيذة معمر بن المثنى التميمي، ت د.محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة 1988 ج1.

56. المحكم والمحيط الأعظم، محمد بن إسماعيل أبو الحسن بن سيدة، ط دار الفكر، بيروت لبنان، مادة (ع.م.ل)

57. المختصر، سعد الدين مسعود بن معمر التفتازاني (793هـ) ضمن شروح التلخيص، دار السرور، بيروت.

58. مراتب النحويين، أتي الطيب عبد الواحد بن علي اللعوي الحلبي، تح وتعليق: محمد أبو الفضل ابراهيم مكتبة نهضة مصر، د ط.
59. معاني القرآن، لأبي زكرياء يحي بن زياد الفراء، ط 1، ت: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، 1955.
60. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، يقوت الحموي الرومي، ج14، تح: د إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993.
61. معجم التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة.
62. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (761هـ)، ت:محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، 1987م.
63. مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط03، 1420هـ.
64. مفتاح العلوم، السكاكي أبو يعقوب يوسف أبي بكر محمد بن علي، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت لبنان، 1987م.
65.المقتصد في شرح الإيضاح، أبا بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، ج1، ت: كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد، 1982.
66. المقدمة، عبد الرحمان ابن خلدون، دار القلم، بيروت ط1 1978م.
67. ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، ابن الزبير الغرناطي، ت.سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، 2007م، ط1.
68. الملل والنحل، الشهرستاني، تح محمد سيد كلاني ، دار المعرفة، بيروت.
69. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان بم محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري، ت: إبراهيم السامرائي، ط2، مكتبة الأندلس ، بغداد، 1970.
70. المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، شرح وضبط: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، طبعة الحلبي القاهرة، ج1.
71. النكت في إعجاز القرآن، الرماني، تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط 3، 1976.

المراجع

72.أسرار العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية، ط3، القاهرة 1966م.

73.أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والاعجاز، مصطفى شاهر خلوف، دارالفكر الأردن، عمان، ط1، 2009.

74.الأصول، دراسة إستيمولوجة لأصول الفكر اللغوي العربي (النحو–فقه اللغة–البلاغة)، تمام حسان، الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة، د.ط، 1991.

75. البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، ط7، 1987م.

76. البلاغة والنقد، المصطلح، والنشأة، والتجديد، محمد كريم الكوز، مؤسسة الإنتشار العربي للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 2006.

77.البيان في العربي، بدوي طبانة، ط5، دار العودة، بيروت.

78. تاريخ النقد الأدبي، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط4، 1986.

79. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، عبد القتاح لاسين، الرياض، دار المربح للنشر.

80. تنزيه القرآن عن المطاعن، القاضي عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، المطبعة الجمالية، مصر، 1329هـ..

81.الجملة الإسمية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، ط 1، القاهرة، 1928.

82. خصائص التراكيب، دراسة بلاغية، د: محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط4، 1429 هـ / 2008م،

83. خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل غلم المعاني، د.محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط 6، 1425 هـ/ 2008م.

84. دراسات أدبية– البلاغة والأسلوبية– محمد عبد المطلب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1984م.

85. دراسات في أسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عظيمة، ط1، 1972، السعادة.

86. درة الترتيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، الخطيب الاسكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م، ط1.

87. شرح دلائل الإعجاز، محمد ابراهيم شادي، محمد إبراهيم شادي، دار اليقين، للنشر والتوزيع، ط2، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة، القاهرة، 1432هـ، 2013م.

88. الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، أحمد علي دهمان، ج1، ط، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 198.

89. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي يحي بن حمزة، مطبعة المقتطف، مصر، 1914، د.ط.

90. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، 1998.

91. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، خليل أحمد عمارة، ، دار ثروت للنشر والتوزيع جدة، د ط 1985 م.

92. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد عبد اللطيف حماسة، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1989م، ط1.

93. علم النفس الحديث، سارجنت، تعريب منير البعلبكي، دار العلم للملايين، لبنان، 1979.

94. العمد في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق، تح: عيد الحميد هداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت/2004.

95.العوامل النحوية للجرجاني بين النظرية والتطبيق، تحقيق وشرح:محسن محمد قطب معالي، مطبعة مؤسسة حورس الدولية، النشر والتوزيع الإسكندرية، ط 2002.

96. في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة، سعد عبد العزيز مصلوح، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، 2003م.

97. في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس أبو الحسين الضاحي، دار الكتب العلمية، ط1، 1418 هـ. 1998.

98. اللسانيات واللغة العربية ، منشورات عويدات، بيروت، 1986م، ط1 .

99.اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، تمام حسان، ط. دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، 1994.

100.المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ط3، دار الأمل، الأردن، (1422 هـ _ 2001 م).

101.المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 7، (دت)

102.مدخل إلى علم المصطلح، إدريس الناقوري، ط1، 1997.

103.معجم المصطلحات في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، ط4، 1982.
104.المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وآخرون، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط02، 1972.
105.مناهج الدرس النحوي العالم العربي في القرن العشرين، موسى عطا محمد، الجامعة الأردنية، عمان، 1992م.
106.الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، جعفر دك الباب، مطبعة الجليل، دمشق، 1980.
107.النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف مصر، ط3، ج4.
108.نظرات في اللغة والنحو، طه الراوي، ط1، بيروت، 1962.
109.النقد الأدبي أصوله ومناهجه، سيد قظب، ط6، 1410هـ .
110.النقد الأدبي الحديث، محمد عيسى هلال، دار الثقافة، بيروت.
111.النقد المنهجي عند العرب، محمد منذور، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر القاهرة.

رسائل ومقالات

112. اتجاة التجديد في البحث البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني قي ضوء منهج التحليل النصي الحديث، أطروحة دكتوراه للطالب، أحمد محمد الصغير، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.
113.نظرية (تشومسكي في العامل والأثر)، محاولة سبرها منهجا وتطبيقا. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، شفيقة العلوي، تخصص دراسات اللغوية.
114. أثر العامل النحوي في توجيه قراءات الكوفيين، رسالة ماجستير للطالب محمد أحمد بلال الصديق، إشراف الدكتور مصطفى محمد الفكري، السنة الجامعية 2004 / 2005، جامعة أم درمان.
115. بلاغة التنكير والتعريف بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير للطالب عبد القادر لانصاري، كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011.
116.أثر تحديد العامل في الخلاف بين البصريين والكوفيين، ناصر الدين أبو خضير، مجلة دار السلام للدراسات الاسلامية والعربية، العدد 37 / 210،
117.الإيجاز والإطناب والمساواة، مجلة البلاغة والتحليل، حسن يدوح، مجلة علمية تحصيلية محكمة، المقال، ع 09 _2016.
118.العامل النحوي بين ابن مضاء القرطبي والمحدثين، أنور راكان تتلا لعلي الإمام الأعظم.

119.مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، مقال: أسرار النظم في القرآن، مولاي إدريس ميموني، عدد خاص

120.مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، 1973- 1974، ع4.

.121

122.الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر.

123.بنية الاستدراج الحجاجي في القرآن الكريم_قصة ابراهيم عليه السلام نمودجا_أ.عبد الحميد بدوي، مجلة البحوث والدراسات شهرية أكادمية دولية، جامغة الشهيد حمه لخضر، د.الجزائر 2003م.

124.التقديم والتأخير عند عبد القادر الجرجاني في كتابيه الأسرار والدلائل، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، مجلة العلوم العربية، ع2.

125.نظرية العامل بين العلماء القدامى والمحدثين، د.عيسى العزري، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، مجلد5، عدد9، مارس 2017.

126.نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، د.ثامر سلوم، دار الحوار، اللاذقية1983، ط1.

127.نظريتي العامل النحوي والنطم في ميزان النقد العلمي، بودانة طه الأمين، مجلة دراسات لسانية جامعة الأغواط مارس 2018. المجلد 02، ع08.

128.سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982..

129.المصطلح البلاغي بين ابن الأثير والبلاغيين، عبد الهادي تمورناش، وطه محمد عبد الفتاح جادو، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، عدد خاص.

130. تسجيل صوتي لحلقات متولي الشعراوي في تفسير القرآن الكريم على الرابط الالكتروني https/yautub/oddisdidno2sit 1qinmtzqy77xikik3e

ثالثا: فهرس الموضوعات

مقدمة	أ
الفصل الأول: **العامل والنظم قراءة في المصطلح والمفهوم**	
توطئة	2
المبحث الأول: مفهوم العامل النحوي	4
1-تعريف النحو لغة واصطلاحا	4
2- ظاهرة الإعراب في اللغة العربية	7
3- مفهوم العامل النحوي	9
المبحث الثاني: العامل النحوي في المذاهب النحوية.	29
1_ عند البصريين	29
2_ مذهب الكوفة	36
3_ المذهب البغدادي	46
المبحث الثالث: مفهوم النظم	58
النظم لغة	58
النظم في الاصطلاح	58
الفصـــل الثاني: **تفاعل العوامل والمعمولات في ظاهرتي التقديم والتأخير والتعريف والتنكير.**	
توطـــئـــة	78
المبحث الأول: ظاهرة التقديم والتأخير وأثرها في المعنى	81
المبحث الثاني: ظاهرة التعريف والتنكير وأثرها في المعنى	106
المبحث الثالث: تقديم المنصوبات وأثرها في المعنى	129

_ تقديم المفعول	129
_ المفعول به وحالات تقديمه	129
_ تقديم المفعول في الخبر المنفي	130
_ تقديم المفعول على المضارع حال الاستفهام	131
_ الاختصاص في المفعول أو الفاعل بعد إلاّ	135
_ جملة الحال وتعلقها ببلاغة الكلام	136
_ بين الأسرار والدلائل	144
_ الأسرار البلاغية في التقديم والتأخير	146
_ التقديم والتأخير أصل من أصول بناء نظرية النظم	153
الفصـــل الثالث: **تفاعل العوامل والمعمولات في ظاهرتي الحذف والذكر، والوصل والفصل.**	
توطـــئـــة	161
المبحث الأول: الحذف وأثره في المعنى	163
_ تعريف الجاحظ	163
_ تعريف عبد القاهر الجرجاني	164
-حذف المبتدأ	166
_ حذف مفعول أفعال المشيئة	172
_ حذف مفعول الفعل (شاء) بعدحروف الشرط	182
_ إظهار المفعول والغرض منه	182
_ محذوفات لم يركز عليها عبد القاهر الجرجاني	184
- حذف الصفة	186
المبحث الثاني: الفصل وأثره في المعنى	191

_ عطف المفرد	191
_ الفصل بمعنى القطع على الوجوب	193
الفصل بمعنى القطع على سبيل الإحتياط	194
_ الفصل في الصفة والتأكيد	194
المبحث الثالث: وصل الجمل وأثره في المعنى	215
_ الواو من أكثر الحروف دورانا في الكلام	215
_ العطف بين المحدث عنه في الجملتين	217
_ الجملة بين المعطوفتين من الجمل	219
_ العطف في الشرط والجزاء	224
_ حكم الجملة المعطوفة كحكم جملة الشرط	228
– عطف اللفظ على المعنى في الجملة الإنشائية	231
_ عطف الخبر معنى على الخبر لفظا	233
–مجمل القول في الفصل والوصل	235
الخاتمة	242
الفهارس	
أولا: فهرس الآيات الكريمة	247
قائمة المصادر والمراجع	255
فهرس الموضوعات	265
الملخصات	

الملخصات

الملخص:

نقيم من خلال هذه الدراسة أهم نظريتين اهتمت بالتراكيب اللغوية، وتقويم اللسان العربي. وهما نظرية العامل النحوي، ونظرية النظم؛ إذ كانت نظرية العامل بمثابة العمود الفقري لعلم النحو.

وقد أسست هذه النظرية لحفظ اللسان وتقويمه من اللحن، وكانت صمام أمان للعربية.

أما نظرية النظم فلا تقل أهمية عن نظرية العامل النحوي بل كانت محطة رائدة في الدرس اللغوي والبلاغي. وسنحاول من خلال هذه الدراسة أن نبين العلاقة التي تربط العامل النحوي بالنظم والآثار التي تتولد من هذه العلاقة، وفي ذات السياق نستفيد من النتائج التي توصل إليه النحاة والبلاغيون في إبراز أهمية الظواهر وعلاقتها ببلاغة الكلام.

الكلمات المفتاحية: نظريتي العامل؛ النحوي؛ النظم؛ الأثر.

Abstract:

Through this study, we evaluate two of the most important theories concerned with linguistic structures and the evaluation of the Arabic language: the grammatical factor theory and the system theory. The system theory has been the backbone of grammar.

This theory established the foundation for preserving and correcting the language from errors and has served as a safety valve for Arabic.

The system theory is no less important than the grammatical factor theory; it has been a pioneering milestone in linguistic and rhetorical studies. Through this study, we will attempt to demonstrate the relationship between the grammatical factor and the system and the effects generated by this relationship. In the same context, we will draw on the findings reached by grammarians and rhetoricians to highlight the importance of phenomena and their relationship to the eloquence of speech.

Keywords: factor theories; grammar; system; effect.

Résumé:

À travers cette étude, nous évaluons les deux théories les plus importantes concernant les structures linguistiques et l'évaluation de la langue arabe. Il s'agit de la théorie du facteur grammatical et de la théorie des systèmes. La théorie des facteurs a été l'épine dorsale de la grammaire.

Cette théorie a été établie pour protéger la langue et la corriger des erreurs, et elle constituait une soupape de sécurité pour la langue arabe.

La théorie des systèmes n'est pas moins importante que la théorie du facteur grammatical et elle a été une station pionnière dans les études linguistiques et rhétoriques. À travers cette étude, nous tenterons de démontrer la relation entre le facteur grammatical et les systèmes et les effets qui découlent de cette relation. Dans le même contexte, nous bénéficierons des résultats obtenus par les grammairiens et les rhétoriciens pour mettre en évidence l'importance des phénomènes et leur relation avec l'éloquence du discours.

Mots clés : théorie des facteurs ; grammairien; systèmes; L'effet.

Democratic Popular Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Amir Abd-el-Kader University of Islamic Sciences
-Constantine-
Faculty of Arts and Islamic Civilization
Department of Arabic Language
Registration number: …….
Serial number: ……..

The grammatical factor and its impact on the theory of systems according to Abdul Qahir al-Jurjani

Thesis presented to get Scientific Doctorate LMD Division: Islamic Sciences - Arabic Language and Islamic Civilization.

Specialite Arabic language and Quranic studies

Student preparation
Bouglouf hacene

Supervised by Professor
Dahbia Bourouise

The discussion jury members

Name and First Name	Function	Scientific Rang	Original University
Pr. Rabeh Dob	Chairman	Professor	Emir Abdelkader University-Constantine
Pr. Dahbia Bourouise	Supervisor and Reporter	Professor	Emir Abdelkader University-Constantine
Pr.Nadia Touhami	Member	Professor	Emir Abdelkader University-Constantine
D.Khaled Lisahab	Member	MCA	Emir Abdelkader University-Constantine
D.Abdelsalam Kadadra	Member	MCA	Higher Teacher Training School Assia Djebar - Constantine

University year: 1446-1447h / 2025-2026m